الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة – باتنة1–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية نيابة العمادة لما بعد التدرج

قسم علم الاجتماع والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

مشكلات النمو الحضري في الجزائر

وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي

دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي

إعداد الطالب **إشراف الأستاذ الدكتور:**

عبد الغانـــي قتالـــي **مصطفى عوفـــي**

لجـــنة المناقـــشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د إسماعيل بن السعدي	أستاذ التعليم العالـــي	جامعة باتنة	رئيســـــاً
أ.د مصطفى عوفـــي	أستاذ التعليم العالـــي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د أحمد بوذراع	أستاذ التعليم العالـــي	جامعة باتنة	عضـــــوا
د. ليندة شنافي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خنشلة	عضـــــوا
د.بلقاسم نويصر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سطيف –2–	عضـــــوا
د. شوقي قاسمي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	عضـــــوا

السنة الجامعية: 2015-2016م.1436-1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

{{ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم }}

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية: 32.

الإهــداء

إلى من كان لهما الفضل بعد الله سبحانه وتعالى، في توجيهي

وحثي ودفعي لطلب العلم....

إلى والدي ووالدتي أطال الله بعمرهما... وحفظهم من كل سوء

إلى أخوتـي وأخواتـي الأعزاء...

إلى رفقاء دربـي

إلى زوجتي وأبنائي: محمد خليل الرحمان وطه الأمين حفظهم الله.

إلى أساتذتي وزملائي...

إلى كل من مدّ لـي يد العون... وقدم لي المساعدة

إلى كل من جعل العلم منبعاً والقرآن درباً

إلى كل الخيّرين في بلدي الطيب الجزائر

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع

الباحث

عبد الغانـي قتالـي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه... وبعد،

أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ: مصطفى عوفي صاحب الفكر النيّر والذي مدني من منابع علمه بالكثير، على جهوده التي بذلها معي في سبيل إنجاز هذه الرسالة، والذي أفادني بالكثير، والذي أفخر بان يكون مشرفا علمياً لي.

كما أشكر سعادة الأستاذة المناقشين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وأسال الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

مثلما يقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة باتنة.

وأخيراً أوجه شكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث على هذا النحو، سائلا المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث

عبد الغاني قتالي

مقـــدمـــــة

مقدمة:

إن النمو الحضري المتسارع في العديد من الدول النامية قد أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي كما ارتفعت معدلات الجريمة في المدن.

وتأتي مسألة التحضير والقضايا الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، في مقدمة الأولويات عند صياغة السياسات الإنمائية في معظم دول العالم، خاصة في البلدان النامية حيث يتزايد سكان المدن بسرعة كبيرة تفوق بكثير الإمكانات المتوفرة لتلبية الحاجات السكانية المتزايدة، ومواجهة المشكلات الناجمة عن الاختلال البارز في التوزيعات المكانية للسكان، ونشوء المدن الكبرى وتضخم عدد المقيمين فيها، مما يستوجب التخطيط لدراسة ظاهرة النمو الحضري بهدف مواجهة نتائجها وضبط حركتها.

ولقد أصبح هذا الاهتمام بارزا من خلال سعي معظم الحكومات، خصوصا في الدول النامية للبحث عن وسائل تمكنها من وضع سياسات سكانية ملائمة بالتخطيط الحضري الإقليمي للتخفيف من الآثار الناجمة عن نشوء التجمعات المدينية الكبرى، ودراسة ظاهرة التروح الريفي إلى المدن لتفادي النتائج السلبية الناجمة عن النمو الحضري. ويشكل النمو الحضري المتسارع الذي شهدت العديد من المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبئا ثقيلا على الإمكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية، مما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان، وقد شهدت معظم الدول العربية نموا حضريا متسارعا نتيجة لتدفق النازحين من الأرياف إلى المدن وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى، كما تواجه المدن العربية تحديات رئيسية تتمثل في التحديات السكانية المرتبطة بارتفاع معدل النمو السكاني وازدياد ظاهرة التروح الريفي إلى المدن، وذلك لقصور برامج التنمية المتوازنة.

كما تواجه تلك المدن مشاكل بيئية وأمنية وظهور الأحياء والمناطق العشوائية على أطراف المدينة بسبب التروح السكاني الذي ارتبط بالجفاف والتصحر والحروب الأهلية في بعض المناطق وظهور مشكلات عديدة أهمها انتشار الجريمة ومشاكل التلوث وظهور جيوب الفقر الحضري وارتفاع

معدلات البطالة. فالعالم النامي اليوم أمام مرحلة حاسمة ودقيقة تتمثل باختلال كبير في التوزيعات السكانية، يقابله نشوء المدن الضخمة، مما يتطلب الاهتمام بالتخطيط الحضري والقيام بالاستقصاءات الأساسية للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بهدف دراسة خصائص النمو الحضري ومشكلات.

ولأجل تأكيد حقيقة هذه النقاط يصب موضوع بحثنا المعنون بمشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة التزوح الريفي ليدرس موضوعين أساسيين في علم الاجتماع الريفي ألا وهما الريف والمدينة وأحد مشاكلها-التزوح الريفي والنمو الحضري والاكتظاظ السكاني.

ولأجل مناقشة هذا الموضوع الهام والحساس، تم تقسيم هذا البحث إلى سبعة فصول؛ واتبع بتوصيات جاءت من رحم موضوع البحث.

ناقش الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث، أما الفصل الثاني فقد تناول الجانب النظري والمنهجي للنمو الحضري من حيث الاتجاهات النظرية والمداخل والمفاهيم الأساسية والمقاربة السيوسيولوجية للنمو الحضري. أما الفصل الثالث الموسوم بالنمو الحضري في العالم، فقد جاء مكملا للفصل السابق، حيث فيه الباحث على المدينة ونموها، ثم انتقل إلى دراسة عوامل نمو المدن من الجانب الجغرافي والاقتصادي والسكاني، ثم انتقل إلى جانب آخر ألا وهو النمو الحضري في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة إذ ركز الباحث على سرعة نمو المدن العربية ونشوئها، ثم انتقل الباحث إلى عنصر آخر تمثل في التحول الحضري ومعدلاته إحصائيا ثم انتقل إلى عنصر آخر تمثل في التزوح الريفي والنمو الحضري مبرزا فروعه الهامة في الهجرة والاكتساب ثم التحضر والثقافة ثم التحضر والتهميش وفي آخر فروعه تطرق لموضوع التزوح الريفي إلى المدن في العالم الثالث.

ثم بعد ذلك عجل الباحث في إبراز مشكلات النمو الحضري في العالم الثالث من جانب النمو الغير مخطط للمدن وانتشار المناطق العشوائية وانتشار المناطق المتخلفة وظهور العشوائيات حول أطراف المدن والإسكان العشوائي ثم انتقل إلى آثار النمو الحضري وسلبياته من حيث تآكل الأراضي الزراعية ومشاكل التلوث والمشاكل الاجتماعية وسوء استخدام التكنولوجيا. وفي العنصر الأخير ركز الباحث على مسببات ومعيقات النمو الحضري في ظل إفرازات التزوح الريفي.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان النمو الحضري في الجزائر إذ قدم الباحث في إيجاز لمحة سوسيوتاريخية للنمو الحضري في الجزائر، ثم انتقل إلى النزوح الريفي وتأثيراته في المدن وركز على التصنيع كنقطة هامة في تحول المدن الحضرية وأثره على النمو الحضري وختم هذه العناصر بمشكلات النمو الحضري في الجزائر من حيث أزمة السكن والتوسع العمراني السريع غير المخطط وانتشار الأحياء القصديرية والتضخم وتزيين المدن ثم انتقل إلى التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية وفي الأخير ركز على عنصر المرافق والخدمات في المدن والتدهور الذي أصابها.

أما الفصل الخامس فكان خاتمة للفصول السابقة موسومًا بعنوان النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر والعلاقة بينهما. ويلقي الضوء على البدايات الأولى للنزوح الريفي في الجزائر مستندا على بعض المعطيات الإحصائية عن النزوح السكاني من الأرياف مرتكزا على عامل الاستيطان الفرنسي في انطلاقته الأولى، وتناول بعد ذلك آثار النزوح الريفي على بناء الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري ومشكلاتها في المدن الحضرية وانعكاساتها وألمح بعد ذلك على النتائج المترية على نزوح الأسرة الريفية في الوسط الحضري وفي ضوء المتصل الريفي الحضري. وأشار الفصل بعد إلى آثار وانعكاسات النزوح الريفي للسكان على المدن الحضرية والتحضر مبرزا عامل التوسع الحضري والتضخم الحضري ثم تناول الفصل موضوع النمو الحضري وإشكالاته معتمدا على علاقة الارتباط والتداخل والترابط والمتصل الريفي الحضري في ضوء الاستقطاب والدفع والجذب الحضري.

واحتوى الفصل السادس على عرض الإطار المنهجي للبحث ومجالاته من المجال المكاني والزمني والبشري، وكذلك الإجراءات المنهجية للبحث، من منهج وأدوات لجمع البيانات "الملاحظة، المقابلة، الاستمارة" وأخيرا تقديم العينة والتعريف بها.

ويلقي الفصل السابع الضوء على عرض نتائج البحث الميداني، حيث تطرق إلى مشكلات النمو الحضري في الجزائر في ضوء إفرازات ظاهرة النزوح الريفي والعلاقة بينهما معتمدا على مجالات عدة تمخضت في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي والبيئي إلى جانب ذلك العامل الأمني، حيث تطرق إلى إشكالات هذه الظاهرة–النمو الحضري في الجزائر–من النتائج والآثار المترتبة عن ذلك

(المدن الحضرية). وختاما مناقشة النتائج العامة للبحث، ثم الإجابة عن تساؤلات الدراسة ولينتهي البحث بصياغة خاتمة تضمنت خلاصة البحث لتقييم إلى أي حد تم تحقيق الأهداف المسطرة في بداية البحث واتبعها الباحث بحماسة من التوصيات والاقتراحات. وملخص عام لنتائج البحث الموسوم

الفصـــل الأول

طرح الإشكالية وتحديد مفاهيم الدراسة

1 1 تحديد وصياغة إشكالية البحث

1 2 أهمية الموضوع وأسباب اختياره

1 3 الهدف من الدراسة

1 4 فرضيات الدراسة

1 5 مفاهيم الدراسة

1 6 البحوث والدراسات السابقة

1-1 الإشكالية:

يشير الواقع المعاصر إلى أن ظاهرة النمو الحضري أضحت تمثل ظاهرة عامة وعالمية، حيث تؤكد البيانات الإحصائية الحديثة على أن العالم الآن يغلب عليه الطابع إلى حد كبير وأنه سيكون لنمو المدن أكبر الأثر على عمليات التنمية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين حيث يعيش الآن حوالي 3 بلايين نسمة في مناطق حضرية. وأن أكثر من 75% من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون الآن في المدن. وعلى مستوى العالم.تشير الإحصائيات إلى أن هناك 411 مدينة تعيش كل منها أكثر من مليون نسمة بالمقارنة بـــ 326 مدينة في عام 1990. وفي غرب أوروبا وأمريكا الشمالية على عكس ما هو حادث في معظم المناطق الأخرى يوجد نزوح سكاني من المدن الكبيرة إلى الضواحي والمراكز الحضرية الأصغر حجما[1].

كما تشير البيانات الإحصائية الحديثة والتقديرات المتوقعة إلى أن الزيادة في عدد سكان المدن بين 1970 - 220 ستكون كلها تقريبا في البلدان النامية، وأن اثنان من كل ثلاث من سكان الحضر يعيشان في مناطق نامية. وأنه بحلول عام 2015 سوف يكون العدد أكثر من ثلاثة بين كل أربعة، وفي عام 2025 سوف يصبح العدد حوالي أربعة من كل خمسة سيعيشون في المدن [2]. والواقع أن معدلات النمو الحضري تختلف من مجتمع لآخر ومن مدينة لأخرى، كما أن تلك المعدلات تختلف كذلك من مرحلة لأخرى، كما أن عامل النمو الحضري ذاتها تتسم بالنسبية من حيث تأثيراتها على المدن.

وتعتبر المنطقة العربية الموطن الأساسي لنشوء المدن، وهي من أقدم مناطق العالم التي عرفت الاستيطان البشري، مما يؤكد انتشار الظاهرة الحضرية فيها منذ القدم. وهي تعود في أصولها الأولى إلى الألف السادس قبل الميلاد، كما هي الحال في وادي النيل ومنطقة الرافدين في العراق وبلاد اليمن[3].

---

1 الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، حالة سكان العالم 2001، عن جدول المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

2United Nations, The state of world population, 1996, united Nation population Fund, p.1

3 جمال حمدان، المدينة العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1964، ص.16.

ومنذ عصور سحيقة كان العالم الغربي مهدا لولادة المدن، فمن تجمعات زراعية صغيرة نمت المدن البابلية، ومع بداية عصر ظهور الإسلام كانت المنطقة من النيل إلى الفرات تعج بالمدن، وقد أسهم المسلمون بتوسيع المدن وبناء مدن جديدة تختلف عن المدن الإغريقية والرومانية من حيث حرية الأديان ونوعية الحياة فيها، مما أدى إلى نمو مدن كبرى مثل: بغداد ودمشق والقاهرة[1].

ويلاحظ في حركة التمدين العربية، أن عملية التحول الحضري قد جاءت مكملة لمسيرة النمو السكاني، التي رأينا تتابع مراحلها الزمنية، وهي التي حركت موجات التحضر التي أسهمت في نمو المدن العربية وتضخم التجمعات الكبرى نتيجة تدفق النازحين الريفيين إليها. كما أدت الزيادة السكانية في بداية القرن العشرين إلى تسارع موجات الهجرة الريفية والنزوح السكاني من الأرياف، وهي التي أسهمت بحوالي نصف الزيادة الكلية السنوية للمدن العربية (ما بين 2 و 3%) في المائة سنويا تضاف إلى الزيادة الطبيعية في المدن والبالغة أيضا 2 و3 بالمائة سنويا[2].

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا عمرانيا سريعا تتداخل فيه عوامل عديدة- "ديمغرافية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية". مخلفا بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة ومتخذا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى وذلك حسب رغبة الإنسان التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركات الناس وأنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة، ولقد ارتبط النمو الحضري في الجزائر الناتج عن النزوح الريفي والحركة الجغرافية للسكان، بفترات تاريخية متميزة، شكلت محطاته الرئيسية، انعكست على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة، ولذلك يعتبر المدخل التاريخي للتحضير في الجزائر مدخلا ضروريا لعلم المدن الجزائرية وفهم مشكلاتها الاجتماعية، ومعالجتها من خلال التخطيط الحضري بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. حيث يصعب فهم الظواهر الحضرية

1 علي فاعور، بيروت 1975-1990، التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، المؤسسة الجغرافية 1991، ص.7.

2 سعد الدين إبراهيم، حاضر المدن العربية ومستقبلها، المؤتمر الإقليمي الثاني للسكان، الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1979، ص.5.

مهما كانت طبيعتها، اجتماعية أو عمرانية أو سياسية، بعيدا عن المدخل التاريخي للتحضر والنمو الحضري.

ومع أن التصنيع والتنمية الصناعية التي عرفتها الجزائر بعد استقلالها تعتبر من احدى أهم هذه المحطات في تاريخ التحضر والتحول الريفي الحضري للمجتمع الجزائري، إلا أن المحطات التاريخية السياسية تعتبر أهم وأعظم أثر في هذا التحول. فمعظم الحالات التي عرف فيها المجتمع الجزائري تحضرا سريعا وكثيفا هي حالات ناتجة عن الظروف والتحولات السياسية التي عرفتها البلاد، سواء تلك المتعلقة بالحصول على الاستقلال الوطني أو تلك المتعلقة بالظروف الأخيرة الناجمة عن التحول في النظام الاجتماعي الاقتصادي للبلاد[1].

ورغم الشبكة القوية من المدن التي تتمتع بها الجزائر المنتشرة عبر التراب الوطني، سواء الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة، ورغم النمو الحضري السريع الذي عرفته منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمن، أي منذ عام 1954 إلا أن الجزائر لازالت تعتبر من بلدان متوسطة التحضر، حيث تشيد التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55% عام 1994 بعدما كانت 30% عام 1960، مع ملاحظة أن النسبة الأخيرة تشمل السكان الأوروبيين الذين كان معظمهم يقيمون بالمدن، كما تشير التقديرات إلى المعدل السنوي لنمو سكان الحضر فيما بين سنة 1960م وسنة 1994م كان يساوي (4,6%)، بينما كان المعدل السنوي للنمو الطبيعي للسكان في نفس الفترة يساوي (2,1%)[2]. مما يعني أن نسبة (1,1%) من المعدل السنوي لنمو سكان الحضر في هذه الفترة يرجع لتزوح الريفي، ولذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري عموما من الناحية السوسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن تقريبا نصف السكان لازالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث.

---

1 محمد بو مخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية–التحضر–شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2002، بن عكنون، الجزائر، ص. (119 – 120).

2 دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1997.

وبالنظر من جهة أخرى إلى نسبة سكان المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكانها عن (750.000) نسمة، نجدهم يمثلون سنة (1990م) نسبة (12%) بالنسبة للسكان عامة، بينما من جهة أخرى يمثلون (24%) بالنسبة لسكان الحضر، أي تقريبا ربع السكان المقيمين في المدن يقيمون في المدن الكبيرة، مما يعني أن النزوح الريفي والنمو الحضري يخص بصفة أكثر المدن الكبيرة من المدن المتوسطة والصغيرة، وتعتبر مدينة الجزائر العاصمة أكبر تجمع سكاني حضري في البلاد حيث بلغ عدد سكانها عام 1995م حوالي ثلاث ملايين وسبعمائة ألف نسمة [1]. وبدون شك أن هذه الحقائق تعتبر مؤشرات هامة لرسم السياسات التنموية الوطنية المستقبلية المختلفة.

ولقد شهدت معظم المدن الجزائرية نموا حضريا متسارعا في السنوات الأخيرة مما تسبب في خسارة كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة. وتواجه هذه المدن تحديات رئيسية تتمثل في الزيادة السكانية الكبيرة والمستمرة وارتفاع معدلات النمو السكاني، والكثافات العالية سواء كانت سكانية أم بنائية، واضطرابات واختناقات في حركة المرور، وازدحام المناطق السكانية وضعف الاستثمارات المخصصة لعمليات التنمية العمرانية الشاملة للمدن، فضلا عن ازدياد ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن في الوقت الذي لم تكن فيه المدن مستعدة لمواجهة واستيعاب هذا التدفق السكاني.

وقد نتج عن النزوح السكاني إلى المدن في ارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع معدلات النمو الحضري بها حسب اختلاف المراحل والفترات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتلاحقة في البلاد[2]، وحدوث فجوة بين الإمكانيات المتوفرة وما هو مطلوب لحل هذه المشكلات. فالحاجة دائما أكبر من المتاحة، وحاجة السكان إلى السكن والبنية الأساسية والخدمات الحضرية دائما ما تكون أكبر من قدرات الجهات الرسمية المسؤولة. فالهجرة والنزوح السكاني من الأرياف ليست هي وحدها كانت العنصر الأساسي لارتفاع معدلات النمو الحضري في المدن، فعنصر الزيادة الطبيعية بين سكان المدن لعب دورا لا يستهان به في هذا المجال مما جعل التجمعات الحضرية غير قادرة على استيعاب سكانها وتلبية طلباتهم من عمل وخدمات ومأوى يناسبهم لانعدام التوازن بين معدلات نمو سكان

1 دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1997، مرجع سابق.

2 بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 02-2000، بن عكنون-الجزائر، ص.49.

الحضر ومعدلات تطور فرص الشغل والخدمات وإنجاز السكن الحضري، الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى اختناق المدن بالسكان وتزايد تدهور الأوضاع بها في مختلف المجالات مع ارتفاع معدلات نمو سكانها.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الراهنة تسعى للبحث والكشف عن طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين مشكلات النمو الحضري في الجزائر في ضوء وإفرازات ظاهرة النزوح الريفي للسكان من الأرياف إلى المدن من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

"هل يمكن أن نعتبر أن إفرازات ظاهرة النزوح الريفي من أهم العوامل التي عمقت من مشكلات النمو الحضري في المدن مما كان له آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي والبيئي"؟

وللإجابة عن هذا السؤال سنطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

-هل يمكن اعتبار أن مشكلات النمو الحضري في الجزائر مرتبطة أساسا بالنزوح الريفي للسكان تجاه المدن؟

-هل أن تركيز التنمية في المدن وجعلها مجالا لاستقطاب السكان من الريف إلى المدن عجل في ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية؟

-هل يمكن القول أن النزوح الريفي للسكان نحو المدن والمراكز الحضرية ناتجة عن التنمية الغير متوازنة وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية وتحسين الخدمات؟

1-2 أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

لقد تزاوجت أسباب اختيار هذا الموضوع بين العوامل الموضوعية العلمية والعوامل الشخصية.

- الرغبة في التعرف على مشكلات النمو الحضري في الجزائر.

- ظهور كثير من المشكلات المتعلقة بالمتصل الريفي الحضري وعلاقته بالنمو الحضري، ومن هنا بدأت هذه الدراسة كمحاولة لتصحيح الأخطاء التي أصابتها في فترة النمو الحضري غير المخطط.

- الوصول والوقوف على أهم العوامل المؤثرة والدافعة إلى مشكلات النمو الحضري.

- تسليط الضوء وتحديد العوامل المؤثرة على النمو الحضري في المدن، العوامل الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية باعتبارها كعوامل أساسية في النمو الحضري.

- الوصول إلى اقتراحات وتوصيات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

1-3 الهدف من الدراسة:

-مقاربة موضوع مشكلات النمو الحضري سوسيولوجيا، للإسهام في إثراء وتنمية التراث النظري لتخصص علم الاجتماع الريفي، وبالتالي سد النقص المسجل في هذا الجانب.

-معرفة مدى تأثير التحضر على الأسرة الريفية النازحة من الأرياف إلى المدن ومدى تكيفها مع الحياة الحضرية الجديدة.

-التعرف على خصائص السكان المكتسبة، النشاط الاقتصادي، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، وسماتها العامة.

-الإحاطة بموضوع المدينة من حيث نموها ومجالها الجغرافي وخصائصها.

-الاهتمام بالمناطق الريفية عن طريق إحداث التنمية المتوازنة بين المجتمع الريفي والحضري.

-إبراز العلاقة بين النزوح الريفي والتزايد السكاني ومشاكل السكان في المناطق الحضرية.

-إبراز وجه التفاعل بين النمو الحضري والنزوح الريفي.

1-4 فرضيات الدراسة:

-لتحقيق هدف الدراسة عكفنا على دراسة هذا الموضوع في إطاره النظري والميداني ونقترح الفرضية التالية.

-نزوح الريفيين بأعداد كبيرة نحو المدن عمق من مشكلات النمو الحضري في المدن مما كان له آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

-وتندرج الفرضيات الفرعية التي ترتبط ارتباطا عضويا تكامليا بالهدف العام فهي كالآتي:

-ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والنزوح الريفي.

-النمو الحضري السريع في المدن انعكس سلبا على الجانب الاجتماعي.

-أدى النزوح الريفي إلى ظهور مشكلات اقتصادية متعلقة بالنمو الحضري في الجزائر.

1-5 مفاهيم الدراسة:

تبقى المفاهيم أهم ضابط للتحكم في الموضوع، ولا يمكن تجاوز تحديدها في أي بحث من البحوث الاجتماعية، لأنها تمثل حلقة الوصل بين النظرية والميدان زيادة على مساعدتها على إزالة أي لبس أو غموض قد يعتري أهداف البحث وتحديدها يقربنا من الموضوعية أكثر للوصول إلى نتائج ذات مصداقية[1]. أما مفاهيم الدراسة فهي كالآتي:

أولاً: مفهوم العمران:

-استخدم ابن خلدون مفهوم العمران بمعنى الاجتماع أو المجتمع وجعله موضوعا لعلمه الجديد الذي هو "العمران البشري والاجتماع الإنساني" وعرف العمران بأنه: التساكن والتنازل في مصر أو رحلة للأنسى بالعشير واقتضاء الحاجات، لما في طباعهم من التعاون على المعاش... ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي والجبال والحلل المنتجعة للقطار وأطراف الرمال ومنه ما يكون حضريا، وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها[2].

-وهكذا فإن العمران في معناه العام يشير إلى كل ما يرتبط بالحياة الإنسانية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومنها تشتق المصطلحات التقنية الحديثة مثل مصطلح التعمير والتخطيط العمراني.

---

1 علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة 2005، ص(45-47).

2 عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء الأول الدار التونسية للنشر-المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص74.

-"أما حسن الساعاتي"، فيعرف العمران: هو خير ما يوضح مفهوم الاصطلاح المستعمل في الكتب المؤلفة باللغات الأجنبية، ألا وهو (الإيكولوجيا البشرية) أو (علم التنبؤ البشري)، ومعناه تكيف الناس مع البيئة التي يوجدون فيها... وتعني الإيكولوجيا البشرية أساسا بالعلاقات المكانية، والزمانية، التي تربط الجمعات بعضها ببعض، وتلك التي تربط الأشخاص بالجماعات في إطار البيئة الجغرافية والسكانية[1].

-ويفهم من هذا التعريف أن العمران يعني السكان في نشاطهم وعلاقاتهم وتكيفهم مع البيئة التي يوجدون فيها في وقت معين، مهما كانت هذه البيئة حضرية أو ريفية أم بدوية، ومن هنا فإن العمران يشتمل على أربعة عناصر أساسية هي: السكن والسكان والنشاط والبيئة.

-ويوضح حسن الساعاتي بأن "العمران بهذا المعنى لا يدل فقط على التعمير والنمو والنشاط، فقد يدل أيضا على ما هو ضد العمران من خراب وتدهور واندثار[2].

وهو بهذا يشير إلى تلك العمليات والظواهر الاجتماعية العمرانية الناتجة عن الهجرة والنزوح السكاني الذي يحدث بين المناطق الجغرافية المختلفة، فيتعرض بعضها إلى التوسع العمراني على حساب تقهقر وتراجع عمران البعض الآخر، تبعا لعوامل الطرد والجذب في البيئات المستقبلة والبيئات الطاردة.

ثانيا: مفهوم التحضر

يشير المعنى العام للتحضر إلى: "أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية"[3].

1حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1980، ص 284.

2 حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة 1980م، ص 284.

3 فوزي رضوان غربي، "أنماط التجمعات في الوطن العربي"، في كتاب: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ط 1985، ص 156.

هذا التعريف يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي:

-الحراك الجغرافي للسكان.

-التمركز السكاني في المدن.

-التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.

-التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.

-الاتجاه نحو الفردية.

مع الإشارة إلى أن التحول في العلاقات الاجتماعية من الطابع الأولي إلى الطابع الثانوي ومن الروح الجماعية إلى الروح الفردية شيء نسبي وتتحكم فيه عوامل عديدة متفاعلة تنظيمية وثقافية وإيكولوجية، ولا يحدث بصفة آلية مع التحول إلى الإقامة في المدن.

1 – المعنى الجغرافي:

يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي، أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية.

2 – المعنى الديمغرافي:

ويشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين أساسيتين هما: النمو السكاني الطبيعي للتجمع، والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة.

ويرى "كينجسليديفيز" KingslyDivis إن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن[1].

3 – المعنى الإيكولوجي:

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر، من ازدياد عدد البنايات وتجاورها، وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها، وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة. تنتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة، تتميز بعلاقات جوار خاصة، وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر. ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات، وما يتولد عن كل ذلك من ابتكار وإبداع فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري.

4 – المعنى التنظيمي:

المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة، التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة، من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير.

وأبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين، تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها، وهذا التحول في نظام الضبط الاجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحول في نظام العلاقات الاجتماعية بسبب التحضر والبيئة الحضرية التي تنتشر فيها العلاقات الثانوية وتنحصر العلاقات الأولية في نطاق ضيق.

1L'école de Chicago : Naissance de l'écologie urbaine. Textes traduits et présentés par : Grafmyer Yves et Joseph Isaac, Auibier-Montaigne, Paris, 1984, P.177

5 – المعنى السوسيولوجي:

ويشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديمغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري، قربت أو بعدت تترك آثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي والقسري والطوعي. كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والتصورات والذهنيات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدنية أو الثقافة الحضرية التي لديها قيمها ومعاييرها.

ثالثا: مفهوم الحضرية

أصبح معروفا لدى المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري بأن الحضرية تعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن تفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، والتي جميعها تكسب سكان المدن ثقافة خاصة تسمى الثقافة الحضرية، كما أصبح معروفا بأن الحضرية هي الحصيلة النهائية لعلية التحضر، أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول إلى ذلك سواء بالميلاد أو بالهجرة أو بظهور المدينة في موطنهم الأصلي الذي نشأوا فيه.

رابعا: مفهوم الحضر والمدينة:

أـــعتمد على الطريق الإحصائي في تعريف الحضر والمدينة، وهذا ما نجده في معظم الدول كفرنسا وتركيا وأستراليا وألمانيا (أكثر من 2000 نسمة)، وإيرلندا (1500ن) و(1000ن) في كل من كندا وفترويلا و(2500ن) في الولايات المتحدة، ليرتفع الرقم في كل من بلجيكا وهولندا واليونان والهند وغانا والجزائر إلى (5000ن) وإلى (11000ن) في مصر وإلى (12000) في روسيا و (30000ن) في اليابان و (40000ن) في كوريا ليترل الرقم إلى 200 نسمة فقط في فلندا

والسويد[1]، وجاء تعريف بريس (Brees) ليقول "أن المدن هي التي تتكون من أكبر من (20000) ساكن[2].

أما تعريف المدينة نشير في البداية إلى أن المفهوم التقليدي للمدينة من الناحية الجغرافية قد زال بزوال أسوارها وحدودها، وهذا على الأقل من الناحية الجغرافية، بسبب ما طرأ عليها من توسعات وظهور ما أصبح يعرف بالإقليم الحضري، متحفظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبنية في خصائص الحضرية.

إن تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي، وكما يرى (شومباردولو) P.H.chombart de Lauwe بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة، من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي[3].

فقد عرفها Yves Grafmeyer في كتابه علم الاجتماع الحضري Sociologieurbaine بأنها "في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسد لأشياء مادية، وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية [4] وهو نفس ما ذهب إليه R. Maunier في تعريفه للمدينة حيث عرفها بأنها "مجتمع معقد الذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها، أو التي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الإنسانية[5].

التحضر:

مفهوم ديناميكي متغير، يعكس أسلوب حياة مجتمع ما، ينتقل أسلوب المعيشة هذا من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، يشمل أنواع السلوك[6].

1-Le drut Raymond : Sociologie urbaine. Presses universitaires de France. Paris 1973. P7

2-علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 32.

3-Chombart de Lauwe P.H., op.cit. p.35

4Yves Grafmeyer, sociologie urbaine, Nathan, Paris, 1994, p.8

5Le drut Raymond : sociologieur urbaine, op.cit. p.7

6 إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص-ص (26-27).

الحضرية:

مفهوم استاتيكي يعكس صورة وأسلوب حياة مجتمع ما، وهو أشمل من مفهوم التحضر، فهو العملية النهائية ونتاج لمراحل متعددة من عملية التحضر عبر الزمن، فعندما نقول إن المجتمعات المتقدمة مجتمعات حضارية نعني أن هذا المجتمع مر بمراحل متتالية من التحضر، فتغير نمط الإنتاج، وتحول الصناعة مثلا إلى أي مجتمع يؤدي إلى تغير المفاهيم والقيم لهذا المجتمع وهذا يشير إلى حالة من التحضر[1].

التخطيط الحضري:

وهو التخطيط الذي يسعى لخلق بيئة سكنية ملائمة من خلال العلاقات المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وسكنيا وبيئيا، بما يجعل الحياة أسهل للسكان وبما يكفل سهولة الوصول والحصول على الخدمات في المجتمع المحلي على مستوى المجاورة السكنية، والمجتمع الأكبر على مستوى الحي السكني، ومن ثم على مستوى المدينة ككل، والهدف من التخطيط الحضري هو تحقيق العدالة والمساواة لجميع السكان فيما يتعلق بالحصول على السكن والخدمات. ومن أنواع التخطيط الحضري نجد:

1 – **التخطيط العمراني الحضري:** (Urban Planning) وهو علم يهتم بتخطيط المدن التي لا تعتمد على الزراعة.

2 – **التخطيط العمراني الريفي:** (Rural Planning) وهو علم يهتم بتخطيط القرى والمدن التي تعتمد على الزراعة[2].

خامسا: مفهوم الأطراف الحضرية

تعتبر الأطراف الحضرية من وجهة النظر السوسيولوجية نمط من أنماط الإقامة الحضرية، بصفتها وحدة أساسية من الوحدات الحضرية للمركب الميترو بوليتي وتعرف بأسماء عديدة منها "الطوق الريفي للمدينة"، "الطوق الخارجي للمدينة"، "نطاق الأطراف" ويعرفها البعض "بأنها المنطقة التي امتزجت

1 إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، مرجع سابق، ص-ص (26-27).

2 حيدر، فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص-ص (3-5).

فيها أنماط استخدام الأرض، وتقع فيما وراء أجزاء المدينة التي تتوافر بها الخدمات الحضرية كالمرافق العامة وسبل النقل الحضري وما إليها" ويحددها البعض بأنها منطقة الانتقال اليومي أو رحلة العمل اليومية إلى المدينة"[1].

أما بالنسبة لـــ (وليم دوبرنر) W. Doberner فإن مصطلح الأطراف يشير إلى الحد النهائي والأخير لانتشار أنماط الحياة الحضرية، وهي المنطقة الجغرافية التي تختلط فيها الأنماط الحضرية والريفية لاستخدام الأرض، وبذلك تمثل الأطراف الحضرية البعد المكاني الذي يستوعب المد الميترو بوليتي للمدينة، أما بالنسبة للحدود المكانية المميزة لهذه المنطقة فإنها منطقة تقع في العادة ما بين الضواحي "المدينة" والقرى الزراعية من حولها[2].

سادسا: مفهوم المشكلة

هنا تداخل بين مفهوم المشكلة ومفهوم العائق الذي يمثل الحصيلة التاريخية لموضوع المجتمع وتتلخص في نتائج التعرض غير السليم للتغير الحضري [3]، فالعائق هنا ينتج عن وضع غير مألوف أو سابق أثناء محاولة إيجاد وضع جديد ولذلك فهو يتطلب تغير الوضع تغييرا جذريا.

فالمشكلة يقصد بها الانحراف عن قواعد ومعايير محددة من طرف المجتمع وتتطلب معالجة إصلاحية[4].

أو هي انعدام التوازن في ناحية من نواحي الحياة، قد تكون في الجانب الاجتماعي من خلال انتشار الانحراف والعنف وأزمة السكن، وقد تكون في المجال الاقتصادي من خلال مشكلة التبعية الاقتصادية، وقد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، أو تكون عمرانية بيئية تتمثل في مشكلة الأحياء الغير مخططة وسيطرتها على الضواحي وتأثيرها السلبي على المجال العام للمدينة"[5].

---

1 السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1981م، ص (188-189).

2 نفس المرجع، ص (188-189).

3 عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، مكتبة القاهرة الحديثة 1970، الطبعة الأولى، ص 560.

4 أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى، ص 106.

5 أحمد زكي بدوي، المرجع السابق، ص 106.

والنمو لغة يعني تزايد الشيء وما يضاف إليه أو يؤول إليه" [1]. أما اصطلاحا فيعني: "ما يؤول إليه الشيء يقال بلد تام النمو إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعا كبيرا". وبصفة عامة فالنمو يعني الانتقال من حالة (صفة) إلى حالة أخرى قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية أو عمرانية. ويرتبط النمو بمختلف المفاهيم الأخرى التي يشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي والنمو العمراني والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي يعني "الانتقال من حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل والإنتاج الأول كالصيد والزراعة مثلا إلى حالة تعتمد على الصناعة والإدارة والتجارة وقطاع الخدمات أو بعبارة أخرى فهو حالة الانتقال إلى اقتصاد السوق[2].

النمو الإيكولوجي: المدرسة الإيكولوجية بصورتيها التقليدية والمحدثة يؤكد أصحابها على عامل السكان والمكان والكثافة باعتبارها مقياس لدرجة التحضر من خلال سيطرة الإنسان على البيئة والطبيعة والتحكم فيها[3].

سابعا: مفهوم النمو الحضري:

يعرفه عبد اللطيف بن أشنهو على أنه الزيادة الديمغرافية بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفير فرص العمل[4].

-"النمو الحضري يعني التخلي عبر الانتقال من صفة الريف واقتناء صفة الحضر وبالتالي التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى"[5]

-ويعرف النمو الحضري عبد المنعم نور "هو الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية قصد الإقامة الدائمة كما يقصد به اشتغال الناس بغير الزراعة"[6]

---

1 عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 80.

2 عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 81.

3 عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 81.

4 عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية الجزائر، سنة 1989، ص 195.

5 عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 45.

6 عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع والمدن المصرية، دار القاهرة. 1974، ص (29-30)

ثامنا: مفهوم الريف

-الأصول الأولى لكلمة "الريف"، فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) ونعني بها نحن كمتكلمين إلى "القرية"، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف، وأن هذا الموصوف أعطى للمضاف إليه فأصبح: (Ruris) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما: (Rustitus) و (Ruralis) وهتان الصفتان هما السمة الريفية.

-فقد ذهب البعض إلى اعتماد حجم السكان، في حين اعتمدت مجتمعات أخرى على المهنة الغالبة على سكان المنطقة، حيث إذا كانت أغلبية السكان يمارسون الزراعة فهي ريفية، واستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص وقصدوا بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطهم[1].

-وفي اصطلاحات علم الاجتماع، عم استعمال كلمة "المجتمع الريفي" بعد أن ظهر فرع خاص من علم الاجتماع يهتم بدراسة ظواهر الحياة الريفية، وأصبحت هذه الكلمة تطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة، ويتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم سكان المدن[2].

التعريف الاصطلاحي للريف: "الريف هو منطقة قليلة السكان والكثافة بشك لنسبي، اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي، سكانها متجانسون يشيع بينهم التضامن الآلي، ويقوم فيه الأعيان بدور أساسي.

1 عبد الحميد بو قصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبيرة في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، ص (68).

2 معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993، ص 68.

تاسعا: مفهوم النزوح الريفي أو الهجرة الريفية

-النزوح في اللغة يفيد معنى الترك والمغادرة. ويقال هجر الشيء إذا تركه، وفي اللغة الإنجليزية يستعمل لفظ (Migration) ويعني به عملية الانتقال، أما المصطلح الثاني فهو (Immigration) ويعني النزوح كما يعني الانتقال إلى الخارج.

-النزوح الريفي من الناحية الاصطلاحية: "هو تغيير دائم لمكان الإقامة أو من بيئة إلى أخرى من أجل الاستقرار وهذا التعبير لا يقتصر على السكان فقط بل يشمل المهن كذلك"[1].

-ويعرف الهجرة محمد شفيق "الهجرة هي انتقال للفرد أو للجماعة من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة أو خارج حدودها السياسية بهدف معين وواضح والشخص يهاجر إما بإرادته أو قسرا عنه، وهو إما أن يعود للإقامة في موطنه الأصلي ويستقر بشكل نهائي في موطنه الجديد"[2].

-النزوح الريفي عند الجغرافيين، يعتبرونها ظاهرة جغرافية متعلقة بالسكان وتعني أن السكان أو نزوحهم من مكان إلى آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى.

-التعريف الاصطلاحي للنزوح الريفي: يعني الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحوى مصير مضمون[3] أي أنه يتمثل بشكل واضح في شدة الحراك الجغرافي للإنسان الريفي، بهدف الإقامة أو العمل أو كليهما.

1-6 البحوث والدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات تبين أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النمو الحضري وحاولت تفسير هذه الظاهرة وإعطائها التفسير المناسب، وأيضا أجريت عدة دراسات لمشكلات النمو الحضري لعدد من المدن من خلال فترات تاريخية مختلفة، في ضوء إفرازات ظاهرة النزوح الريفي أو الهجرة الريفية إلى المدن.

---

1 أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد (2)، يونيو، سبتمبر 1986، ص (274)

2 محمد شفيق: البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص (61).

3 محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ص (85-86).

ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات المشابهة أو التي كتبت في مجالات قريبة إلى حد ما من موضوع هذه الدراسة، تبين أن البعض منها درس خصائص التحضر، وبعض الدراسات ركزت على التخطيط العمراني والسكاني وبعض الدراسات ركزت على أثر الهجرة الريفية في المدن، ويمكن ذكر بعض الأمثلة التالية من هذه الدراسات:

1 -دراسة قام بها عاصم خميس، عام (2003). بعنوان خصائص التحضر وعلاقتها بالبيئة الحضرية المبنية (حالة دراسة مدينة طولكرم):[1]

حيث تناولت هذه الدراسة علاقة الخصائص الحضرية بالبيئة الحضرية المبنية في مدينة طولكرم، وقد تم إعطاء نبذة عن منطقة الدراسة من ناحية الموقع والتطور التاريخي، كما استعرض البحث المخططات الهيكلية للمدينة عبر فترات تاريخية مختلفة، وتم تقسيم منطقة الدراسة إلى خمسة أحياء وتم استعراض أهم الأبعاد والخصائص التي لعبت دور كبير في إكساب المنطقة خصائص حضرية أو ريفية، وأظهرت الدراسة الأبعاد التي لعبت دورا هاما في عملية التحضر والتي كان لها أثر على البيئة الحضرية المبنية، وكيف لعب البعد الاقتصادي دورا كبيرا في عملية التحضر ثم البعد التعليمي، وبعد صلة القرابة، والبعد الديمغرافي، والبعد البيئي، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة خاصة في الجزء الذي يتحدث عن خصائص التحضر وخصائص المسكن في طولكرم ومحاولة تطبيق بعض ذلك على مدينة نابلس.

2 -دراسة قاما بها خيرية رضوان يحي، عام (2001) بعنوان انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس "دراسة مقارنة".

تناولت فيها العامل المادي والاجتماعي لرب الأسرة وللأسرة ككل وأوضحت إذا كان هذان العاملان هما المؤثران الرئيسيان في التحكم في مكان السكن ونوع السكن والذي أوجد ظاهرة طبقية الأحياء التي تعد ظاهرة حديثة وليدة عقد عقدين أو أقل من الزمن، حيث أخذت الدراسة ثلاث أحياء

1 خميس عاصم أحمد إبراهيم: خصائص التحضر وعلاقتها بالبيئة الحضرية المبنية حالة دراسية "مدينة طولكرم". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين 2003.

من مدينة نابلس لإجراء دراسة مقارنة فيما بينهم وهي: جزء من منطقة ريفيديا والآخر من منطقة رأس العين إضافة إلى منطقة حارة القريون في البلدة القديمة، تناولت أيضا التركيبة العمرانية للمدينة وتم عرض لتصنيف المناطق السكنية، وتم الوقوف على أبرز النشاطات المميزة للمدينة الاقتصادية والصناعية والخدماتية. وتناولت هذه الدراسة بعض المميزات الديمغرافية للسكان ودراسة خصائص السكان والمسكن.

3 -دراسة قام بها فرج محمد حجاب، عام (2001) بعنوان اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس.

تناولت هذه الدراسة اتجاهات التطور العمراني الحالي والمستقبلي في الجزء الشرقي لإقليم مدينة نابلس في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة حيث كان الهدف الأساسي لهذه الأطروحة هو دراسة المشاكل العمرانية والتخطيطية التي تعاني منها مدينة نابلس وكذلك تلبية احتياجات السكان.

4 -دراسة قامت بها فادية المصري، عام (2002) بعنوان الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس.

قامت هذه الدراسة على بيان دور الاكتظاظ السكاني ليس فقط داخل المنازل ولكن أيا داخل المنطقة السكنية الواحدة وأثر ذلك إحداث مشكلات اجتماعية داخل الأسرة أو في البيئة المحيطة، حيث احتوت الدراسة على خطة البحث التي تضمن نبذة على الاكتظاظ السكاني والوحدة السكنية، وما يجب أن يتوفر في هذه الوحدة السكنية، وتناولت التركيب السكاني بشقيه النوعي والعمري للسكان، وتم دراسة خصائص المسكن، إضافة إلى دراسة المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة، وفي النهاية تم تحليل النتائج أو الخروج بالتوصيات.

5 -دراسة نادية حليم سليمان، تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى (1985)[1]

1 نادية حليم سليمان: تكامل المهاجرين مع لنمط الحضري للقاهرة الكبرى، ص: (151-163)، في: لويس كامل مليكة (محور) قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.

محور هذا البحث هو المشكلة المرتبطة بمدى تكامل المهاجرين الريفيين في المجتمع المصري الذي اختاروه محلا لإقامتهم وهل يستطيع المهاجر أو النازح إلى المدينة أن يحقق التكامل الحضري أم أنه يظل منفصلا عن مجتمع المدينة، وهل يتم هذا التكامل-في حالة تحقيقه-على المستويات الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ أم يتم في بعضها دون الآخر، ثم ما هو تأثير النازحين المتدفقين على البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدينة.

هذه الدراسة لا تقوم فقط بدراسة آثار الهجرة على المهاجر ولكنه يحاول أن يكشف على ديناميات العلاقة بين المهاجر والمدينة.

-اعتمد البحث على المنهج الوصفي، كما اشتمل على دراسة البناء الإيكولوجي والاقتصادي لموطن المهاجرين مع الربط بين عناصر هذا البناء وعملية الهجرة.

-تمت معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية وطبقت الدراسة على عينة المبحوثين من نازحي قرية "أبو سنيطة محافظة المتوفية" في مصر.

-اعتمد الباحث على التساؤل الرئيسي التالي: هل؟ هناك ظروف تساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بأشكاله المختلفة؟

-النتائج المحققة: 21% من العينة يتميزون بموقف اجتماعي هامشي و 64% منهم يتميزون بموقف الابتعاد عن مجتمع المدينة وإن ارتبطوا ارتباطا اجتماعيا بأقرانهم من نفس القرية، ولكنه اتضح أن التكامل الاقتصادي عند العينة المدروسة قد سبق التكامل الاجتماعي.

6 -دراسة مقارنة حول موضوع أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري فب السعودية ومصر للدكتور محمد سليمان عبد الله الوهيد قسم الدراسات الاجتماعية كلية الآداب-جامعة الملك سعود[1].

1 -يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على تأثير سياسة الهجرة على النمو الحضري في كل من المجتمع السعودي والمجتمع المصري، وذلك من خلال تحليل للسياسات التي تبنتها ونفذتها

1 محمد سليمان عبد الله الوهيد: أثر سياسات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر، دراسة مقارنة. قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

حكومات البلدين خلال حقب زمنية مختلفة فيما يتعلق بالهجرة. ومدى تأثير تلك السياسات على معدلات النمو الحضري وتضخم المدن وبخاصة العواصم والمدن الكبرى.

2 -اعتمد الباحث على منهجية تشتمل عددا من المحاور تمثلت في الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات الإحصائية المتوافرة حول معدلات الهجرة الداخلية والخارجية في كل من السعودية ومصر، بالإضافة إلى تحليل كيفي للإحصاءات المتوافرة عن النمو الحضري في كل من الرياض والقاهرة، كما اعتمد الباحث أيضا على الأسلوب المقارن للتعرف على جوانب الاختلاف والاتفاق بين المدينتين فيما يتعلق بأسباب النمو الحضري وعوامله ومؤشراته المختلفة.

3 -نتائج الدراسة تلخصت في: تزايد معدلات الهجرة من مصر للسعودية قد ساهم في تضخم المدن السعودية وخاصة مدينة الرياض.

أن سياسات الهجرة وعمليات الهجرة الداخلية ترتبط بالظروف الداخلية والإقليمية للدول وليست ناتجة عن اتفاقيات حكومية مجردة، حيث تلعب الظروف ذاتها بصورة معاكسة في خلق حركات عائدة، وكل هذه الحركات السكانية تشكل ضغوطا على الأبنية الاقتصادية والسياسية والبيئية والمركبات الثقافية والاجتماعية.

7 -دراسة الدكتور محمد عباس إبراهيم ومن خلال كتابه "التنمية والعشوائيات الحضرية"[1].

-فقد تحدث عن عديد من القضايا الهامة، والتي لها علاقة بنشأة المدينة وتطورها الحضري وذلك حسب تطور نمط الإنتاج فيها، موضحا أنماط الأبنية فيها وفق ثلاث نماذج وهي مجتمع المدينة، البلدة (Town) ثم المدينة الحضرية (City) وأخيرا المدينة العاصمة (Metro polis) وهي تمتاز بضخامة حجم السكان وما يرافقه من مشاكل تضر الإنسان والبيئة على حد سواء مما دعا المهتمين من المخططين وعلماء الاجتماع والأنثربولوجيا من تشجيع ما يعرف بالمدن الصغيرة

1 إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000

الجديدة كحل لمشاكل التحضر والكثافة السكانية الحاصلة في المدن والعواصم والتي عادة ما ترافق التطور الصناعي.

-وقد عرض الباحث وجهة نظر العالم ستانلي هيتزلر "Stanly v. Hetzler" وهو من العلماء الذين اهتموا بدراسة النمو الحضري ومشكلاته، تحدث في كتابه عن "النمو التكنولوجي والتغير الاجتماعي" وأن النمو التكنولوجي والصناعي أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية تركز العمال بشكل ضخم في المناطق الصناعية مما أدى إلى نمو الأحياء المتخلفة "Slums area".

-كما أكد هيتزلر أن التطور الصناعي والتحضر يؤدي إلى وجود ما يعرف باسم جرائم الياقات البيضاء "Whiter Collar" مما يعني أن الضبط الاجتماعي يقل بالمناطق الحضرية وتصبح المصالح هي حاكمة الأمور.

-تحدث الباحث عن النشأة والتكوين للمناطق العشوائية وسماتها الحضرية، وتحدث عن ثقافة العشوائيات والأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمشكلة السكن الفقير ودوره في استقطاب الفقر إلى العشوائيات، ثم دور النشأة في نقل ثقافة العشوائيات من جيل إلى آخر.

8 -دراسة قام بها محمد بومخلوف بعنوان "تحضر الضواحي والأطراف دراسة حالة مدينة الجزائر"[1].

-الجانب النظري خصص لعرض ومناقشة القضايا والعمليات والاتجاهات النظرية والمنهجية الحضرية، والظواهر الحضرية الحديثة وعلاقتها بأساليب التنمية الاقتصادية وبالخصوص التنمية الصناعية، حيث تم توضيح العلاقة بين الصناعة والعمران وأثر التكنولوجيا على التحضر والنمو الحضري، وذلك من خلال التعرض إلى التراث والخبرات الحاصلة في هذا الميدان، كما تم التعرض للتحضر الحديث للمجتمع الجزائري تمهيدا لدراسة وفهم أنماط النمو الحضري الذي تعرفه المدن الجزائرية والمشكلات الاجتماعية الحضرية الذي تعرفه ضواحي وأطراف مدينة الجزائر العاصمة.

---

1 محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، "التحضر"، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 109 برج الكيفان 16120 الجزائر، الطبعة الأولى ماي 2001.

-أما الدراسة الأمبريقية التي عقدت عن تحضر ضواحي وأطراف مدينة الجزائر العاصمة، فقد كشفت عن المسار الذي يتخذه التحضر في الضواحي والأطراف، وسرعته وأنماطه، وعوامله ومصادره السكانية وغيرها من النتائج الكثيرة التي يمكن أن نسجل أهمها فيما يلي:

- العمران غير المخطط أو العشوائي الذي تشهده ضواحي وأطراف مدينة الجزائر العاصمة هو ظاهرة صناعية تنموية، كما هو ظاهرة حضرية ناتجة عن انفجار الوضع الاجتماعي الحضري.
- تعتبر المناطق الحضرية الغير مخططة بضواحي وأطراف مدينة الجزائر العاصمة الميدان الاجتماعي المناسب من أجل دراسة البنايات ونمط العلاقات الاجتماعية في المدينة وذلك لأن هذا النوع من العمران نشأ وتطور بصفة طبيعية تلقائية، وخضع للاختبارات الحرة لسكانه في تكوين محيطهم وبيئتهم الاجتماعية.

لقد كانت هذه الدراسة مقارنة بين بعض أحياء المدينة إضافة إلى دراسة خصائص السكان والمسكن وهي من الأمور التي تم الاستفادة منها.

9 -دراسة فارق بن عطية أجريت على سكان الجزائر العاصمة ما بين 1919 و1979 وصدرت سنة [1]

وتعرضت هذه الدراسة للتحضر والمراحل التي مر بها، وأهم العوامل التي تحكمت فيه، خاصة في تلك الفترة التي تختلف حسب الظروف التي يمر بها كل مجتمع بالإضافة إلى أن الانتقال من طرف المهاجرين من الريف إلى المدينة غالبا ما يصاحبه القضاء على العادات والتقاليد للانسجام والتلائم مع نمط الحياة الحضرية، ولا يتم ذلك بسهولة ولكن عن طريق صراع حاد بين قيم وعادات وتقاليد الريف وقيم وعادات وتقاليد المدينة، وعلى هذه الصورة فإن الدراسة توضح وتدرس اندماج المهاجرين في المدينة بالاستعانة ببعض المؤشرات مثل: الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ونوع المسكن والخدماتي والانحراف وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1Benatia (F) : Alger. Agrégatoucite, Lntégrattion citadine de 1919, S.N.E.D, Ragnaia,1980

-أن هناك تأثير للقرى في تضخم سكان المدن، وهذا مؤشر بين درجة تبعية السكان الريفيين، وبذلك تجدر عدم المساواة في الحياة بينهما.

-إن الجماعات الاجتماعية استطاعت أن تندمج في المدن هي التي نجحت في انتقالها الثقافي، وذلك بالإمكانيات المتاحة التي ضمنت لها شروط اقتصادية وثقافية سمحت لها بتجاوز شروطها التقليدية.

10 -الدراسة بعنوان "مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حي رقايزيوقواجلية نموذجا" وهي دراسة في إطار مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بجامعة قسنطينة سنة 2006/2005 للطالبة مليحي نجاة.[1]

ولقد عرضت إشكاليتها بداية بالحديث عن ظاهرة النمو الحضري أي خلفيتها التاريخية في العالم ثم في الوطن العربي ثم في الجزائر، وعند التكلم عن الجزائر وضحت كيف أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا، وذلك عبر فترات زمنية وأهم العوامل الأساسية المحركة لهته العملية ثم تطرقت للحديث عن أهم إفرازات هذه الظاهرة والمشكلات التي أدت إليها على مستوى المدن وعلى جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية، ثم عرجت بالحديث على التركيز على مجال الدراسة وهي مدينة عين مليلة أين حاولت عرض كيف أن هاته المدينة كانت عرضة للنمو الحضري السريع والغير مخطط مما نجم مشكلات عويصة على مستوى المجال الحضري، وتقر الباحثة بأنه نظرا لأن مشكلات النمو الحضري كثيرة ومتعددة، لذا لا يمكن دراستها بأكملها، لذا اقتصرت الدراسة على الزيادة السكاني والتوسع العمراني الغير مخطط باعتبارها العامل الأساسي، ولقد تمحورت الدراسة حول فرضية مركزية هي: يترتب عن النمو العمراني غير المخطط مشكلات عديدة تؤثر سلبا على النمو الحضري المتوازن للمدينة، واعتبرت أن الفريضة المقترحة ستكون بمثابة دليل منهجي لسير مختلف مراحل الدراسة لما تتضمنه من عناصر ممكنة التثبت منها ميدانيا بحيث أنها تتضمن جوانب ثقافية

1 نجاة مليحي مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة "حي رقايزيوقواجلية نموذجا" رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري-سنة 2006/2005

وبشرية وعمرانية ذات علاقات متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض عندما تشكل كلها واقعا عمرانيا واجتماعيا متكاملا وبذلك تبينت مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والثقافية:

-زيادة النمو السماني الذي أثر على طاقة المرافق والخدمات وفي استيعابها للحاجات الأساسية للسكان.

-ظهور أزمة السكن وتفاقمها نتيجة لانتشار ظاهرة الهجرة الريفية.

-انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة والبطالة.

-اللاتجانس السكاني الناجم عن الاختلاف في الأصول الاجتماعية والجغرافية.

المؤشرات العمرانية:

-تعدد أنماط وأشكال المباني.

-تغير مرفولوجية العمران في المدينة.

-اتساع رقعة السكن الجماعي المناقض مع خصائص السكان.

-تدهور حالة المحيط من: طرق – إنارة – خدمات.

-التوسع العمراني الغير مخطط، والناتج عن التوسع على حساب المساحات الخضراء والزراعية.

-هذه المؤشرات السابقة الذكر اتخذها الباحثة كمحاور لاستمارة البحث والتي بدورها تحوي على جملة من الأسئلة الموجهة إلى أفراد مجتمع البحث.

-أما من الناحية المنهجية للبحث، فكانت الدراسة الميدانية في حيين "زقايريوقواجلية"، وقد استهلت الدراسة الميدانية بعرض عام للموقع الجغرافي، والإحصائي والديمغرافي للسكان، والوضعية العمرانية، ثم انتقلت للمجال البشري ومدى أهميته في الدراسة.

-صنف الباحث الدراسة ضمن الدراسات الوصفية وهذا لما تتطلبه طبيعة الموضوع.

-أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج التاريخي لأن ضرورة الموضوع تقتضي ذلك لأن ظاهرة النمو الحضري تستدعي الوقوف عند جذورها التاريخية في الجزائر لمعرفة حقيقتها في الحاضر.

-الاعتماد على المنهج الوصفي لتبيان العلاقة التي تربط متغيرات الظاهرة، وكذلك العلاقة بين الظواهر المختلفة للوصول إلى أدق النتائج.

-اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على الملاحظة، المقابلة، الاستمارة والتي تحوي 41 سؤالا.

-أما فيما يخص العينة فقد كانت أصلح عينة لهاته الدراسة وهي العينة المساحية (الحصصية) باعتبارها مجال للدراسة عبارة عن مناطق جغرافية.

-ولقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج في ضوء مؤشراتها وفرضياتها المركزية وهي:

-معظم أفراد العينة من أصول ريفية.

-يتميزون بالتكامل الأسري وارتفاع عدد الأسرة النووية.

-انتشار الأعمال الحرة وسيطرة الأنشطة الغير رسمية.

-افتقار الكثير من السكان لأدنى الخدمات الضرورية.

-تدهور المحيط البيئي.

-ضغط على الخدمات نتيجة النمو السكاني الغير عقلاني.

-انتشار ظاهرة البناء الفردي والفوضوي.

-تعدد أنماط المباني واللاتجانس السكاني.

وبهذا تكون الدراسة قد بينت أهم الخصائص المميزة لمجتمع المدينة والذي يميزه التعدد في الانتماء الريفي الذي يحكم علاقات القرابة والجوار في المناطق السكنية إلى جانب الزيادة السكانية

المرتفعة نتيجة النزوح الريفي إلى المدن والتي أدت إلى انتشار العمران غير المخطط بصورة تلقائية، وهو ما ذهبت إليه الفرضية ومؤشراتها وأهدافها.

11 -الدراسة بعنوان "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان" [1] دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن وهي دراسة في إطار مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري بجامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2001-2009 للطالبة وناسي سهام.

اعتمدت الباحثة في طرح إشكاليتها بداية بالحديث عن ظاهرة النمو الحضري والنظريات الإيكولوجية وتحليلاته المختلفة ثم ركزت على عوامل النمو الحضري وإعطاء تعريف للإيكولوجيا، ثم انتقلت إلى الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر وعوامله والمراحل التي مر بها، ثم ركزت على الحديث على مجال الدراسة وهي مدينة باتنة وخصائصها العامة، ثم ركزت على مراحل النمو الحضري والتطور العمراني بهذه المدينة، ثم الخصائص المناخية والديمغرافية والسكنية لمدينة باتنة، ثم ركزت على مشكلة السكن والإسكان معتمدة على مجموعة من المؤشرات، وفي الفصل الأخير تحدثت عن سياسة السكن في الجزائر.

لقد تمحورت الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

"هل النمو الحضري السريع الناتج عن الزيادة السكانية والهجرة الريفية والعامل الاقتصادي المتمثل في تحسين المستوى المعيشي علاقته بمشكلات السكن والإسكان".

-وكانت محاور الإشكالية كما يلي:

-تناول النمو الحضري في ضوء العامل الديمغرافي المرتبط بالزيادة للسكان والنزوح الريفي.

-تحليل العوامل المؤدية إلى النمو الحضري "عوامل سكانية، عوامل اقتصادية".

-مناقشة وتحليل مشكلة السكن في ضوء الندرة ومدى تكيف السكان النازحين مع المساكن المبرمجة في السياسات الإسكانية والمخططات الموجهة للقطاع.

---

1 سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، السنة 2009/2008.

-مناقشة مشكلة السكن في ضوء ملائمة برامج الإسكان للخصائص الثقافية والاجتماعية للسكان.

-انطلقت الباحثة من الفرض العام "يؤدي النمو الحضري السريع إلى مشكلة في السكن والإسكان". أما الفرضيات الجزئية فكانت كما يلي:

1 - ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتج عن الزيادة السكانية والنزوح الريفي.

2 - تكمن أزمة السكن في مدينة باتنة في عدم استجابة مخططات السكن للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان من خلال عدم تجاوب مساكن المناطق الحضرية الجديدة في تصميماتها للخصائص المميزة للسكان المقيمين فيها.

3 - الخلفية الاجتماعية والثقافية للسكان المقيمين بالمناطق الحضرية الجديدة هي السبب في الأزمة.

-تبنت الباحثة مجموعة من المؤشرات الخاصة بالفرضيات الجزئية:

- وجود الخلفية الريفية.
- الحجم الكبير للأسرة لا يتوافق مع حجم المسكن.
- انتشار نظام العائلة والقرابة.
- انتشار مستوى الدخل وانتشار البطالة.
- ضعف القدرة الشرائية.
- استعمال متعدد لغرف المسكن.
- عدم التجاوب مع المساكن وغياب الإحساس بالراحة.

-المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي لطبيعة الموضوع باعتبار البحوث الوصفية تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة بالتغير وعدم الثبات ولو ببطء وتعد المؤشرات الفاعلة وتكمن أهمية المنهج الوصفي في الحصول على بيانات وصفية حول واقع النمو الحضري وعلاقته

بمشكلة السكن والإسكان. والاطلاع على واقع الأزمة السكنية والإسكانية في المساكن الجماعية انطلاقا من الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث.

-الاعتماد على أدوات البحث العلمي الأساسية كالملاحظة والمقابلة والاستمارة التي احتوت على 56 سؤالا موزعة على ستة محاور.

-اعتمدت الباحثة على العينة العشوائية المنتظمة فكانت أصلح عينة لها في الدراسة وارتباطها بمجال البحث العمراني والاجتماعي وكان مجال البحث الميداني في هذه الدراسة يتعلق بحي 1020 مسكن بمدينة باتنة.

-ولقد توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج معتمدة على فرضياتها ومؤشراتها:

1 - النمو الحضري كان نتيجة للزيادة السكانية وزيادة معدلات التزوح أو الهجرة الريفية.

2 - إن الزيادة السكانية تعتبر عاملا مهما في زيادة سكان المدن من خلال زيادة عدد أفراد الأسرة.

3 - إن الرغبة في الحصول على سكن خاص لأسرة واحدة ويكون ملائما ويتوافق مع حجم العائلة.

4 - إن كبر حجم الأسرة مرتبط أساسا بالخلفية الاجتماعية للأفراد ونقص وعيهم بضرورة تنظيم النسل فيعتبر هذا الأخير العامل الرئيسي الذي حال دون تلبيته.

5 - وبذلك تكون مؤشرات الفرضية قد تحققت إلى حد ما مع بقاء عامل النسبية وبذلك تكون قد توصلت إلى التحقق من صدق الفرضية والتي مؤادها أنه للنمو الحضري علاقة بمشكلة السكن والإسكان.

استخلاصات وملاحظات:

-حاول الباحث جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بالاستعانة بالدراسات السابقة وبما كتب حول هذا الموضوع في الكتب والمذكرات والرسائل ومن خلال استعراضنا لهذه الدراسات وتحديد نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين هذا البحث تمكن من الوصول إلى:

-من حيث الطرائق المنهجية فقد وضح استخدام المناهج: الوصفي، التاريخي، المقارن، والاعتماد على الاستمارة والمقابلة والوثائق.

-من حيث الإطار النظري، فقد تضمنت كما من النظريات والإحصائيات المشكلة لجميع الفئات، والمعلومات والبيانات.

-من جهة أخرى نلاحظ مدى مساعدتها في بناء الإشكالية واستنباط الأسئلة النوعية للدراسة.

-الاطلاع على بعض الدراسات المشابهة وإجراءاتها وطريقة اختيار العينة والمعالجة الإحصائية، إضافة إلى مناقشة النتائج.

-الكثير من الدراسات تحدثت على النمو الحضري المتسارع ومشكلاته الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وبيئية وأمنية، وظهور العشوائيات حول أطراف المدن، والمناطق العشوائية والإسكان العشوائي، ونزوح العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها نحو المدن والعواصم، إلى جانب الظروف الأمنية التي تكلمت عليها معظم الدراسات التي تعاني منها معظم الدول النامية وبالأخص الجزائر "العشرية السوداء" وما ترتب عليها من هجرة ونزوح داخلي من الأرياف إلى المدن الأكثر أمناً، كل هذه المؤشرات لعبت دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة "النمو الحضري ومشكلاته".

الفصل الثانـــي

تحليل نظري ومنهجي للنمو الحضري

مقدمة

2 1 :النمو الحضري ونظرياته

2-1-1: نظرية الحلق المركزي

2-1-2: نظرية القطاع

2-1-3: نظرية النويات المتعددة

2-1-4: نظرية أقطاب النمو

2-1-5: اتجاه الإيكولوجيا البشرية

2-1-6: نظرية وسائل الاتصال

2-1-7: قاعدة جفر سون وزيف

2-2: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري مدخل

2-2-1: المدخل الاقتصادي

2-2-2: مدخل الحتمية الاجتماعية أو التغير الاجتماعي

2-2-3: المدخل السياسي أو الإداري

2-2-4: المدخل الديمغرافي

2-2-5: المدخل المتعدد العوامل

2-2-6: مدخل المتصل الريفي الحضري

مقدمة

إن دراسة النمو الحضري والتحضر في البلدان العربية وبقية أجزاء العالم لم تعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لها والناجمة عنها. كما أن نمو أعداد أحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين المختصين مجرد تغير وتبدل عشوائي، بل أن هذه التغيرات والتبدلات ترتبط حسب آرائهم بقواعد وقوانين وعوامل ومتغيرات تتحكم باتجاهات ومقادير هذه التبدلات في خصائص المدن والتجمعات الحضرية. ولكي تُغَلَّف النظرة إلى المدينة بالغلاف العلمي، وحتى لا تبقى عملية تفحص ودراسة المدن وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية قائمة على الملاحظة الساذجة، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة نظريات ونماذج وقواعد لتفسير العوامل المؤثرة في مواقف المدن وفي أحجامها وأعدادها، وفي الكيفية التي تتوزع بها هذه المراكز الحضرية في أقاليمها ودولها الخاصة بها. ونهدف من خلال محاولتنا تلك أن نصل إلى تحديد طبيعة عملية النمو الحضري والتحضر ومن أهم هذه النظريات والدراسات هي:

أولا: النمو الحضري ونظرياته:

لقد تمخض عن الدراسة للحياة الحضرية تشكيل عدد من النظريات الوضعية التي تتعلق بالتنميط المكاني للمدن. وهذه النظريات قد اختلفت وتعددت، ومن أبرز النظريات في هذا المجال هي:

1 – نظرية الحلق المركزي:[1]

صاغ أرنست بيرجس نظريته بعد دراسته لمدينة شيكاغو وتتلخص هذه النظرية في ارتفاع قيمة أسعار الأرض في مركز المدينة كما يعتبر المركز المحور الرئيسي الذي تتركز حوله الخدمات المختلفة وقد حدد بيرجس دوائر تتخذ شكل خمس حلقات مرتبة من الداخل إلى خارج المدينة.

منطقة الأعمال المركزية: تتسم هذه المنطقة في شيكاغو–بوجود المحلات التجارية الكبرى والبنوك والفنادق الكبرى وأهم مراكز السنيما واللهو وهي تضم أكثر نشاطات المجتمع كثافة ويهيمن

1- Burgesse. W. The growth of the city: an introduction to aresearrch project publication of the American sociological society N° 18/923 pp. 85 – 97

على مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المناطق الأخرى التي تحيط بها وعددها أربع.

- **منطقة التحويل:** تختلط فيها استخدام الأرض حيث ترتفع فيها قيمتها لاحتمال اتساع منطقة الأعمال وتسودها أحوال سكنية متدهورة حيث تضم منازل قديمة وتؤجر مساكنها بالحجرة كما أنها تتصف بالكثافة السكانية العالية تجنبت للمهاجرين وتتميز بالتفكك الأفراد والجماعات من أنها عرضة للتغيير.
- **منطقة سكان العمال والمهاجرين**
- **منطقة السكن الجديدة:** تسكنها الطبقة المتوسطة وهي قريبة من الحلقة الأولى يوجد بها بعض المساكن ذات النوعية الأكثر رقيا والتي تمتلك الأسر ذات الدخل المرتفع.
- **منطقة الضواحي:** تقع خارج حدود المدينة، وعلى أطرافها وتبتعد المنطقة الأولى بها يتراوح ما بين 20 و 30 دقيقة بالموصلات العامة وتضم هذه المنطقة بعض الضواحي والمدن التابعة للمدينة المركزية، كما أنها تمثل مناطق سكنية لذوي الدخول المرتفعة وقد تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات كثيرة، فالتوزيع الجغرافي للمناطق ونظام النقل والمواصلات لا يؤدي بالضرورة إلى وجود أنماط حضرية كما أن بعض المراكز لا تتخذ بالضرورة شكلا مركزيا وليس بالضرورة أن تضم الضواحي أحياء راقية.[1]

1 دليمي عبد الحميد، دراسة في العمران، السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الطبعة 2007م. ص (95-96).

2 – نظرية القطاع:

قدم هومر هويت HowerHoyt[1] عام 1939 نموذجا نظريا في محاولة لتفسير نمو المدن يعرف فيها بأن المدينة تتكون من قطاعات وقد استخلص هويت نظريته في القطاعات من خلال دراسته لإيجارات المساكن في المناطق السكنية في 142 مدينة.

واعتبر أن هناك نموذجا عاما للمناطق محدودة في كل منها مجموعة عمارات ذات إيجارات متساوية لمساكنها ولا يشكل هذا النموذج توزيعا عشوائيا بحيث تكون كل مجموعة جزء منعزلا، كما أنه يتخذ شكل مناطق دائرية متتابعة ومتحدة المراكز هو الحال في الدوائر المركزية الخاصة بنظرية بيرجس وتقع المناطق السكنية ذات الإيجارات المرتفعة على أطراف قطاع أو أكثر من المدينة هذه المناطق بعيدة إلى حد كبير عن مناطق الصناعة كما تمتد إلى مساحات الفضاء التي تقع بعيدا عن حدود المدينة أو إلى الجهات التي يسكنها القادة أو المؤولون أو التي أنشئت بها البنوك والمحلات التجارية الكبرى، والعمارات غير السكنية المخصصة للمكاتب والعيادات إلخ وهناك مناطق سكنية ذات إيجارات منخفضة تسكنها أسر ذات دخل منخفض تمتد من مركز المدينة إلى أطرافها. وهناك فروق عن أسعار الأرض وقيمتها مما يترتب عليها اختلاف في استخدام الأرض وقد قسم هويت المناطق السكنية في المدينة الأمريكية إلى ثلاث قطاعات رئيسية.

قطاع الإيجارات المنخفضة ويسكنه العمال ذوي الدخل المحدود وقطاع الإيجارات المرتفعة ويسكنه هؤلاء الأغنياء ويستخلص هويت إلى أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقارنة.

1- Hyot H. The structure and growth of residential neighbor hoods in American cities. Washington US. Government printing office. 1939

وإذا كان هويت قد حدد نموذجا نظريا طبق على مدن كلندن، باريس، فيانا، فإن هذا لا يعني إمكانية تطبيق هذا النموذج على كافة المدن نظرا لاختلاف الخصوصيات التاريخية والإيكولوجية[1].

3 – نظرية النويات المتعددة "هاريس وألمان"

لقد صاغ (هاريس وألمان) نظريتهما انطلاقا من فكرة أن الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد[2] معتمدين على ثلاث فرضيات أساسية وهي:

1 – المدينة لا ينمو حول مركز واحد وإنما من خلال نقاط متعددة.

2 – تنمو حول كل نقطة مجموعة من الأنشطة الملائمة لها.

3 – تعدد مراكز هذه النقاط يرتبط بالتطور التاريخي.

ويؤكد كل من هاريس وألمان على أنه توجد في المدينة ثلاث نويات أساسية:

1 – نواة النشاط التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة.

2 – نواة التجارة الحملة والصناعات الخفيفة.

3 – نواة الصناعات على أطراف المدن.

ولقد تحول العالمان بعد ذلك إلى مناقشة توزيع المناطق السكنية حول النويات المؤثرة في النمو الحضري فوضحا أن بعضها لذو الدخل المحدود والبعض الآخر لذوي الدخل المتوسط والبعض الثالث لذوي الدخل المرتفع، كما حدد أربع عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة في المدينة وهي:

- تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة وتوجد في أجزاء محددة من المدينة.
- تستفيد بعض الأنشطة من تواجدها في مكان واحد كوجود المصانع محل إقامة العمال.
- تتعارض بعض الأنشطة لتواجدها في مكان واحد كما هو الحال في تعارض تجاور المصانع محل إقامة الطبقة الراقية.
- لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على واقع ممتاز كمناطق التخزين.

---

1 عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص (97 – 98).

2 إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص (65)

4 – نظرية أقطاب النمو:

يعد "فرانسوا بيروكس FransoiPerrouy" أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة 1955، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من المناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها، بحيث تجعلها تتجه إليها دائنا. ويذهب (فرانسوا بيروكس) إلى تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في طريقة تأديتها لوظائفها[1].

ويطلق (ألبرت هيرشمانAlbert Hirschman) على أقطاب النمو تعبيرا مشابها إلى حد ما في المعنى، وهو "نقط النمو" ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خامن في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي للدولة، ويصحب نقاط هذه النقط انبثاق ظاهرة النمو الغير متوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه[2].

ويميز لويس دافينLouis Davin نوعين من أقطاب النمو هما:

أ – قطب النمو الفعال (النشط): ويعرفه بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها في المناطق المجاورة، من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها تطور تكنولوجي.

ب – قطب النمو الكامن: ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته وتبقى الخطوة الأساس لتمول قطب النمو من الطور الكامن إلى الطور النشط. ويمكن القول أن كل توازن اقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضا، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي

---

1 عبد الاله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الكويت، 1979، ص (34)

2Albert Hirschman, Inter Reoinald International Trans;ission of Economic Growth, in Friedman J., and Alonso w., Rogional development and planning, the M.I.T. press, U.S. 1964, pp. 623. 624

يحدث في الأول يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنية، والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلا تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعية القائمة وتظهر تأثيرها في الإنساق والنظم الاجتماعية السائدة[1].

5 – اتجاه الإيكولوجيا البشرية: Human Ecology Trend

المدينة ظاهرة حضارية واجتماعية، وتختلف عن الظواهر الطبيعية في كونها تحمل الإنسان وحضارته، وبذلك لا يمكن النظر إلى المدينة على أنها فقط هيكل اقتصادي، أو أنها بناء فيزيقي، أو شكل معماري، أو وحدة إدارية، بل هي المدينة كل ذلك، وفوقه هي النظام الاجتماعي، ولقد لعبت التفسيراتالسوسيولوجية دورا هاما في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي البشري المتصل بقضية النمو الحضري، ولذا كان علم الاجتماع الحضري ذا صلة كبيرة بعلم الإيكولوجيا البشرية وهو العلم الذي يدرس تأثر المجموعات البشرية بالبيئة الطبيعية والبشرية والاجتماعية التي تربط بها وكلمة إيكولوجيا من وضع العالم البايلوجي الألماني (أرنست هيكل ArnstHikalK)، وقد برز أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجي البشري من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية، أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال (دنكانDancan) وشنور Chnore وجبز Gibbs ومارتن Martin وقد خرج كل من (دنكانوشنور) بمفهوم جديد في هذا المجال أطلقا عليه (المركب الإيكولوجي) ويتشكل من أربع مكونات هي: البيئة والسكان، التنظيم الاجتماعي، المستوى التكنولوجي، ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهي علاقة تبادلية، بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات، وتعد هذه المكونات إطارا مقبولا لتفسير ظاهرة النمو الحضري من خلاله، ومن وجهة نظر الإيكولوجيا البشرية. ويحاول موريس (R.N. Morris) في كتابه علم الاجتماع الحضري، حصر عدد من العمليات الإيكولوجية التي تتم داخل المدينة ويحددها في ثلاث عمليات[2].

---

1 محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة دار المعارف، مصر، 1980، ص32.

2R.N. Morris, urban sociology, frederiek A. praeger publishers, New York, 1968, pp. 101 – 102.

أ **التركيز وعدم التركيز**: وتظهر هذه العملية نتيجة للتفاوت في توزيع السكان في حيز الدولة، وهذا التفاوت ناجم عن عاملين أساسيين هما: الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد، وفيات) بين المناطق المختلفة–عدم الأنساق في أحجام الهجرة، ومعدلاتها بين مناطق الوطن الواحد وأقاليمه.

ب **المركزية واللامركزية**: ويشير إلى أن زيادة أو نقص سيطرة المدينة أو مكانها المركزي، على مجال إقليم المدينة الكبرى، وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم. والمراد بالمركزية تركز الوظائف حول نقطة حيوية داخل المدينة، وترتبط بمواقع الصناعة والتجارة.

ج **الغزو والانسحاب**: وتحدث هاتان العمليتان عندما يمون هناك انفصال بين القاطنين في المركز الحضري، وأماكن صناعتهم وتجارتهم أو بين بعض القاطنين مع بعضهم ويشير الغزو كعملية إيكولوجية إلى وصول عدة جماعات ذات انتماء طبقة متباينة إلى منطقة ما للمرة الأولى بهدف العمل والربح، وذلك بافتراض توافر مصادر ثروة كافية في هذه المنطقة، أما الانسحاب فنعني به الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم لكي ينتقلوا خارج منطقة سكانهم، أو منطقة عملهم.

6 – نظرية وسائل الاتصال: Communication Theory

يحلل الكثير من السوسيولوجين المدينة والظواهر المتصلة بها في ضوء فكرة التفاعل البشري، والعلاقات بين الأفراد، فمثلا نجد (ماير Meir) قد تصور المدينة من خلال هذا التفاعل، فالنقل والاتصالات في نظره ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري [1] إن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى آخر ولكن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد، بل أن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال، وهيكل النقل وما ترتب عن ذلك من احتقان في نظم المواصلات في المدينة، كل ذلك أسهم في خلق وسائل

1Harry Richardson, Economics: Location Theory, urban structure and Regional. Change, weidenfeld and Nocolson, London, 1969, p. 170

اتصال أخرى بديلة تسهل الاتصال بين الأفراد داخل المركز الحضري نفسه، أو بين المراكز الحضرية الأخرى، الأمر الذي يمكن معه في النهاية القول بأن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري [1].وقد حاول الباحثين التركيز على دور وسائل الاتصال للحياة الحضرية، وبغيرها لا يمكن تطور النشاط الحضري، وهو يقوم بوظائفه المحددة له. وينظر إليها معظم السوسيولوجين بوصفها انعكاسا لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية.

وقد ميز "ماكس فيبر Max webber" بين مفهومين في هذا المجال هما:[2]

الأماكن الحضرية ويقصرها على المناطق الحضرية ذات التأثير العلمي المحدود، والعلوم الحضرية غير محدودة المكان، ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود، يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات الإقليمية والعالمية. ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساس لنظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري، إذ أن المدن التي تتسم بدرجة عظمى من المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذي لا يتجاوز مجال المدينة نفسها. ومن خلال ذلك حاول (فيبر) أن يصنف المجتمعات الحضرية إلى نمطين يتسم أولهما بتفاعل محدود ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط، ويمتد الثاني من خلال منظور أشمل ليضم كل مناطق الوطن بل ويتعداها إلى خارجها، وينتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال ووسائل المواصلات[3].

7 – قاعدتا جفرسون وزيف Jeffersan and Zipf Bases

لقد استخدم (مارك جفرسون) في عام 1939 مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في البلدان النامية، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتقدمة، وقد لاحظ (جفرسون) أن في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية، هي أكبر مدينة في الدولة، وغالبا ما تكون العاصمة، وهي أكبر المدن حجما، وأكثرها سكانا وأنشطة، وأهمها موقعا، وأعظمها تأثير في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمار والأنفاق في الدولة، وتمتص

1 محمود الكردي، النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر. مرجع سابق. ص 39.

2H.Richardson, op. cit, p. 314

3 عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية. وكالة المطبوعات الكويت، 1985، ص 137

معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية، وهي لهذا تتميز بمعدلات استهلاك عالي بمقارنتها مع بقية المدن، وتترك تأثيرات ضارة على بقية حياة الدولة الجديدة، ولكن ذلك لا يعني أن هذه الظاهرة مقتصرة على هذه الدول، بل إنها موجودة في العراق حيث تمثل فيها بغداد مدينة أولية، وموجودة بمصر حيث تمثل القاهرة مدينة أولية، المتوسط العام لسكان المدينة (30%) بالنسبة لسكان المدينة الأولى، والمدينة الثانية (20%)[1]، وهكذا يعكس الظاهرة الاستقطابية التي تميز نمو صغيرة وتستمر في التدرج إلى مراكز استقرارية أصغر فأصغر.

ومن القواعد الأخرى التي برزت لتوضيح العلاقات بين أعداد المدن وأحجامها قاعدة المرتبة الحجم Rank-size Rule من قبل (جورج زيف) George Zipf[2] وتقوم الفرضية الرئيسية في قاعدة زيف على أنه يوجد في كل دولة وفي كل إقليم مدينة كبيرة (مدينة أولية) تأتي في المرتبة الأولى، من حيث حجمها السكاني، والمدينة التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى، ويساوي حجم المدينة الثالثة ثلث حجم الأولى والرابعة ربع حجم الأولى وهكذا تستمر العلاقة بين أحجام المدن ومرتبتها، والدول التي تنطبق عليها هذه القاعدة هي الدول المتقدمة التي تكون قد حققت توازنا معقولا بين مدنها ومراكزها الحضرية، فالمدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة وحياتها كما في حالة المدينة الأولى عند (جفرسون). وقد وجد أيضا أن الدول العريقة بالتحضر كالعراق ومصر والهند والصين هي من الدول التي تقترب من هذه القاعدة، لكن زيادة على هذه النظريات والقواعد فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عملية النمو الحضري ويمكن تصنيف هذه النماذج في المجموعات التالية:

1 -مجموعة النماذج الديمغرافية التي تركز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديمغرافية على حركة السكان وانتقالها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

---

1 أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين الشمس. ص 176.

2George Zipf, Human Behavior and principale of least effort: reading. Mass, Addison-Wesley, 194. P. 141

2 -مجموعة النماذج الاقتصادية التي ارتبطت بنظريات الموقع التقليدية كنموذج (فون ثونن Von Thunen) في دراسة مواقع المدن في المناطق الزراعية ونموذج "فيبر Webber" في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعية.

3 -مجموعة نماذج الأنظمة التي تؤكد أن دراسة ظاهرة النمو الحضري ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري، ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مترابطة بعضها مع بعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها من ناحية أخرى.

4 -مجموعة نماذج تركيب المدينة التي تنظر إلى المدينة كمجموعات متباينة من استخدامات الأرض التي تشكل الأنماط المميزة لها، وتعد نماذج بيرجس Burges وهومر هويت HowmeHoyt وهاريس Harris وأولمان Ullman أكثرها شهرة رغم التقليدية التي ميزت المفاهيم الرئيسية المتعلقة بها.

في ضوء ما سبق يلاحظ أن نظرية المكان المركزي أبرزت عدة عوامل يمكن أن تسهم في عملية النمو الحضري لعل أهمها:

- وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان، ونشاط سكانه، وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل.
- اهتمت هذه النظرية بتحليل المشكلات الناجمة عن النمو الحضري مثل ظاهرة انحراف الأحداث، وزيادة نسبة الجرائم ووضوح التميز الطبقي، وأزمة الإسكان وأزمة النقل والمواصلات.
- أما نظرية أقطاب النمو فيعتمد النمو الحضري في ضوئها على عوامل مثل: وجود ميزة نسبية في المكان سواء أكانت ميزة جغرافية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم كل ذلك مجتمعا، ثم استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين منطقة القطب والجزء المحيط بها، أما من حيث مشكلات النمو الحضري في هذه النظرية فقد ارتبطت بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل، وكذلك بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات رائدة.

- أما اتجاه الإيكولوجيا البشرية تبلورت عوامل النمو الحضري في المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة وهي (البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، المستوى التكنولوجي) وفي ظل هذه المكونات الأربعة تظهر مجموعة من المشكلات التي تتصل بالنمو الحضري وهي: ظهور مناطق مختلفة في أجزاء من النمط الحضري، فضلا عن معيشة الأفراد، والنازحين من المناطق الريفية إلى مواقع بالنمط الحضري.

- أما نظرية وسائل الاتصال كانت عوامل النمو الحضري التي أشارت إليها محددة في التقدم الفني الذي لاحق وسائل الاتصال، وهيكل النقل وتكلفته، ووسائل الاتصال البديلة، بينما كانت المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري، وبتنوعها، وبدرجة سرعتها، وبانتظامها، وبدرجة تأثيرها ومجالها.

- في حين أن قاعدة (جيفرسون وزيف) أبرزت أن المدن لا تزداد نتيجة معدلات النمو الطبيعي للسكان فقط وإنما تتوسع أحجامها بفعل الذين يطرقون أبوابها كل صباح، باحثين عن حياة جديدة وفرص عمل أفضل، أولئك هم المهاجرون أو النازحين الذين يوفدون إلى المدن من الأرياف المحيطة بها، فالهجرة المتفقدة من الأرياف أثرت في أحجام المدن العربية أكثر مما أثرت الزيادة الطبيعية للسكان.

ثانيا: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري:

مدخـــل:

ظهرت العديد من المحاولات النظرية والأمبريقية التي تحاول تفسير ظاهرة الإسكان، في ظل التحولات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، وما صاحب هذه التحولات من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية.

وتميل الدراسات المعنية بالإسكان في البلدان النامية إلى تأكيد الدور الذي الهجرة الريفية-الحضرية في زيادة تعقد هذه المشكلة وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن اتساع نطاق الأحياء

المتخلفة، والأنشطة الحضرية غير الرسمية. وأن المتفحص للموقف النظري في هذا الميدان تجد أنه قد تبلورت في إطار هذه النظريات عدة مداخل نظرية لتفسير ظاهرة النمو الحضري أهمها:

1 – المدخل الاقتصادي:

تعتبر محاولة (شارلز كولي Charles Cooley) في عام 1894 أول محاولة نظرية في تفسير ونشأة وتطور المدن، وقد ركز في دراسته على أثر العوامل والمتغيرات الاقتصادية في تحديد الموضع التي يتجمع ويستقر فيه السكان، ومن أهمها توفر إمكانيات الإنتاج وتوفر شبكة طرق النقل. ثم جاءت بعده محاولة (أدنا فيبر Adna Weber) في عام (1899م)، التي ركزت بدورها على الدور الاقتصادي لنشأة المدن مثل (كولي)[1].

وتنطلق النظرة الحديثة للتحضر في نطاق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن حركة السكان تابعة للنشاط الاقتصادي بحثا عن فرص العمل، ولذلك تتجه السياسات الحديثة نحو خلق مراكز نمو جديدة مثل أقطاب نمو وتنمية ومدن ومناطق صناعية، من أجل تحقيق أهداف متعلقة بإعادة هيكلية الخريطة السكانية والعمرانية للبلاد وفك الخناق أو تخفيف الضغط على بعض المراكز الحضرية، ومن المعروف في أدبيات التحليل الاقتصادي–الاجتماعي أن الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية تجلب بعضها البعض (صناعية، تجارية، خدماتية).

ونظرا لكون النشاط الاقتصادي الهام في المجتمع المعاصر هو النشاط الصناعي، فإن سياسة التحضر تعتمد أساسا على سياسة توجيه التوطين الصناعي، بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى، والحصول في النهاية على الخريطة العمرانية الحضرية المرغوبة للبلاد. ففي نظر هذا المدخل أن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادي بشكل رئيسي، مستند بذلك على التجربة التاريخية للثورة الصناعية حيث أن ظهور الصناعة قد أدى إلى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف والمراكز الحضرية البسيطة إلى المدن

1 عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، مرجع سابق، ص 26

الصناعية الرئيسية[1]. كما يؤكد هذا المدخل على أن الأساس الاقتصادي هو المعيار الحاسم في نشأة المدن وتطورها، وأيضا مشكلاتها[2].

2 – مدخل الحتمية الاجتماعية او التغير الاجتماعي:

لعل التحليل الذي قدمه ابن خلدون بعد أهم تحليل في هذا الميدان، والذي ربط التحضر بالتحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى لاعتماد على الكماليات، التي تستوجب الفنون والصناعات المختلفة التي تلبيها، والتي لا يمكن أن تتم إلا في المدن، معتمدا في تحليله على الطبيعة البشرية المتمثلة في حاجة الإنسان إلى الاجتماع مع بني جنسه للتعاون على المعاش، ثم تحدث تطورات وتغيرات أخرى ناتجة عن هذا الاجتماع نفسه، متمثلة في التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يفضي إلى تحسن ظروف الحياة التي تؤدي بدورها إلى الانتقال إلى نوع ثاني من نمط الحياة وهو النمط الحضري القائم على الكماليات وظهور المدن نتيجة لذلك، وهذا بعدما كانت الحياة قائمة على الضروريات والبساطة في البادية[3].

أما التحاليل الحديثة التي تعتمد على عامل التغير الاجتماعي في تفسير ظاهرة فترى بأن المركز الحضري ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية، وإنما هو مركز التفاعلات والنشاطات الاجتماعية والثقافية ونواة لمفاهيم جديدة. تتركز فيها النشاطات الثقافية كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية ... وفيها تنتشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجلات والتلفزيون، وتأخذ هذه المعلومات في إحداث التغيرات في المناطق المحيطة بها. فتجذب المدن الآلاف من السكان الباحثين عن التجديد في حياتهم والتخلص من الرتابة اليومية في الأرياف[4].

---

1 عبد الإله أبو عياش، إسحق يعقوب القطب، مرجع سابق، ص 106.

2 محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية، الكتاب الأول: القضايا والمناهج، مرجع سابق ص 62.

3 عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص ص (435، 436).

4 عبد الله أبو عياش، إسحق يعقوب القطب، مرجع سابق، ص 107.

إن المدينة بما توفره من حرية فردية وفرص الحراك الاجتماعي، تستقطب الشباب صاحب الإدارة والطموح إلى تحقيق إنجازات في الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ممن ثم فإن الرغبة في التغيير تكون إحدى العوامل الهامة في التحضر، حيث لا يمكن تحقيق ذلك إلا في المدن، خاصة بعد أن غزت وسائل الاتصال الجماهيري الأرياف والقرى، وسهولة المواصلات والاتصال، وانتشار التعليم الذي يجعل ذلك شيئا ممكنا بالنسبة للشباب الطموح، وكما يرى (شومباردولو) فإن التركز والمركزية الحضرية في القرن العشرين لا ترتبط بالتصنيع وحده وإنما ترتبط بالتيارات الفكرية، فالمدن لا تأتي كاستجابة للإنتاج أو للاستهلاك أو للتوزيع والتبادل وإنما هي أيضا تشكل بناء إراديا للإنسان مرتبط بتنمية فكر من النمط العقلاني[1].

3 – المدخل السياسي أو الإداري:

يركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر، سواء كان الأمر يتعلق بدور الدولة في إنشاء المدن وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في إنشاء مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية نتيجة لذلك، باعتبار المدينة هي المركز للسلطة والحكم ومن ثم الإدارة وما يرتبط بها من مصالح للسكان التي يتبعها تركز في النشاط، وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية.

فالبعد السياسي للمدينة يتحدد في ضوء وظيفتها الإدارية من ناحية، كما يتحدد في ضوء وظيفتها السياسية من ناحية ثانية، وذلك بصفتها مركز للحكم والسلطة، تتركز بها الأجهزة الرسمية المختلفة للدولة.

كما تتركز بها تبعا لذلك كثير من الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي، ومن ثم فإن التحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل، أي تابع للوظيفة السياسية والإدارية للمدينة، وبذلك تعتبر هذه الوظائف ركنا أصيلا في ظهور المدن ونموها وتطورها [2]، وحسب (جوربج) فإن (وليم

1 ChombartDelauwe P. H. op. cit. p. 10

2 محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول: القضايا والمناهج، مرجع سابق، ص (65-66).

فورم) W. Form يعتبر أول من أدخل هذا الاتجاه في علم الاجتماع الحضري، والذي يرى بناء القوة سواء في الماضي أو في الحاضر، وخاصة القوة السياسية، لعب دورا أساسيا في تشكيل المدن من حيث التوطين، والتوسع والبناء الإيكولوجي والاجتماعي[1].

كما قد نجد هنا تحليل ابن خلدون حيث يقدم لنا مدخلا آخر للتحضر وهو المدخل السياسي، حيث يرى بأن غاية العصبية هو الملك وغاية الملك هو الحضر، وذلك لتحقيق هدفين هما: التمتع بنعم الحياة الحضرية، واتخاذ المدن حصنا للمدافعة ضد الغزاة، لأن أسوار المدينة وجدرانها تقوم مقام العساكر والجند، ولذلك لا بد من اختطاط المدينة التي تليق بالدولة [2]. وهكذا يمكن تصور التحضر حسب المدخل السياسي عند ابن خلدون في خط مستقيم كما يلي: العصبية ← الملك← المدينة ← زيادة الإنفاق ← زيادة الاستقطاب ← زيادة التحضر.

4 – المدخل الديمغرافي:

ويفسر هذا المدخل التحضر بناء على التحولات السكانية سواء بسبب النمو الطبيعي أو بسبب حركة الهجرة التي تؤدي إلى تحول مناطق معينة من مجرد مستوطنات ريفية إلى تجمعات حضرية نتيجة لذلك، ورغم أن التحضر سببه الأساسي النمو السكاني بسبب الهجرة سواء كانت أسباب اقتصادية مثل ظهور موارد اقتصادية معينة، أو أسباب سياسية مثل الحروب وسياسات ترحيل السكان، أو أسباب طبيعية كالكوارث وغيرها من الأسباب.

ويركز هذا المدخل على أثر التزايد السكاني وتركيب السكان والتغيرات السكانية، حيث يعتقد أصحابه أن عملية التحضر تتم نتيجة للعمليتين الديمغرافيتين التاليتين:

1 – التزايد السكاني الطبيعي الذي يؤدي إلى تحول المستوطنات من مجرد قرى صغيرة إلى مدن كبيرة.

---

1 السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول، مداخل نظرية، مرجع سابق، ص302-303.

– فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الاسكندرية للكتاب، 1997م. ص (91-93).

2 ابن خلدون مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 414.

2 - التزايد السكاني الغير طبيعي الناتج عن الهجرة من الأرياف إلى المدن[1].

5 - المدخل المتعدد العوامل:

والذي يرى أن النمو الحضري والتحضر لا يمكن إرجاعه إلى عامل واحد فقط في الظهور وإنما هو نتيجة لعدة عوامل متظافرة ومتداخلة يمكن للباحث أن يكشف عنها، قلا يمكن رد ظاهرة التحضر إلى عوامل اقتصادية وحدها منفصلة عن العوامل الاجتماعية أو الديمغرافية أو السياسية، ولذلك فإن فهم ظاهرة النمو الحضري يمكن أن تتم من خلال قدرة الباحث على دراستها كوحدة مترابطة مع بعضها البعض. وتعتبر نظرية (فريدمان) John Friedmann في التحضر أحدث الاتجاهات المعاصرة في محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

فالتحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي متغيران تابعان لبعضهما البعض يصعب تحديد أسبقية إحداهما عن الأخرى، وبالمثل التحول التكنولوجي والتحولات السكانية، فهي بدون شك تابعة للتحولات الاقتصادية لكنها تؤثر بدورها وبقوة في التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهكذا ترتبط جميع هذه العوامل بعضها ببعض إلى درجة يصعب معها الفصل بينها وباعتبار احداها السبب الرئيسي في ظاهرة النمو الحضري وظهور المدن ونموها وتطورها، إما يرجع ذلك إلى التفاعل القوي بين جميع هذه المتغيرات في الزمان والمكان.

6 - مدخل المتصل الريفي الحضري Rural-urban Cotinuum

لتقييم وتحليل أسلوب الحياة الحضرية في المجتمعات المحلية لكن رغم اتفاق "ماينر" مع عدد من العلماء حول هذه المداخل إلا أنه يثير عدد من الانتقادات حول فكرة المتصل الريفي-الحضري أو الثنائية الريفية الحضرية لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وبين طبيعة المجتمعات التي يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثالي:

---

1 عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، مرجع سابق، ص 106.

2 عبد الإله أبو عياش، اسحق يعقوب القطب، مرجع سابق، ص (108-109)

ويلخص "موراسماينر" إلى أنه رغم الإفادة الكبيرة التي يستعين بها الباحث من التراث النظري الأنثروبولوجي والسوسيولوجي إلا أن الدراسات الميدانية في القارة الإفريقية من أمثال "بيتر ماريس P. Marris" ودراساته الميدانية في مدينة لاجوس Lagos، وكذا الدراسات التي أجراها هاناذHannas" في كل من أوغندا ونيجيريا تساعد على فهم الأنماط والخصائص الحضرية الجديدة، وخصوصا في القارة الإفريقية التي تعد ميدانا حصيا لدراسة آثار التصنيع ونشأة المدن الجديدة بها، لذلك يحث "ماينر" الباحثين في مجال الدراسات الحضرية بالنزول إلى ميدان الدراسات الحقلية وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى التراث النظري المتراكم حول المدن والحياة الحضرية[1].

ومن العلماء الذين اهتموا بدراسة النمو الحضري والمشكلات الناجمة عنه "ستانلي أ. هيتزلر Stanley. V Hetzler"، حيث يناقش في كتابه عن "النمو التكنولوجي والتغير الاجتماعي" أن النمو التكنولوجي قد أدى إلى خلق نوع من المشكلات الاجتماعية في المناطق الصناعية والمراكز الحضرية، ومن أهم تلك المشكلات التركز المستمر والزيادة المطردة في عدد السكان في المناطق الصناعية الأمر الذي يؤدي إلى نشأة مناطق متخلفة Slumareas بجوار المراكز الصناعية والحضرية، كما يذهب هيتزلر أيضا إلى أن عملية التحضر قد يصاحبها انحراف في الأحداث، وبالإضافة إلى ذلك يرى هيتزلر أن من آثار التصنيع والتحضر ظهور ما يعرف باسم جرائم أصحاب الياقات البيضاء.

وهي ما أكدها أيضا "ولبرت مور W. Moore" في دراسته عن المجتمع الصناعي بأمريكا، وبذلك يرى هيتزلر أن شكل الضبط الاجتماعي يكون له تأثيره في وظيفته في كل من المجتمعات القبلية والريفية بينما يضعف تماما شكل الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحضرية[2].

وتعتبر هذه الدراسات والاهتمامات بالآثار التي يخلفها التصنيع والتحضر من أهم الملامح الحديثة التي يتطرق من خلالها الباحثون لفهم الحياة الحضرية ودراسة التفاعل الاجتماعي داخل المدينة الصناعية، ومدى دراسة معرفة التغيرات التي تحدث في نمط القيم الثقافية وعناصر البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات.

---

1 محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، السنة2008، ص 30.

2 محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، مرجع سابق، ص 30.

إن جميع هذه المداخل النظرية العامة في تفسير ظاهرة النمو الحضري والتحضر وظهور المدن لا يمكن أن تنفي العوامل الأخرى الهامة في هذا الميدان، مثل العوامل الدينية والعوامل الجغرافية، كأن تظهر المدن لأسباب دينية في الأماكن المقدسة، أو لعوامل جغرافية استراتيجية بسبب الموقع أو المناخ أو الخصب أو توفر بعض العوامل الطبيعية مثل الأنهار والبحار وغير ذلك، مع ملاحظة أن دور هذه العوامل يختلف من عصر إلى عصر آخر، ففي عصور ماضية كانت مثلا الأنهار والبحار مهمة للمدن بينما مع التطور التكنولوجي في العصر الحالي لم تعد هذه العوامل ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمدن.

وهكذا يمكننا القول أن عوامل النمو الحضري متغيرة بتغير الظروف والأوضاع ومرتبطة أصلا بالتطور التكنولوجي، حيث تختلف مدينة ما قبل الصناعة عن مدينة ما بعد الصناعة من حيث الموقع والنشاط والتركيبة الاجتماعية، كما تختلف مدينة عهد الثورة التكنولوجية الأخيرة، حيث أصبحت وسائل الاتصال والمواصلات السريعة تؤثر بصورة واضحة على النمو الحضري في المدن وتوسعها، وأدت إلى فقدان المركز الحضري لأهميته السكنية لصالح الضواحي والأطراف[1].

1 محمد بو مخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية–التحضر–دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ماي 2011، ص (65-66).

الفصل الثالث

النمو الحضري في العالم

3 1 : نشأة المدينة والنمو الحضري

3-2 : عوامل نمو المدن

3-2-1: العوامل الجغرافية

3-2-2: العوامل السكانية

3-2-3: العوامل الاقتصادية

3-2-4: العوامل السياسية والحربية

3-2-5: العوامل الثقافية

3-3: التصنيع والنمو الحضري

3-4: النمو الحضري في المجتمعات النامية

3-5: النمو الحضري في الدول العربية

3-6: خصائص النمو الحضري في البلدان العربية

3-6-1: المنطقة العربية سائرة بسرعة نحو التمدين

3-6-2: نشوء المدن العربية ونموها

3-6-3: التحول الحضري ومعدلات التحضر

3-6-4: التحضر وترييف المدن

3-7: التحضر والتضخم الحضري

3-7-1: أسباب التضخم الحضري في دول العالم الثالث

3-8: النزوح الريفي والنمو الحضري

3-8-1: النزوح أو الهجرة الريفية بين قطبي الدفع والجذب

3-8-2: الهجرة والاكتساب والتحضر

3-8-4: التحضير والتهميش

3-9: النزوح الريفي إلى المدن في العالم الثالث

3-10: مشكلات النمو الحضري في العالم والعالم الثالث

3-10-1: النمو غير المخطط لمدن العالم الثالث

3-10-2: انتشار المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث

3-10-3: ظهور العشوائيات حول أطراف المدن والإسكان العشوائي

3-10-4: مشكلات السكن

3-10-5: التوسع الحضري وتآكل الأراضي الزراعية

3-10-6: بيئة المدينة ومشاكل التلوث

3-10-7: المشاكل الاجتماعية

3-10-8: مشاكل استخدام التكنولوجيا

3-10-9: مشاكل تنظيمية

3-11: المشكلات المتصلة بالنمو الحضري في ضوء إفرازات النزوح الريفي نحو المدن.

3-1: نشأة المدينة والنمو الحضري

بدأت المدن الأولى في الظهور في عصر المعادن وهذا العصر يمثل مرحلة من مراحل التحول في العمل من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي حيث تميز باستخراج المعادن التي استخدمت في صناعة الأسلحة، ولذلك كانت المدن الأولى ذات طبيعة حربية حيث كانت تضم مجموعة من المعسكرات في مساحة معينة تكونت عن طريق القهر وعزو المناطق الريفية[1].

ويعتقد جوردان تشايلدG. Childe أنه سبق ظهور المدينة في إنتاج الغذاء كما أن نتائجها الحصول على فائض لأول مرة في التاريخ سمح بإطعام أفراد من المجتمع انقطع معظم الأعمال غير الزراعية وإنتاج الطعام. انقطعوا للتفكير والتأمل والإبداع والتنظيم فاخترعوا الكتابة وشرعوا قوانين الأخلاق والعامة ووضعوا أصولا للفن والصناعة ... وظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر والعراق والسند كان ذاك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك [2]. وبعد أن تطورت مجالات البحث والدراسة حول المدينة ظهرت هناك مناهج متعددة من الأبنية الحضرية التي تختلف فيما بينها من حيث مكوناتها ووظائفها، ونذكر من هذه النماذج ثلاث هي:

النموذج الأول: مجتمع المدينة البلدة Town حيث تمثل استيطانا حضريا يعم منطقة ريفية كبيرة ذات أبعاد محددة، ويرتبط بالقرى المجاورة ارتباطا وظيفيا حيث ترتكز فيه مراكز خدمات هذه القرى، كما أنه في الوقت يعتبر سوقاً تجاريا تتبادل فيه المنتجات التجارية والصناعية، بالإضافة إلى أن المدينة البلدة تزخر بأجهزة الخدمات الترفيهية والفنادق والمطاعم ودور العبادة والمدارس ودور النشر، ومباشرة الوظائف السياسية والإدارية.

فهي تمثل قاعدة الريف وتعبر عن نسق معقد من العلاقات الاجتماعية بين القرى الريفية والمناطق المتحضرة، وينتج هذا النموذج عن امتزاج أهالي القرية وأهالي المدينة في قضاء أعمالهم ولذلك فهناك قدرا من التجانس تتميز به المدينة البلدة.

---

1 لويس ممفرد، ترجمة الدكتور إبراهيم نصحى، المدينة على مر العصور. أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلوا مصرية، القاهرة، 1964، ص 54.

2 عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص: 37 – 38.

النموذج الثاني: ويتمثل في المدينة الحضرية City وهي استيطان حضري يضم جماعات من الريف والحضر وتتعدد فيها الاختلافات بين المدينة البلدة والقرية، وهذا الاختلاف يكون في الدرجة وليس في النوع ويتضح في تعدد البيئات والثقافات والطبقات، فهي وحدة وظيفية متعددة تماثل المدينة البلدة إلا أن وجه التميز بينها وبين المدينة البلدة يتحدد في أن هناك وظيفة واحدة أساسية كعامل مميز لها بينما تعتبر الوظائف الأخرى المتفرعة منها وظائف ثانوية، فالمدينة تمثل نسقاً معقدًا من البناء الاجتماعي ويزداد هذا البناء تعقيدا كلما نما حجم المجتمع وزادت كثافة وتعددت الوظائف والمهن.

النموذج الثالث: والذي يتمثل في المدينة العاصمة Metropolis وفي هذا النموذج تتضح ظواهر التباين والتخصص وتعدد الأدوار في أقصى درجاتها[1].

ويبدو أن هناك اتجاهات مضادة تماما لإنشاء المدن العملاقة التي تسبب كثيرا من المشكلات الداخلية بالمدينة ذاتها وأهم تلك المشكلات أو القضايا، المواصلات، والإسكان، والتلوث والضوضاء وغيرها من الأمور التي جعلت المهتمين بشؤون التخبط والتنمية وعلم الاجتماع الحضري والأنثربولوجيا يعملون على تشجيع إقامة ما يعرف الآن "المدن الصغيرة الجديدة New Town" كأفضل وأسرع وسيلة لحل المشكلات الناجمة عن التزايد السكاني من ناحية، ومواجهة تيارات الهجرة الريفية والأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الريف من ناحية أخرى، وهذا يعني ببساطة أن ظاهرة المدن هي ظاهرة سكانية إلى حد كبير من حيث ارتباط التحضر بكبر حجم السكان وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية[2].

3-2: عوامل نمو المدن

3-2-1: العوامل الجغرافية

وتشمل الظروف الخارجية عن إدارة الإنسان كالموقع وطبيعة الأرض والخامات المعدنية الموجودة في باطنها والمناخ، وهي تلعب دورا هاما في وجود المدن. فالموقع الممتاز من الناحية

---

1 أحمد أبو زيد، الحياة في عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الرابع، جانفي، فيفري، مارس 1978، وزارة الإعلام، الكويت، ص: 227 – 234.

2 محمد عبد الله أبو علي، الصناعة والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1974، ص: 87 – 89.

العسكرية يعمل على اختيار مدينة حربية تعيش طوال حياتها، إما نقطة هجوم أو نقطة ارتكاز توجه منها حملات الاعتداء، والموقع ذات التربة الخصبة التي تنبت كل الثمرات، وغيرها من المواقع التي بها معادن ذات قيمة صناعية وتجارية ينشأ عادة بجوارها مدن يعيش سكانها على الزراعة والتعدين والصناعة. والمواقع التي في مفترق طرق هامة تلتقي فيه القوافل التجارية ينشأ عنها ذلك مدن تزدهر وتكبر وتعتمد على التجارة، فقد اختارت المدينة مكان القرية لتقدم حماية طبيعية ومصادر المعيشة. وكان هذا بداية التنظيم الفيزيقي الدائم الذي ربط الأرض والإنسام معا، وأوجد الروابط، وعاش الناس في كيان اجتماعي متماسك وبزغ طموح الإنسان. وكان الأمن والحماية المؤشرات الأولى لاستقرار الإنسان[1].

وكان النهر وفروعه أحد الدعائم الأساسية في نشأة المدن ونموها، فقد ظهرت المدن الأولى على نهر دجلة والفرات والهند، وظهرت الحضارة المصرية على ضفاف النيل حيث تتوفر الظروف لإقامة التجمعات السكانية مثل توفر مياه الشرب على مدار السنة وإمكان الزراعة حول ضفتي النيل الذي استغل أيضا كمجرى كبير للملاحة والنقل والمواصلات.

ولطبيعة الأرض وتضاريسها تأثير مباشر على شكل المباني وتوزيعها، ففي بلاد اليونان تأثر تخطيط مدينة أثينا بطبيعة الأرض الجبلية، وقسمت المدينة إلى قسمين: تل مرتفع تنتشر فيه المعابد والمباني الدينية، منحدرات التلال استغل في تشكيل مباني المسرح وعدد من المباني العامة والخاصة بوسط المدينة[2].

وللمناخ دور هام في تصميم العمائر، فهو يؤثر في تنظيم وتحديد أبعاد الفتحات كالأبواب والشبابيك، وارتفاع الأسقف الجما لونية والمداخن وغير ذلك. وتحتم كثير من المباني وخاصة في

1- Harold, William, urban Interpretation in Sharpe Grant W. (F. d.) Interpreting the environment, p. 304

2- Raymende: Murphy, American city, An urban Geography, p. 219.

المناطق الحارة ضرورة حجب أشعة الشمس في فصل الصيف حتى لا تتسبب بدخولها للمبنى في ارتفاع درجة الحرارة، بما لا يتناسب مع متطلبات صحة الإنسان، والإضرار بحالة الإضاءة الطبيعية[1].

3-2-2: العوامل السكانية:

تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان، حيث أن إنتاج المزيد من الطعام يوفر إمكانية الحياة لعدد أكبر من الناس[2]، وتتم الزيادة السكانية من خلال ثلاث مصادر:

- زيادة المواليد عن الوفيات.
- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.
- الهجرة الخارجية أي من خارج الدولة.

ومما لا شك فيه، فإن ارتفاع معدلات المواليد يسهم في الزيادة السكانية، كما يؤدي ارتفاع معدل الوفيات إلى انخفاضهم، وإذا ما طرحنا معدل الوفيات من معدل المواليد فإنه يمكن معرفة الزيادة السكانية، وقد ازداد سكان العالم بمعدل 3% كل عام خلال فترة ما بين 1650 – 1750، وبمقدار 5% خلال فترة 1750 – 1850 وتضاعف سكان أوروبا خلال الفترة نتيجة عدد من المتغيرات تقدم الزراعة-الصحة والصناعة، وفي آسيا فقد ارتفع عدد السكان من 1750 إلى 1850 بمقدار 50%، أما في أوائل العصور الوسطى، فقد كان يحدد من الزيادة السكانية في المدن الغربية القديمة صعوبات التنقل. وكان يتراوح سكان هذه المدن 20 ألف نسمة.

أما الهجرة فهي ظاهرة اجتماعية وهي تعني الارتحال عن موطن وتركه إلى غيره مدة تقصر أو تطول، وتمتد لتشمل الحياة الباقية للشخص بأكملها. وهي نوعين هجرة مؤقتة لتحقيق غرض معين ثم الرجوع إلى أوطانهم، وهجرة دائمة أي هجرة الأفراد بصفة دائمة والاستيطان في البلاد التي هاجروا إليها.

---

1 بدر الدين الخولي، المؤثرات المناخية والعمارة العربية، ص ص 28 – 30

2 Paul R. Enrich, and Anne, Enrlich, Population resources environment Issues in Human Encolgy p. 5

3-2-3: العوامل الاقتصادية

تشير كلمة العوامل الاقتصادية إلى مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع، ووسائل تنمية موارد ثروته، وإنتاج هذه الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها، وقد قسم "جولد سميث Gold Smith" مراحل النمو الاقتصادي إلى مرحلة الاقتصاد الذي يقوم على التجوال، ويتمثل في جمع الثمار وصيد الحيوانات. ويلي ذلك مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات مع الاستقرار النسبي على الأرض، ويصاحب هذا الانتقال تنمية المجتمع، وتشمل المرحلة الثالثة نشاطات معقدة تتمثل في الزراعة والرعي، وتميزت المرحلة الرابعة بنمو الزراعة وظهور فائض زراعي يعول سكان المدن، وفي المرحلة الخامسة ظهر نوع من تقسيم العمل المعقد. وأدى هذا النمو الاقتصادي إلى زيادة عدد السكان وبالتالي إلى نمو المدن، وقد اعتبر مونتسكيو المدينة جزءا من النظام الاقتصادي[1].

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد إنشاء قنوات أو طرق برية أو سكك حديدة تقوم عليها مجتمعات محلية ما تلبث أن تتحول إلى مدن وحسب بعض العلماء هناك عدة عوامل تستخدم لتفسي نمو المدن ودرجة التحضر فيها وهي:

أ – **التقدم الزراعي**: ويمثل انتقال الإنسان في العصر الحجري القديم من كهفه إلى مخبئه الذي شيده من أفرع الأشجار أول خطوة نحو التحضر، ثم اكتشف الإنسان الزراعة وقام بتربية الحيوانات فكانت ثروة اقتصادية واجتماعية، وبعد كان الإنسان يجري وراء الغذاء وينتقل من مكان إلى آخر للبحث عن الغذاء، إذ أصبح منتجا للغذاء، ووجد نفسه مضطرا إلى أن يرتبط بمكان واحد وهو الأرض التي يزرعها، وأن يبني مأوى يعيش فيه، وبذلك نشأت القرية.

ب – **التقدم التجاري**: أدت التجارة في العصر السومرياني إلى تحسين فن الكتابة وتقدم علم الحساب والفلك والتنجيم، كما قسمت السنة إلى شهور وأيام وساعات ودقائق، واعتمدت

1 محمد الجوهرين وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية 1975 ص 06.

المدن في فترة ما قبل الثورة الصناعية في نشأتها على التجارة فقد اعتبر "بيرن Pirene" انتعاش التجارة السبب المباشر في نشوء المدن وانتشارها[1].

ويؤكد هذا المعنى "لويس ممفورد" إذ يرى أن التوسع التجاري كان من العوامل الهامة في التحول من القرية إلى المدينة، وبخاصة في القرن السابع عشر، وبدأ الحافز على التوسع الحضري ينبعث أساسا من التجار وأصحاب الأملاك الذين كانوا يهدفون إلى خدمة مصالحهم الخاصة[2]. فقد ظهرت مدن ساحلية أساسها حركة التصدير والاستيراد وتجمعت الثورة في المدن، وانتقل اهتمام أهل المدينة من المحراث واستئناس الحيوان إلى القصور والمعابد الضخمة والآثار الفاخرة والأسلحة للجيش، وكان السوق هو مركز نشاط المدينة.

ج – **التقدم الصناعي**: ترتبط معدلات التحضر ببناء العمالة أو البناء المهني داخل المجتمع فقد يحدث أن تتحول بعض القرى الكبيرة إلى مدن صغيرة، في حالات التغير الحضري السريع عن طريق إنشاء بعض المصانع وتوفير بعض الخدمات التعليمية والثقافية والحضرية مثل الموصلات والمياه والإنارة وغير ذلك. ومما لا شك فيه فإن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمال، وزيادة حجم المدن، وشدة إقبال الناس عليها ويرتبط التصنيع بالتحضر، من حيث كونه سببا أساسيا من أسباب عمران المدينة ونموها السريع مساحة وسكانا ووظيفة. ويؤدي التصنيع إلى رفع الكفاية المالية والإدارية للمناطق الصناعية الحضرية وتتغير الحياة الاجتماعية فيها فتصبح تدريجيا مركبة ذات علاقات معقدة متشابكة واسعة النطاق[3]. ويعتبر التصنيع من أهم العوامل التي تحدث تغيرا دائما في أحوال الناس الاجتماعية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم وعادات وأعراف وتقاليد ونظم ومُثُل، تتداخل جميعا في تكوين الإطار العام الحضري الكلي الذي يرى فيه الفرد تربية اجتماعية.

1- ممفورد (لويس)، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 459.

2- أحمد النكلاوي، القاهرة-دراسة في علم الاجتماع الحضري، ص 200.

3- حسن السعاتي. التصنيع والعمران-بحث ميداني للاسكندرية وعمالها ص (6 – 7).

3-2-4: العوامل السياسية والحربية

لعل التنظيمات الإدارية التي صاحبت تطور السيادة الأبوية إلى السيادة القبلية، والعمل علة تسويق العلاقات بين الناس في المجتمع والسهر على سئون الأمن ووضـــع مصطلحات للرقابة والضبط الاجتماعي كانت من العوامل الأساسية لظهور المدن، ويؤكد هـــذا المعنى "وليم فورم W. Foorm"[1]: إذ يرى أن بناءات القوة السياسية لعبت دورا متميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها، إذا تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن. وإذا ألقينا نظرة على أي عاصمة من عواصم العالم، فإننا نرى مدى تأثير الحكومة المركزية فيها على نموها، فقد كانت المدينة بمثابة مراكز سياسية يناط إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية، كما كانت الموطن الطبيعي للصفوة الحاكمة. ويرجع مدى تأثير الحكومة في نمو المدن إلى الأسباب التالية:

- أن الحكومة تجتذب عددا كبيرا من الناس ليعملوا بها.
- رغبة الناس في المعيشة في قرب السلطة.
- يشجع التنظيم السياسي الدراسات العلمية والتخصص الشامل لإمكانيات الصناعة، ويزيل الصعوبات التي تعترض سبيلها ويوفر المواد اللازمة للصناعة والأيدي العاملة للصناعات الثقيلة، ويدير الاعتمادات المالية اللازمة.

3-2-5: العوامل الثقافية:

وتشمل الظروف السائدة للفنون، والاتجاهات الأخلاقية والبعد التاريخي والعقيدة والمحرمات والمقدسات والنمو التكنولوجي الذي يؤثر في توزيع السكان والخدمات. وهي تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن، فقد عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن، وتغير الشكل الفيزيقي للمدينة بفضل العامل الثقافي، ونمت المدن بفضل التراكمات الثقافية[2]، وقد تفوق المسلمون في كثير من المجالات الفنية وربما كان أهم هذه المجالات فن العمارة الإسلامية من مساجد وأضرحة وقصور ومدن.

---

1 السيد عبد العاطي السيد عبد الله. محاضرات في علم الاجتماع الحضري، مذكرة، دار المعرفة الجامعية، 1978 ص: 178.

2 حسين عبد الحميد رشوان، المدينة-دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة كتب علم الاجتماع، الكتاب رقم 88، الطبعة السابعة. السنة 2013، ص 140.

3-3: التصنيع والنمو الحضري "المجتمعات الصناعية"

على الرغم من الدراسات التي أجريت حول التصنيع والنمو الحضري والتحضر، والعمليات المختلفة للتحضر وكذا الدراسات التي أجريت حول موضوع الهجرة الريفية أو النزوح الريفي Migration إلى المدن كعامل من العوامل المؤدية إلى النمو الحضري من ناحية، وبين العوامل الاقتصادية ودوافع الهجرة من ناحية أخرى، إلا هناك جوانب عديدة تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسات سواء في المدينة التقليدية أو المدينة المستحدثة، وقد ارتبطت بحركة التصنيع كعامل من عوامل التنمية في المجتمعات البشرية التي أظهرت أنواع جديدة المجتمعات الصناعية الحضرية، تلك المجتمعات التي تطلب نظرة جديدة في دراستها من قبل العلماء والباحثين والمهتمين بالدراسات الأنثربولوجية من حيث الظروف التي أحاطت بنشأة تلك المجتمعات، وكذلك مداخل الدراسة الملائمة لتفسير وتحليل أوجه الحياة الاجتماعية بتلك المجتمعات التي أطلق عليها "المدن الجديدة" وإذا كان النمو الحضري يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما. ففي بعض البلاد صار التصنيع مع التحضر جنبا إلى جنب وتطورا معًا، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معًا وقد يزداد نمو أحدهما عن نمو الآخر، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلدان دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين مثلا إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة، كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر.

ومن الجدير بالذكر أن الانفجار السكاني قد يؤدي إلى النمو الحضري، لأن الزراعة لا تستطيع امتصاص القوى العاملة كلها خاصة إذا كانت الزراعة كثيفة، وفي إفريقيا كما في أمريكا اللاتينية تتبع الأساليب التقليدية في الزراعة والرعي على مساحات ضيقة من الأراضي، ومع زيادة عدد السكان تتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي وبالتالي يؤدي إلى نزوح الريفيين إلى المدن، وهذه الهجرة هي السبب في التحضر[1].

1 محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة2008، ص (34 – 35).

غير أن النمو الحضري ليس حقيقة ديمغرافية وإيكولوجية فحسب بل وأيضا أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلى مركبات متروبولية وتفقد الكثير من خصائصها بفضل وسائل الاتصال، وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفاءها الذاتي، وقد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعي وبين النظام التجاري في أسلوب الحياة، وقد يختفي الإنسان الريفي من الوجود، وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذ استمر التقدم الاقتصادي.

فقد أدى التقدم التكنولوجي والاستعمالات الآلية إلى زيادة الفائض الزراعي إلى القدر الذي يكفي لأن يوفر من 20% إلى 30% من الشعب بالاشتغال بالعمل الزراعي [1]، ففي المدن القديمة كانت كفاية الإنتاج الزراعي تفرض حدود على نسبة التحضر في أي بلد مما أدى إلى انخفاض نسبة التحضر. إلا أن عملية التبادل بين الدول قد عوضت هذا العامل في وقتنا الحالي ومن ثم فقد ارتبط نمو المدن بالفائض الزراعي.

ويمكن ملاحظة أن النمو الحضري العالمي في القرن التاسع عشر كان إلى حد كبير نتيجة لتركز السكان في مدن أوروبا وأمريكا الشمالية أما في القرن العشرين فإننا نجد معدل التحضر العالمي قد تدعم وأزداد نتيجة للزيارات السريعة في نسبة سكان الحضر في الدول النامية وعلى الأخص في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فقد وصلت الدول المتقدمة صناعيا خلال هذا القرن إلى نقطة التشبع الحضري بينما تشهد الدول النامية تدفقا سكانيا هائلا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[2].

ومن الملفت للنظر أن دول أوروبا الغربية[3] التي شهدت النمو الحضري الحديث لم تكن هي التي شهدت في الماضي السحيق البدايات الحقيقية للتحضر، فحتى العصور الوسطى كانت مجتمعات أوروبا الغربية تخضع لنمط ريفي إقطاعي تقليدي وبما كان هذا النمط سببا أساسيا في سيطرة الطابع الطفيلي على المدن الأوروبية الوسيطة.

---

1 السيد محمد الحسني وآخرون، ميادين علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، 1972، الطبعة الثانية ص (18 – 19).

2 السيد محمد الحسني، المرجع السابق، ص (18 – 19).

3 فليب هاوز، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد حسني، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب والتوزيع، الطبعة الثانية، 1979، ص (91).

تليها أوروبا حيث تحتوي على 16,4% من مجموع سكان العالم ككل و 27,5% من مجموع سكان المدن ذات 20 ألف و 26,5% من مجموع سكان المدن في العالم ذات المائة ألف نسمة فأكثر تليها في ذلك أمريكا الشمالية ثم الجمهوريات السوفياتية فأمريكا الجنوبية فأفريقيا فأستراليا حيث تحوي على 5% من المدن ذات المائة ألف وأكثر بذلك تمثل أستراليا الحد الأدنى في هذا المضمار[1].

وفي آسيا يعيش 21% من مجموع سكان القارة في مدن يزيد تعدادها عن 20 ألف نسمة وذلك عام 1970، وتتفاوت درجة التحضر في آسيا من دولة لأخرى فتصل في منطقة شرق آسيا إلى 75% في اليابان[2]. ومما يؤكد هذا التباين في درجة التحضر في آسيا أن عدد السكان الذين يعيشون في مدن ذات مليون نسمة تختلف من مكان لآخر، فنسبة هؤلاء في الباكستان 2,42%، والصين 4,8%، والهند 5,1%، وتايلند 5,2%، واليابان 24,5%، وسنغافورة 21,2%، وهونج كونج 10%.[3] أما بالنسبة للصين التي بلغ عدد سكانها حسب بعض التقديرات 932 مليون نسمة يعيش هذا العدد 96% في المناطق الجنوبية الشرقية مساحة 40% من مساحة الصين[4].

أما إفريقيا فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في مدن يزيد حجمها عن 20 ألف 21% وبلغ سكان المدن ذات المائة ألف 11% وتشهد إفريقيا نموا حضريا تصل نسبته فيما بين (1960 – 1970) 4,7% وتختلف هذه النسبة من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وتختلف في ذات الوقت من منطقة لأخرى فنجد مثلا دول الشمال (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب) تتراوح ما بين (20%- 40%) في مدن ذات 20 ألف نسمة.

على أن النمو الحقيقي للمدن الأوروبية لم يتحقق إلا من خلال اتساع حركة التصنيع ففي سنة 1801 كان سكان إنجلترا وويلز يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن 100.000 نسمة، وقد

---

1 Lrene B. Houser (ed) the population dilemma Prentice hall Engle wood cliffs N.Y. 1969. P.42

2Gerald bresseopcit p.p. 17. 23

3The world population situation in 1970. United Nation New York, 1970, p. 64

4 جيرالد بيريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة: محمد الجوهري، دار نهضة مصر، القاهرة، 1962، ص 66.

تضاعفت هذه النسبة المئوية بعد مرور أربعين عاما. ويقدر بعض الدارسين أن عملية التحول من مجتمع يعيش 10% من سكانه في مدن يزيد عدد سكانها عن 100.000 نسمة إلى مجتمع يعيش 20%من سكانه في هذه المدن، قد استغرقت في بريطانيا وويلز حوالي تسعة وسبعين عاما وفي الولايات المتحدة ستة وستين عاما.

3-4: النمو الحضري في المجتمعات النامية "الدول النامية"

تشكل الدول النامية حوالي ثلاث أرباع سكان العالم فقد شهدت هذه البلدان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحصولها على استقلالها معدلات زيادة في سكان المدن بمعدلات قريبة حيث يكفي أن نشير إلى أنه من عام 1950 – 1960 ازدادت نسبة السكان الذين يعيشون في مدن ذات المائة ألف بمعدل ضعف الزيادة التي ظهرت على سكان المدن الصناعية. ولقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن سكان المدن [1] الكبرى في الدول النامية يتضاعفون كل ثلاثة عشر عاما تقريبا كما أن هذه الدول قد أضافت إلى مجموع سكان العالم حوالي 260 مليون حضري فيما بين سنتي 1950 – 1960 وخلال هذه الفترة ازدادت نسبة سكان مدن الدول النامية التي يبلغ عدد سكانها مائة ألف حتى وصلت إلى 67% لكل عقد وفي دراسة تنبئية حديثة اتضح أن 85%من نسبة الزيادة السكانية العالمية فيما بين 1900 – 2000 ستأتي من الدول النامية بصفة عامة ومدنها الكبرى بصفة خاصة[2].

وبإلقاء نظرة على التحضر في العالم فإننا نجد أن آسيا التي تحتوي على أكبر نسبة سكان في العالم وتحتوي أيضا على أكبر نسبة سكان الحضر. إذ أنها تحتوي على 53,2% من مجموع سكان العالم وعلى نسبة 33,8% من سكان المدن ذات العشرين ألف نسمة وكذلك 33,7% من مجموع المدن ذات 100 نسمة.

---

1 P. obrams and EA. Wrigley (eds).Towns in societies essays in economic history and historical sociology Cambridge university 1978 chap. 7, p. 9

2 Kingsly Davis, burgeoning cities in rural countries scientific Amerpcan's cities their origin grozth and human impact free man san Francisco, 1973, p. 200

لقد كان الاستقلال لعديد من الدول الإفريقية التي بلغ عددها ثلاثين دولة استقلت في عقد الستينات دورا في تنميط المدينة الإفريقية حيث أن مفهوم المدينة الأولى ينطبق على إفريقيا أكثر من قارة أخرى[1].

وتشهد المدن الإفريقية نموا سكانيا هائلا بسبب معدلات النزوح الريفي إليها إذ تصل نسبة النازحين إلى مدينة أبيجان (ساحل العاج) 71% من سكانها ونسبة 29% ولدوا بها كذلك أديس بابا اتضح أن 44% من سكانها هم المولودون بها مع اعتبار أن 70% من هذه النسبة لا تزيد أعمارهم عن 15 عام. وقد بلغ سكانها عام 1973 ألف نسمة أي حوالي 75% من سكان أثيوبيا الحضريين مع أنها لا تضم أكثر من نسبة 3,4% من مجموع سكان أثيوبيا[2]. وهذا ما نجده في أمريكا الجنوبية إذ ارتفعت نسبة المدن من نسبة 29% عام 1759 إلى نسبة 34% عام 1800. وخلال القرن العشرين شهدت أمريكا الجنوبية نموا حضريا كبيرا إلى درجة أن البعض يذهب إلى أن معدل التحضر "نسبة السكان الذين يعيشون في المدن تزيد عن 20 ألف" وهو واحد من أعلى المعدلات التي يشهدها العالم.

وتتفاوت نسبة التحضر في أمريكا اللاتينية من دولة إلى أخرى حيث بلغت هذه النسبة عام 1961 57,5% في الأرجنتين مقارنة بنسبة 11,6% في هندوراس في ذات العام، وفي هايتي وصلت إلى 5,1% في عام 1950. ولكن في جنوب القارة نجد نسبة التحضر (مدن ذات 20 ألف) في فنزويلا (47,2%) عام 1961، كوبا 35,5% عام 1953، البرازيل 28,1% عام 1960، 29,6% في المكسيك خلال نفس العام[3]. وإذا تناولنا نسبة سكان أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في مدن يزيد عددها عن 100,00 نسمة لاحظنا انخفاض هذه النسبة إذا ما قورنت بنظيرتها في بعض

1 عبد الهادي الجوهري، عاطف وصفي، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف بمصر، القاهرة، عام 1965، ص (38 – 40).

2 السيد الحسن، المدينة، مرجع سابق، ص 223.

3 السيد الحسن، المدينة، مرجع سابق، ص (228 – 238).

مناطق العالم، وتشير بعض الدراسات الحديثة أن التحضر قد وصل في أمريكا اللاتينية عام 1975 إلى 54% من مجموع سكانها وأنه سيواصل ارتفاعه بانتظام حتى نهاية هذا القرن[1].

3-5: النمو الحضري في الدول العربية:

قد عرفت البلاد العربية ظاهرة النمو الحضري مبكراً خاصة على ضفاف النيل الخالد في مصر ومع الفتح الإسلامي أضاف إلى رصيد الدول العربية مزيدا من المدن خاصة في الشام والعراق ومصر بل تعداها إلى إيران أيضا. ولن يتسع المجال ولا طبيعة وأهداف الدراسة للتوسع في تناول ظاهرة التحضر بجوانبها المختلفة في الدول العربية. ولقد لعب الإسلام دورا هاما في المدينة العربية والإسلامية ازدهرت واسعت بازدهاره وحدث العكس مع انهيار دوله وممالكه، فقد بدأ الانهيار الحضري في الدول الإسلامية والعربية بظهور الدولة العثمانية وما أحدثته من تغيرات في المدن العربية والإسلامية التي سيطرت عليها. وكان الاستعمار عديد من الدول العربية أيضا آثار على تحضرها وكان البترول عاملا حاسما أيضا في تحضر الدول العربية البترولية (السعودية-الكويت-قطر) إذ تضاعفت نسبة الحضر أربع مرات خلال ربع قرن من 1950 حتى 1974، ففي الكويت ارتفعت النسبة من 51% عام 1950 إلى 90% عام 1974، وفي قطر من 50% إلى 75% في نفس الفترة وفي الإمارات العربية من 25% إلى 64,1% في نفس الفترة، أما بالنسبة للعراق فقد ظلت نسبة سكان الحضر فيها ثابتة نسبيا 25% فيما بين عام 1867 – 1930. ولقد وصل معدل النمو السكاني للمدن العراقية بين سنتي 1957-1965 إلى 5,7% في حين كان معدل النمو العام للسكان 3,5%[2]. وفي سوريا ارتفعت نسبة سكان الحضر من 37% في 1960 إلى 40% في عام 1960. أما بالنسبة للسعودية فإن التقديرات تشير إلى أ، نسبة سكان الحضر قد ارتفعت فيها من 24% إلى 33% بين سنتي 1962-1970، أما في ليبيا فقد ظلت نسبة سكان الحضر منخفضة إلى حد كبير في بداية ستينيات القرن العشرين، وقد ارتفعت نسبة سكان الحضر في ليبيا إلى (18-25%) عام 1966[3].

---

1 نفس المرجع، ص (167 – 169).

2 السيد الحسني، المدينة، مرجع سابق، ص (167-169)

3 السيد الحسني، المدينة، مرجع سابق، ص (170-171)

3-6: خصائص النمو الحضري في البلدان العربية:

3-6-1: المنطقة العربية سائرة بسرعة نحو التمدين:

في بداية القرن العشرين كان حوالي 90% من سكان العالم العربي يعيشون في الريف، وذلك مقابل 10% فقط في المدن، وفي منتصف هذا القرن، أصبح الريف العربي يضم 75% من السكان مقابل 25% لسكان المدن، أما عام 1995 فقد انخفضت نسبة المقيمين في الريف العربي إلى 50% وذلك مقابل 50 لسكان المدن، وتبين الإحصائيات إلى أنه في نهاية القرن العشرين انخفضت نسبة المقيمين في الريف العربي إلى 50% وذلك مقابل 50 لسكان المدن. وتبين الإحصائيات إلى أنه في نهاية القرن العشرين انخفضت نسبة المقيمين في الريف العربي إلى 45% فقط من مجمل السكان مقابل 55% في المدن، وهكذا تنقلب المعادلة في نصف قرن.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الاستيطان البشري حيث تتجه الناس للإقامة في المدن التي أصبحت المكان المفضل للسكان في المنطقة العربية، مما يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء في المدن العربية.

وتشير التقديرات إلى أ، المدن العربية كانت تضم 3,5 مليون نسمة فقط عام 1900، ثم ارتفع عدد سكانها إلى 18 مليون نسمة عام 1950، ثم إلى 130 مليون نسمة عام 1995، كما بلغ عدد سكانها 156 مليونا عام 2000، ثم من المتوقع أن يرتفع العدد إلى 336 مليون نسمة عام 2025.

أما سكان المدن العربية اليوم، فيمثلون حوالي 55% من مجمل سكان العالم العربي البالغ عددهم 300 مليون نسمة، وهم يتوزعون بشكل متفاوت، فبينما تضم المدن في دول إفريقيا العربية 77 مليونا تضم المدن في دول آسيا العربية 53 مليون نسمة عام 1995، ومن المتوقع أن ترتفع

نسبة سكان المدن العربية إلى 68% عام 2025 حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي نصف مليار نسمة.[1]

3-6-2: نشوء المدن العربية ونموها:

تعتبر المنطقة العربية الموطن الأساسي لنمو المدن، وهي من أقدم مناطق العالم التي عرفت الاستيطان البشري، بل أن الظاهرة الحضرية تعود في أصولها إلى الألف السادس قبل الميلاد، أو حتى قبل ذلك، كما هي الحال في وادي النيل في مصر وبلاد الرافدين في العراق وبلاد اليمن، ويلاحظ أنه مع بداية عصر الإسلام كانت المنطقة العربية تعج بالمدن من النيل إلى الفرات.

وقد عرفت المدن العربية خلال تاريخها مراحل متنوعة من التطور ثم التراجع والسقوط، بل هناك عدة مدن عربية واجهت الكثير من النكبات خلال مراحل تطورها، فهناك مدن دُمِّرَتْ ثم عادت إلى الحياة لتتابع دورها، مما يؤكد أهمية عنصر التاريخ في حياة المدن ونموها، حتى أنه يمكن قراءة مستقبل المدن في تاريخها. ويلاحظ مثلا أن مدينة بغداد قد بلغت 500 ألف ساكن في القرن العاشر ميلادي، ثم انخفض هذا العدد إلى 20 ألف فقط عام 1831، كذلك الإسكندرية التي كانت تضم 100 ألف ساكن عام 860م، ثم 7000 فقط عام 1800م، كذلك بالنسبة لمدينة فاس في المغرب التي كانت تضم 400 ألف ساكن في القرن الثالث عشر ثم 95 ألف فقط عام 1900، وكذلك الحال لمدن عربية أخرى، مثل تونس وبيروت والقاهرة ودمشقـــ، وقد نمت القاهرة بسرعة كبيرة، ففي أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، كانت القاهرة تضم 6% من سكان مصر، بينما هي تضم اليوم أكثر من 16,5%، أما بيروت الكبرى مع ضواحيها، فقد تزايد تمثيلها السكاني من 19% عام 1943، إلى حوالي 45% عام 1970، ثم 50% تقريبا عام 1995[2].

---

1 على فاعور، آفاق التحضر العربي، نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوينها قن وإسطنبول، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص (224-225).

2 على فاعور، مرجع سابق، ص (225-226)

3-6-3: التحول الحضري ومعدلات التحضر:

يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية في مسيرة التحول الحضري في المنطقة العربية، وقد بدأت المرحلة الأولى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث عرفت المدن زيادة طبيعية لعدد السكان بلغت بين 2 و 3%، وذلك مقابل زيادة مماثلة في الريف بلغت واحد بالمائة فقط. أما المرحلة الثانية فقد امتدت منذ بداية القرن العشرين حتى منتصفه، حيث عرفت المدن زيادة طبيعية تراوحت بين 2 و3%.

تضاف إليها زيادة مماثلة بين (2 و 3%) ناجمة عن النزوح والهجرة الريفية إلى المدن. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت منذ منتصف هذا القرن ولا زالت مستمرة حتى الآن، وهي تتميز بزيادة معدلات النمو الحضري في المدن على المعدلات العامة لمجموع السكان. ويستنتج من معدلات النمو أن المدن العربية قد ضاعفت سكانها بمعدل ستة أضعاف، وذلك بين 1950 – 1990 حيث تزايد عدد السكان من 18 مليونا عام 1950 إلى 108 ملايين عام 1990، ويلاحظ بالمقارنة مع مجمل سكان العالم العربي أن معدل النمو السنوي في المدن كان في حدود (6%) للفترة بين 1950 – 1955، وذلك مقابل (2,6%) لمجمل سكان العالم العربي ثم انخفضت هذه النسبة إلى (4,1%) للمدن مقابل (2,4) لمجمل السكان. أما معدلات النمو السنوي للسكان الحضر خلال فترات زمنية محددة بين 1950 و 2025، فيلاحظ أن وتيرة الزيادة التصاعدية في 17 دولة عربية قد بلغت أقصاها بين 1970 – 1975.

3-6-4: التحضر والترييف:

تؤكد البيانات السكانية المتوفرة ازدياد التفاوت في معدلات النمو بين الريف والحضر في المنطقة العربية، إذ بينما يتزايد عدد سكان المدن تبدو الخسارة واضحة في الأرياف التي يتراجع عدد سكانها، وتتضح هذه الصورة من خلال دراسة المتوسط السنوي لتغير نسبة التحضر في المنطقة، والتي بلغت 3,3% للفترة بين 1950 – 1955، تقبلها نسبة خسارة في الريف تبلغ 1,5% وتتغير هذه النسبة لتبلغ 2,3% للفترة بين (1970 – 1975) مقابل خسارة الريف نسبة 2,4%، ثم 1,5%

للفترة بين 1990 – 1995 مقابل خسارة الريف (2,4%). وتشير التوقعات المستقبلية إلى استمرار زيادة التحضر خلال السنوات القادمة، وذلك نتيجة تمركز الخدمات الأساسية في المدن وافتقار الريف للموارد وضآلة الإنتاج، مما أدى إلى نمو المدن الكبرى وتزايد عدد السكان في ضواحي الأحياء الفقيرة.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من التحضر تختلف من حيث مرحلة التحول الديمغرافي التي بلغتها الدول والعوامل التي ساعدت في تحضرها، فهناك النمو الحضري التدريجي، ويضم هذا النمط الدول التي عرفت التحضر منذ حوالي مائة سنة، مثل العراق وسوريا ومصر ولبنان والمغرب والجزائر، حيث توجد المدن المليونية الكبرى. أما النمط الثاني فهو يرتبط بدرجة نمو الدولة والواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها ويسمى التحضر البطيء البدائي الذي يتمثل في اليمن والسودان والصومال وموريتانيا[1].

وفي المقابل يلاحظ وجود نمط ثالث عرفته الدول لخليجية هو التحضر الفجائي السريع الذي ترافق مع حدوث الفورة النفطية التي أسهمت في نمو المدن وغيرت في أسس التركيب الحضري، وهو يضم الكويت والسعودية دولة الإمارات العربية وقطر والبحرين، وهي الدول التي أنشأت مدنًا حديثة، نمت وتطورت بسرعة ودون المرور بالمراحل المعروفة في التطور الحضري. أما من حيث اختلاف نسبة التحضر وتغيرها بين دولة وأخرى، فيمكن التمييز بين ثلاث مجموعات تتوزع في المنطقة العربية كما يأتي:

مجموعة الدول التي اجتازت خط التحضر 80% وهي تضم تسع دول هي: دول الخليج العربي وتشمل الكويت (97%)، قطر (91%)، الإمارات والبحرين (84%) بالإضافة إلى لبنان (87%)، ثم ليبيا وجيبوتي وقطاع غزة.

مجموعة دول تتراوح نسبة التحضر فيها (50-80%) وهي تضم كل من ست دول اجتازت خط الوسط، وهي: العراق (75%)، الأردن (71%)، سوريا (52%)، الجزائر (56%)، تونس (59%)، موريتانيا (54%)، تضاف إليها مصر (47%)، والمغرب (48%).

1 على فاعور، مرجع سابق، ص (228-229).

مجموعة ثالثة وتضم الدول التي لازالت نسبة التحضر فيها منخفضة وتضم الصومال (26%)، السودان (25%)، اليمن (34%)، وعمان (13%)، وهي دول تحتاج لثلاث عقود لبلوغ خط الوسط وهي نسبة (50%).

يستنتج من هذه المعدلات أن المنطقة العربية، وبرغم التفاوت القائم بين دولة وأخرى، لكنها سائرة بسرعة نحو التمدين، كما تتميز حركة التمدين المتسارعة بنمو المدن الكبرى وارتفاع الكثافة السكانية فيها إلى أكثر من (25%) ألف نسمة في الكلم المربع الواحد[1].

3-7: التحضر والتضخم الحضري:

لقد عرف العالم الثالث التحضر السريع مع بداية الخمسينيات في هذا القرن (20) وهو ما أدى إلى وجود ظاهرة التضخم الحضري الذي يقصد به أو يشار إلى الحالة التي تعيش فيه مجموعة من السكان في أماكن حضرية في أي بلد كان تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن، ومن هذه الرؤية يرى البعض من المهتمين بالدراسات الريفية الحضرية أن هذه الظاهرة موجودة بمجتمعات العالم الثالث مع بعض الاستثناءات، إذ نجد أن الأماكن الحضرية تحتوي على أعداد من السكان تفوق بكثير الإمكانيات المادية والخدمية لتلك المناطق، وخاصة فيما يتعلق بمستوى التشغيل والتخفيف من البطالة واستخدام الأرض.

وهكذا يبدو لنا كيف أن هذا المفهوم يأخذ في الواقع الاجتماعي العديد من الصور والأشكال بسبب ارتباطه بالحركة السكانية والقدرة على الاستغلال، والتخلف الاقتصادي والتركيز على المدن الكبرى في كل مشاريع وبرامج التنمية، وهو ما يزيد في إعاقة المدن لكي تساير عمليات السليمة والعادية[2].

ونجد ظاهرة التضخم الحضري عرفها العالم الثالث منذ بداية الخمسينيات، والتي أصبحت علامة بارزة ومشتركة في مجتمعات العالم الثالث، وبالرغم من خطورتها فإنه لم يرافقها تقدم سريع

---

1 مستقبل الدولة العربية، بحث قدم في الندوة الجغرافية الأولى في جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، تشرين الثاني 1995، ونشر ضمن أعمال المؤتمر في كتاب عام 1997.

2 جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار الموفة، الإسكندرية، 1989، ص 246.

وبنفس الحجم في المجالات الأخرى سواء منها التعليمية أو الصحية أو مكافحة البطالة بإيجاد فرص العمل للأعداد الوافدة والنازحة إلى المدن، ويرجع ذلك إلى السياسات التنموية الغير كفأة، ولا هي بالشاملة لقطاعات الإنتاج الأخرى، وفي الوقت الذي نجد فيه كل الدراسات الكلاسيكية تؤكد على أن التحضر في معظم المجتمعات الغربية في بداية نهضتها، كانت تقريبا متسقة مع نسبة النمو والتنمية في كل المجالات، إذ ساد التوازن ومن ثم تمكنت من أن تغطي الصعوبات، ونمو صناعي استطاع المشاركة بفعالية في خلق توازن ونمت المدن بشكل معقول. بالإضافة إلى ذلك أن التحضر في المجتمعات لا يزال يعاني من الاعتماد على الاقتصاد الغربي أي الخارجي وهو ما زاد في تذبب مدن أو حواضر المدن هذه البلدان، بالرغم ما يلاحظ من توفرها على وسائل الإعلام والمواصلات والاتصالات الحديثة والخدمات العصرية الأخرى[1].

كما أن هناك ملاحظة أخرى جديدة بالإثارة في الموضوع حتى يمكن لنا أن نجعل الصورة محددة أكثر في أبعادها الزمنية والمكانية وهي أبعاد ذات أهمية في فهم الفكر السوسيولوجي الغربي والأمريكي (الخاص بالحضر والريف، وهي أن سرعة التضخم الحضري لمدن العالم الثالث، بالمقارنة مع المدن أو التحضر الذي عرفته المدن الغربية خلال القرن التاسع عشر (19) هو النمو الديمغرافي والوعي الصحي الذي يؤثر في الزيادة السكانية في المدن على وجه الخصوص، ففي القرن التاسع عشر (19) لم تكن الوسائل الصحية قد تطورت وانتشرت بالصورة التي نراها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين (20) في مجتمعات العالم الثالث، كل ذلك جعل بعض العلماء والخبراء والدارسين ينحون بالأئمة على السياسات التنموية لهذه المجتمعات والتي أولت عناية أكثر للمدن وإهمال الريف إلى حد كبير، الأمر الذي ساهم كثيرا في تفاقم وتعقيد هذه الظاهرة وبات من الصعب التصدي لها بالإمكانيات المتواضعة التي لهذه المجتمعات، وخلق وضع مرفولوجي في منتهى الخطورة عند معالجته لأنه يتطلب وقتا وإمكانيات هائلة لا يمكن لهذه المجتمعات توفيرها[2].

---

1 محمد الكردي: التحضر الكتاب الثاني، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص(94).

2 عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء الريف الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة. ص (97 – 98).

3-7-1: أسباب التضخم الحضري:

أظهرت الدراسات التي تقدمت بها الأمم المتحدة في مؤتمر مدينة بانكوك لمعرفة الأسباب المؤدية إلى زيادة التضخم في بلدان العالم الثالث على أنه يرجع إلى الأسباب الأساسية التالية[1]:

1 - كان ارتفاع كثافة السكان في الريف بسبب الزيادة السريعة في معدلات نمو السكان التي لا تتناسب مع مساحة الأرض المزروعة الشيء الذي كان سببا في هجرة سكان المناطق الريفية التي عجزت عن توفير فرص عمل نظرا للظروف الطبيعية والاجتماعية والمادية والتكنولوجية المتاحة في الريف.

2 - كانت جاذبية الحياة الحضرية وانعكاساتها على أهل الريف، وخاصة الذين زاروا المدن من قبل وأعجبوا بها.

3 - نفاذ الموارد الطبيعية من كثرة التمركز السكاني وشدة الاستغلال في بعض المناطق الزراعية، مما كان سببا في حرمانها من أسسها الاقتصادية، الأمر الذي إلى هجرتها من طرف السكان.

4 - أكدت الناحية الاقتصادية أن زيادة التضخم ارتبط في دول العالم الثالث بظاهرة النظام المصرفي والبنوك والمنظمات المالية، مما أدى إلى ازدهار العديد من النشاطات الاقتصادية والتجارية إلى جانب التعمير على نطاق واسع داخل مدن العالم الثالث، وقد عمل ذلك على استقطاب كثير من الأيدي العاملة لزيادة نموها الحضري.

5 - أظهرت الناحية السياسية أن التضخم الحضري ارتبط في دول العالم الثالث بعد استقلالها بتطبيق سياسة تمركز الخدمات الاجتماعية في المدن دون غيرها، مما جعلها مناطق مستهدفة من طرف السكان الشيء الذي أدى إلى التضخم الحضري.

---

1 أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، ص (148).

ومن هنا يلاحظ " Gabriach" أن التضخم في دول العالم الثالث يعاني من عقبات كثيرة تتطلب منها تجاوزها، قبل تستأنف مسيرتها في التحضر وهي[1]:

أ – عقبات ثقافية تتمثل في تفشي الجهل وانتشار الأمية بين الشعوب لمجتمعات العالم الثالث، حيث الأقليات غير المتجانسة والتباين الطبيعي نتيجة لنظم الحكم.

ب – عقبات اجتماعية ترتبط بضعف البناء الاجتماعي والوظيفي لمجتمعات دول العالم الثالث، حيث الأقليات غير المتجانسة والتباين الطبيعي نتيجة لنظم الحكم.

ج – عقبات اقتصادية تتمثل في عدم التوازن بين الإنتاج وعوامله من جهة وفقدان التوازن بين عدد السكان وضعف الإنتاج من جهة أخرى، إضافة إلى الحاجة المزمنة إلى توفير رؤوس الأموال، ونقص الخدمات والسلع الاستهلاكية.

د – عقبات خارجية تتمثل في نوعية التبعية المفروضة على مجتمعات العالم الثالث وذلك بعد تخلصها من الاستعمار بأشكاله التقليدية، فما زالت مرتبطة بتلك المجتمعات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والتقنية التي نجدها بالدرجة الأولى واضحة في سلوك وتصرفات الكثير من شعوب هذه الدول.

ومن ثم توصل " P. Georges" إلى أن الصورة السابقة للتضخم الحضري في دول العالم الثالث هي ظهور مدينة أو مدينتين، أما القسم الأكبر من سكان الحضر كما هو موجود في أغلب تلك الدول متأتيا إليها من النزوح الريفي، وهذا ما يخالف الصورة الشائعة التي كانت في الدول الصناعية المتقدمة.

ففي مدينة "أبيدجان" مثلا بلغت النسبة المئوية لسكانها الذين ولدوا خارجها في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 93% عام 1963.

أما في مدينة "ساوباولو" فبلغت 72% من مجموع سكانه عام 1960 أما مدينة "لاجوس" فقد اتسعت خارج نطاقها العمراني المألوف، مكونة بذلك مدينة كبرى تضم أكثر من ثمانية ملايين

1 أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مرجع سابق، ص (150 – 151).

نسمة منهم حوالي 1,19886 نسمة قدموا من أرياف نيجيريا حيث قدر معدل الهجرة السنوية 159 ألف مهاجر.

كما بلغ عدد المهاجرين في تونس العاصمة عام 1966 أكثر من 20 ألف نسمة بينما بلغ عددهم خلال نفس العام أكثر من 22 ألف نسمة، ومن ثم بلغ صافي نصيب تونس العاصمة بمفردها خلال العام ذاته أكثر من 237 ألف نسمة، وقد قدر أن حوالي 60% من الهجرة تتجه نحو العاصمة عام 1966. أما بالنسبة للذين ولدوا في العاصمة فلا تتعدى نسبتهم (11,8%) من مجموع تعداد سكانها، في حين بلغت نسبة 62,2% من القاطنين بها من النازحين من الريف، وبالتالي كان الاتجاه العام للهجرة نحو مدينة تونس.

أما في دولة السودان فإن معدل النمو السنوي لمدينة الخرطوم خلال الفترة الواقعة ما بين 1965-1975 بلغت نسبة (6,8%) بينما بلغ معدل الهجرة إليها نسبة (44%) في نفس الفترة. أما في مدينة السودانية كان معدل النمو السنوي في ذات الفترة (6,9%) بينما كان معدل الهجرة 45% كما نجد أن معدل الهجرة ارتفعت نسبتها في المدن التي تقع في المناطق الشمالية من السودان لتصل إلى 65% خلال الفترة ما بين (1964-1966)، ويرجع سبب ذلك إلى تمركز الصناعة والخدمات الإدارية والخدمات التجارية ووسائل التسلية، ونتيجة لذلك تمركز حوالي نصف سكان الحضر في السودان في تلك المراكز الحضرية، ومن ثم أصبحت الهجرة عاملا هاما في زيادة النمو والتضخم الحضري للمدن في دول العالم الثالث، مما يتطلب عرضها للدراسة[1].

3-8: النزوح الريفي والنمو الحضري[2]:

إذا كانت الهجرة أو النزوح هي بمثابة عملية "نقل بشري تلقائي" عن طريق الخروج القروي اليومي. ولذلك فإن الهجرة هي زيادة سكانية غير طبيعية، تسبب نموا حضريا يؤدي إلى زيادة طبيعية،

1 أحمد بوذراع: مرجع سابق ص (150-151).

2 محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التجهيز والتغير والتنمية، منشأة المعارف الإسكندرية، السنة 1980، ص (379-380).

بشرية وإقليمية وإيكولوجية مما يضيف إلى المدينة إضافة مستمرة في الخدمات والمرافق [1]. الأمر الذي يتطلب بالضرورة مجموعات مختلفة من خدمات التعليم والصحة لمواجهة احتياجات خطة التنمية الحضرية بإدخال كل ما يزيد من حيوية التركيب الحضري بشرط أن يترقى أهل الحضر كيفا ويزدادون كما. ومن الطرائق التي تروى وتتناقلها الألسن، فانتشرت من أجيال مضت وانقضت، فقد قيل إن القرية "أنتجت الناس ثم استهلكتهم مناطق الحضر"، ولقد كانت ظاهرة التروح الريفي هي السبب الجوهري الوحيد لتفسير التحضير Acculturation. وأغلب الظن أن نمو المدن الكبرى فيما قبل الثورة الصناعية إنما كان يرجع إلى عامل التروح. وفي ضوء دراسة تاريخ المرافق والبلديات في المجتمع الأوروبي، نجد أنه كان يتعذر من منتصف القرن الثامن عشر، امداد أوروبا بالغذاء الصحي، أو توفر الماء الصالح للشرب فلم يكن يوجد إلا أقل قدر من قنوات المجاري للصرف الصحي كما لم يتوافر الإسكان الاقتصادي، أو العناية الطبيعية اللائقة.

و لم تعد التنمية الحضرية راجعة أصلا إلى الهجرة من الريف إلى المدن أو بسبب انخفاض تعداد القرويين أنفسهم بدراسة المؤشرات التي أكدتها معدلات الزيادة الطبيعية التي أخذت في الهبوط بين فئات أهل القرية بصفة عامة، حتى شكّل القرويون جزءا يتزايد كل عام من سكان الحواضر. كما ويتزايد الناس كما وعددا، بفائدة مركبة كما يقال خبراء البنوك وليس بفائدة بسيطة، إذا ما استخدمنا تعبيرا اقتصاديا أكثر إيضاحا ودقة حتى يفسر لنا التدفق المتزايد كل عام، مع زيادة عدد سكان المدينة، ومع تزايد نسبة الزيادة الطبيعية مع كل تعداد سنوي، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة لمعدلات المواليد على الوفيات، بالإضافة إلى إعادة تصنيف الجهات والمناطق الريفية وادراجها في أعداد الجهات الحضرية، وهذه كلها أسباب جوهرية اجتمعت بل وتظافرت لتحديد الكيفية التي تتحقق بفضلها التنمية الحضرية[2].

وللهجرة السكانية قيودها السياسية والاقتصادية وهي قيود قد تفرضها الدولة إما للمحافظة على الحكم، وإما المحافظة على الثروة القومية وهي الهجرة، إما داخلية وهي خاصة بالانتقال بين

1أبرمز تشارلز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة المترجمين، دار الآفاق الجديدة بيروت، بدون تاريخ.

2 محمد إسماعيل قباري، مرجع سابق، ص (38).

الأقاليم في المجتمع الواحد للتجارة أو التعليم أو السياحة الداخلية، وإما هجرة خارجية، وهي خاصة بالانتقال من مجتمع إلى آخر وهناك حرية بالنسبة لانتقال الأفراد داخليا، فهذا النوع من الهجرة لا تنظمه قوانين، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تقلل إلى حد كبير من الهجرة من ولاية إلى ولاية أخرى، وتضع كل ولاية سياساتها وقوانينها، ولكل منها ميزاتها الخاصة، ونتيجة لهذه القوانين قد تقل الهجرة من ولاية إلى أخرى لتشجيع الاستقرار وعدم التنقل. وفي جمهورية مصر العربية توضع سياسات المختلفة، لتشجير صحراء سينا وتعميرها بإنشاء الطرق والأنفاق ومد السكك الحديدة، وتؤدي هذه السياسات إلى نزوح السكان وانتقالهم وهي ليست موضوعة للتأثير على الهجرة، وإنما تنمية المشروعات الإنمائية والعمرانية ويزداد الاستقطاب البشري، نتيجة لوجود دوافع اقتصادية واجتماعية وطبيعية للهجرة وخاصة بين مناطق جاذبة ومناطق أخرى دافعة أو طاردة[1].

3-8-1: الهجرة بين قطبي الدفع والجذب:

هناك دوافع اقتصادية للهجرة، مثل إنشاء صناعات جديدة في مناطق معينة فتنجذب نحوها الأعداد الكبيرة من العمال، وقد تكون الاختراعات والاكتشافات من عوامل الجذب البشري، ولقد كان اكتشاف الآلات وتقدم التكنولوجي، من أكبر عوامل الدفع البشري للأيدي العاملة نحو الصناعات الجديدة، ولذلك تؤدي عمليات التصنيع والتنمية إلى حدوث عمليات الجذب والدفع، حيث توفر الآلة الأيدي العاملة وتقتصد الجهد والمال وهي عامل في نفس الوقت لجذب العمال نحوها. وقد يكون الضغط السكاني من عوامل تهجير الناس إلى جانب عوامل التصنيع واكتشاف الجديد، حيث يتزايد السكان وتتزاحم الكتل البشرية، فيضطر الفائض عن الحاجة إلى الهجرة إلى مناطق الجذب[2].

وللهجرة أو النزوح الريفي آثار اقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية فهي وسيلة من وسائل التي يكيف بها الأشخاص أنفسهم للظروف المحيطة بهم.

---

1 Bette, S. Denich. Migration and net workMonipolation inYougoslavia, art form. Spencer; Migration Anthropolgy. Unis. Of Washington Press. 1970

2 عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، 1961، بدون تاريخ.

وهي وسيلة لإعادة توزيع الناس لكي يتناسبوا مع الثروات الموجودة، وذلك لإيجاد نوع من المساواة والتعامل في مستوى المعيشة. ومن الناحية الاجتماعية تحدث ظاهرة النزوح والهجرة تغيرات هائلة في التركيبات السكانية، لما يكون لها رد فعلها في الحالة التعليمية والحالة الزواجية بل على الحالة السكانية والعمرية، ومن الناحية الديمغرافية، لا تحتاج الهجرة إلى كبار السن ولا تحتاج أيضا إلى غير المتعلمين، كما تشجع العلماء والباحثين.

3-8-2: الهجرة والاكتساب والتحضر:

إذا انتشرت مجموعة من السماوات أو العناصر الثقافية وانتقلت من مراكز معينة إلى دوائر ثقافية أخرى عن طريق الاحتكاك الثقافي أو ما يسمى بالتحضر الذي يعبر عن عملية اكتساب الثقافة، بعد استعارة العناصر الثقافية من مجتمعات أو ثقافات أخرى كانت في حالة عزلة ثقافية، ونستطيع أن نميز بين حالة العزلة الثقافية، وحالة الاكتساب أو التحضير الذي يتم نتيجة لانتشار السماوات الثقافية، عن طريق الاحتكاك الذي يتم تحت وطأة التصنيع أو الغزو أو الحرب والاستعمار، وقد يحدث عن طريق الانتقال والترحال سعيا وراء الرزق والهجرة والتجارة[1].

3-8-3: التحضير والديناميكا الثقافية:

بمعنى هناك حالة من الاندماج الثقافي، فانتقلت الملامح الفيزيقية وهاجرت العناصر والسمات الثقافية، عن طريق عملية الاحتكاك الثقافي Cultura contact، فانتشرت بذلك الثقافة الآسيوية، وانتقلت السمات الفيزيقية حيث حدث ما يسمى عند علماء الأنثروبولوجيا الثقافية، باسم "الديناميكا الثقافية" أو "الحراك الثقافي" وهو موضوع جديد من موضوعات البحث الميداني للدراسات الأنثربولوجية، وهو ما يعرف أو يشتهر في الأوساط الأكاديمية باسم "عملية التحضر"[2].

3-8-4: التحضير والتهميش:

للتحضير أثره الكبير في خلق وإيجاد المدن الهامشية حيث تمتاز كل مدينة بتركيب اقتصادي ونمو تكنولوجي محدد، يتلاءم مع درجة استحواذ الصناعة في المدينة في ضوء دراسة سائر البناءات

1 محمد إسماعيل قباري، مرجع سابق ص (385).

2 المرجع نفسه، ص (386)

والتركيبات المهنية والأنساق الحرفية، ومع سيولة الحركة وسهولة المواصلات تظهر المدن على حواف الطرق ومراكز المرور.

فتصبح المدينة هي بمثابة "طفح ريفي". وقد تظهر مشكلة تضخم المدينة، وهي مشكلة استنكرها الكثير من العلماء. فلقد كان عبد الرحمن ابن خلدون [1]. ينظر إلى المدينة من خلال انحلال الحضارات، وانقراض الدول، وزوال الأمم. وكان "شيلنجر" يرى أن المدينة هي علامة على نهاية العالم أو خرابه وأشار إلى انحدار وغروب حضارة أوروبا حيث تحولت حضارات التاريخ من ثقافة إلى مجرد مدينة. حيث تعتبر المدينة هي القاعدة التنظيمية والإدارية لإقليم برمته. ويمكننا إعادة وتخطيط المدن الكبرى والعواصم والحواضر بما يتماشى مع إعادة توزيع السكان، مع التخفيف من شدة الازدحام والتقليل من حدة التركز، عن طريق المداومة المستمرة لعمليات التهجير مع ترشيد أساليب التوطين[2].

3-9: النزوح الريفي إلى المدن في العالم الثالث:

أكدت الدراسات التي تناولت ظاهرة النزوح من الأرياف إلى المدن في دول العالم الثالث على أنها انتقال أو هجرة داخلية اتجاه المدن. ويرجع ذلك إلى الاندفاع الشديد نحو التجمعات الحضرية من أجل البحث عن حياة أفضل يجدها المهاجرون في المدن، وهذا يعني أن فرص الحياة الأفضل توجد في المدن أكثر مما عليه في الريف، ويعلل "أندرسون" ظاهرة الهجرة إلى المدن في دول العالم الثالث بأنها تعمل على توفير فرص العمل، وكذلك التوقع في زيادة الدخل، وهذه حقيقة لا نجدها في الريف، وهذا بغض النظر عما إذا كانت الأغلبية من المهاجرين إلى المدن سيحققون الآمال التي كانوا يتطلعون إليها أم لا وأن الاعتقاد السائد بينهم أن المدينة أفضل من الريف وهذا ما يجعل المدن محور استقطاب لسكان الأرياف[3].

---

1 عمر فروخ، كلمة في ابن خلدون ومقدمته، بيروت، مكتبة منيمنة 1951.

2- Alexander, L. citycentre redevelopment, vol, 3No: 1, Sydney, Australia. 1974.

3 أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مرجع سابق، ص (152-153).

كما توجد مجموعة عوامل جذب ذات علاقة بالمدن، سواء كانت تلك التي تقوم على أسباب واقعية أو مفترضة في النمو الاقتصادي في المجتمع الحضري، أو التي تعوق النمو الاقتصادي في الريف وهي تواجد فرص التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وغيرها، بالإضافة إلى إمكانية التخلص والتحرر من العادات والقيم الاجتماعية التقليدية التي تفرضها الحياة الاجتماعية التقليدية في البيئة الريفية.

أما عوامل الطرد في الريف تتمثل في نقص فرص العمل والتقدم الاقتصادي، وارتفاع كثافة السكان من جهة والضغط المتزايد للسكان الناتج من فائض الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية من جهة أخرى. وانخفاض الإنتاج وقلة الأراضي المستصلحة، وكساد الحياة الاقتصادية في الريف وعدم تطور النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، والمعاناة الشديدة في توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للريف[1].

ومن الأسباب العامة لظاهرة النزوح والهجرة الريفية إلى المدن في دول العالم الثالث هي:

1 - قلة الأراضي الزراعية بالنسبة لعدد سكان الريف مما جعل التوازن مفقودا بين عدد السكان ورقعة الأراضي الزراعية.

2 - كانت الهجرة نتيجة لسياسة الحكومة والقطاع الخاص بتمركز جميع استثماراتها الاقتصادية في المدن.

3 - تعتمد أغلب دول العالم الثالث في اقتصادياتها على المحصول الزراعي الذي ينعكس تأثيره العام على الاقتصاد القومي، وكذلك على العاملين في الزراعة. غير أن هناك أسباب أخرى تشجع النازحين على الانتقال إلى المدن منها الالتحاق بأقاربهم الذين قد سبقوهم في الهجرة سعيا وراء تحسين أحوالهم المادية من جهة والتخلص من القيود التي تفرضها طبيعة الحياة الريفية من جهة أخرى. كما أن الهجرة الريفية يسعى من ورائها الحصول على أنواع من الخدمات الاجتماعية مثل

1-Urbanization development policies ans planning, op. cit, p. 49

التعليم والصحة، كما يضاف إلى هذه العوامل التي تعمل على حركة الهجرة نوعية الحياة السائدة في المدن فهي في حد ذاتها تضيف قيمة اجتماعية وتكسب سكانها مكانة مميزة على القرى[1].

بعد استعراض أهم العوامل التي كانت سببا في زيادة نزوح الريفيين إلى المدن التي يتضح أنه قد تم التركيز على العوامل الاقتصادية لإبراز مشكلة التحضر في دول العالم الثالث دون التركيز على العوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية في تجسيد الواقع.

وهذا يرجع إلى أن الريف كان يتعامل على نطاق ضيق، غير أن اندماج نشاطاته في الاقتصاد القومي أدى به إلى التعامل أمرا لم يحقق إلا احتياجات غير مشبعة لكثير منهم نظرا لفقر الريف بالنسبة للحضر.

ومن ثم لعب فارق الدخل بين الريف والحضر دورا في دفع سكان الريف إلى النزوح نحو المدن، ليعبر على مدى حاجة السوق للأيدي العاملة ومدى توفر الخدمات الاجتماعية والعلاقات المسيرة التي قد لا يجدها النازح أو المهاجر بسهولة في الريف وهذا يعني نقل البطالة والفقر من الريف المزدحم بالسكان إلى البيئة الحضرية، ونتيجة لما تسببه الهجرة من تضخم حضري.

3-10: مشكلات النمو الحضري في العالم والعالم الثالث:

3-10-1: النمو غير المخطط لمدن العالم الثالث:

لقد تبين بأن النمو غير الاقتصادي والاجتماعي في مدن العالم الثالث، هو في الواقع يمثل نوعا من النمو المخطط. تجده يتخذ أشكالا لأمن النمو الحضري لا تتلاءم مع احتياجات النازحين إلى المدن. وهذا ما يخالف علم التخطيط الحضري، باعتبار أن النازحين يرغبون الإقامة في المناطق التي تتوفر فيها إحدى بعض الخصائص التي تتطلبها علاقاتهم مع الأماكن القريبة من سوق العمل المتاح في المدن، ومن ثم فإن المنطقة المفضلة لدى المهاجرين في المدينة تتسم بما يلي:

1 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص (154).

1 - موقع ملائم تتوفر فيه وسائل النقل الدائمة، وتتواجد مثل هذه المواقع في المناطق القريبة من الطرق العامة لتوفير وسائل النقل التي تعمل على تسهيل مهمة سكانها في التنقل من مواقع السكن إلى أماكن العمل.

2 - إقامة لا تتطلب من النازح أو المهاجر أن يلتزم بها حيث لا تكون لديه ارتباطات قوية، وليست لديه أدنى المسؤوليات، ولا يتطلب استيعاب ممتلكات منقولة تعمل على ارتباطه بمكان الإقامة[1].

3 - إن تجمع أعداد كبيرة من النازحين في مناطق ما في المدن تصبح هذه المناطق إضافات سكانية غير مرغوب فيها من طرف المدن باعتبارها مناطق مختلفة غير مخططة.

ومن ثم يتضح أن النمو غير المخطط للمدن يحتوي على عدة أنماط من التخطيط هي:

أ - **النمو الشريطي**: وينتشر هذا النوع من النمو على أطراف المدن من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة دون إذن قانوني، وهذا في غياب السيطرة على النمط العمراني في ضواحي المدن. وإن انتشار النمو الشريطي في المدن يؤدي إلى إفراز مشاكل اجتماعية واقتصادية. تطلب موقفا حاسما من قبل الدولة وإلا تحولت الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن إلى مناطق سكن للنازحين.

ب - **النمو الحضري الخطي**: يعتمد النمو الحضري الخطي في انتشاره على حركة واتساع وامتداد كل من المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الحضرية الأخرى، وهذا من خلال امتداد الطرق التي تربط فيما بينها مكونة بذلك مراكز حضرية صغيرة تظهر على شكل عنقود وذلك على امتداد الخطوط الطويلة القريبة من شبكة المواصلات الرئيسية التي تتقاطع فيها مع مراكز سكانية ريفية وذلك على طول المحاور العديدة والمختلفة.

ج - **الاندماج الحضري**: للاندماج الحضري علاقة وثيقة بالنمو الخطي، خاصة إذا ترك وشأنه دون تدخل حيث يؤدي في النهاية إلى انتشار الاندماج الحضري بصورة تدريجية حتى يتم

1 أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مرجع سابق، ص (63).

اندماج المدن المجاورة ببعضها لتصبح منطقة حضرية واحدة. ويتضح في هذا المجال أن الوضع السيء لأحوال المدن في العالم الثالث كان سببه ظاهرة التضخم الحضري الذي نجده يعوق كل الإمكانيات المادية المتوفرة لدى المدن كما أنه كان سببا في تعرض أغلب المدن إلى نمو غير مخطط وكان من نتائجه ظهور المناطق السكنية الحضرية وانتشارها بشكل واسع في مدن العالم الثالث[1].

3-10-2: انتشار المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث:

يؤكد الاتجاه العام للنمو الحضري في دول العالم الثالث، وما يصاحبه من تضخم سكاني على أنه قد حدث تركز سكاني في المدن الكبرى من جراء الهجرة الداخلية، التي أدت بدورها إلى إقامة وانتشار مناطق سكنية جديدة مختلفة وهذا ما أكده " Clinard" إن المناطق المختلفة تشكل حيز كبير من المشاكل التي تتعرض لها المدن، وهي أكثر المشاكل إلحاحا للتخلص منها[2].

وبالتالي فإن المناطق الحضرية المتخلفة تنتشر في جميع دول العالم الثالث مسميات متعددة مثل (Sarifa)، (Bidonville)، (Bustees). وغيرها كما هو الحال في "ريوديجانيرو" التي تنتشر مناطقها الحضرية المتخلفة على سفوح التلال كما هي الحالة في مدينة "ليما" وبقية مدن أمريكا اللاتينية، أما في "هونج كونج وسنغافورة" فهي أكثر المناطق ازدحاما في العالم، وأما في كل من مدينة "كانتون وشنغهاي" فتعيش آلاف الأسر في مناطق عائمة فوق الماء.

وقد قدرت نسبة الذين يقيمون في المناطق المختلفة التي تم الاستلاء عليها بطرق غير مشروعة عام 1996 كما يلي: فقد كانت في أنقرة 45%، وفي استنبول 20% وفي مدينة كاراكاس 38%، سنغافورة 25%، وفي مدينة دلهي 7%.

أما أجهزة الأمم المتحدة فقدرت في فترة الستينات بأنه تم نزوح حوالي 200 مليون نسمة إلى مدن آسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، أدى إلى انتشار المناطق الحضرية المتخلفة التي نشأت على أطراف المدن الرئيسية لتلك القارات الثلاث. وأرجعت ذلك إلى نزوح الواسع النطاق من الريف إلى

1أحمدبوذراع، مرجع سابق ص (165).

2 Marchall B. Clinard, slums and community development.op.cit. p.3

المراكز الحضرية. أدى إلى أن تصبح تلك المناطق كبيرة وتابعة للمدن، كما هو الحال بالنسبة لمدينة "المكسيك" والتي تبين أن ثلث سكانها البالغ عددهم 15 مليون نسمة يقيمون في مستوطنات عمالية مختلفة، وأن حوالي نصف سكان مدينة "أنقرة" يسكنون في مناطق متخلفة، كما أن هناك 70-80% من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون في مناطق متخلفة حضريا[1].

ووفق هذه المعطيات يمكن إبراز الصورة الحقيقية لظاهرة المناطق الحضرية المتخلفة في بعض مدن العالم الثالث وذلك من خلال الجدول رقم (1).

جدول رقم (01)

يوضح عدد ونسبة سكان المناطق الحضرية المتخلفة إلى مجموع سكان المدن خلال سنوات مختلفة ببعض مدن العالم الثالث[2].

الدولة	السنة	عدد سكان المدينة	عدد سكان المناطق المتخلفة	النسبة المئوية للمناطق المتخلفة
السنيغال	1969	500,00	155,000	31
تنزانيا	1967	0	93,000	34
البرازيل	1962	272,800	60,000	41
المكسيك	1966	148,000	1,500,000	42
البيرو	1969	3,287,334	280,000	50
فنزويلا	1966	559,000	280,000	50
الهند	1963	559,000	30,000	44
العراق	1961	69,500	2,220,000	33
الباكستان	1965	6,700,000	500,000	27
الفليبين	1968	1,745,000	600,000	35
بوروما	1968	3,000,000	1,100,000	30

1 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص (166)

2 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص (167)

تركيا	1970	4040,000 1,850,000	136,550	60

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن هناك عدد كبير من سكان مدن العالم الثالث يعيشون في مناطق حضرية متخلفة، وإن أغلب سكان المدن هم من سكان هذه المناطق، باعتبارهم يشكلون إضافات سكانية وسكنية، نجدها في المناطق التي تقع على الأطراف وذلك خلافا للمناطق الحضرية الموجودة داخل المدن. وهذا ما أدى بالبعض إلى القول بأن زيادة المناطق المتخلفة وانتشارها على نطاق واسع قد يؤدي بها إلى التطور في المستقبل، ثم تصبح أهم المحاور الأساسية في الكثير من دول العالم الثالث[1].

لاشك أن مشكلة المناطق المتخلفة تكمن في تدهور أحوال سكانها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا، الأمر الذي أدى إلى التباين بين أجزاء المدينة الواحدة من الناحية الإيكولوجية والمورفولوجية، وبهذا أصبح أمرها واضحا جليا لدى العام والخاص، ويرجع أسباب تردي أوضاعها أساسا إلى عدم تطبيق سياسة حضرية صارمة، وكذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية النابعة من طبيعة مجتمعاتها، إلا أن أمر سكان هذه المناطق قد تجاوز النطاق المتعارف عليه، وخاصة في الفترة الحالية بعد أن ارتفع عدد سكانها وتنوعت أنماطها وأشكالها العمرانية، وباتت تمثل احدى الإضافات السكنية للمدن، وتشكل في العديد منها ثلث السكان. كما أنها مناطق غير مريحة، باعتبارها بؤرة المشاكل التي تقلق المدن، وتفوق إمكانياتها المادية المتاحة لها، كما تبين أنها مناطق خطرة وقوة اجتماعية ضاغطة في مجتمع المدينة وهذا من خلال العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية على أنها ورقة رابحة يمكن استخدامها لأغراض عديدة. إضافة إلى أنها برزت ضمن المحيط الحضري كمناطق عصيان وتمرد أما السلطات المحلية للمدن، وهذا ما تم تجسيده مؤخرا كما حدث في

1 Urbanization, its social problems and consequences, report of the seminar on social problems ans consequence of urbanization, Nairobi 26 the Nov. ist Dec. 1967, Nairobi: afro Press, 1970, 12.-pp. 11

الجزائر الفترة ما بين (1985-1988). حيث تمت عصيان أمام السلطات المحلية وقواتها الأمنية، ومن ثم انتشرت هذه الظاهرة في العديد من المدن الجزائرية.

الوضع الحالي للمناطق الحضرية المتخلفة له انعكاس خطير لا تسلم منه أي مدينة في القارة الإفريقية والآسيوية أو أمريكا اللاتينية وهذا مؤشر سلبي للغاية يبين ما ستفرزه هذه المناطق الحضرية المتخلفة في المستقبل إن لم يتم على عجل تهيئة وتكييف أحوالها العمرانية وترقية وتحسين مستوى سكانها وفق أسس الحياة الحضرية وذلك من خلال سياسة حضرية شاملة لهذه المناطق حتى يتم تضييق الهوة والتخلص من التباين بين أجزاء المناطق السكنية في المدينة الواحدة في العالم الثالث[1].

3-10-3: ظهور العشوائيات حول أطراف المدن والإسكان العشوائي:

إن النمو الحضري المتسارع في العديد من الدول النامية قد أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي، كما ارتفعت معدلات الجريمة وتدهورت صحة البيئة في المساكن العشوائية ومدن الصفيح والكرتون. ويشكل النمو الحضري المتسارع الذي شهدته العديد من المدن العربية خلال النص الأخير من القرن العشرين عبئا ثقيلا على الإمكانيات والموارد المخصصة للموارد الحضرية، ما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان، وبدأت ظاهرة الإسكان الغير مشروع كرد فعل لعوامل متعددة. منها الاقتصادية والسياسية والظروف الديمغرافية والطبيعية. مما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها للتروح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني، ويقدر عدد المناطق العشوائية في القاهرة بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81 منطقة مطلوب إزالتها. ويسكن في تلك الأحياء العشوائية

1 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص (168-169)

نحو 12,6 مليون نسمة، ويشكلون 46% من إجمالي سكان المراكز الحضرية في جمهورية مصر العربية[1].

وانتشرت ظاهرة العشوائيات في دول المغرب العربي، حيث اتضح نحو 50% من سكان المناطق الحضرية في المملكة المغربية يقيمون في أحياء عشوائية، كما اتضح نحو (6%) من سكان العاصمة الجزائرية يقيمون في أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الضرورية لحياة الإنسان، وتنتشر فيها الجريمة، ويعزي ازدياد عدد العشوائيات في البلاد العربية لعوامل عديدة أهمها النزوح المتزايد للريفيين نحو المدن والمراكز الحضرية الناتجة عن التنمية الغير متوازنة وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الأجور وتحسين الخدمات. كما أدى ارتفاع قيمة الأراضي وارتفاع إيجارات المنازل في المدن والعواصم لنزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن والإقامة في الأحياء العشوائية.

أما الأسباب الغير مباشرة لتفاقم ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى على درجة كبيرة من الأهمية، وهذه الأسباب هي[2]:

أ - الواقع الجغرافي الطبيعي الحرج الذي يعيشه الوطن العربي، حيث يسيطر الجفاف على ربوعه، وتشير الدراسات إلى أن نحو 80% من مساحته هي أراضي قاحلة صحراوية.

ب - تعدد الأقاليم الطبيعية وتنوعها في الوطن العربي، وتتميز بازدياد المراكز العمرانية على اختلاف أحجامها ولاسيما مدن العواصم والقرى والبلديات.

ج - قلة مساحة الأراضي الزراعية التي تصل إلى 100 مليون هكتار، ويمكن زيادتها من خلال عمليات استصلاح الأراضي وبناء مزيد من السدود، بالمقارنة بحالة التزايد السكاني السريع.

د - رداءة خصوبة ترب الوطن العربي بسبب مشكلة الجفاف التي تسيطر علة معظم أجزائه.

ه - تعد مشكلة التضخم السكاني والزيادة الكبيرة في أعدادهم سببا مهما ورئيسيا في تفاقم مشكلة السكن العشوائي

---

1 أرشيف: الدراسة والمناهج التعليمية، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، بدون تارخ.

2 قاسم الربداوي، مجلة جامعة دمشق-المجلد 28-العدد الأول 2012، ص (20-21).

تؤكد جميع الدراسات أن الأزمة الإسكانية تأتي في الأولوية أما بقية الأزمات، وذلك لجهة ارتباطها بالنمو السكاني السريع، وتأثير التحول الحضري المبكر والمفاجئ في بعض الدول، مما أدى إلى بروز أزمات متنوعة (السكن، النقل، البيئة، الأمراض). ويمكن إبراز مشكلات السكن في[1]:

- ارتفاع الطلب على المساكن خصوصا بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود، بحيث تقدر الحاجة بحوالي 1,5 مسكن في المدن العربية، منها 600 ألف مسكن تقريبا في القاهرة وحدها حيث تقدر الزيادة بمعدل 56 ألف مسكن سنويا، أما النقص في مدينة دمشق فقد بلغ عام 1983 حوالي 100 ألف مسكن.
- نقص التجهيزات وعدم توفر الخدمات الضرورية للمسكن، ففي القاهرة مثلا نجد أن 45% من المساكن لا تتوفر فيها المياه وغير متصلة بشبكة الصرف الصحي، وفي تونس 20% من المساكن لا تتوفر فيها المياه و50% غير متصلة بشبكة الصرف الصحي.
- ارتفاع درجة الازدحام السكني، بحيث يبلغ معدل المساحة للفرد 3,7م^2 في القاهرة، أما في تونس فإن حوالي ثلث الأسر تقيم في مساكن مؤلفة من غرفة واحدة.
- ارتفاع الكثافة السكانية في الأحياء القديمة، ففي وسط القاهرة تزيد الكثافة السكانية على 100 ألف نسمة، كذلك الحال في ضواحي بيروت وتونس وبغداد ودمشق.
- اتساع ظاهرة السكن العشوائي في الضواحي، ففي مدينة دمشق تبلغ مساحة السكن العشوائي بالنسبة لمجمل التجمع الحضري 20% تقريبا و 16% في القاهرة. كذلك كان يمثل السكن العشوائي خلال الثمانينات حوالي 35% من المساكن الجديدة في المغرب، و40% في تونس، و80% في دمشق، و 75% في القاهرة. أما تمثيل السكن العشوائي بالنسبة إلى مجموع السكان، فإن 40% من السكان في الخرطوم الكبرى وفي أسوان يقيمون في مساكن غير منتظمة، وتبلغ النسبة ذاتها 30% في حلب في سوريا و 20%في مكناس في المغرب، و 40% من سكان نواكشوط في موريتانيا. يقيمون في أحياء بائسة مكونة من الصفيح، كما يعيش أكثر من ثلث

1 علي فاعور، مرجع سابق، ص (236-237).

السكان في أحياء غير منتظمة تفتقر للتجهيزات والخدمات الضرورية، ويلاحظ ارتباط الأزمة السكنية وتأثيرها على النمو الديمغرافي في بعض المدن العربية، حيث ترتفع نسبة الطلاق بسبب الاكتظاظ السكني الحاد وعدم توفر المساكن، كما يتراجع معدل الإقبال على الزواج، وترتفع نسبة العازبات، كما هي الحال في بيروت حيث يلاحظ انخفاض مستوى الخصوبة، والبارز في كل هذا عدم وجود سياسات اسكانية ترتكز على إحصاءات وتعدادات دورية، كما أن المعلومات في هذا المجال غير موجودة وغير كافية.

3-10-5: التوسع الحضري وتآكل الأراضي الزراعية:

يبلغ عدد سكان العواصم العربية اليوم حوالي 35 مليون نسمة، من المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليبلغ 52 مليونا في نهاية هذا القرن، أي أننا مقبلون على انفتاح شديد مما سيؤدي حتما إلى توسيع المساحات خارج حدود المدن الحاضرة، علما أن غالبية العواصم والمدن العربية الكبرى تقع في مناطق تحيط بها السهول الزراعية، وفي مناطق ساحلية كما هو الحال في بيروت، والجزائر، وتونس، وطرابلس، والمغرب. ويلاحظ في القاهرة أن نسبة النمو السكاني تفوق بكثير الامتداد المكاني، حيث تواجه المدينة العائق الصحراوي وتتوسع على حساب الأراضي الزراعية الخصبة التي تمثل 2,6% من المساحة الكلية في كل من الصومال وموريتانيا وعمان والسعودية والإمارات وقطر والبحرين، وتصل هذه النسبة إلى 26% في سوريا، 20% في لبنان، 19,5% في تونس والمغرب[1].

3-10-6: بيئة المدينة ومشاكل التلوث:

تواجه مدن العالم الثالث والمدن العربية بالأخص مشكلات بيئية متنوعة، فبينما يبرز تلوث الجو بفعل احتراق النفط في بعض الدول النفطية (الكويت، السعودية، الجزائر، طرابلس، الإمارات العربية)، ودخان صناعة الاسمنت (العراق، الأردن)، ويلاحظ أيضا تلوث الأرض والهواء في الأحياء المزدحمة بالسكان في الضواحي الفقيرة، كما تبرز مشكلة التلوث الناجم عن الضجيج، ثم تدبير الفضلات

1 على فاعور، مرجع سابق، ص (240)

وانتشارها وتلوث المياه في بعض الأحياء المكتظة بالسكان، وتلوث الشواطئ في بعض المدن الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي[1].

3-10-7: المشاكل الاجتماعية:

يلاحظ أن السكن الفقير والعشوائي يحتل أكثر من ثلث عدد المساكن الجديدة في معظم المدن، ويزيد في النصف في عدة مدن ومنها المدن العربية، مثل القاهرة ودمشق وتونس، والدار البيضاء، ففي مدينة القاهرة وحدها يوجد 79 منطقة عشوائية يسكنها 2,5 مليون نسمة، يمثلون 36% من مجمل سكان القاهرة، بينما يبلغ إجمالي المستوطنات العشوائية في مصر حوالي 7 ملايين نسمة وهي منتشرة في عشر محافظات.

والبارز في الوسط الحضري هو تدهور البيئة الاجتماعية وانتشار الفقر، ثم ارتفاع معدلات الجريمة، والضغط النفسي، والانهيارات العقلية والعصبية، وحدوث التوترات العائلية وانتشار الطلاق وتفكك روابط الجيرة والعلاقات الأسرية. ومن المشاكل الاجتماعية الحادة في الدول النامية، تبرز البطالة وقلة فرص العمل وتضخم القطاع الهامشي، بحيث أن سوق العمل تكاد تكون مقفلة أما القوى البشرية في أحياء البؤس، ويستنتج من بعض الدراسات أن المدن الغنية بشكل عام هي المدن الأشد فقرا، كونها قادرة على جذب اليد العاملة التي تفضل الإقامة في الأحياء العشوائية[2].

3-10-8: مشاكل استخدام التكنولوجيا:

يواجه الإنسان في مدن العالم الصناعي والنامي مشاكل ناتجة عن استخدام التكنولوجيا[3] على نطاق واسع والتي تنتج عنها تلوث وضجيج وإشعاع نووي وما ينتج عن ذلك من أمراض عضوية ونفسية، وأدى ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة التلوث من مصادره المختلفة خلق ضغوط على الإنسان فظهر ما يسمى بأمراض الشارع، إذ يكون الإنسان عصبيا لإحساسه بالضيق وعدم الارتياح في العمل والشارع والمسكن، مثال كون الإنسان في المصنع (ضجيج الآلات) المؤثرة والتي يتعايش معها يوميا.

---

1 على فاعور، مرجع سابق، ص (240-241).

2 على فاعور، مرجع سابق (241-242).

3 على الحوت، التخطيط الحضري، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا 1990، ص 178.

وفي الشارع زحمة الناس ووسائل النقل وضجيجها وتلوثها، ومن الجدير بالذكر أن آثار التكنولوجيا لا يقتصر على أماكن وجودها بل تصل آثارها إلى مئات بل آلاف الكيلوميترات، مثل ما حدث في مفاعل "تشرنوبل" في روسيا عام 1986 الذي وصل آثاره غرب أوروبا.

3-10-9: مشاكل تنظيمية:

يحتاج النمو الحضري السريع بعض التدابير اللازمة لمواجهة ذلك إلا أن بعض المشاكل التنظيمية تحول دون ذلك مما يعوق توفير الخدمات بشكل سليم وخاصة في الدول النامية، ومن تلك المشاكل هي[1]:

1 - نقص في التشريعات والقوانين التي تدعم التخطيط ليؤدي دوره بشكل سليم.

2 - الافتقار إلى تخطيط علمي يتلاءم مع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

3 - عدم توفر الإمكانيات اللازمة والكافية في الأجهزة البلدية بما يتوافق مع التطورات العلمية والتكنولوجية في مجالات تخطيط المدن وتوزيع استعمالات الأرض.

4 - عدم التوافق بين نمو السكان وتوفير الخدمات المختلفة.

5 - عدم توفر الكوادر المؤهلة للقيام بمهمة التخطيط، وإن توفرت كوادر في بعض المدن فلم يكن لهم رأي أو قرار أو سلطة في ممارسة التخطيط السليم.

6 - قلة الموارد المالية المخصصة لإدامة الخدمات وتطويرها رغم أن بعضها ذات مردود اقتصادي كبير يمكن توظيفه من أجل توفير الخدمات بشكل أفضل من خلال إدامة القائم بالخدمات والتوسع في توفيرها للمناطق العمرانية الجديدة، بدلا من صرفها في مجالات أخرى خارج المدينة.

7 - عدم التنسيق بين الجهات المختلفة في تنفيذ مشاريع عمرانية وخدمية متنوعة، فعلى سبيل المثال تقوم مؤسسة الطرق بإكساء الطريق وبعد فترة قصيرة تقوم مؤسسة المجاري بحفر الطريق لمد شيكات الصرف الصحي.

8 - سوء التنظيم الإداري في الأجهزة البلدية في بعض المدن.

---

1 رياض النقيب، علم التخطيط واعداد المخططين، مطبعة مقهوي، الكويت، 1985، ص 220.

3-11: المشكلات المتصلة بالنمو الحضري في ضوء ظاهرة التزوح الريفي نحو المدن:

يصاحب النهضة الصناعية عادة وكذلك ارتفاع مستوى الحياة الحضرية عن الحياة الريفية ظاهرة نزوح السكان من الريف إلى المدن سعيا وراء فرص عمل أحسن وأجرأعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية، هذا التزوح الريفي ينتج عنه عادة عدة مشكلات في المجتمع الريفي يأتي في مقدمتها[1]:

1 - نقص الأيدي العاملة في العمل الزراعي مما قد يؤثر أحيانا تأثيرا ضارا على كفاءة العمل الزراعي، وتظهر هذه المشكلة في عدد من الدول العربية ومن أمثالها المملكة الليبية التي تأثر إنتاجها بشكل واضح (الزراعي) نتيجة لترك أهالي الريف لأعمالهم (الرعي، الزراعة) والانتقال إلى المدن، مما أدى إلى تدهور الثروة الحيوانية، وقلة المحاصيل الزراعية.

2 - هجرة القيادات المتعلمة لمجتمعاتها الريفية مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبتعبير آخر أن نقول بأن عملية الهجرة الريفية الحضرية تؤدي إلى عجز في النوع الممتاز من المواطنين في المجتمع الريفي. النوع الأقدر على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم والاستفادة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية وتتركها في طرق معيشتها التقليدية المتخلفة.

3 - إن الكثير من النازحين من سكان الريف إلى المدن غير معدين لأنواع العمل الصالحة والمتاحة في الأنشطة الاقتصادية الحضرية، أو إلى قيامهم بأنواع من الأعمال التي لا تحتاج إلى كفاءة فنية وبالتالي فأجورها منخفضة للغاية مما يترتب عنه انحطاط في مستوى معيشتهم في أماكن إقامتهم الجديدة، يترتب عليه بالتالي كثير من المشكلات الاجتماعية في بيئاتهم الاجتماعية الجديدة من انتشار للجريمة إلى انتشار للأمراض الجسمية والبيئية.

---

1 على فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص (43-44).

الفصـــل الرابـع

النمو الحضري في الجزائر

4-1 لمحة سوسيو تاريخية للنمو الحضري في الجزائر

4-1-1 النمو الحضري في الجزائر خلال 120 سنة

4-2 عوامل النمو الحضري في الجزائر

4-2-1 التطور الديمغرافي

4-2-2 النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية للسكان

4-2-3 التصنيع و أثره على النمو الحضري

4-3 مشكلات النمو الحضري في الجزائر

4-3-1 ظهور أزمة سكان حادة

4-3-2 التوسع العمراني السريع و الغير منظم على حساب الأراضي الزراعية

3-3-3 انتشار الأبنية الفوضوية أو الأحياء القصديرية

4-3-4 انتشار و تفاقم المناطق المختلفة

4-3-5 تضخم المنطقة الحضرية

4-3-6 ظاهرة ترييف المدن

4-3-7 التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية

4-3-7-1 ندرة المياه

4-3-7-2 الطاقة و تلوث الهواء

4-3-8 تدهور خطير في التشغيل (البطالة)

4-3-9 التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات

4-1 لمحة سوسيوتاريخية للنمو الحضري في الجزائر.

يعد الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من المناطق اللأكثر سرعة في التحضر ضمن مجتمعات العالم الثالث وذلك بداية من النصف الثاني من هذا القرن العشرين وان كانت بداياته الأولى بعد الحرب العالمية الثانية الا أن الزخم كان في النصف الثاني حيث أصبح النمو الحضري ملفتا للانتباه، ويعود ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية حيث اكتشف البترول في جهات عدة من المجتمع الريفي، والحركات التحررية والصراع العربي الإسرائيلي زائد عامل التخلف الذي يعد الشبح المخيف بكل أشكاله في الوطن العربي وخاصة في القطاع الريفي.

كل تلك العوامل مجتمعة ساهمت بقدر في النمو الحضري وبنسب مختلفة ومتفاوتة من مجتمع لآخر من الوطن العربي، إذ تشير العديد من الإحصائيات السكانية الحضرية إلى أن النسبة تراوحت بين 25% إلى 48 % من مجموع السكان وقد بلغت في أوائل الثمانينات إلى حدود 65% في إجمالي السكان، وكما قلنا أن النمو الحضري اختلف من مجتمع لآخر إذ نجده في السودان يصل إلى 20% في عمان 33 % بينما بلغت في ليبيا 62 %، وفي بعض المجتمعات الأخرى مثل اليمن وموريتانيا فإن التحضر بها ضعيف. وهناك مجموعة ثالثة شهدت نموا حضريا سريعا مثل مصر,الجزائر، المغرب .[1]

إن تاريـــخ الجزائر هو تاريخ مدن وحواضر، وأن الشبكة المشكلة للمدن التي كانت قائمة في يوم الاحتلال الفرنسي شاهدة على هذا التاريخ مثل: مدينة الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، البليـــدة، عنابـــة، بجاية وغيرها.وتعتبر هذه الشبكة من المدن شبكة قوية بالنظر إلى عدد السكان يومئذ، إلا أن هذا التاريخ لا يهمنا في دراستنا هذه، وإنما يهمنا هو النمو الحضري الذي عرفته الجزائر في تاريخها الحديث ابتداء من تاريخ الاحتلال إلى اليوم والفترات الزمنية البارزة التي عرفها، وخاصة في النصف الأخير من القرن العشرين[2].

لقد ارتبط النمو الحضري في الجزائر الناتج عن النزوح الريفي والحركة الجغرافية للسكان، بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية، انعكست على البناء الاجتماعي و الايكولوجي للمدن

1عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مرجع سابق، ص (235)

2 محمد بومخلوف، التحضر، مرجع سابق، ص (119).

الجزائرية الحديثة، ولذلك يعتبر المدخل التاريخي للتحضر في الجزائر مدخلا ضروريا لفهم المدن الجزائرية وفهم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، حيث يصعب فهم الظواهر الحضرية مهما كانت طبيعتها، اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية أو سياسية، بعيدا عن المدخل التاريخي للتحضر والنمو الحضري. ومع أن التصنيع والتنمية التنمية الصناعية التي عرفتها الجزائر بعد استقلالها تعتبر من إحدى المحطات وأهمها في تاريخ النمو الحضري والتحضر، والتحول الريفي الحضري للمجتمع الجزائري، إلا أن المحطات التاريخية السياسية تعتبر أهم وأعظم أثر في هذا التحول، فمعظم الحالات التي عرف فيها المجتمع الجزائري تحضرا سريعا وكثيفا هي حالات ناتجة عن الظروف والتحولات السياسية التي عرفتها البلاد، سواء تلك المتعلقة بالحصول على الاستقلال الوطني أو تلك المتعلقة بالظروف الأخيرة الناجمة عن التحول في النظام الاجتماعي-الاقتصادي للبلاد المعروف بالتحول الديمقراطي[1].

4 1 1 النمو الحضري في الجزائر خلال (120) سنة.

إذا عدنا قليلا إلى الوراء، إلى النصف الأول من القرن 19 سوف نجد أن القطاع الحضري لا يمثل سوى (5 %) أو (6 %) من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي 3 ملايين نسمة سنة 180 .في حين تبلغ نسبة سكان الريف (95%). فقد كانت العاصمة الجزائر في ذلك التاريخ لا تضم أكثر من (30 ألف) نسمة، وأقل بقليل منها مدينة قسنطينة ثم تلمسان (من 12 إلى 14 ألف) نسمة، ومعسكر (10 آلاف) نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدية والبليدة ووهران[2].

كان الريف الجزائري آنذاك يقوم على النظام العشائري (القبلي)، وكان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة,كما كانت مرتبطة في تطورها ونموها بتطور النظام السياسي أو تدهوره، خصوصا المدن المطلة على البحر. وقد بدأت مع الاستعمار مرحلة جديدة من الحياة الحضرية، تمثلت في المدن الاستعمارية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة تضخيم المدن واتساعها، كما تطورت بعض المدن القديمة نتيجة لاتساع وظائفها الجديدة، ومع ذلك

1محمد بوخلوف، التحضر، مرجع سابق، ص (119)

2محمد السويدي، دراسة في المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون تاريخ، ص (80).

بقيت الجزائر ذات طابع ريفي في مجملها. ويعود تطور المدن الجزائرية إبان عهد الاستعمار إلى ثلاثة عوامل:

1 تقليد المعمرين في حياتهم الجديد للنمط الحضري الأوروبي

2 إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الوطني

3 الصراع المستمر بين سكان الجزائر والأوروبيين الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة، أو ضواح حديثة في المدن القديمة . والجدول يوضح مراحل النمو الحضري في الجزائر خلال 130 سنة (جدول رقم 03).

السنة	جزائريون		أوروبيون		المجموع	نسبة التحضر
	العدد	نسبة التحضر	العدد	نسبة التحضر		
1830[1]	-	-	-	-	3.000.000	% 5
1856[2]	2.307.349	-	180.330	-	2.487.679	-
1866[2]	2.652.072	-	251.942	-	2.904.104	-
1876[2]	2.462.935	-	344.749	-	2.807.685	-
1886[3]	3.287.000	%8	465.000	% 69	3.752.000	% 15.6
1906[3]	4.046.000	%10	475.000	% 69	4.721.000	% 18.6
1926[3]	4.615.700	%13	828.600	% 75	5.444.300	% 22.5
1931[3]	5.570.100	%14	875.700	% 77	5.902.200	% 23.8
1936[3]	6.660.000	%16	939.500	% 79	6.509.600	% 24.7
1948[3]	7.840.000	%20	909.700	% 80	7.569.700	% 27.3

1 Lacoste. A. etautres. l'algérie passé et présent. Paris. Editions sociales. 1960, p.217

2 Annware statistique de l'algérie (1963-1964) p.21

3 Tableau de l'économie algérienne (1960) p.22

1954[3]	5.02	%20	970.100	% 80	8.811.200	% 27.4
1959[3]	8.850.000	%23	1.025.0	% 85	9.875.00	% 29.6

يتبين من الجدول مراحل النمو الحضري أن النمو الحضري في الجزائر يعتبر ظاهرة حديثة إذا نظرنا إليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذي هو عليه الآن,إذ من سنة 1886، وحتى سنة 1956 لم يتعدى النمو الحضري (13 %) أي بمعدل (1.7 %) كل عشر سنوات، ولكن من سنة 1956 وحتى سنة 1977 ارتفعت نسبة التحضر إلى (20 %) وينعكس هذا على الريف، فقد كانت نسبة الريفيين سنة 1880 حوالي (92 %) ثم انخفضت سنة 1956 إلى (79 %) لتصبح في سنة 1977 حوالي (59 %)[1]. وفيما يلي سوف نتبين إلى أي مدى أثرت الهجرة الريفية في نمو المدن الجزائرية بشكل ملفت للنظر.

دلت إحصاءات سكان الجزائر أن المدن المائة ألفية بلغ عددها (4) مدن سنة 1966، هي الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، غير أن هذا النوع من المدن وصل إلى (11) مدينة سنة 1977، فبالإضافة إلى المدن الأربعة المذكورة نجد مدن: (سطيف، البليدة، سيدي بلعباس، باتنة، تلمسان، الأصنام، سكيكدة)، وبناء على هذا فإن المختصين بالإحصاء السكاني قد قدروا أن المدن المائة ألفية يصل عددها سنة 1987 إلى (27) مدينة.

أما المدن التي يتراوح عدد سكانها بين (60 و 90 ألف) نسمة سنة 1977 فسوف تصبح مائة ألفية سنة 1987، وعددها 16 مدينة وهي: بجاية، بسكرة، تيزي وزو، المدية، تيارت، ورقلة، توقرت، بشار، تبسة، سعيدة، معسكر، قالمة، سوق أهراس، غليزان، خميس مليانة، غرداية [2]. ومن جهة أخرى، فهناك بعض المدن التي لم يتجاوز عدد سكانها (50 ألف) نسمة سنة 1966، نجدها قد أصبحت مائة ألفية سنة 1977 مثل باتنة والأصنام، وإذا كانت بعض المدن تشهد باستمرار نمو حضريا مضطربا مثل عنابة التي نمت بنسبة (71 %) في الفترة من 1966 إلى 1977، فإننا نجد

1Secrétariat social d'Alger. Monde rural et monde urbain. Alger. S.N.E.O. 1969, p. 21

2Boute Fnouch et Mostefa. "L'urbanisation en Algérie", inrevue sciances soiences. Social Alger. O.N.R.S. n° 2 décembre 1979, p. 45

مدينة مثل قسنطينة قد اختنقت بالسكان و لم تعد قادرة على النمو العمراني لمواجهة نموها السكاني، وذلك لموقعها الجبلي ولكونها محصورة بين أودية عميقة، في الوقت الذي نجد فيه مراكز حضرية تابعة لها قد تطورت بشكل سريع، فمثلا نجد مدينة الخروب قد ارتفع عدد س كانها من (10) آلاف نسمة سنة 1966 إلى 40 ألف نسمة سنة 1977[1].

وعلى العموم يمكن النظر إلى النمو الحضري في الجزائر في الفترة من سنة 1966 الى 1977 من خلال ثلاثة مستويات وهي[2]:

1 – نمو حضري متوسط، وتقع نسبته بين (30 %، 40%) مثل مدن قسنطينة (35 %) وسيدي بلعباس (33 %)، ويبدو أن نسبة النمو هاته تساير معدل المواليد الذي يتراوح بين 3.2% و 3.4% سنويا.

2 – النمو الحضري الشديد، وتقع نسبته بين (50 %و 80%) مثل الجزائر العاصمة (69%)، وهران (59 %)، عنابة (71 %)، سطيف (64 %)، سكيكدة (77%)، تلمسان (53 %)، وجميع هذه المدن تعتبر مدن صناعية.

3 – النمو الحضري الشديد جدا، والذي تتجاوز نسبته (85 %) مثل مدن: البليدة (87%)، مستغانم (87 %)، الأصنام (116 %)، باتنة (133 %)، وقد شهدت هذه المدن نزوحا ريفيا مكثفا خلال السبعينات.

وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن فبانتهاء حرب التحرير و انفتاح المحتشدات نزح سكانها نحو المدن بعد إعلان الاستقلال سنة (1962) واعتبارا من سنة (1966) اكتست عملية التحضر طابق اقتصادي على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين

1 Ibid. p. 47

2 محمد السويدي، مرجع سابق، ص (83).

أو تحديث محدود في الوسط الريفي و كخلاصة حول ظاهرة النمو الحضري في الجزائر و أبعاده التاريخية يتجلى في طرح السؤال التالي: هل نحن أما مظاهرة للتحضر أم للترييف؟[1]

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر هو: ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري وبشدتها الحالية عملية ترييف في الأساس وليست عملية تحضر؟ خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة.

عوامل النمو الحضري في الجزائر

يلاحظ في التعددات السكانية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن تزايد السكان في الجزائر لا يزال خاضعا لمعدلات نمو مرتفعة شأنها في ذلك شأن البلدان السائرة في طريق النمو في الفترة ما بين التعدادين للسكان والسكن في الجزائر (1977-1987) وصل معدل النمو السكاني السنوي 3.06% مع تحقيق بعض الانخفاض الطفيف بالنسبة للفترة ما بين 1966 – 1977[2]. كما تِكد معلومات الديوان الوطني للإحصائيات أن معدل النمو الديموغرافي السنوي سجل بعض الهبوط الحقيقي حيث نزل إلى 3.01 %مع مطلع عام 1992 محققا بذلك حسب التقديرات، عدد جديد للسكان في نفس السنة هو 26 مليون نسمة[3].

وستواجه الجزائر في السنوات القادمة جملة من التحديات تتمثل في الزيادة السنوية للسكان التي بلغ معدلها 700000 فرد مما يعجل نسبة النمو الديموغرافي في بلدنا من أرفع النسب في العالم قرابة 3 %سنويا ، فقد كان عدد السكان سنة 1962 محدودا ب 10 ملايين ليبلغ سنة 1987 قرابة 23 مليون نسمة وليصل سنة 2010 إلى 38 مليون نسمة. وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى السرعة

1محمد السويدي، مرجع سابق، ص (84).

2 بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، بدون سنة، ص47.

3 الديوان الوطني للإحصائيات (1992)، إحصائيات المركز الجهوي بوهران.

الفائقة في التزايد التي تبقى قائمة والتي قد تؤدي في حالة سوء التوزيع والتسيير إلى ظهور ضغط غير محتمل على طلب الماء والبحث على الأراضي الجيدة المحدودة[1].

4-2-1 التطور الديموغرافي:

لقد عرف سكان الجزائر عامة نموا ديموغرافيا ملحوظا منذ مطلع القرن العشرين وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية أقل من 1 %، وقد عرفت مدن الجزائر ارتفاعا في عدد السكان بين سنتي 1954 و 1966 حيث انتقل عدد السكان بمدينة الجزائر من 449 إلى 798 ألف نسمة أي بنسبة 99 % وزاد عدد سكان مدينة وهران من 274 إلى 612 ألف نسمة بنسبة 117 % أما مدينة قسنطينة فقد زاد غدد السكان فيها من 212 إلى 428 نسمة بنسبة 100 %.

وأوضح إحصاء 1966-1977 أن كثافة السكان في المسكن الواحد قد ارتفع من 6 إلى 7.1 ممثلة عجزا كبيرا في ميدان السكن الذي كان يقدر بمليون وحدة سكنية وتترجم هذا العجز بـ 120 % في ممدين الجزائر و 100% في مدينة قسنطينة و 76 % في مدينة وهران. والجدير بالذكر فوق ذلك، يقدر إحصاء 1988 – 1998 أن عدد سكان الجزائر قد وصل إلى 34 مليون نسمة من بينها ستة ملايين في سن الإنجاب وأن 70 % من الجزائريين شباب لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، ونلاحظ من الإحصائيات الأخيرة، أن سكان الجزائر يزيد ب 900 ألف نسمة في كل سنة، تفرض هذه الزيادة الكثيفة التفكير في تلبية الحاجيات المتعلقة بالمجال وبالسكن وبالتجهيزات الجماعية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية الدينية والترفيهية والتفكير في كيفية استعمالها وما هي الفترة التي تنحط فيها. وإذا بقيت وتيرة النمو الديمغرافي على هذا المستوى فيما لا شك فيه، أن التجهيزات الجماعية الحالية يزيد عليها الطلب وتصبح غير قادرة على تلبية حاجيات الأفراد والجماعات وأن استغلالها

1 شريف رحماني، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني. استرجاع التراب الوطني ديوان المطبوعات، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة، ص 22.

بشكل مكثف على المدى وبنفس الضغط تبدأ الأرض الصالحة للبناء بالمدن تسير نحو النقصان بينما الانفجار السكاني يزيد يوم بعد يوم[1].

وقد قدرت نسبة سكان الحضر في الجزائر مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 بحوالي 5 % فقط من مجموع السكان (قدر عدد سكان الجزائر آنذاك بحوالي 3 ملايين نسمة). أي أن الجزائر كانت أقل تحضرا من البلدين المجاورين المغرب وتونس. عكس ذلك فإن الجزائر حاليا تعتبر أكثر تحضرا في المغرب العربي. قفزت نسبة التحضر في الجزائر إلى (49.81 %) من مجموع السكان في ظرف قرن ونصف حسب نتائج التعداد الأخير للسكان (1987). وهذا ما يبينه الجدول رقم (1)-"نمو السكان في الجزائر 1830 – 1987 "[2].

الجدول رقم (1) نمو السكان في الجزائر 1830-1987

السنة	إجمالي السكان	%	سكان المدن	%	سكان الأرياف	%
1830	3000000	100	150000	5	2850000	95
1886	3752000	100	587000	15.64	3165000	84.36
1906	4721000	100	878000	18.59	3843000	81.41
1926	5444300	100	1227000	22.53	4217000	77.47
1936	6509600	100	1609000	24.71	4900600	75.29
1948	7569700	100	2066000	27.29	5503700	72.71
1954	8811200	100	2416000	27.41	6395200	27.59
1966	11776845	100	3714000	31.54	8062213	68.46
1977	16948000	100	6840632	40.36	10107142	59.64
1987	22971558	100	11444249	49.81	11527309	50.19

المصدر: الإحصائيات معتمدة على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر،معالجة من طرف المؤلف[3].

1 عبد الحميد دليمي. دراسة في العمران السكن والإسكان، مرجع سابق، ص. 116-117.

2 الديوان الوطني للإحصائيات (1988) الشبكة الحضرية في الجزائر سنة 1987، العدد 04 من مجلة الإحصائيات.

3 بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 34.

وقد أكدت نتائج الإحصاء الخير سنة 1987 هذا الاتجاه. ذلك أن تقدير عدد السكان المقيمين في تاريخ 20 مارس 1987 ب 22.971.558 نسمة يعطي مؤشرا على الانخفاض الطفيف في معدل النمو الذي تراجع إلى 3.06 % في السنة.

وقد بينت نتائج الاستقصاء المؤقتة حول الخصوبة الذي قام به المركز الوطني لدراسة الاقتصاد التطبيقي والتخطيط سنة 1986، وكذلك إحصائيات الحالة المدنية أن انخفاض الخصوبة المستمر منذ سنة 1970 ناتج عن تأخر سن الزواج وعن التقدم في استعمال وسائل تنظيم النسل لكن آثار ذلك ظلت خفية بسبب تراجع نسبة الوفيات (وفيات الأطفال). غير أن كل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأننا نخوض فترة ديموغرافية انتقالية،وهذا ما نأمله على الأقل. غير أن هذا التحسن يبقى محدودا وخاصة في التجمعات السكانية الكبرى[1].

جدول رقم (2): تطور المؤشرات الديمغرافية الوطنية[2].

المؤشرات	الوحدة	1970	1977	1986
الخصوبة	أطفال/نساء	8.36	7.34	5.33
وفيات الأطفال	لـــ 1000	130	110	70
النمو الطبيعي	سنويا %	3.34	3.15	2.70
السكان	مليون	13.7	16.9	22.5

إن المجهود الذي يبذل من أجل مراقبة النمو الديمغرافي يجب أن يتطور ويوسع غلى كل المناطق والوساط الحضرية والريفية ولا نكتفي بالاستمرار فيه فحسب. وقد سبق وان ادمج نشاط التخطيط العائلي ضمن العلاج الصحي الولي في نهاية الستينات. ومن ذلك انه أفتتح مركز للمباعدة بين الولادات في الجزائر العاصمة سنة 1987.

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 23.

2 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 24.

والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.(جدول رقم 02)

	1970	1979	1980	1981	1987	1998
نسبة الإنجاب لكل امرأة	7.9	7.1	7	6.9	6.5	5
العمر المتوسط للأمهات عند الولادة الأولى	23.6	30.1	30.6	30.8	31	32

المصدر: وكالة كتابة الدولة للتخطيط 1999.[1]

تبين هذه البيانات أن أعلى معدل الصافي النسل أي نسبة الإنجاب لكل امرأة في الجزائر هو بالتقريب ثمانية أطفال وكان ذلك سنة 1980، نلاحظ في تلك الفترة لم تكن هناك أزمة السكن والإسكان بالشكل الذي نعرفه اليوم، ولهذا يشير الجدول رقم (2) غلى أن السن المتوسط عند الولادة الأولى في نفس السنة قد وصل 30 سنة، كما توضح المعطيات أن العمر المتوسط للأمهات عند الولادة الأولى في ارتفاع مستمر[2].

بحيث وصل سنة 1987 إلى 31 سنة ولعل هذا الارتفاع الخطير يعود إلى تفاقم أزمة الإسكان وعدم وجود مكان يسمح بالزواج عند الراغبين فيه ولعله يعود أيضا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. هذه الوضعية أفرزت علاقات وسلوكيات جديدة في ميدان الزواج.

ولقد ساعد التقدم العلمي وتقدم الطب والعناية الصحية والإنتاج الغذائي الوافر والتغذية السليمة على زيادة معدل الإنسان–حياة الإنسان–والإحصاءات حول معدل الحياة توضح بصفة جلية أن المعدل يتحسن باستمرار عند الذكور والإناث إذ انتقل من 59.2 سنة 1980 إلى 63 سنة في 1985 وإلى 67 سنة في 1988 ويبقى في ارتفاع مستمر ودائم في السنوات المقبلة نظرا للتطور الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر خلال الحقبتين الآتيتين[3].

---

1 وثائق كتابة الدولة للتخطيط 1999.

2 عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 120.

3 عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 121.

4-2-2 النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية للسكان

ارتبط النزوح الريفي في الجزائر، بفترة الاحتلال الفرنسي، الذي اتخذ سياسة الاستيطان، التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح الريفي الجزائري أمام أمرين: إما أن يتجه إلى المدينة أو خارج البلاد، وإما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل.

ومن دراستنا لظاهرة نمو سكان المدن في الجزائر، منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية ثورة التحرير، أو من سنة 1936 وحتى سنة 1954 يتبين لنا ذلك بوضوح، إذ ارتفع عدد سكان المدن في هذه الفترة إلى 1.430.000 نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 710.000 نسمة، وتمثل نسبة 98 % بينما وصل عدد سكان الريف إلى 6.140.000 وبزيادة سكانية قدرت ب 500.000 نسمة في نفس الفترة، الأمر الذي يؤكد بوضوح استمرار نزوح الريفيين إلى المدن[1].

وبعد استقلال الجزائر،وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى والأرياف التي دمرتها الحرب تدميرا كاملا حيث لم يبق من تلك القرى الصغيرة المتناثرة إلى إن كانت هناك حياة في يوم من الأيام[2].

ووجد العمان والفلاحون والطبقات الدنيا التي كانت هي عمود الثورة والمقاومة والتي تحملت مشاق حرب تحرير البلاد ووقع على عاتقها العبء الأكبر ودفعت الثمن باهظا من أرواحها وممتلكاتها. فما كان لها إلا أن نزحت على المدن. وقسم بعض المهتمين بالدراسات السكانية ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، ذات الاتجاه الواحد إلى فترتين[3]:

تمتد الأولى من سنة 1962 وحتى سنة 1966 أي من الاستقلال وحتى بداية تطبيق الثورة الصناعية، وتمتد المرحلة الثانية من سنة 1966 وحتى سنة 173 وهي الفترة التي ترتكز أو تركزت

---

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 86.

2 الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسيولوجية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر. العدد 1، السنة 2000، ص (386-387)

3 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 87.

فيها الصناعة بوضوح في المدن الكبرى. واتسمت الفترة الأولى نزوح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للنزوح الجماعي للأوروبيين نحو فرنسا من جهة، ولانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والعربية (تونس والمغرب) ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين من جهة أخرى، وإنما كان في أغلبه باتجاه المدن الكبيرة التي كانت في الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين.

ونتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة، ارتفع معدل النمو الحضري سريعا، فقد تحرك أكثر من 600 ألف مواطن نحو المدن في مدة أربع سنوات، أما الفترة الثانية فاتسمت بنوع من الاستقرار، إذا ما قورنت بالفترة السابقة، ولكنها في الحقيقة اتسمت هي أيضا بنزوح ريفي شديد، وصل معدله سنويا إلى 120 ألف نسمة، بل وارتفع هذا المعدل 130 ألف نسمة سنويا في الفترة التالية(1973-1977).

والملاحظ بعد الاستقلال، اتجه الاهتمام، سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أم بالنسبة لتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة، والمتوسطة، وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة، خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية. الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي، وتضخم القطاع الحضري، فالمعطيات الإحصائية تبين لنا أنه خلال عشرين سنة تغيرت نسبة الريف إلى نسبة الحضر من 79 % سنة 1956 إلى 59 % سنة 1976.

ولا شك أن النمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا، إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها، ومن الريف إلى المدن.

وإن كانت الجزائر كبلد نامي،استقل حديثا، بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية، لم يكن بإمكانه خلال العشرية الأولى،أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين الريفي والحضري، بل وعلى المستوى الحضري نفسه، إذ بقيت ضواحي مدن كثيرة تعاني من نقص الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية وفي مقدمتها توفر السكن المناسب.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في الدن نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام عملية التحضر[1].

وشهدت الجزائر نشوء العديد من أشكال التوسع الحضري على هيئة امتدادات حول المدينة. وذلك في ظل نزوح العديد من السكان إلى مناطق الضواحي. بالإضافة لزيادة معدلات ملكية المركبات الخاصة، كما لوحظت الزيادة الحاصلة في مساحة الأراضي في المدينة بمعدل 4 % سنويا. بينما لم تتجاوز معدلات النمو السكاني لما نسبته 1.5 % فقط، وذلك خلال الفترة ما بين الأعوام 1987-2008.

وركزت السياسات الإدارية للمناطق الحضرية في الجزائر على تطوير المدن المتوسطة لتخفيف الضغط على التجمعات الرئيسية. وكجزء من خطتها الوطنية لعام 2011.

وتعمل الجزائر على تسليط الضوء الأكبر على تطوير المدن المتوسطة. وتوسعة نطاقها. بالإضافة لإعادة بناء وتحسين وإعادة تطوير المدن البسيطة والشديدة الفقر والتي تم تشييدها خلال فترة التسعينات، كما يسعى المخطط الرئيسي الحضري في الجزائر لتحسين مرافق النقل العام الأكثر كفاءة. إلى جانب إنشاء مراكز نمو جديدة لتحقيق التوازن مختلف آثار الامتداد الناشئة[2].

4-2-3 التصنيع وأثره على النمو الحضري:

لقد لعب النزوح الريفي دورا أساسيا في النمو الحضري السريع، وقد ساعد على ذلك تفتيت الأراضي بواسطة مصادرها دون مراعاة الظروف التكوينية-النفسية للإنسان الجزائري حيث كان لسياسة التصنيع في الجزائر الدافع الأكثر بروزا في المساهمة في عملية النزوح نحو المدن خاصة تلك التي أنشئت فيها الصناعة أين أصبحت مقصد سكان الريف الباحثين عن العمل بعد أن ضاقت بهم الأوضاع في الوطن الأصلي الذي أضحى مكان طرد لما بات عليه من أوضاع مزرية أضف إلى ذلك

1 محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحديات التحول الحضري، حالة المدن العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2012، ص 90.

أن إقامة المصانع كان فيها من الاستعجال الشيء الكثير لأنها في الحقيقة تتطلب الإعداد والتأهيل والتكوين للعاملين والمسيرين وغير ذلك من الإطارات التي تحتاجها الصناعة والتصنيع[1].

كل ذلك شجع أكثر سكان الريف إلى شد الرحال نحو هذه المدن لأن العمل فيها متوفر ومتيسر طالما أن المطلوب هو العامل القادر على العمل، علاوة على عدم قدرة المدن للاستقبال وبذلك زاد عدد البناءات العشوائية والقصديرية،وبدأت المشاكل الاجتماعية بأنواعها المختلفة تشكل عبئا ثقيلا على النسيج العمراني للمدينة وعجزت المدينة على تقديم الخدمات بمستوى مطلوب، وخلق رواج لشبكة علاقات اجتماعية من نوع خاص تقوم على سلوكيات مغايرة إلى كبير عن تلك التي هي السائدة في عالم الريف وحتى المدينة،واختيار الأرض والمسافة اللازمة حتى لا يحدث لضغط الشديد على المدينة الأصلية فهذه الأشياء وغيرها كثير، لم تراع و لم يبال بها مما فتح باب المشاكل النوعية وظهور الفوارق بين فئات العمال على مستوى المجتمع ككل، وبما أن سياسة التعمير والإسكان تحتاج هي الأخرى إلى الوقت والمال حتى تستطيع أن تواكب التوسع الصناعي مما أدى إلى تدهور الأوضاع السكنية وبرزت إلى الوجود وبشكل مزعج ومقلق الأحياء العشوائية ونمت المدينة وهميا وبصورة فوضوية، ومعها ظهرت المعاناة للسكان الجدد والأصليين متمثلة في المشاكل الصحية والتعليمية والمواصلات والنقل، وانعكست كل تلك المشاكل على حياة المدينة الجزائرية.

فالتصنيع لعب دورا محوريا في فرض واقع فوضوي للحياة الحضرية حتى أضحى مفهوم الحضرية علمي واجتماعي وثقافي يحتاج إلى تعريفات أخرى تكون أكثر قرب من هذا الوضع الذي تعيشه المدينة الجزائرية، فالمدينة الجزائرية شهدت نموا خطيرا من حيث الحجم والكثافة بطريقة عشوائية مما يمكن القول معه أنها ضحية الهجرة الريفية حيث بات ترييفها ظاهرة غالبة على كل المجريات الحياة وعلى كل المستويات إذ انتقلت القيم الريفية إلى حياة المدينة. فقد نجم عن التصنيع في الجزائر العديد من السلبيات في المدن الجزائرية منها التضخم الحضري والتلوث البيئي للمدن الصناعية إضافة إلى

1 عبد الحميد بو قصاص، تداعيات الهجرة الريفية الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، الطبعة جوان 2010، جامعة باجي مختار، عنابة.

الزيادة المهولة في حظيرة السيارات، وعدوم التوسع في شبكة المواصلات وإحداث المدن الجديدة التي من شأنها التخفيف من الضغط المتزايد على المدن.

والجدول الموالي يبين إلى حد كبير النمو الحضري على المستوى الوطني وما يمكن استشرافه مستقبلا من تداعيات الظاهرة. جدول رقم (01)

فالنمو الحضري في المجتمع الجزائري لم يكن من داخل المدن أي بواسطة الزيادة الطبيعية بل كان نتيجة الهجرة الريفية الحضرية الكثيفة، وما يبين كذلك أن الاهتمام كان منصبا على المدن وإهمال المجتمع الريفي من الخدمات المطلوبة، بل أن العناية وإعطاء الأولوية للمدن لم يحل مشاكل الحضر وخاصة ما تعلق بالسكن والشغل والخدمات العمومية[1].

هذه الحالة الخطيرة التي وصلت إليها معظم المدن من خلال التوزيع السكاني الحالي وتطوره لا تعتبر ظاهرة اقتصادية صحية ولا علامة توازن بل ترجع بالدرجة الأولى غلى النمو الطبيعي المرتفع وبالدرجة الثانية إلى التزوح الريفي الناتجة عن قصور إمكانية البيئة الريفية في توفير أسباب العيش ودواعي الاستقرار وتوفير فرص العمل وإنتاج ظروف الحياة المرموقة. ووضعت الحكومة لحل مشكلة زيادة السكان في المدن الكبرى سياسة التوازن الجواري والاقتصادي والاجتماعي بين المدن والأرياف – التوازن في الأقاليم–وإنشاء المدن الجيدة[2].

1 عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق، ص (177-178)

2 عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص (126-127)

جدول رقم (01): يبين النمو الحضري على المستوى الوطني[1].

الولاية	السكان	النسبة المئوية %	الشاغلون	النسبة المئوية %
الجزائر	2961316	7.3	521221	22
وهران	932473	4.0	195109	8.2
قسنطينة	664303	2.8	123043	5.3
بليدة	702188	3.8	95828	4
عنابة	455888	2.0	86091	3.6
باتنة	752617	3.2	74215	3.3
تلمسان	714862	3.1	69599	3
سكيكدة	622510	2.7	60003	2.5
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
المجموع	7806157	33.8	1225109	51.8
بقية ولايات الجزائر	15232785	66.2	1139465	48.2
المجموع الجزائر	23038942	100.00	2364574	100.00

1 عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق، ص 178.

4-3 مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

بعد أن بلغ توسيع ضواحينا حدوده من الناحية العقارية، أصبح من الضروري العودة إلى المدينة. وانطلاقا من هذه اللحظة، لا بد للتطوير الحضري أن يتلاءم مع منطق التطور الدائم. إن تكثيف النسيج المتشتت لضواحينا يتحول حينئذ إلى فعل لا يمكن تجاوزه في عملية إنجاز هذا التنظيم العمراني الجديد.

لقد انجر بالجزائر منذ الاستقلال مشكلات عديدة كان سببها النمو الحضري المتسارع في المدن وانعكاساته على المستوى البنيوي والشكلي والاجتماعي حيث تحولت المدن والضواحي إلى خليط من المشاريع الفوضوية والغير مدروسة في شتى المجالات، مما تسبب في تكوين مجال حضري غير سليم [1]. ومن أبرز هذه المشكلات هي:

4-3-1 ظهور أزمة سكن وطنية حادة:

إن أزمة السكن الحادة التي تعاني منها الجزائر منذ سنوات بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل جهات عدة ومن قبل الدولة ومشروعاتها المتعددة لبناء وإنجاز مساكن اجتماعية كمشروع مائة ألف مسكن وغيرها والتي لم تتحقق جميعا وسمعنا بالأمس أن الحكومة تنوي بناء وإنجاز ثلاثمائة ألف مسكن جديد لمواجهة الأزمة والطلب المتزايد وكذلك الجهود التي قام بها صندوق التوفير والاحتياط والتي كان منها القصد مشاركة المواطن في تحويل عمليات السكن والنقود على التوفير في مؤسسات متخصصة لتحريك عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ساهمت هذه العملية في دفع عجلة البناء وتوسيعها لإنجاح الصندوق في انجاز المنازل وتسليمها للموفرين، أعطى العملية نوعا من المصداقية وشجع أعداد كبيرة من المواطنين في الانخراط في عملية التوفير من أجل السكن، وقد يكون هذا المشروع من أنجح العمليات السكنية[2].

---

1 إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثربولوجية والعلوم الاجتماعية، ممارسات مغاربية للمدينة، عدد 22 أكتوبر-ديسمبر. مجلد 04، السنة 2003، ص 83

2 الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مرجع سابق، ص 389.

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على مأوى في المدن او القرى المجاورة لها. ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري لغرض الحصول على سكن اجتماعي حوالي 30000 مقبول سنة 1994. في حين نجد أن جميع المشاريع المبرمجة لإنجاز السكن العمومي بنفس المدينة، وفي نفس السنة لا يزيد عن 600 سكن في السنة الواحدة[1].

وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء أو ما يعرف في الجزائر بمتوسط شغل السكن الذي ارتفع من 5.15 سنة 1966 إلى حوالي 8.5 سنة 1987[2]. وقد صاحب كل ذلك التدهور في الإطار العمراني المبني في المدن سواء من تأثيرات القدم أو الاكتظاظ او تزايد العجز في التجهيز والصيانة.

والبداية كانت في السبعينات بإقامة أحياء سكنية تتكون من مجموعة عمارات لها طابع الرتابة كان الهدف منها هو تلبية الطلب الكبير والسريع للسكن وقد عرفت باسم المجموعات الكبرى ومع نهاية السبعينات نشأ شكل آخر من التوسعات يهدف إلى تحسين نوعية الحياة أكثر وإلى خلق نوع من التوازن في المجال وذلك بإدخال مشاريع السكن الفردي برامجه في شكل تخصيصات وعرف باسم المناطق السكنية الحضرية[3].

إن انعدام التحكم في التنمية الحضرية كثيرا ما أدى إلى إنشاء مجموعات سكنية جديدة للتخفيف من أزمة السكن تكون في غالب الأحيان غير مندمجة في النسيج العمراني الموجود وقليلة الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية.

---

1 الديوان الوطني للإحصائيات (1992) الفرع الجهوي بوهران أن النتائج الأولية المؤقتة لتعداد 1987 حول السكان والسكن، وهران.

2 حزب جبهة التحرير الوطني (1988) التخطيط والتنمية وتقييم مخططات التنمية-الباب الرابع حول الإسكان، الجزائر.

3 عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1997، ص 10.

الأمر الذي يؤدي إلى تدهور ظروف الحياة-السكان-في الوسط الحضري من حيث السكن والخدمات الضرورية والنقل، وتصبح هذه الأحياء والعمارات الجديدة منعدمة الخصائص الحضرية وهي عبارة عن مراقد للبشر لا غير.

كما أن هناك نسبة مهمة تقدر بحوالي 11 % من مجموع السكن الحضري في الجزائر تعتبر سكنا مؤقتا لا يستجيب لأدنى المقاييس التقنية المقبولة للإيواء، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المساكن التي تعاني من نقص الصيانة والمراقبة التقنية، الأمر الذي أدى إلى تدهورها وجعلها غير قابلة للسكن، بل وخطيرة ومع ذلك فهي مأهولة بالسكان.

ويستبعد جدا إيجاد حل لأزمة السكن في المدن الجزائرية خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك لعدة أسباب من بينها ضعف وسائل انجاز السكن العمومي والخاص في الجزائر، على سبيل المثال في المرحلة ما بين 1966 و 1977 كان يبرمج انجاز 100000 سكن سنوي على المستوى الوطني بينما لم يكن ينجز في حقيقة الأمر سوى 2500 سكن سنوي[1].

وأصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، رغم الجهود المتواصلة للدولة في توفير السكن اللائق، مع دعم الفئات المحدودة الدخل بالسكن الاجتماعي، وسوف تستمر أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية عام 1994[2].

وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات فإن الرصيد العقاري لعام 1994 المقدر بحوالي 4 ملايين سكن لا يزال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمقدرة في نفس السنة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوى التراب الوطني[3].

1 حزب جبهة التحرير الوطني (1988) نفس المصدر السابق ذكره.

2 بشير التيجاني: مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم والتوطين الصناعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987، ص 15.

3 الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الفصل: السكن، جدول: أ5، ص 47.

4-3-2 التوسع العمراني السريع والغير منظم على حساب الأراضي الزراعية

تعد ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية مألوفة لأغلب المدن الجزائرية،كما اكتسحت المنشآت العمرانية في إنجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجد ضمن القطاع العام وأملاك الدولة. الشيء الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتعديل وصعوبة تحقيق المشاريع الخاصة [1]. وتعتبر الراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة، إذ قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% تقريبا من المساحة الإجمالية للبلاد. ويقع أغلبها عبر السهول الساحلية والسهول والأحواض الداخلية التلية. ورغم الجدلية المطروحة على الساحة السياسية في الجزائر بتوسيع الاستغلال الزراعي وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية عبر السهول والهضاب العليا والواحات والصحراء بصفة عامة فإن أهم الأراضي الزراعية من حيث التربة والمناخ والمردودية الزراعية لا يزال يستحوذ عليها الشمال الجزائري.

وإذا كانت هذه الأراضي الزراعية في الشمال تعاني من مشاكل الانجراف والجفاف وانعدام الكفاءة في التسيير والاستغلال فإنها أصبحت تعاني في الوقت الحاضر من خطر التوسع العمراني واكتساحه لخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد. وقدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992 بحوالي 150000 هكتار وجهت لإنجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات، أو انتشرت فوقها الأحياء العشوائية.

ويمكن توضيح خطورة ظاهرة التعدي على الراضي الزراعية في عدد المناطق الصناعية المنشأة في الجزائر بحواف المدن والتي أحصيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية أنشئت عبر التراب الوطني. خصص لهذه المناطق في أغلب الأحيان مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية[2].

---

1 بشير التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، مرجع سابق، ص 86.

2 بشير التيجاني، توطن المناطق الصناعية، دراسة لبعض النماذج في غرب الجزائر، مجلة المدينة العربية، العدد 37، السنة 1989، منظمة المدن العربية، الكويت، ص 58-63.

فعلى سبيل المثال: المنطقة الصناعية المتخصصة في الصناعات البتروكيميائية وتمييع الغاز بأرزيو وبطيوة شرق مدينة وهران خصص للمجال الصناعي بها حوالي 2000 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية في السهول الوهرانية، كانت تزرع بالكروم والأشجار المثمرة والأمثلة كثيرة على ذلك [1]. كما أقيمت منطقة صناعية بمدينة تيارت على مساحة تقدر بحوالي 350 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية.

كما أن بناء المناطق السكنية الجديدة في المدن الكبرى والمتوسطة لتلبية الطلب المتزايد على المأوى من طرف سكان المدن أدى ولا يزال يؤدي إلى ضياع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. وقدرت المساحات المستهلكة بواسطة السكن الحكومي المنجز في الفترة ما بين 1967 و1985 بحوالي 25000 هكتار أي بمعدل 30 سكن جماعي عمودي في الهكتار الواحد.

كما يتوقع أن تتواصل عملية التوسع العمراني في المدن على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها في السنوات المقبلة بسبب حدة مشكل الإيواء في الأوساط الحضرية، واستجابة الدولة لتلبية طلبات السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدود من المواطنين.

وفي حالة انجاز البرنامج الحكومي المتمثل في 500000 سكن في الفترة ما بين 1990 و 2000 فإن ذلك سوف يتطلب مساحة لا تقل عن 20000 هكتار جلها سوف يقتطع من الأراضي الزراعية، لأن أغلب المدن الجزائرية الصغرى، المتوسطة، والكبرى سواء الساحلية منها أو الداخلية الواقعة شمال الأطلس التلي محاطة بأرض فلاحية خصبة من الدرجة الأولى[2].

إن ضياع الأراضي الزراعية من جراء عملية التحضر المكثفة في الجزائر لا تنحصر في مجال السكن والصناعة فقط بل هناك مجالات أخرى تحتاج إلى مساحات شاسعة في الوسط مثل الهياكل الأساسية والمركبات الرياضية والثقافية والجامعية. إلى جانب ذلك ظاهرة البناءات الفوضوية التي

1 بشير التيجاني، مرجع سابق، ص (58-63).

2 المرجع نفسه، ص (61).

توسعت على حساب الأراضي الزراعية، كذلك تلوث الأراضي الزراعية-التلوث الصناعي-وتسبب في اتلاف تربة المحيط الزراعي في جهات مختلفة من الوطن[1].

وهذه المصانع لم تكتف بالتهام أراضي زراعية خصبة، بل تلوث الأراضي الزراعية المجاورة بفضلاته السائلة التي يتم تصريفها بشكل فوضوي وعشوائي في العراء وفي أرض ذات تربة بركانية خصبة.

وبالرغم من المجهودات والمحاولات التي بذلتها الدولة الجزائرية من خلال مخططها، المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الهادف لإيقاف الزحف الريفي نحو المدن، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك، هذا ما انعكس سلبيا على المجتمع فاتسعت بذلك رقعة البناءات الفوضوية والمختلفة في المدن وضواحيها، وبذلك انتقلت معاناة الريف المهمش إلى المدينة المتخلفة، فالمخطط الرباعي الثاني ركز على مبدأ تنظيم التوسع العمراني، وانجاز مناطق سكنية جديدة في المدن تكون امتداد للمناطق العمرانية الموجودة مع إصلاح لحالة المناطق التي تعاني الإهمال والتهميش[2].

إن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال الجزائري في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب من المنشآت العمرانية المتمثلة في انجاز السكن، والمناطق الصناعية، والتلوث الصناعي، والبناءات العشوائية، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد أصبح جل هذه الأراضي مسير من طرف الخواص فسوف يصعب التعدي عليها مستقبلا إذا احترمت العقود المبرمة بين الدولة والمستفيدين فيما يتعلق بنوع استخدام الأرض التي تم التنازل عليها من طرف الدولة[3].

---

1 ملفات الدراسات الميدانية التي نظمها معهد الجغرافيا والتهيئة الإقليمية بجامعة وهران في السنوات التالية: 1983-1985-1986، الملفات موجودة مكتبة المعهد.

2 بن السعدي إسماعيل، الثقافة والعمران، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، السنة 2001-2002، ص 96.

3 بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص (62-63).

4-3-3 انتشار الأبنية الفوضوية أو الأحياء القصديرية.

تعتبر نسبة النمو الديمغرافي الحضري والنزوح الريفي المستمر والأمل في الحصول على حياة أفضل من خلال العمل في المؤسسات الصناعية من المؤشرات الأساسية في زيادة الأحياء القصديرية والأبنية الفوضوية والعشوائيات في المدن. فهي ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم تترجم الدليل القاطع والرمز الواضح لتفاقم أزمة الإسكان، رغم انتشارها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث أسباب وجودها ونمطها-المباني-ونوعية الحياة بها.

وبعد الاستقلال وجدت الجزائر مشكلة الأحياء القصديرية من ضمن المشاكل الأخرى التي خلفها الاستعمار. أمام هذا الوضع السياسي اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية.

وفي سنة 1963 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن الأحياء القصديرية وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية. قامت أول تجربة في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بوادي "أوشايح" وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري.

هذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفروا بأنفسهم المرافق الضرورية. أما مدينة قسنطينة وفي سنة 1999 ليس بعيدا عن الجامعة تنشأ وتتوالد بسرعة في كل يوم فجائيا أكواخ جديدة من القصدير. وحسب إحصاء البلدية لسنة 1999 أن مدينة قسنطينة محاطة ب 6500 كوخا منها بني منذ أكثر من 30 سنة ومنها ما بني بعد الاستقلال[1].

1Alain Medan (oued ouchayah) Banlieue d'alger in Revue espace et société. October 1973. N° 1011.

وأن تعددت تعليلات تواجدها فإن أسبابها الرئيسية ترجع إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وحدة أزمة الإيواء بها، والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب عدم وجود سياسة تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية والاقتصادية بصفة عامة[1].

والإخفاق في إيجاد سياسة تهيئة حكيمة في الأرياف والمناطق النائية، التي انعكست وأحدثت خلل في المدن نتيجة تعرضها للنزوح الريفي وانتشار ظاهرة الحياة الاجتماعية الهامشية بالنسبة للنازحين الذين يجدون أنفسهم على هامش الحياة الحضرية[2].

وتعتبر ظاهرة النسيج العمراني غير المنظم(الفوضوي-الهش) في الجزائر وإن تزايد بشكل مدهش في العشرين سنة الأخيرة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة فإن جذوره وأنويته ترجع إلى العهد الاستعماري، ويمكن القول أن هذه الظاهرة برزت في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بعد الحرب العالمية الثانية، وما صاحبه من أنماط الساسة الاستعمارية التنموية في مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة القادمة من الأرياف إنجاز مشاريعها الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية كشق الطرق ومد السكك الحديدية، وبناء وتوسيع الموانئ، واستصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها بحثا عن العمل والعيش، بعد أن أصبحت الفلاحة في المناطق الجبلية النائية والأرياف بصفة عامة غير كافية لمعيشتهم نتيجة الاكتظاظ السكاني وهروبا من الأوبئة والمجاعات التي كانت تحصدهم فانتقلوا إلى المدن يقيمون بحواف المستوطنات الأوروبية في أماكن تحددها لهم الإدارة الفرنسية يطلق عليها اسم الأحياء العربية وهي عبارة عن عشش من الصفيح كانت تمثل أتعس أماكن الإيواء على وجه الأرض[3].

كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تتمثل في خيم يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب، أو في بيوت ريفية مبنية بالمواد المحلية من طوب وحجر

1 بشير التيجاني، البناء الفوضوي، دراسة نموذجية لحي بن طلبان (حي بوعمامة)، 1987، مرجع سابق.

2 محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر، 1995.

3Tinthoin, R. (1954) le peuplement musulman d'Oran, in Bultin Trimistriel de la société de géographie et d'archéologie d'Oran, no. 234. 77, pp.3-85

وخشب، مجمعة في مداشر أو مبعثرة ومتباعدة عن بعضها البعض في التل والمناطق الجبلية. أما بالنسبة لسكان الحضر والذين كانوا يكونون أقلية من مجموع السكان آنذاك فكانوا مستقرين بمدينة تقليدية ذات طابع عربي ذات توجيه إقليمي..... علاقات متينة بين الأرياف والمدن تحددها اختصاصات الأنشطة الحضرية الريفية.

وتعود ظاهرة الأحياء العشوائية أو البناءات الفوضوية والقصديرية التي لم تكون موجودة إطلاقا في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي، بل توسعت مع وجوده من جراء التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف وسياسة التفرقة العرقية التي كانت متواجدة في الإسكان والتي نتج عنها في المدن: ظهور الحياء السكنية الأوروبية الراقية، والأحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية وعشش الصفيح التي هيكل بعضها فيما بعد ليطلق عليها اسم تجزيئات السكن العربي والتي كانت مأهولة بالجزائريين فقط[1].

تقلصت ظاهرة الأحياء القصديرية في الجزائر في المرحلة ما بين 1962-1970 نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف من الأوروبيين للجزائر. لكن سرعان ما بدأت تستفحل هذه الظاهرة مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي في الجزائر سنة 1970، وتتبين سياسة التصنيع في الأقاليم الحضرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة مع تهميش التهيئة الريفية، وإهمال تطوير وتنمية الفلاحة بالقطاع الخاص بل قضى عليها بسبب التأميم وتطبيق نموذج الثورة الزراعية التي أثبت فشله فيما بعد.

وبالتالي فإن التحولات الاقتصادية أوجدت عوامل جذب قوية في الأقاليم العمرانية والمدن الكبرى والمتوسطة في الشمال، والمتمثلة في المصانع وورشات الشغال الكبرى، ومن جهة أخرى ساهمت في بروز عوامل طرد قوية في القرى والأرياف والمناطق النائية التي أصبحت تعاني من ركود في مجال التنمية.

1Coté, M. (1993) L'urbanisation en Algérie : idées Recues et Réalités, in travaux de l'institut de géographie de remis, no. 85/86, France, pp. 59-72.

الأمر الذي أدى إلى تحريك ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن خاصة خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1970 و1977 عندما سخرت جل مداخل البترول للتصنيع حوالي 52 % من مجموع الاستثمارات. في حين إهمال قطاع السكن و لم تعط له الأهمية المنوطة به، والذي أصبح يعاني من عجز متزايد منذ 1970[1].

وبسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن وجمود حظيرة السكن الحضري، تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية، واستمرار نموها وانتشارها بشكل سريع فيما بعد حول المدن الكبرى خصوصا وباقي التجمعات الحضرية عموما، وفاق معدل نموها المقدر بحوالي 10 % سنويا، معدل النمو الحضري المقدر بحوالي 5 % في أكبر تقدير، بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى في بعض الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية من إيقافها والتحكم فيها[2].

وأن لم يجد الحل العاجل لهذا القطر العمراني المشوه والمتكاثر بشكل مدهش فإن جل المدن الجزائرية في المستقبل القريب ستصبح محاطة بأحياء من البؤس والشقاء تكون انعكاساتها خطيرة،ومهددة في نفس الوقت من مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية ليس فقط على سكان هذه الأحياء بل وعلى سكان المدن المجاورة، والمجتمع ككل كذلك.

وقد بدأت انعكاساتها في البروز خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت جل مظاهر الشغب والفوضى والانحرافات، والعنف وتعاطي المخدرات، وانعدام الأمن في المدن الكبرى لها ارتباط مباشر أو غير مباشر بهذه الأحياء الفوضوية[3].

---

1 بشير التيجاني (1996) التحضر في الجزائر: عوامله مراحله وانعكاساته. مقال في 18 صفحة في طريق النشر، في مجلة المدينة العربية، منظمة المدن العربية، الكويت.

2 تقارير الطلاب (1996) حول البناءات الفوضوية في ولاية وهران، موجودة بمكتبة معهد الجغرافيا، جامعة وهران.

3 بشير التيجاني، مرجع سابق، ص (89).

4-3-4 انتشار وتفاقم المناطق المختلفة:

يتميز العصر الحديث بسرعة نمو المدن، مما تترتب عليه إهمال كثير من المناطق الأصلية داخل المدينة أو خارجها، أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا إلى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية، و لم يسايروا الطابع الحضري في الحياة[1].

وتعد المنطقة المختلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية التي تسبب قلقا وإزعاجا للحياة الحضرية، باعتبارها بؤرة للأمراض الاجتماعية والسلوك الشاذ، ومسرحا للجريمة وجنوح الأحداث، ومحطة لاستقبال وتكييف المهاجرين، وهي بذلك بيئة فقيرة لسكان فقراء لأنها تشير إلى الشيء الذميم والمردود السلبي الذي يتطلب الابتعاد عنه، وأضاف كثير من الباحثين في مجال المناطق المختلفة، إنها مناطق ذات مظاهر سيئة ويغلب عليها طابع القذارة والفساد الاجتماعي، وقد برزت عدة مصطلحات لمفهوم المنطقة المختلفة، منها المنطقة المتدهورة، المنطقة القصديرية، المنطقة الفقيرة وغيرها من التسميات[2].

ويؤكد الاتجاه العام للنمو الحضري في دول العالم الثالث، وما يصاحبه من تضخم سكاني على أنه قد حدث تركز سكاني في المدن الكبرى من جراء النزوح الريفي التي أدت بدورها إلى إقامة وانتشار مناطق سكنية جديدة متخلفة وهذا ما أكده " clinard" إن المناطق المتخلفة تشكل حيزا كبيرا من المشاكل التي تتعرض لها المدن، وهي أكثر المشاكل إلحاحا للتخلص منها[3].

والجزائر من الدول التي تعرف معظم مدنها توسعا عمرانيا على حساب مجالها الحضري وهو ما يطلق عليه اسم الأحياء المتخلفة. فالظاهرة السلبية التي يعاني منها أغلب مدنها وإن تعددت عوامل ظهورها.

---

1 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، السنة 2005، ص 111.

2 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص (13).

3 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص 165.

فالنزوح الريفي إلى المدن سببه الصناعة والصناعة سبب في التوسع العمراني والتوسع العمراني بدوره سبب في أزمة السكن وهذا الأخير من أسباب ظهور الأحياء المتخلفة بالجزائر[1].

لا شك أن مشكلة المناطق المتخلفة تكمن في تدهور أحوال سكانها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا، الأمر الذي أدى إلى التباين بين أجزاء المدينة الواحدة من الناحية الإيكولوجية والمورفولوجية، وبهذا أصبح أمرها واضحا جليا لدى العام والخاص، ويرجع أسباب تردي أوضاعها أساسا إلى عدم تطبيق سياسة حضرية صارمة، وكذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية النابعة من طبيعة مجتمعاتها، إلا أن أمر سكان هذه المناطق قد تجاوز النطاق المتعارف عليه، وخاصة في الفترة الحالية بعد أن ارتفع عدد سكانها وتنوعت أنماطها وأشكالها العمرانية، وباتت تمثل إحدى الإضافات السكنية للمدن. وتشكل في العديد منها ثلث سكانها، كما أنها أماكن غير مريحة، باعتبارها بؤرة المشاكل التي تقلق المدن، وتفوق إمكانياتها المادية المتاحة لها، كما تبين أنها مناطق خطرة وقوة اجتماعية ضاغطة في مجتمع المدينة وهذا من خلال القضايا الاجتماعية والسياسية على أنها ورقة رابحة يمكن استخدامها لأغراض عديدة[2].

وقد برزت ظاهرة الأحياء المتخلفة في الجزائر مع سياسة الاستيطان الأوروبي المكثف بها بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من أنماط السياسة التنموية الاستعمارية في مختلف المجالات والقطاعات والاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة الآتية من الأرياف لإنجاز المشاريع الكبرى في إقامة الهياكل الأساسية(الطرق-السكك الحديدية-السدود)، وتوسيع الموانئ والمدن[3].

ولقد كانت أنماط الاستيطان البشري في الجزائر قبل الاستعمار تتمثل في خيم، يقيم فيها البدو الرحل في الصحراء والهضاب العليا والسهوب أو في بيوت ريفية والمناطق الجبلية. أما بالنسبة لسكان الحضر فكانوا آنذاك يشكلون أقلية من مجموع السكان [4].فالأحياء المتخلفة في الجزائر لم تكن موجودة

---

1 جميلة العلوي، واقع الأحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف، حي طنجة نموذجا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة 2006-2007، رسالة ماجستير، تخصص حضري، ص 130.

2 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص 168-169.

3 بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 59.

4علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، السنة 2004. ص 75-76.

إطلاقا إلا بعد دخول المستعمر الفرنسي بل توسعت مع وجوده من جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف. وبسبب سوء التوازن بين التزايد السري لعدد السكان في المدن وجهود حظيرة السكن الحضري تواجدت الأحياء المتخلفة واستمر نموها وانتشارها بشكل سريع في المدن وفاق معدل نموها المقدر ب 10% سنويا بمعدل النمو الحضري. وبحيث أصبحت أغلب المدن الجزائري تحتوي على أحياء متخلفة ومتدنية المستوى العمراني والمعيشي مما عجزت المصالح الإدارية والمحلية من إيقافها والتحكم فيها، وأصبحت ورقة مربحة وقوة اجتماعية ضاغطة في مجتمع المدينة وهذا من خلال العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية يمكن استخدامها لأغراض عديدة. إضافة إلى أنها برزت ضمن المحيط الحضري كمناطق عصيان وتمرد أما السلطات المحلية للمدن،وهذا ما تم تجسيده مؤخرا كما حدث في الجزائر في الفترة الواقعة ما بين عامي 1985 – 1988 حيث تمت عملية عصيان من طرف سكان المناطق الحضرية المتخلفة أمام السلطات المحلية وقواتها الأمنية، زمن ثم انتشرت هذه الظاهرة في العديد من المدن الجزائرية، وهذا بعد أن أكتشف المخالفات التي كانت تتم سريا في مجال الأنشطة الاقتصادية والممارسات والأفعال اللاأخلاقية والممنوعة والمخالفة للقانون والدين والعرق، زمن ثم فإن الوضع الحالي للمناطق الحضرية المتخلفة انعكاس خطير لا تسلم منه أي مدينة في الدول النامية، وهذا مؤشر سلبي للغاية يبين ما ستفرزه هذه المناطق الحضرية المتخلفة في المستقبل إن لم يتم على عجل تهيئة وتكييف أحوالها العمرانية وترقية وتحسين مستوى سكانها وفق أسس الحياة الحضرية، وذلك من خلال سياسة حضرية شاملة لهذه المناطق حتى يتم تضييق الهوة والتخلص من التباين بين أجزاء المناطق السكنية في المدينة الواحدة في العالم الثالث[1].

1 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص 169.

4-3-5 تضخم المنطقة الحضرية:

لقد عرف العالم الثالث التحضر السريع مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وهو ما أدى إلى وجود ظاهرة التضخم الحضري، الذي يقصد به الحالة التي تعيش فيه مجموعة سكانية في أماكن حضرية في أي بلد كان تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن[1].

ومن هذه الرؤية نجد الجزائر كمدينة حضرية تضم بعدد سكانها البالغ "العاصمة"3663.505 نسمة في سنة 1987 بنسبة 15.9% من إجمالي سكان البلاد على مساحة لا تغطي إلا نسبة 0.3% من التراب الوطني أي بكثافة قدرتها 508 نسمة في الكم 2، وكانت هذه الناحية بعدد سكانها الحضر البالغ 2652235 نسمة قد بلغت في ذلك التاريخ نسبة تعمير قدرها 72.3%. وتسمح هذه الأرقام وإن كانت جزئية بالتأكيد دون أية تعاليق أخرى ما بلغته ناحية العاصمة من تضخم حضري مفرط، لا بالنسبة إلى بقية أنحاء القطر منظورا إليه في جملته فحسب، بل بالنسبة إلى أكثر المناطق التلية الأخرى سكانا. ولتثبيت وجهات النظر وعدم الاغترار بالانطباعات الكاذبة التي يمكن استخلاصها من استقرار النمو الديموغرافي المسجل في الناحية، يجب أن نؤكد أنه حتى ولو افترضنا الحفاظ على هذا الوضع في المستقبل القريب، فإن هذا النمو الضعيف لا يعني شيئا في التطور الآتي لعدد السكان 4.800.000 نسمة في سنة 2000. وقرابة 6.000.000 نسمة بحلول سنة 2010[2].

وإذا استندنا إلى وضعية سنة 1987 وجدنا أن ناحية الجزائر العاصمة ستبلغ بحلول سنة 2010 كثافة سكانية تقارب 850 نسمة في الكلم^2. وليست مخاطر ذلك بالتي تخفى على أحد سواء إلى مستقبل سهل متيجة الذي لا يعسر على المرء ملاحظة ما حاق به من تآكل لأراضيه الخصبة، أم بالنسبة إلى سير الاقتصاد في المنطقة أو التحكم في عمرانها وتنظيمها. والمشكلة التي أخذت حركة العمران الحضري تطرحها يمكن أن تبينها كذلك الأرقام التي تجسد وتوضح ظاهرة تضخم العمران

1 جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 246.
2 شريف رحماني، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص 34.

الفوضوي الذي يخشى أن يلتهم متيجة برمتها بصرف النظر عن إطار العاصمة المشبع وفساد نظامها الحضري في حد ذاته[1].

لقد سجلت الناحية كما سبق ذكره، عدد إضافيا من السكان الحضر يصل إلى 500.50 نسمة فيما بين 1977 و 1987 منهم قرابة 150.000 في ضواحي الجزائر العاصمة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك المدينة الكبرى في الناحية أي مدينة البليدة لم تستقبل سوى 25000 نسمة، سهل علينا أن نلاحظ أن الضواحي الأخرى والمجمعات السكنية الكبرى المتمركزة في الناحية وفي متيجة بالتحديد هي التي اضطرت إلى امتصاص بقية السكان أي قرابة 325.000 نسمة، وهذا الواقع تشهد عليه نسب النمو السكاني السنوي التي سجلتها التجمعات السكانية المذكورة، وهذا العمران الحضري المنتشر الذي إليه المجمعات السكنية الريفية المقامة على الأراضي الزراعية مباشرة قد بدأ قبل سنة 1977 كما سبق بيانه، ولكنه أخذ مدى أوسع وضخامة أشد خلال الفترات اللاحقة لأنه يمتد كذلك إلى متيجة الغربية (حجوط، أحمر العين)، التي كانت إلى حد الآن محافظا عليها ولا سيما المساحة المسقية. وهكذا نرى إذن، ودونما ميل إلى نظرة تشاؤمية أن حوالي 20.000 هكتار هي التي يخشى أن تكون ضحية هذه الفوضى السكنية[2].

إن التهاون المتزايد في التسيير والصيانة الحضرية، وغياب مخططات التعمير الميداني، ونظام التخصيصات المفروض دونما تمييز على البلديات تحت غطاء مكافحة السكن المؤقت سرعان ما ساعد كل ذلك على تحويل أسطورة التعمير التي عشناها في السبعينات إلى كابوس منذ نهاية الثمانينات. وفضلا عن الضغوط التي تمارسها المدن يوما بعد يوم على وضع العالم الريفي الزراعي الذي تجاوزت عدد سكانه الآن والتعديدات الواسعة المتزايدة التي تهدد أجود أنواع التربة في السهول التلية والسهبية والساحلية، نلاحظ في الواقع منذ عشرية الثمانينات بروز أخطر المشاكل الداخلية المطروحة على المدن ذاتها[3].

---

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 34.

2 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 38.

3 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 38-39.

لقد بدأت تظهر في المدن الكبرى مؤشرات تفتت عبر الإقليم وانشقاقات اجتماعية مفجرة لعوامل الوحدة في المدينة. أحياء وأجزاء كاملة من المدينة تعيش منغلقة على نفسها ومبتعدة على أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة، وينتج عن هذا كله العنف الحضري.

وتتمركز الآفات الكبرى، كالبطالة، وأزمة السكن وانعدام الأمن، وأزمة هوية وكل هذا وذاك من شأنه أن يزعزع تماسك المجتمع والوحدة الترابية. إن معظم هموم الأمة تزداد حدة في مختلف مدننا وتشكل تحديا كبيرا لسياسة التهيئة العمرانية.

إن الإفراط في التمركز داخل مدن متضخمة ومختلفة يضاعف حالات الصراع والتصادم فوق فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة وتتفاقم الحاجة إل الشغل والسكن، ويحتد الصراع على مجال الحياة وتتولد عن هذه الحالة وضعيات تأزم تساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن والعقار.وأكثر من ذلك فإن ضخامة العجز وتعاظم الطلب مع ضعف الإمكانات العمومية،تبعث في نفوس المتعاملين العموميين شعورا باليأس وميلا إلى الركود.فالتركيز الحضري إذن ووجود أحياء في قطيعة عن بقية الأحياء الأخرى يمثلان مصدرا كبيرا لخسارات مالية باهظة.ولهذه النفقات المضافة الناتجة عن التمركز العمراني صيغة اجتماعية كذلك لأنها تزيد في تعقيد المشاكل المتعلقة بالسكن التي تمكن أهم أبعادها في توافر الأراضي القابلة للبناء[1].

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 37-38.

4-3-6 ظاهرة ترييف المدن:

إن ظاهرة تر يف المدن كتب حولها العديد من السوسيولوجية وخاصة أولئك الذين اهتموا بالمكسيك وغيره من مدن أمريكا اللاتينية حتى أن oscar louis أخرج مفهوما جديدا من دراسة أطلق عليه ثقافة الفقر، وهكذا يمكن القول أن مدن العلم النامي عرفت تحضيرا هائلا من حيث العدد السكاني و أحجام السكان في المدن الكبرى لكن دون أن تعرف الحضرية بمعناها الواسع و التي عادة ما تكون تأثيراتها تصدر من المدينة نحو الريف[1].

ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى.

فالهجرة تعد في بلدان العالم الثالث بكل ما تنطوي عليه من العوامل والأسباب مسؤولة مسؤولية مباشرة على الانفجار إلى الغير متوازن والسريع.

ويجب أن لا يفهم من ذلك أن ظاهرة التروح كعملية بل يقصد من ورائها بالمسؤوليات لسياسات التنمية الخاطئة للمشاريع الاقتصادية و هو ما نتج عنه التوجه بأعداد هائلة نحو المدن في المجتمعات ونتج عن ذلك ترييف المدينة حيث يغلب صور السلوكيات الريفية في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الثقافية وغير ذلك من مظاهر التخلف[2].

وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة التروح الريفي نحو المدن، بعد انتهاء حرب التحرير، ونزوح سكانها نحو المدن بعد الاستقلال سنة 1962، واعتبارا من سنة 1966 اكتست عملية التحضر طابعا اقتصاديا وصناعيا، على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي، فهل؟ نحن في الجزائر أمام ظاهرة التحضر أم ترييف المدن؟

---

1 بوقصاص عبد الحميد، مرجع سابق، ص 210.

2 المرجع نفسه، ص 210.

2 محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 83-84.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحليلات الإحصائية لظاهرة النمو الحضري في الجزائر،هو: ألا يمكن اعتبار ظاهرة النمو الحضري وبشدتها الحالية عملية ترييف في الأساس وليست عملية تحضر؟ خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة.

فمن الناحية الديموغرافية-الاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو الفوضوي المتزايد للحضر في ضوء العوامل التالية:

1 - النمو الحضري السريع: إذ بالرغم من انتهاء الحرب، ونزوح المعمرين بعودتهم إلى فرنسا، بعد الاستقلال، بقد بقي النمو الحضري في تزايد مستمر، ولا يزال إلى اليوم.

2 - تعقد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، والتي تقف ورائها عدة عوامل:

أ - عوامل سوسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية، إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية والاجتماعية التي تتسبب فيها تهديم القرى والمداشر الريفية.

ب -عوامل اقتصادية ناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان.

ج – عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن، الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين، خصوصا الشباب منهم للخروج عن المجتمع التقليدي المغلق.

وتعتبر ظاهرة التروح الريفي إلى المدن في الجزائر من أبرز العوامل والأسباب المكونة لظاهرة ترييف المدن الجزائرية الكبرى[1].

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 84.

4-3-7 التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية

4-3-7-1 ندرة المياه:

تعاني جميع دول المغرب العربي من ندرة المياه حيث يقل متوسط النصيب الفردي من إجمالي الموارد المائية عن 500 ملم مكعب في الجزائر، وليبيا وتونس، مقابل 1000 متر مكعب للفرد الواحد في المغرب، كما لوحظ استتراف كل من الجزائر، والمغرب وتونس ما بين 65.47% من موارد المياه المتجددة، بالرغم من إمكانية الاستفادة من مياه البحر ومصادر المياه الجوفية في المناطق الصحراوية، إلا أن التكاليف المترتبة عليها تعد باهظة للغاية في الدول العربية التي سجلت أعلى معدلات لتعرية المياه، عدا عن ذلك تراوحت معدلات المياه المستهلكة لأغراض زراعية في دول المغرب ما بين 60 و 95% وذلك تماشيا مع السياسات الهادفة لضمان تحقيق الأمن الغذائي[1].

إن الحصول على ماء صالح للشرب وسليم من أجل احتياجات السكان المترلية يعتبر في الجزائر حقا كرسته قوانيننا ونصوصنا الأساسية، ووضع هذا المبدأ حيز التنفيذ، أدى بالدولة إلى وضع برامج تنموية هامة للهياكل الأساسية الخاصة بالماء الصالح للشرب(السدود-الآبار-النقل-جلب المياه) التي تتطلب تجنيدا متزايدا للموارد المائية كما هو مبين أدناه الفترة بين

1974 – 1977: 4 ملايير دينار(0.8 دولار أمريكي)

1980 – 1984: 6 ملايير دينار (1.2 دولار أمريكي)

1985 – 1989: 6 ملايير دولار (1.2 دولار أمريكي)

وقد سمح هذا المجهود المالي الهام في سنة 1990 بإنتاج حجم يقدر ب 1.3 مليارم2 في الجزائر من أجل تزويد التجمعات الحضرية والريفية بماء الشرب، وقد سمحت تنمية الهياكل الأساسية الخاصة بجلب المياه وتوزيعها ببلوغ معدلات في مجال الربط بالشبكة العمومية تعادل مستوى البلدان المتقدمة.

1 برنامج الموئل، نشرة التخطيط العمراني في ليبيا، العدد 01، 20 أكتوبر 2010. عبر الموقع http:/unhabitat.net/pmss/electronic-alt.pdf-2418/periodicals

86% بالنسبة للتجمعات الحضرية و 74% بالنسبة للتجمعات الريفية أي 12.1 مليون نسمة حضرية و 5.1 مليون نسمة ريفية[1].

لقد أصبح تموين التجمعات الحضرية بالمياه الصالحة لشرب (سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية) يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن، وقد تناقص معدل كميات المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 لتر سنة 1996 إلى 80 لتر سنة 1987. كما كثرت الأحياء والبناءات الفوضوية الغير مزودة بالمياه الصالحة للشرب. وقد أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسيع المدن وزيادة عدد سكانها بل وإلى الاستهلاك الواسع للمياه في الصناعة وبالخصوص في المناطق والأقطاب الصناعية الواقعة بحواف المدن(أرزيو، سكيكدة، الجزائر، عنابة، الحجار). زيادة على المناطق الصناعية التي أنشئت بقرب المدن المتوسطة عبر الساحل أو في الداخل [2]. وقد صاحب الزيادة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص مستمر في كميات المياه المسخرة للري الذي يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود والتي أصبحت تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات في المدن والصناعة. وتشير الإحصائيات أن التجهيزات الحالية لتعبئة إنتاج ونقل المياه الصالحة للشرب في الجزائر تلبي حاجات 85 % من سكان المدن، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بما ينتج في بلدان شمال إفريقيا المجاورة[3].

4-3-7-2 الطاقة وتلوث الهواء:

بلغت نسبة السكان ممن يتمتعون بخدمات إمدادات الكهرباء في عام 2005 نحو 99 % في تونس، والجزائر 98 % و97% في ليبيا و85% في المغرب، كما سجلت كل من الجزائر والمغرب وتونس زيادة في معدلات استهلاك الكهرباء في الفترة ما بين 1997 – 2007 بنسبة تراوحت ما

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 47-48.

2 بشير التيجاني، إشكالية تموين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب، مجلة المدينة العربية، العدد 4، ص 1990، ص 26-34، منظمة المدن العربية الكويت.

3 الوكالة الوطنية للموارد المائية، عراقيل الموارد الطبيعية في الجزائر، تقرير غير منشور، 1994، ص 1-29، المديرية المركزية، مدينة الجزائر.

بين 44 و 48 % لذلك. وفي ظل المعدلات المتزايدة لاستهلاك الطاقة فقد لوحظت الزيادة في معدلات انبعاثات الكربون من 49 إلى 79 % خلال الفترة من عام 1990-2005،وذلك بالرغم من استقرار معدلات النصيب الفردي من الانبعاثات الناشئة. حيث سجلت الجزائر معدلات استهلاك تفوق أو مساوية للمتوسط العالمي. وتتمتع المنطقة بأعلى إمكانات الطاقة المتجددة في العالم حيث يجري تنفيذ مبادرات رئيسية من أجل بناء منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتي سيصار إلى نقلها إلى أوروبا. كما يهدف برنامج إنتاج الطاقة الشمسية المركزة الذي يقوده البنك الدولي (CSP) إلى توليد حوالي 20 جيجاواط من الطاقة في الدول الواقعة في البحر الأبيض المتوسط[1].

وتهدف مبادرة (ديزيريتيك) والتي سيقوم اتحاد من شركات أوروبية وجزائرية بتنفيذها تحت راية شركة " ميونيخ راي" إلى بناء شبكة من مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، إضافة إلى تقديم خطة واسعة بحلول عام 2020 ومعظمها في أوروبا، كما تعهدت الجزائر بتنفيذ منشآت لتوليد 220 ميغاواط من الطاقة في كل من حاسي الرمل، ونعمة[2].

4-3-8 تدهور خطير في التشغيل " البطالة"

إن تلبية احتياجات السكان الاجتماعية إن لم تصاحبها أعمال مقابلة لها في الجهات المعنية من حيث توفير الشغل يمكن، تحت غطاء ظاهري من استقرار السكان، إن تعمق الفوارق التي تؤثر سلبا في العلاقة بين السكن والعمل. كان عامل واحد تقريبا من بين عشرة عمال يجد نفسه مضطرا في سنة 1977 إلى الانتقال من ولاية إقامته قصد العمل في ولاية أخرى. ولا شك أن ضخامة هذا التروح المتكرر يوميا أو أسبوعيا. والوجهة التي تتجه إليها جموع العمال، والمسافات التي يقطعونها دليل على مدى الفوارق الجهوية السائدة في ميدان عرض مناصب العمـــــل والجهـــــات المحظوظة نسبيا من المدن العاصمية والجنوب (نشاطات المحروقات) التي تستقطب اليد العاملة من شرق البلاد ووسطها ولا

1 المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المياه الإدارة المستدامة المورد شحيح، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010. ومجلس الاستخبارات الوطني، شمال إفريقيا، أثر تغير المناخ، الانعكاسات الجيوسياسية، واشنطن العاصمة. 2009.

2 والتر جزنثان، مبادرة زيادة توليد الطاقة الشمسية المركزة في منطقة الميناء، عرض رقمي تم طرحه خلال مؤتمر الخطة الشمسية المتوسطية في فلنسيا، إسبانيا يوم 11-12 ماي 2010.

سيما ولاية تيزيوزو-جيجل-سطيف-الشلف-بجاية-البويرة-قالمة-بسكرة-باتنة التي لا تكفي الفلاحة فيها بتشغيل السكان الذين هم في غالبيتهم من الأرياف بحيث أصبحت هذه الولايات أحواضا حقيقية من اليد العاملة[1].

فالجزائر العاصمة وضواحيها كانت تجلب 100.00 عامل في الغالب لمدة تزيد على أسبوع من أجل العمل فيها: 40.000 من البليدة وتيزي وزو، 20.000 من ولايات بعيدة كالشلف والبويرة والمدية و 40.000 من ولايات باقية، سطيف، باتنة.

فالأمر يتعلق هنا بظاهرة وخيمة العواقب إذ تنعكس فعلا على الكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذه التنقلات، أضف إلى هذا كله الضغط الكبير الذي يمارسه على المدن العاصمة هؤلاء العمال الذين لا يطلبون في غالبيتهم سواء الاستقرار نهائيا مع عائلتهم في المكان الذي يوفر لهم العمل إذ توفرت فيه شروط السكن [2]. أما بالنسبة إلى معدلات البطالة، فيمكن تقسيم تطورات معدلات البطالة إلى مرحلتين متتاليتين في الاتجاه[3]:

الفترة 1985 – 2000: خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث انتقلت من 9.7% سنة 1995 إلى 19.70% سنة 1990، بعد ذلك ارتفعت إلى أقصاها بنسبة 29.30% سنة 1999. ويرجع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض سعر البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية، من جهة، وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة، إلى جانب ذلك الظروف الأمنية الصعبة " العشرية السوداء"، والإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي كان لها أثر بليغ على مستوى التشغيل.

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 45.

2 المرجع نفسه، ص 45-46.

3 سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات-سطيف-السنة الجامعية، 2009-2010، ص 132.

الفترة 2000 – 2007: أما خلال الفترات الأخيرة فلقد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة، حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 28.85% لينخفض عام 2004 إلى 17.70% أي حوالي 1.67% مليون عاطل عن العمل، وانطلاقا من هذه السنة بدأمعدل البطالة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 13.80% أي حوالي 1.37 مليون عاطل عن العمل بنسبة من إجمالي المجتمع النشيط سنة 2007. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة، إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

4-3-9 التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة عدد سكان الحضر.

من بين هذه المؤشرات:

اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات، وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها. كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات نقل السكان خلال رحلتهم اليومية خاصة تجاه مقرات العمل والخدمات العمومية وأحسن مثال عن ذلك حركة المرور في كل من مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة، وعنابة أين أصبحت تعاني ، خاصة في أوقات الذروة من الاختناق بل تصل إلى درجة الشلل في بعض الأحيان، وإن شرع في إيجاد بعض الحلول المستعجلة لها كإنجاز بعض الأحزمة من الطرق المزدوجة المحيطة بحواف المدن الكبرى وانطلاق أشغال ميترو الجزائر فإن مشكلة النقل والمرور خاصة في المراكز – المدن الكبرى- ستتعقد أكثر في العشرية المقبلة، بسبب تزايد عدد السيارات(وصل عدد السيارات المستعملة في

الجزائر سنة 1990 حوالي 500000 سيارة نفعية، و 800000 سيارة سياحية حيث يقدر معدل الزيادة في عدد السيارات في الجزائر بحوالي 10% سنويا[1].

لهذا يستلزم من الآن فصاعدا التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية للنقل بصفة عامة وشبكة النقل الحضري بصفة خاصة، كما ينبغي اتخاذ إجراءات تدبيرية مسبقة لتفادي أزمة حركة المرور الخانقة في المدن الكبرى. من بين هذه الإجراءات المستعجلة: إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات النقل الجهوي والوطني خارج مراكز المدن، وضرورة تجهيز المدن الجديدة المنشأة والأحياء السكنية والعمارات المحيطة بجميع الخدمات والمرافق الضرورية، كل هذا سوف يقلل من درجة الاختناق في مجال النقل والمرور وسوف يوفر الكثير من الجهد والوقت.

1 الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، المجلد رقم: 16، ص 444. الجدول رقم: 18 عنوانه: النقل. (بثلاث لغات: العربية – الفرنسية – الإنجليزية).

2 بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 58.

الفصـــل الخامـــس

النمو الحضري والتزوح الريفي فـي لجزائر والعلاقة بينهما

مقدمـــة

5-1- التزوح الريفي في الجزائر

5-1-1- الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة 1830

5-1-2- الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في التزوح الريفي في الجزائر

5-1-3- بعض المعطيات الإحصائية عن التزوح الريفي أو الهجرة الريفية

5-1-4- التزوح وأثره على بناء الأسرة الجزائرية

أ- بين الهجرة والتزوح

ب- الأسرة النازحة في الوسط الحضري

جـــ- مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري

د- بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية إلى الوسط الحضري

5-2- التزوح الريفي وظاهرة النمو الحضري في الجزائر

- مقدمة

5-2-1- التزوح الريفي ومدى تأثيره على التحضر

5-3- التزوح الريفي والتوسع الحضري

5-4- التحضر والتضخم الحضري

5-5- النمو الحضري في الجزائر وإشكالاته

5-5-1- إشكالية التحضر

5-5-2- التزوح الريفي والاستقطاب الحضري

5-1- النزوح الريفي في الجزائر:

مدخـــل:

- تتميز الهجرة الداخلي أو النزوح الريفي في البلاد النامية بشكل عام بأنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدينة، ولهذا فهي تتسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثل: نمو المدن والأحياء القصديرية، والضواحي التلقائية غير المخططة، وما يترتب عليها من مشكلات عديدة لأن الهجرة إلى المدينة، كما هو معروف تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة. فهي تقلل من عدد الأيدي العاملة في الزراعة مما يؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلة الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة، وقد لخص الباحث الاجتماعي الألماني–ردولفوشتافنهاجن–خصائص هجرة العمال الأفارقة فيما يلي:

1- أن المهاجرين يتألفون من الذكور البالغين

2- يجرى تشغيل العمال بوجه عام لفترة محدودة

3- تتكرر الهجرة عدة مرات في حياة العامل الريفي

4- يجتاز العمال بوجه عام مسافات كبيرة سيرا على الأقدام

5- كثيرا ما تحدث هذه الهجرات على نطاق واسع لدرجة أنها تتسبب في اضطرابات بين سكان المدن والأرياف. كما تحدث أزمة زراعية نظرا لفقد القطاع الزراعي لأهم عناصره الحيوية التي يقوم عليها العمل، وفضلا عن ذلك فإن عدم استقرار اليد العاملة وحركية الأعمال في هذا النوع من الهجرات، يجعل من الصعب تأهيل اليد العاملة[1].

- ومن دراستنا للتاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري يتبين أن الهجرة الداخلية تعود إلى تغير العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض وهي العلاقة التي تأثرت بعامل خارجي، تمثل في حركة الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، ولهذا

1شتافنهاجنرودولفو، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط1، ص 58-59.

كان لا بد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لظاهرة النزوح الريفي وعلاقتها بتغيير نظام الملكية العقارية في الريف الجزائري.

5-1-1: الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة 1830:

-عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها.

- فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية (قبل عام 1830) بسيط يعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامي، ويقوم على أربعة فئات هي: أرض البايلك والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).

- فأما أرض الدولة " البايلك" فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري وقد سميت باسم " الباي" تمييزا لها عن غيرها من الأراضي الأخرى[1].

والنوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية (المشاعة) أو العرش وتسود في التي استقر بها البدو وشبه البدو حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي، وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض[2]. وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري، وتمتد على مساحة واسعة، وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون.

- أما أرض الوقف (الحبوس): فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص.

والنوع الرابع وهو الأرض (الملك) التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية ويتركز معظمها في منطق ةمتيجة والساحل، إلا أن

1 Launey Michel, poysons algériens, la terre, la vigne et les hommes, paris édition du seuil, 1963, pp 239-240.

2 Buger pierre : la vie quotidienne à Alger à la ville de l'intervention freoncaine, paris, hachette, 1963, p 178.

الملكية التي تعود إلى الجزائريين، تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات، كما يلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[1].

5-1-2: الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في النزوح الريفي في الجزائر:

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار أسكان، وليس مجرد استعمار استغلال ونتيجة لهذا انتقل عدد كبي من الأوروبيون واستوطنوا بالجزائر.

- ولقد رافقت حركة الاستيطان هذه المناقشات الفكرية وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي ريكو Ricoux وبورديه Bordin بدراسة خطوط الحرارة المتساوية، ونصح الأوروبيين بالاستقرار في شمال خط عرض (25°) وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى مدينة باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان ذلك يعني الاستقرار في المناطق والسهول الشمالية التي تحدها جنوبا جبال الأطلس التلي، وإقامة نوع من الحدود تحد مراكز استقرار الأوروبيين، حتى بعض الفرنسيين نادوا بحفر فنادق حول السهول الخصبة كسهل متيجة، وطرد سكانه خارجه.

وكان الهدف من هذا التقسيم هو توفير الحماية للمستوطنين، وهو نفس الاتجاه الذي كان يهدف إلى إقامة استحكامات وفنادق حول مناطق الاستيطان، ولكن حين اتسعت مناطق الاستيطان بدأ المستوطنون يطالبون بالأسلحة لتكوين فرق عسكرية ضدهم، لمساعدة القوات الفرنسية النظامية[2]. تشبه إلى حد كبير الظاهرة التي رافقت بعد ذلك حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين، والمتمثلة في المزارع الجماعية والقرى التعاونية.

تكونت أولى الجماعات التي استقرت على أرض الجزائر، من جنود وضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830، وتكن نفر منهم من شراء الأرض الواقعة حول الجزائر العاصمة، بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين، الذين تعرضوا لضغط متواصل من المستوطنين،

---

1 Ibid. p. 179.

2 عبد الله جندي أيوب، الاستيطان الفرنسي في الجزائر-1830-1919، رسالة دكتوراه في الأدب قسم التاريخ، القاهرة كلية الآداب، 1969، ص40.

فاضطروا لبيع أراضيهم، واللجوء إلى المناطق الجبلية [1]. كما يلاحظ أن قسما كبيرا من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أراضيهم واتجهوا غربا إلى وهران، التي كانت لا تزال تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائري[2].

وبعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847 استمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم واتجهوا في هذه المرة نحو الجنوب إلى الصحراء، وقد ساعد ذلك على استيلاء الأوروبيون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها. وكانت النتيجة أن فقد الجزائريون 45 ٪ من أراضيهم، إذ لكي يثبت أحد أبناء الريف ملكيته أمام الإدارة الفرنسية، عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم، وعليه أن يتحمل نفقات كبيرة الأمر الذي يضطر معه في الأخير إلى التنازل عن أرضه للفرنسيين، أي أن المقصود من هذه العملية هو الاستيلاء على أكبر قد ممكن من الأراضي الزراعية[3].

– وبهذه العملية والطويلة الأمر، أدت حركة الاستيطان إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح بيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل وأراضي العائلات، وسواء كان هذا الاستيلاء نتيجة فرض الحراسة أم المصادرة أو البيع الاختياري، فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات. إذ تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين، وطردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل مردودا[4].

1 L'achref Mostafa : L'Algérie Nation et society : paris, francoisMaspiro. 1965. P. 75

2 محمد صفي الدينن بعض مشاكل السكان ف الجزائر، مجموعة المحاضرات الت ألقت بمعهد الدراسات الإسلامية، في الموم الثقافي الثالث. 63-1964، القاهرة، 1964، ص 66.

3 فيليب رفلة، جمهورية رفلة، جمهورية الجزائر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966، ص 92-93.

4 عبد الله جندي أيوب، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ص 287.

- والجدول التالي يوضح تطور ملكية الأوربيون في الجزائر سنة 1850 إلى 1951.

جدول رقم (1)

السنة	المساحة بالهكتار
1850	150.00
1870	765.000
1900	1682.000
1930	2364.000
1940	2720.000
1951	2727.000

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان، وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين [1]. وباقتطاع الاحتلال أقساما من الأراضي التي لا غنى عنها لحياة الجماعة، أجبر الفلاحون على البحث عن أراضي جديدة أخرى أقل خصبا، بل وأصبح الكثير منهم مجرد خماسين[2]. مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الريف، وكان ذلك بداية لظهور الفردية في الإنتاج الزراعي.

- وقد دلت الإحصائيات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي 10٪ ممن يعملون بنظام الخماسة، و (12 ٪) من الرعاة، أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية دائمون وموسميون، فلم تتجاوز نسبتهم (12٪) سنة 1954، بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين.

1 Bourdieu pierre. Sociologie de l'Algérie. Paris. P.U.F. 1970, p.109.

2 كلود هونرى، وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار المعارف، د. ت. ص 89.

وهكذا، لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم، يعمل الواحد منهم في المتوسط (180) يوما في السنة[1]. وقد نتج عن هذا الوضع حركة واسعة للنزوح الريفي، أخذت ثلاث مستويات:

أ- اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل في أوروبا وخاصة فرنسا.

ب- اتجاه السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر، والمتمثلة في مزارع الأوروبيين في سهول متيجة وعنابة ووهران ومستغانم.

جـــ- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل.

5-1-3 بعض المعطيات الإحصائية عن النزوح الريفي أو الهجرة الريفية

تشمل الهجرة الداخلية في الجزائر، الهجرة الموسمية، وهجرة الريفيين إلى المدن، فالهجرة الموسمية، يفارق فيها المواطن مترله، في فصل من فصول السنة إلى منطقة داخل وطنه للعمل، ثم يعود إلى مترله الأصلي عند نهاية الفصل، مثل هجرة سكان المناطق الجبلية في فصل جني الكروم أو حصاد الحبوب، إلى السهول المجاورة لهم.

وتنتهي الهجرة الفصلية بانتهاء فصل الغلة، إذ يجمع خلالها المهاجر مقدارا من المال والحبوب، ثم يعود، بخلاف الهجرة عبر البحار (الهجرة الخارجية) التي قد تدوم في كثير من الأوقات عدة سنوات.

ومن الهجرة الداخلية نجد هجرة الريفيين إلى المدينة، وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، وقد اشتدت هذه الظاهرة – النزوح الريفي-في الجزائر ابتداء من سنة 1948 وهي السنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائريين أكثر من (1.3 مليون) أو (20 ٪)، وكانت نسبة سكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز (16٪)، ثم ارتفعت سنة 1960 إلى (30٪).

- وقد تميزت الفترة الواقعة بين 1962 و 1977 بهجرة ريفية مهمة نظرا لما اتسمت به من نزوح جماعي للمستوطنين الأوروبيين سنة 1962 وظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات، وقد ترتب على هذا تزايد في حجم سكان المدن خلال تلك الفترة نتيجة

1 Ageron. Ch. Robert. Histoire de l'Algérie contemporaine. Paris. P.U.F. 1964. P. 83.

للهجرة الريفية. فالمعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات، أي بمعدل (150 ألف) نسمة سنويا.

– أما المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1973 فتعتبر أكثر تفصيلا من الفترة السابقة، مع التناقض الذي قد يكتنف أرقامها، فكما أشار المخطط الرباعي الثاني يتضح أن الهجرة الريفية قد تطورت بالنسبة إلى تطور العدد الإجمالي للسكان كالآتي:

جدول رقم (02)

السنة / البيان	1966	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان	11.8	14.7	16.9
عدد سكان المدن	3.9	5.7	7.10
النسبة المئوية 2 إلى 3	٪33	٪3.9	٪42
عدد سكان الريف	7.9	9	9.8
النسبة المئوية 4 إلى 1	٪6.7	٪61	٪58
الهجرة الريفية المتراكمة	/	840.000	520.00

الخانات : 1 و 2 و 4 بالمليون

وقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا ب (130 ألف) نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977، وبالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ (2٪) سنويا، يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته (3.2٪) سنويا، وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته (6.5٪) سنويا.

– إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن، أدت إلى تزايد معدل سكان المدن، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1966 و 1969 على نسبة (3.2٪) والمساوية عمليا لنسبة

النمو السكاني العام، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت (3.4٪) خلال الفترة الواقعة بين عامي 1969 و 1971، ثم إلى (5.25٪) خلال الفترة الواقعة بين عامي 1972-1974[1].

وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة، كان كالآتي[2]:

1- ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية (190). وارتفع عدد سكان الحضر من (3.700.000) نسمة إلى (7.095.000) نسمة، أي من (31٪) إلى (41٪) من المجموع الكلي للسكان.

2- لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على (70٪) من مجموع السكان المقيمين في الريف.

3- يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن، استنادا إلى معطيات التعداد السكاني الأخير بـــ (130) ألف نسمة سنويا.

5-1-4 النزوح وأثره على بناء الأسرة الجزائرية:

أ- بين الهجرة والنزوح:

تعتبر الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية، أو النزوح الريفي نحو المدن، من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية، وهي أكثر انتشارا في البلدان النامية والمستقلة حديثا، وقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية، وهي الثورة التي تسببت في اختلال التوازن بين القرية والمدينة، أو بين الريف والحضر، ومن ثم أدت إلى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الإدارية والثقافية والصحية الضرورية في المدن الكبيرة، على حساب الريف، الأمر الذي أدى بسكان الريف إلى الانتقال إلى المدن، أو إلى النزوح نحو المناطق الحضرية[3].

1Prenant, A. Essai d'analyse de croissance. Urban en Algérie de 1966 à 1974. Mars, 1976.

2 عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث للاقتصاد التطبيقي، د. ت. ص 8-12.

3 محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص، 85

- استعمل الباحث الإنجليزي " جراهام" منذ سنة 1892 لفظ " الهجرة الريفية" وقصد بها النزوح الريفي وذلك بناء على اللفظ الإنجليزي: EXODUS-RURAL ذي المدلول الواسع والذي يشمل الهجرة الداخلية وإهمال الريف، والهجرة الريفية وترك القرى وإخلاء الريف من السكان، مع ملاحظة أن النزوح الريفي يعني في أنه يتمثل بشكل واضح في شدة الحراك الجغرافي للإنسان الريفي، أو الانتقال والسير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون.

- لكن النزوح الريفي لا يمكن أن يكون مجرد تغير لمنطقة الإقامة فقط، وإنما يصاحب هذا التغيير في المهنة، فالمهاجر الريفي عند نزوحه إلى المدينة يهمل الأرض أولا، ثم يتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة، والتي غالبا لا تتطلب مهارة أو فنيات معينة.

- والملاحظ أن هناك اختلافا واضحا بين النزوح الريفي والنزوح الزراعي، حيث أن هذا الخير يعني " الإهمال الكلي للنشاط الزراعي" غير أن إهمال النشاط الزراعي لا يكون دائما مصحوبا بانتقال جغرافي، إذ يصبح الفلاح عاملا في ميدان الصناعة التقليدية، أو في قطاع الخدمات الاجتماعية في الوسط الريفي وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار ذلك نزوحا ريفيا، لأن تغيير المهنة لم يصاحبه تغير في الوسط الجغرافي[1].

وهذا لا بد من الإشارة إلى أن معظم البلدان النامية تشكو من مشكلة أو ظاهرة النزوح الريفي، والتي تأخذ في الغالب اتجاها واحدا النزوح إلى المدينة، وليس من الريف إلى الريف، مما أدى إلى تعميق الهوة بين القرية والمدينة، فحرم القرية من قوتها العاملة، زمن عدم استقرار عناصرها الحيوية المتخصصة في العمل الزراعي، في مقابل الضغط السكاني على المدينة التي اختنقت ضواحيها، و لم تعد قادرة على تقديم خدماتها لهؤلاء النازحين.

ب- الأسرة الريفية النازحة في الوسط الحضري:

إذا أردنا أن نتتبع الأثر الذي يحدثه النزوح الريفي على بناء الأسرة الريفية النازحة، فنرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية، محدودة بل ونادرة، وبالأخص منها تلك

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 85-86.

الدراسات التي تتعرض للعلاقات الأسرية ولبناء الأسرة وتغير وظائفها التي تتعرض لها، إلى غير ذلك، وإن كانت هناك دراسات فهي ذات طابع ان ثغرافي، تتعلق ببعض العادات كالأزياء والحلي والوشم والزواج وأثاث المترل وغيرها.

– تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة –الحضرية– يتقلص حجمها، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة ، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي وتربية الماشية، في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان، أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش،كما سبق أن ذكرنا، في مقابل النمو السريع للمراكز الحضرية، بل ويتوقع الديموغرافيون أنه قبل سنة 2000 سوف ينقلب الميزان الديموغرافي في الجزائر، إذ سيرتفع معدل سكان الحضر عنه في الريف.

– وإذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها، فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد (المدينة) صعبة أو مستحيلة.

– أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، فإذا كان النظام الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعد على بقاء واستمرار نظام الأسرة الممتدة، وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية، بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك.

فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة وولدين وأعمام، ومن ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل.

– ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية، من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على

الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.

– وتشيد بعض الدراسات ، أنه تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردا، لتتجه نحو الأسرة الزواجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح معدل الأفراد (الأسرة الزواجية) ، بين 5-7 أفراد، مع بقائها أيضا محتفظة، في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثاني من النازحين أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه شكل الأسرة الحضرية (الزواجية)[1].

جـــ– مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري:

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية، أو الحياة في المدينة، تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها.

– فمن حيث البناء أو الحجم، نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها، كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي من أسفل إلى أعلى أو العكس.

كما قد تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي)، فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة، وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى التروح نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة،

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 89.

تتعدد أجيالها، إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائها الصغار، ونادر ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما.

– وانعكس هذا بدوره على الفرد الذي لم يعد يحتاج إلى الأسرة لتدريبه على مبادئ المهنة التقليدية (الزراعية وتربية المواشي) فالمدينة تكلفت بذلك حيث تتعدد فيها الفرص لتعلم المهارات اللازمة للعمل الحديث، فهناك المدرسة، والمصنع.

– وأثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها، وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم، أو في مدن مجاورة، ومن ثم يتجه حجمها إلى التقلص بالرغم من محاولة أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الصميمة، وهذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن الكبيرة، خصوصا الأحياء القصديرية منها، حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها، وعلاقتها الأصلية، ولكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والتنقل الجغرافي بين أحياء المدينة.

– ومن حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة، نشير إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن، في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي والسياسي والعلمي والإداري، بالإضافة إلى التغيير في مركز المرأة بحيث، لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج، ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المترل وخروج المرأة إلى ميدان العمل.

– ولا شك أن الطلاق يعتبر من أهم المشكلات التي تهدد بناء الأسرة، والأسرة النازحة إلى المدينة بشكل خاص، نظرا للمشكلات التي تتعرض لها، والتي لا عهد لها بها، مما يتسبب في هز كيانها، فازدياد مطالب الأسرة النازحة وغياب الأب لفترة أطول وعمل المرأة، واختلاط مفهوم

القيادة في الأسرة، وهي القيم السائدة في المدينة أدى إلى تدهور العلاقات التقليدية للأسرة النازحة وضعف روابطها.

د- بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية إلى الوسط الحضري[1]:

- سبق وأن ذكرنا أن التصنيع الذي تركز في أغلب المدن الجزائرية الكبرى ابتداء من سنة 1966 وفي سنة 1973 كانت له آثاره على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية، ولا شك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع غير المخطط قد أدى إلى ظهور مشكلات عديدة، انعكست على الأسرة النازحة في نواحي الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق والجريمة.

- ولا شك أن الأسرة النازحة إلى المدينة، والتي غالبا ما تسكن في حي قصديري أو في مترل قديم مع أسر أخرى، كثير ما يتعرض أفرادها للأوبئة خصوصا بين أطفالها، نظرا لضيق المكان وتكدس عدد من الأفراد فيه، مع عدم توفير المستلزمات الصحية كالمياه النقية والمجاري ودورة المياه، وتهوية المسكن.

- وفي ميدان التعليم نجد أن أغلب أبناء النازحين خصوصا من هم في سن المدرسة (6-7 سنوات) يحرمون من التعليم، فالأحياء القصديرية في ضواحي المدن، والأحياء الغير مخططة أو الفوضوية تنعدم فيها مؤسسات التعليم،ومن ثم فإن التلميذ ليس بإمكانه السير مسافات بعيدة للالتحاق بالمدرسة، ولهذا يجد الطفل نفسه، وهو في سن مبكرة، أمام أطفال الحي الذي يماثلونه، يقضي معظم وقته في الشارع، يتردد على ضواحي المدينة، مما يساعد على انحرافه.

- إن وضعية كهذه، يصعب معها تنفيذ أية سياسة لإعادة إصلاح وضع الأسرة أو حتى محاولة الإبقاء عليها بعيدا عن المشكلات التي تتعرض لها في الوسط الجديد، إذ من الصعب على أية سلطة سياسية، مهما كانت لها القوة والإمكانيات، خصوصا في البلدان النامية، أن تراقب أو تتحكم في الحراك السكاني، ومن ثم الحفاظ على الروابط الأسرية العميقة.

---

1 محمد السويدي، مرجع سابق، ص 91-92.

– إذن فالأسرة الجزائرية النازحة هي التي أوجدت نفسها مخيرة أو مكرهة في وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدي، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبالتالي فإن انعكاسات هذا الوسط على طبيعة الأسرة النازحة هو أعمق من مجرد كونه تحركا في المجال الجغرافي، من وسط جغرافي إلى وسط جغرافي آخر كما يبدو للكثيرين منا.

5-2 النزوح الريفي وظاهرة النمو الحضري في الجزائر:

مدخـــل:

– أكدت الدراسات التي تناولت ظاهرة النزوح الريفي في دول العالم الثالث على أنها نزوح داخلي اتجاه المدن، ويرجع ذلك إلى الاندفاع الشديد نحو التجمعات الحضرية من أجل البحث عن حياة أفضل يجدها المهاجرون أو النازحون في المدن.

– وهذا يعني أن فرص الحياة الأفضل توجد في المدن أكثر مما عليه في الريف، لذا يسعى النازحين إلى البحث المتواصل عن عمل يدر عليهم دخلا كبيرا حتى ولو علموا بأن دخلهم سيظل محدودا، وهذا يرجع إلى مدى تمسكهم بأن الحياة الحضرية هي المكان المناسب والتي تستهويهم مظاهرها بشكل قوي وحاسم، في تثبيت إقامتهم في المدينة بصفة دائمة. ويعلل "أندرسون" ظاهرة النزوح إلى المدن بأنها تعمل على توفير فرص العمل، وكذلك التوقع في زيادة الدخل، وهذه حقيقة ى نجدها في الريف، وهذا بغض النظر عما إذا كانت الأغلبية من النازحين إلى المدن سيحققون الآمال التي كانوا يتطلعون إليها أم لا وأن الاعتقاد السائد بينهم أن المدينة أفضل من الريف. وهذا مما يجعل المدن محور استقطاب لسكان الأرياف[1].

– كما توجد مجموعة عوامل جذب ذات علاقة بالمدن، سواء كانت تلك التي تقوم على أسباب واقعية أو مفترضة في النمو الاقتصادي في المجتمع الحضري، أو التي تعوق النمو الاقتصادي في الريف، وهو تواجد فرص التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وغيرها. بالإضافة إلى إمكانية التخلص والتحرر من العادات والقيم الاجتماعية التقليدية التي تفرضها الحياة الاجتماعية

1 أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مرجع سابق، ص 152.

في البيئة الريفية. أما عوامل الطرد في الريف تتمثل في نقص فرص العمل، والتقدم الاقتصادي وارتفاع كثافة السكان من جهة والضغط المتزايد للسكان الناتج من فائض وقلة الأراضي المستصلحة، وكساد الحياة الاقتصادية في الريف وعدم تطور النشاطات الاقتصادية غير الزراعية والمعاناة الشديدة في توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية[1].

– أما في الجزائر على ضوء المعطيات السابقة والدلالات الإحصائية المتوفرة نجد أن ظاهرة النزوح الريفي مرتبطة بفترة الاحتلال الفرنسي، الذي اتخذ سياسة الاستيطان، التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين:

إما يتجه إلى المدينة أو إلى خارج البلاد، وإما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل.

– ومن دراساتنا لظاهرة نمو سكان المدن في الجزائر، منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية ثورة التحرير، أو من سنة(1936) وحتى سنة (1954) يتبين لنا ذلك بوضوح، إذا ارتفع عدد سكان المدن في هذه الفترة إلى (1.430.000) نسمة أي بزيادة قدرها حوالي (710.000) نسمة، وبزيادة سكانية قدرت بـــ (500.000) نسمة في نفس الفترة، الأمر الذي يؤكد بوضوح استمرار ظاهرة نزوح الريفيين غلى المدن.

– وبعد استقلال الجزائر، استمر النزوح الريفي، بل وازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحري، وسياسة تجمع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه، بعد انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية، تحرك سكاني شديد بين الريف والمدن وبين المدن نفسها[2].

---

1 أحمد بوذراع، مرجع سابق، ص 152-153.

2محمد السويدي، مرجع سابق، ص 86.

2 عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مرجع سابق، ص 134-135.

– ورغم الذهاب الجماعي للفرنسيين بعد الاستقلال ورغم بقاء قسط كبير من حظيرة المساكن شاغرة بقيت المدينة غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين وارتفع مستوى الضغط على الحاجات عموما وعلى السكن بصفة خاصة بعدما عاد الريف في نظر الفلاح الجزائري مصدر بؤس وشقاء بدأ يبحث عن الاستقرار في منطقة أخرى يحيى فيها، توفر له السكن الملائم والمدرسة القريبة منه ويجد بها جميع التجهيزات الضرورية. ولكن معظم النازحين لم يحققوا هذا الحلم لأنهم أيادي عاملة زراعية وغير مؤهلة للعمل في المصانع والمؤسسات. هذا الوضع أدى بالكثير من النازحين السكن بالضرورة في الأحياء القصديرية مما زادت هذه العملية من تعقيد وتشابك مشكلة السكن والإسكان.

ونستطيع القول من خلال التحاليل السابقة أن في هذه الفترة بالذات انخفض عدد سكان الريف وأن ظاهرة النمو الحضري بادت حصيلة الهجرة أكثر مما هي حصيلة التروح أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي للسكان وهي أسرع بكثير من ظاهرة المساكن وتوفير التجهيزات الجماعية الضرورية لأهل المدن[1].

– وقد قسم بعض المهتمين بالدراسات السكانية ظاهرة التروح الريفي في الجزائر، ذات الاتجاه الواحد، إلى فترتين:

تمتد الأولى من سنة 1962 وحتى سنة 1966 أي من الاستقلال وحتى بداية تطبيق الثورة الصناعية، وتمتد المرحلة الثانية من سنة 1966 وحتى سنة 1973 وهي الفترة التي تركزت فيها بوضوح الصناعة في المدن الكبرى.

– اتسمت الفترة الأولى بتروح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للتروح الجماعي للأوروبيين نحو فرنسا من جهة، ولانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية (تونس والمغرب) ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين من جهة أخرى، إلا عودة هؤلاء السكان

1 عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص 135.

لم يكن باتجاه المدن الكبيرة التي كانت في الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين.

– ونتيجة لهذه الحركة السريعة للسكان والكثيفة، ارتفع معدل النمو الحضري سريعا، فقد تحرك أكثر من 600 ألف مواطن نحو المدن في مدة أربع سنوات، أما الفترة الثانية فاتسمت بنوع من الاستقرار، إذا ما قورنت بالفترة السابقة ولكنها في الحقيقة اتسمت هي أيضا بنزوح ريفي شديد، وصل معدله سنويا إلى (120) ألف نسمة)، بل وارتفع هذا المعدل إلى (130) ألف نسمة سنويا في الفترة التالية (1973-1977).

– والملاحظ أنه بعد الاستقلال، اتجه الاهتمام سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أم بالنسبة لتقديم الخدمات إلى المراكز الحضرية الكبيرة، والمتوسطة، وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة، خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة والثورة الحيوانية. الأمر الذي أدى إلى تقليص النطاق الريفي، وتضخم القطاع الحضري[1].

– فالمعطيات الإحصائية تبين لنا أنه خلال عشرين سنة تغيرت نسبة الريف إلى نسبة الحضر من (79 ٪) سنة (1956) إلى (59٪) سنة (1976).

– ولا شك أن النمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نمو طبيعيا، إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها، ومن الريف إلى المدن، وإن كانت الجزائر بلد نام، استقل حديثا، بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية، لم يكن بإمكانه خلال العشرية الأولى، أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين الريفي والحضري، بل وعلى المستوى الحضري نفسه، إذا بقيت ضواحي مدن كثيرة تعاني من نقص الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية وفي مقدمتها توفر المسكن المناسب.

1محمد السويدي، مرجع سابق، ص 87.

– وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام عملية التحضر[1].

5-2-1 النزوح الريفي ومدى تأثيره على التحضر:

– لا شك أن ظاهرة النزوح الريفي كانت لها تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر خاصة في المرحلة ما بين 1954 و 1966 حيث قدر عدد الوافدين من الأرياف نحو المدن بحوالي 2.1 مليون نسمة، إلا أن هذه الظاهرة قد تغيرت عما كانت عليه بحيث لم تبق فعالة بنفس الدرجة التي كانت عليها سابقا. لمعرفة أكثر هذه الظاهرة لا بد أ نفرق بين العنصرين الأساسيين المكونين لمعدل النمو الحضري، وهما معدل النزوح الريفي نحو المدن، ومعدل الزيادة الطبيعية في المدن (الولادات–الوفيات). وبما أن معدل الزيادات الطبيعية في المدن يعتبر أقل من معدل الزيادة الطبيعية في المدن يعتبر أقل من معدل الزيادة الطبيعية في الوطني، فإن حذفه من معدل النمو الحضري الخام يعطينا معدل الهجرة خلال مرحلة معينة.

– وإذا تفحصنا معدلات النمو الحضري في الجزائر منذ التعدادات الأولى التي أجريت قبل الاستقلال والتي كانت تتراوح ما بين 2 و 2.5 ٪ سنويا. فإننا نلاحظ أن كلا من معدل الزيادة الطبيعية ومعدل النزوح والهجرة الريفية كان يتقاسمان تقريبا بالتساوي معدل النمو الحضري الخام إلى غاية 1954. في حين أن معدل الهجرة الريفية نحو المدن قد حقق أكبر معدل له في تاريخ النمو الحضري له بالجزائر حيث بلغ 10.2 ٪ سنويا في الفترة ما بين 1954 و 1966.إلا أن الإحصائيات السكانية في تعدادات 1977 و 1987 توضح أن معدل النزوح الريفي اتجاه المدن سنويا قد انخفض بشكل ملموس بعد 1966 حيث أصبح يساهم بما يقارب الثلث في معدل النمو الحضري الخام السنوي[2].

1محمد السويدي، مرجع سابق، ص 87-88.

3 بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، مرجع سابق، ص 35-37.

2 الديوان الوطني للإحصائيات (1988)، الهيكلة الحضرية في الجزائر، مرجع سابق.

– ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التروح الريفي بالجزائر إل ى التحسن النسبي في ظروف الحياة الريفية خلال العشرين سنة الأخيرة كبناء القرى الفلاحية، وتشجيع البناء الريفي، وتشجيع البناء الذاتي في الأرياف من طرف الدولة. وتحسين شبكة الطرق وفك العزلة عن الأرياف وتوزيع شبكة الكهرباء عبر الأرياف[1].

زيادة على تقريب بعض المرافق الضرورية لسكان الأرياف في مجال التعليم والخدمات الصحية. وبالمقابل فإن المدن أصبحت لا تشجع على التروح الريفي بسبب التشبع الديموغرافي ومعاناتها في عدة أزمات حضرية كالعجز الكبير في توفير السكن وتدني مستوى التجهيزات والخدمات والمرافق الحضرية التي أصبحت غير قادرة على تغطية احتياجات السكان بسبب المدن المتزايدة. إلا أن هذا التراجع في عدد الوافدين نحو المدن قد عوض بزيادة ملموسة في معدل الزيادة الطبيعية بين سكان المدن مما يفسر استمرار النمو الديموغرافي بها حاليا ومستقبلا.

– كما يجب الإشارة إلى أن ظاهرة التروح الريفي اتجاه المدن كانت متفاوتة حسب نمط المدن، فالمدن الصغرى هي التي استقبلت أكبر نسبة (67٪)، من مجموع عدد الوافدين المقدر بما يزيد عن 1660000 نسمة في المرحلة ما بين 1966 و 1987، في حين أن المدن الوسطى استقبلت 36٪، واستقر منهم في المدن الكبرى حوالي 7٪ فقط.

– ومع حلول تسعينات القرن العشرين دخلت الجزائر مرحلة جديدة، فقد تخلت عن النهج الاشتراكي كلية، فكانت نتيجة هذا التحول أن تخلت الدولة عن الاقتصاد، فكان أن خصصت الكثير من المؤسسات العمومية وغلق الكثير منها مع تقليص من عدد العاملين في المؤسسات التي تعاني من التضخم.

وفي مقابل ذلك توسيع تجربة الاستصلاح وباتخاذ تقنية الامتياز وإعادة الممتلكات المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها الأصليين فكانت هذه الظروف أن شكلت عوامل طرد من المدن

1 Djeflat, A. (1985) the socio-Economic impact of Rural electrification in Algeria, working Papersof the world Employment program research, international labour office, Geneva, pp. 1-85.

وعوامل جذب إلى الأرياف، فعاد الكثير من العمال ذوي الأصول الريفية إلى مواطنهم الأصلية ودخل عالم الاستثمار في المجال الزراعي أعداد من المستثمرين مما فتحوا باب تشغيل واسع.
بالإضافة إلى عدم تخرج العاملين في القطاعات غير الزراعية من العمل في الأرياف هروبا من البطالة وبحثا عن عمل ودخل.

- إلا أن الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إثر توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف خاصة في المناطق الساخنة مما أجبر الكثير من سكان الأرياف إلى الهجرة أو النزوح نحو المدن وفرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم والجدول التالي يوضح جزءا من تلك الصورة المأساوية[1].

جدول رقم (03) يوضح النزوح الريفي نحو المدن لأسباب أمنية

الفترة	1995 – 1992	1999 – 1996
المدينة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين
الجزائر العاصمة	125000	38000
البليدة	320000	68000
عين الدفلى	75000	35000
الشلف	65000	420000
معسكر	45000	250000
باتنة	35000	16000

المصدر: علي سموك، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، ص 361

1 رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، 1988-2008، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري-قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، السنة2008، 224-225.

3-5 النزوح الريفي والتوسع الحضري:

- ظهرت المراكز الحضرية في الدول النامية لسيادة وتأثير قوى مختلفة كالاستعمار، الجانب الإداري ومشاريع التنمية، فضلا عن التطور الصناعي الذي تمركز في المدن، فالاستعمار أدى إلى وجود المدن الإداريةبالإضافة إلى وجود المدينة المهيمنة في القطر وهي لا تشبه المدن المتقدمة في كثير من الخصائص والسمات. فهي أي مدن الدول النامية، أسست في المقام الأول لتسمح بعلاقة متبادلة بين الدول النامية والدول المستعمرة—الأم-كما أنشأت العواصم والموانئ على السواحل للاستفادة من القرب التجاري وتحقيق أعلى فائدة وقدر من سهولة وسرعة الاتصال بالدول الأوروبية المستعمرة.

وبالرغم من التحولات لصالح المدن حتى في الدول النامية. إلا أن القطاعات الحضرية تعاني من مشكلات المدن المهيمنة والتناقضات بين القلب، المتمثل في المدينة الكبرى، والهوامش، المتمثلة في الريف والمدن المتوسطة والصغرى، الأمر الذي جعل عمليات التنمية متعثرة مقارنة بما يحدث في الدول التي أحرزت تقدما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فالسياسات التنموية في معظم الدول النامية تعد متحيزة للقطاعات الحضرية مقارنة مع الريف. الأمر الذي جعل سكان الريف ينتظمون في نزوح جماعي من الريف اتجاه المدن. والتي تعتبر العامل الأساسي في زيادة أحجام المدن في الدول النامية[1].

- وقد أدت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن إلى نشأ مشكلتين في كل من الريف والمدينة، فنزوح الريفيين بأعداد كبيرة نحو المدن الكبرى عمقت من مشكلات هذه المدن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بحيث لم تصمد هذه المدن في وجه الزيادات البشرية الضخمة المتوجهة إليها. مما كان له آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فزادت البطالة، مما جعل المهاجرين يعملون في أعمال هامشية، وزادت الأمية والجريمة، وتمددت المساكن العشوائية بصورة أصبحت تهدد الأمن والصحة في هذه المدن. هذا على الرغم من أن بعض القطاعات استفادت من وجود أي عاملة بأجور زهيدة. أما

1 محمد صبيحي الحكيم ومحمد السيد غلاب، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998.

الريف فقد الأيادي العاملة الشابة المدربة، وغير المدربة. مما قلل من عمليات الإنتاج الزراعي والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة[1].

فكانت النتيجة تدني الأوضاع في كل من الريف والمدينة، فسكان الريف الذين كانوا يقومون بإنتاج غذاءهم ويصدرون ما يفيض عن حاجاتهم أصبحوا الآن من سكان المدن الذين يحتاجون إلى الغذاء. حتى ولو كان ذلك يجلب الغذاء لهم من الخارج، وفي ذلك خسارة كبيرة بالنسبة لتأمين الغذاء محليا، وأسباب النزوح من الريف إلى المدن كثيرة أهمها أن الريف أصبح طاردا لما يعانيه من ضعف الاستثمارات في المجالات الخدمية والاقتصادية إلى جانب الظروف الاجتماعية والبيئية. مما جعل الريف قطاعا طاردا، في حين أصبحت المدينة الكبرى جاذبة للسكان في معادلة غير متكافئة[2].

– ولتحليل الواقع الحضري في الجزائر أو النمو الحضري قامت كتابة الدولة للتخطيط بدراسة المراكز الرئيسية للبلديات بصورة مستقلة عن السكان المقيمين في وسط متناثر أو تجمعات ثانوية. وفي عام 1966 كان سكان الحضر يعرفون بكونهم سكان 91 مركز رئيسي لبلديات، واعتبر حضريا كل مركز رئيسي لبلدية يجمع الشروط التالية:

– أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي (5000) نسمة.

– أن يزيد عدد السكان القادرين على العمل الغير الزراعي في مختلف النشاطات على (100) عامل. وإذا كان ال(1000) عامل الغير زراعي يمثلون 50 ٪ إلى 75 ٪ من المجموع دعي المركز الرئيسي بأنه حضري، وهكذا لدينا 65 مركز رئيسي حضري.

وإذا كان الـــ (1000) عامل الغير زراعي يمثلون من 50 ٪ إلى 75 ٪ من المجموع دعي المركز نصف حضري، وكان لدينا 31 مركز رئيسي نصف حضري. بالاستثناء إلى هذا التعريف قدر سكان الحضر بـــ (3.700.000) نسمة أي بمعدل 31 ٪ من أصل مجموع السكان. وفي عام 1977 اكتسب بالإضافة إلى الـــ (96) مركز رئيسي حضري عدد من التجمعات الصفة الحضرية

1 السيد البشرى محمد وعبد العظيم عثمان أحمد الإمام، التحضر في الدول النامية، معهد الدراسات الحضرية، جامعة الخرطوم، دون تاريخ. ص 3-4.

2السيد البشرى محمد وعبد العظيم عثمان أحمد الإمام، مرجع سابق، ص 4.

سواء لقيامهم بوظائف إدارية هامة (مركز دائرة أمن ولاية) أو نتيجة لإقامة تجهيزات فيهم خلال تنفيذ الخطط أو لكونهم شهدوا تحولات جذرية عن طريق عملية التصنيع.

- وهكذا ارتفع عدد التجمعات إلى ما يقارب الـــ 190 وقدر عدد سكان الحضر بالاستثناء إلى ذلك بتاريخ 1978/01/01 بـــ (7.095.000) نسمة أي بمعدل 41 ٪ من أصل مجموع السكان.

وهكذا حدد معدل النمو الحضري المسجل بين الإحصاء السكاني لعام 1966 وإحصاء عام 1977 بمقدار 5.1 سنويا[1].

- وبرزت عملية التحضر في عام 1966 كظاهرة سكانية في البداية ناتجة عن تسارع ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن بسبب الحرب وسياسة تجميع السكان ثم عن قدوم السكان المجمعين الكثيف إلى المدن عام 1962.

وأخذت تتأكد اعتبارا من عام 1966 إرادة إحلال تحضير (نسبة إلى الحياة الحضرية) اقتصادي مكان التحضير السكاني هادفة إلى تفضيل التوسع الحضري عن طريق التنمية الصناعية لا تحديد الوسط الريفي عن طريق الثورة الزراعية خصوصا.

- وعلى هذا الأساس فإن تحديد ظاهرة النزوح الريفي في التوسيع الحضري يبدو عنصرا أساسيا من أجل التخطيط للمرحلة المقبلة.

وتشكل النتائج الأكثر تفصيلا الناجمة عن الإحصاء العام للسكان والسكن مساهمة ثمينة لدراسة ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن وظاهرة النمو الحضري.

وتقدر كتابة الدولة للتخطيط الهجرة الريفية في حدود الـــ (130.000 نسمة) خلال عام 1978 كما تقدر في إطار آفاق عام 1999 عدد سكان الحضر بـــ 14 مليون نسمة تقريبا وسيكون عدد سكان البلاد حسب تقديرها في هذه الآفاق بحدود 26 مليون نسمة: أي أن أكثر من نصف الجزائريين سيبقون في عام 1999 في التجمعات الحضرية[2].

1عبد اللطيف بن أشنهوا، الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص152-153.

2 عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 154.

4-5 التحضر والتضخم الحضري

- يرتبط التحضر بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكن المنطقة العربية لها طابعها الخاص من حيث موقعها وطبيعة أرضها ومواردها، فقد أصبح التحضر ظاهرة مؤثرة في مستقبل الإنسان العربي ، حيث يتزايد سكان، بينما في المقابل تنخفض نسبة المقيمين في القرى والأرياف، ففي بداية القرن العشرين كان الريف يضم حوالي 90 ٪ من مجمل سكان العالم العربي البالغ عددهم حوالي 200 مليون نسمة وسيرتفع عدد سكان المدن العربية إلى 326 مليون نسمة في عام 2025، يمثلون أكثر من ثلثي مجمل السكان البالغ عددهم حوالي نصف مليار نسمة وهكذا تسير المنطقة العربية بسرعة نحو التمدين، حيث يتزايد أحجام المدن الكبرى[1].

- أما في الجزائر فالفوضى الكبيرة السائدة في مجال التعمير وكذلك حالة المدن في حد ذاتها وتسييرها من العوامل التي تزيد من تعقيد الإشكالية الحضرية وتطرح مشكلا جديدا وبعدا آخر يتصل بالتهيئة العمرانية للمدينة.

فانطلاقا من المدن الكبرى الموجودة في المنطقة التلية تحافظ هذه المنطقة على الفرق وتزيد من عمقه بفضل الامتيازات المقارنة وتتراكم فيها في الوقت ذاته وللأسباب نفسها قيود تعرقل وتهدد في النهاية الطاقات التي تزخر بها ومستقبلها الاقتصادي على حد سوى: اختناق الهياكل القاعدية شيئا فشيئا، مخاطر تهدد الأراضي الزراعية، إفراط في استعمال الأراضي، تدهور وندرة في مصادر المياه.

- ومن خلال تعميم التعمير يشمل أيضا كافة التراب الوطني تتفشى بصورة خطيرة منذ السبعينات ظواهر تعقيم الأرياف وتدهور المنظومات البيئية ذات الحساسية العالية دون أن يحمل هذا التعمير في طياته أشكال ونتائج تنمية مستديمة.

وعلى العكس ما يجب أن تكون كأقطاب نشطة وداعمة للتنمية فإن بعض مدننا تأتي وكأنها مراكز تجمع عشوائية للريفيين المبعدين من الريف ولا يرتب نظام تعميرها بمسارات اقتصادية متماسكة. وبذلك فنحن بعيدون كل البعد عن الخطة التي يتطلبها الانجاز الاقتصادي لتنمية مستديمة

1 على فاعور، أفاق التحضر العربي، مرجع سابق، ص 274.

قائمة على نزوح ريفي ينشأ ويمتص من خلال الشغل الإنتاجي في المدن، وهو ما يؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين الإنتاجية في الأرياف التي تتخلص من الفائض في اليد العاملة كما تستفيد هذه الأرياف في مقابل ذلك من آثار الانتعاش التي تنعكس عليها المدينة[1].

– إن نظام التعمير عندنا لا يرتبط سوى ارتباط ضعيف بالتعمير الاقتصادي القائم على التصنيع والأنشطة المتولدة عنه في المدن. فقد قام هذا النظام من ناحية أخرى على حساب الأرياف إذا أخذنا في الاعتبار أنه تتطلب التخلي كلية عن الأنشطة الريفية في نفس هذه المناطق التي تعاني عادة من المصاعب. وهذه الصورة القائمة يزيدها خطورة سوء التنظيم والتهميش الاجتماعيان اللذان ينشآن في المدن ذاتها بحكم هذه الفوضى السائدة وزيادة الكلفة الاقتصادية[2].

– إن حركة النزوح الريفي أو الهجرة الريفية التي ظهرت في السنوات الأولى من الاستقلال اقتصرت في النهاية على إبراز هذه التفاوتات إذ أن إحصاء 1966 سجل الجاذبية التي مارستها هذه المناطق المحصورة وخاصة الكبرى على مناطق البلاد الداخلية مع الزيادة خاصة في تضخم مدينة الجزائر مقارنة بالمدن الكبرى الأخرى بسبب أنشطتها الجديدة كعاصمة، فالعاصمة شهدت فعلا أثناء الفترة من 1962 إلى 1966 نموا هائلا أي النمو الحضري جعل عدد سكانها يزيد بـــ 500.000 نسمة في غضون أربع سنوات.

– وفي إحصاء 1977 نلاحظ أولا دعما في البنية الحضرية الوطنية حيث أصبحت تمثل 209 مدن مصنفة كمراكز حضرية ولعل ذلك يعكس بلا ريب آثار التصنيع الذي شرع فيه والتنمية المترتبة على الأنشطة الحضرية، وقد أبرز مع ذلك هيكل هذه البنية الحضرية آنذاك استمرار في اختلال التوازنات المورثة مع الإبقاء على التركيز على المدن الكبرى الأربعة التلية فقط. فما عدا هذه المدن لا نجد سوى أربع مدن أخرى يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة وهي باتنة والبليدة وسطيف وسيدي بلعباس كما لوحظ على الخصوص دعم للتعمير التفاضلي لصالح المنطقة التلية التي زاد عدد مدنها بـــ 62 مدينة مقارنة بعام 1966 وفي نفس الفترة لم يزد عدد المدن في الهضاب العليا سوى

1 شريف رحماني، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص 231.

2 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 232.

بـــ 34 مدينة و 18 في الجنوب، وبعدد يبلغ 142 مدينة في 1977 تستحوذ المنطقة التلية على 70 ٪ من البنية الحضرية الوطنية. ثم إن اختلال التوازن هذا نجده أيضا في المدن المتوسطة وسنعود إلى هذا فيما بعد، وهو ما يبرز بطبيعة الحال كل النقائص في التخطيط العمراني السابق في مجال تنظيم جمهورية التنمية والمنطق الاقتصادي العمراني الذي يفرض نفسه فيما يعود لتنظيم البنية الحضارية. وهذا المنطق القائم على مؤهلات وما تزخر به مختلف المجموعات الجهوية الفرعية من إمكانيات للتنمية، يتطلب من خلال الأنشطة المحركة التي تميز هذه المؤهلات والإمكانيات الجهوية للتنظيم المناسب لكل بنية حضرية جهوية يتصل لزوما بما يلي[1]:

– مدينة كبيرة توجه مرافقها وأنشطتها نحو ترقية الإمكانيات المحلية الجهوية.

– مدن كبرى فرعية جهوية تضطلع بتواصل عمل وظائف المدن الكبرى نحو المجموعات الفرعية الخصوصية التي تهيكل الجهة المستوى الحالي للولايات.

– مدن متوسطة تستقبل لاستكمال الأنشطة الجهوية المحركة الأنشطة المرتبطة بتثمين الطاقات المحلية وتنظيم الترقية الفعلية للتنمية المحلية في إطار تضامني بين البلديات.

– وإذا كانت حركة التعمير السريعة التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال لـــ 55 بلدية مصنفة كحضرية سنة 1961 في مقابل 447 مدينة سنة 1987 تفصح في مجملها عن التنمية والتحولات الاقتصادية فهي تترجم واقعا أظهره توزيع المدن وبحالتها الراهنة وما صاحبها من مشاكل هامة تتعلق بالتحكم الشامل في حركة التعمير والتسيير الخاص بهذه المدن نفسها.

فالتكدس العمراني الديموغرافي الذي شهدته الحواضر الكبرى في الجزائر والجهات التي تقع فيها خلال العشرية 1977-1987 لم يوقف-كما سبق ذكره-وتيرة العمران فيها. وذلك من النواحي العاصمية الأربع قد سجلت 1.351.529 مواطنا حضريا جديدا في الفترة ذاتها أي قرابة 30 ٪ من مقدار الزيادة الإجمالية لسكان حواضر البلاد (4.757.464 نسمة). وبسبب إشباع

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 233-234.

الأطر الحضرية في المدن الكبرى ذاتها، فإن الواقع الجديد الذي تميزت به الفترة ولو أن الظاهرة كانت متوقعة في السبعينات هو انصباب جزء كبير من هذا التعمير الحضري على محيط تلك الحواضر الكبرى.

– إن توزيع أعداد الحضريين الجدد بين الحواضر الكبرى والمجمعات السكنية الأخرى التابعة لمساحات كل منها يجسد بالأرقام مدى ثقل الانصبابات التي حصلت على محيط كل حاضرة من الحواضر المختلفة ومدى الخطر الذي تمثله العملية على الأراضي الفلاحية ذات القيمة التي تتميز بها تلك المحيطات بالذات، وهذه النتائج تخفي مدى التهديد الحقيقي الذي تتعرض له الأراضي الفلاحية، لأن نمو الضواحي المعروفة بالضواحي الثانوية المجردة من أي وظيفة إدارية وانبساطها على حساب الأراضي الزراعية ما يزال مذهلا كما تشير إليه بعض المؤشرات*.

– ليس الاستقرار في ارتفاع عدد نمو السكان المتبوع بنمو التجمعات السكانية الكبرى بالذي يخفض أو يقلص حالات الإشباع والاكتظاظات السائدة فيها ولا بالذي سيضع حدا لجوانب التبذير والمساس المختلفة بالمحيط الذي يكتنف كل موقع من هذه المواقع، وذلك تماما كما سبق ذكره فيما يخص مدينة الجزائر. وفضلا عن الضغوط التي تمارسها المدن يوما بعد يوم على وضع العالم الريفي الزراعي الذي أفضى إلى الاضطرابات الكبرى التي تفجرت في الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى[1].

وعلى الرغم من ثلاث مخططات تهيئة متعاقبة أعدت فيها بين 1970 و 1988 وما يزال المخطط الأخير غير الموافق عليه فإن مدينة الجزائر مضطربة النظام ومشوشة التنظيم بصورة كلية من حيث تنميتها، كما أنها تحوي على أحياء شعبية عديدة مكتظة السكان، ومتروكة لشأنها. كل ذلك مع بعض عمليات خارجة عن الموضع (ترحيلات بالقوة للسكان، وتجهيزات ذات فخامة وعدوانية). وضواحي سيئة التجهيز.

– وينتج عن هذه الحالات، وبصفة مباشرة، إتلاف سريع للتراث العقاري الهام الذي يخص المناطق التاريخية ويجمع في شكل غيطو حضري كل مؤشرات أزمة اجتماعية حادة بدأت آثارها

*استقصاءات وأعمال وردت في بحوث بعض الطلبة.

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 37.

تتجلى في مظاهر تهميش وآفات اجتماعية، نشاطات غير شرعية، وقبلية لتلقي ثقافات أجنبية وتطرف. وفي كل المدن الكبرى بدأت تظهر مؤشرات تفتت عبر الإقليم وانشقاقات اجتماعية مفجرة لعوامل الوحدة في المدينة. أحياء وأجزاء كاملة من المدينة تعيش وتتنظم منغلقة على نفسها ومبتعدة على أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة وينتج عن هذا كله العنف الحضري، وتتمركز الآفات الاجتماعية الكبرى في المدن. البطالة، أزمة السكن، انعدام الأمن، أزمة هوية وكل هذا وذاك من شأنه أن يزعزع تماسك المجتمع والوحدة الترابية.

- إن التطور التكنولوجي المصاحب للتصنيع يعد من أبرز العوامل الضاغطة التي أدت إلى ظاهرة النزوح الريفي الحضري المبتكرة في الدول الأوروبية وبذلك فإن التحضر بها كان مواكبا للتقدم الصناعي والاجتماعي والقدرة الاقتصادية المتنامية وتراكم رأس المال في حالة تزايد وهو ما وفر الظروف الجيدة للتغلب على هذه الظاهرة والإحاطة بها وتجاوز مضاعفاتها. النمو الحضري والتضخم الحضري – عكس الحال الذي تعاني منه مجتمعات العالم النامي، إضافة إلى أن هذه الأوضاع قد تسببت في خلق التوترات الاجتماعية والسياسية بصورة متزايدة داخل المدن [1]، خاصة مع زيادة وتفتح وسائل الاتصال بجميع أنواعه المادية والفكرية. إذ يؤثر هذا العامل في زيادة كثافة الوعي وبالتالي كبر حجم الحركة وتنوعها وحركتها ونوعية مطالبها، وهي أعباء إضافية لا تستطيع حكومات العالم النامي تلبيتها[2].

5-5 النمو الحضري في الجزائر وإشكالاته:

- إن المشكلات الناجمة عن التحضر السريع تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدولة المتقدمة نلاحظ أن التحضر ظرفا سابقا ونتيجة لارتفاع مستوى المعيشة. أما في الدول النامية لا يشير تركيز السكاني الحضري إلى سيطرة واضحة للإنسان على الطبيعة بل أنه يمثل نتيجة أساسية لنزوح السكان الريفيين من مناطقهم المزدحمة إلى المدن حيث يواجهون البطالة والفقر والآفات

1 شريف رحماني، مرجع سابق، ص 37-38

2 عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مرجع سابق، ص 201.

الاجتماعية البيئية والأمنية منها والفقر ولعل ذلك كله يفرض غلينا معرفة أهم مشكلات المجتمع الحضري في ضوء إفرازات النمو الحضري وانعكاساته[1].

5-5-1 إشكالية التحضر:

- إن ظاهرة التحضر التي أصبحت منتشرة في العديد من المراكز العمرانية في الجزائر أصبحت تواجه العديد من المشاكل العمرانية التي يمكن إيجازها فيما يلي[2].

- ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3 و 6٪ سنويا في مختلف أحجام المدن بالجزائر والذي أفرز في بعض الأحيان مناطق من الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي وما يعكسه من سلبيات على البيئة الحضرية وكذلك ارتفاع الكثافات السكانية المفرطة في المدن، وبالتالي ارتفاع معدلات شغل الغرف والمآوي.

- التضارب في استخدام الأراضي وتداخلها الغير منسجم بسبب النمو الحضري المفرط وغير المنظم، وعدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير، والحد من المخالفات والتجاوزات العمرانية أو إيقافها وعجز أجهزة المراقبة العمرانية على مستوى البلديات والجماعات المحلية من أداء واجباتها على أحسن وجه بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان.

- زيادة على الانعكاسات السلبية الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النمو العمراني المفرط والغير مخطط، كفقدان السيطرة الأمنية على المدن كوحدات عمرانية وما يسببه ذلك من إرهاق وحشد الإمكانيات البشرية والمادية للمؤسسات المشرفة على تسيير المدن كالبلديات والشرطة وباقي المصالح المسؤولة على تنظيم الحياة الحضرية.

---

1 محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة- الإسكندرية. ط 2002، ص 174.

2 بشير التيجاني، مرجع سابق ص 1.

– أمام كل هذا يجد الخبراء في شؤون التحضر والتهيئة العمرانية أنفسهم حائرين أمام الإشكاليات المتشبعة التي تطرحها ظاهرة التحضر في الجزائر والتي يمكن إرجاع استفحالها إلى سببين رئيسيين:

أ– معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان الحضر كناتج للغرق بين كثرة المواليد وقلة الوفيات.

ب– الموجات المستمرة للنازحين من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقص فرص الشغل وعدم تطوير تهيئة الأرياف[1].

– وقد طرحت العديد من التساؤلات حول الوضعية الحرجة للتحضر في الجزائر من بينها السؤال التالي؟...ماذا؟نفعل اتجاه ظاهرة التحضر الحتمية في الجزائر وتوسع المراكز العمرانية بشكل مدهش؟ هل نقف مكتوفي الأيدي متفرجين تحت رحمة القانون الليبرالي أو الطبيعي المعروف: "دعه يعمل دعه يمر" أم أننا نحاول تعطيلها وتوجيهها أو استقطابها أم ماذا؟.

– وهناك العديد من المحاولات والاستراتيجيات والبدائل التي يمكن اعتبارها وقاية للنمو الحضري المتوقع مستقبلا من بينها ما يلي[2]:

1– تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. وقد طرح العديد من الخبراء المفكرين السؤال حول عدد السكان الأمثل لأي تجمع حضري ابتداء من أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد الذي اعتبره 5040 نسمة، إلى المختصين المعاصرين في شؤون العمران الذين اقترحوا عددا يتراوح ما بين 250 ألف إلى 500 ألف نسمة. إلا إنه من الصعب جدا الوصول إلى معادلة شاملة وثابتة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان بالنسبة للعدد الأمثل لأي تجمع سكاني، فلكل مدينة أوضاع مختلفة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والمناخية التي يمكن بواسطتها تحديد الطاقة الاستيعابية لها. كما أن الطاقة

1بشير التيجاني، مرجع سابق ص 2.

2 المرجع نفسه، ص 2.

الاستيعابية المتوقعة والممكنة تحددها كذلك كفاءات الخدمات والمرافق، باعتبارها المقياس الأمثل لما يجب أن تكون عليه المدينة مستقبلا، وإلا تتعداه في نموها.

وبالتالي فإن تحديد نطاق التجمع الحضري في إطار عمراني وتهيئوي داخل المجال يعتبره الخطوة الأولى والضرورية والحتمية في تخطيط المدن اعتمادا على الطاقات القياسية لكل تجمع سواء كان حجمها صغيرا متوسطا كبيرا، أو مجمع حضريا.

– وللتجمعات الحضرية الصغرى والمتوسطة والكبرى على السواء سلبيات وإيجابيات، فكلما قل عدد السكان في التجمع السكاني الواحد كلما كان نمط العيش فيه بسيطا وقلت فيه المشاكل الحضرية مثل التلوث البيئي. إلا أن اقتصاد التجمعات الحضرية المتوسطة والصغرى تكون محدودة نسبيا، لذلك فإن فرص العمل وتنوع الوظائف فيها تكون في حدود ضيقة، وقلما تستطيع التجمعات الصغيرة توفير البنية التحتية الكاملة والمرافق العامة والخدمات المختلفة التي قد نجدها في التجمعات الحضرية الأكثر حجما بسبب انعدام الجدوى من توفيرها في المدن الصغرى والمتوسطة.

– وبالمقابل كلما زاد عدد سكان المدن ازدادت إمكانية بنية تحتية ومرافق عامة أكثر تعقيدا، وتقديم خدمات اقتصادية وصحية وثقافية وترفيهية أكثر شمولا وتنوعا، كما أن الاقتصاد الحضري في التجمعات الحضرية الأكبر حجما يفسح المجال أمام مختلف أنواع الوظائف، وقد يكون ذلك بأجور مرتفعة عن مثيلاتها في التجمعات الحضرية الصغرى والمتوسطة،إلا أن التجمعات الحضرية الكبرى تعاني من سلبيات عديدة من صعوبة في النقل، والتلوث البيئي، وارتفاع أسعار العقارات والإيجار وتفكك ، نوعا ما ، الروابط العائلية والعلاقات الشخصية ورواج المخدرات وكثرة الجنح وتفاقم ظاهرة الإجرام وغيرها من المشاكل.

– قد أصبح من جراء وفرة الإنتاج الصناعي توفير وسائل المواصلات والاتصالات إمكانية تحقيق جميع الخدمات الحضرية في المدن المتوسطة والصغرى دون عناء التنقل أو ضرورة العيش والإقامة في المراكز العمرانية والمدن الكبرى، وعلى سبيل المثال فإن ثورة الاتصالات مثل ربط الكمبيوتر بالتليفون بدأت تقلل الكثير من العناء وضرورة التنقل للحصول على خدمات ومعلوماتية مختلفة في المجالات

التجارية والصناعية والاجتماعية والعلمية والثقافية، بل وإجراء الصفقات التجارية بواسطة الشبكات المعلوماتية دون الاضطرار لترك المترل أو المكتب.

– ظاهرة التجمعات الحضرية التي بدأت تظهر ففي الجزائر خصوصا في مدينة الجزائر ووهران حيث تدخلت حدود بعض المراكز الحضرية ومجالاتها حتى أصبح من الصعب تعريف الحدود الوسطية لهذه المراكز الحضرية بسبب تلاحم نسيجها العمراني. وقد أصبح مألوفا تواجد هذه الظاهرة العمرانية في العديد منن بلدان العالم منذ بداية النصف الثاني من القرة العشرين (20) سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا على شكل مجمع حضري (تلاحم النسيج العمراني لعدة

مدن مع بعضه البعض). وهنا يجب الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال وذلك بتقسيم المجمعات الحضرية إلى وحدات إدارية تتمتع بدرجة من الاستقلالية. ولعل العدد المناسب لسكان المستوطنة الحضرية الواحدة هو العدد الذي يتراوح ما بين 20000 و 40000 نسمة حتى تسهل عملية تسيير الوحدة، وتتم مشاركة السكان في إيجاد القرار وتسيير شؤونهم على أحسن وجه. كما يمكن تقسيم مثل هذه الوحدات إلى أحياء سكنية يتألف الواحد منها من 15 إلى 100 وحدة سكنية.

2– بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات التراب الوطني مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتروبولية (المدن الجهوية الكبرى). بل العمل على أن يكون توزيع السكان في البلاد مما يجعله تدرجا هرميا مقبولا للمراكز الريفية والحضرية، وتوفير فرص العمل والاستثمارات على المدن الصغرى والمتوسطة من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى.

3– تهيئة إقليم المدينة للتخفيف من الضغط على المركز في المدينة إداريا واقتصاديا وذلك بدراسة شاملة تهدف إلى إمكانية استغلال جميع الموارد الاقتصادية والخصائص الطبيعية وفق مناهج تخطيطية في إطار التهيئة العمرانية والإقليمية التي نخص بالذكر منها:

أ- تنمية وتطوير محاور عمرانية مشعة من المدينة الأم باتجاه خارج المدينة بمحاذاة خطوط شبكة طرق محورية تسهل عملية النقل خلال رحلة العمل اليومية.

ب- تنمية إقليم المدينة بواسطة تهيئة الضواحي المجاورة للمدينة وذلك بتطوير الكويكبات الحضرية المجاورة وإنشاء مدن صغيرة جديدة وتدعيمها بأحياء سكنية لتوفير الشغل واستقطاب سكان المدينة الأم[1].

ج- تشجيع التروح الريفي من المدن غلى الأرياف (الهجرة العكسية)، وذلك يمكن تحقيقه كما وقع في بعض البلدان المتطورة من خلال عدة إجراءات تحفيزية يمكن ذكر بعضها كالتالي:

أ- تنمية المناطق الريفية والعمل على أن تتحول المراكز الريفية إلى مناطق جذب سكاني، وذلك سيؤدي بدون شك إلى ما يعرف بالهجرة العكسية.

ب- تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية المجاورة لها من جهة ثانية بحيث تصبح رحلة العمل اليومية أو قضاء الحاجات والخدمات غير متعبة وليست طويلة زمنيا مقارنة مع باقي أحياء المدينة الأم.

ج- وضع استراتيجية حكيمة لمقارنة المساوئ والانحرافات الاجتماعية والحد من انتشارها في الأرياف، لتحويل منطقة الريف إلى منطقة جذب عمراني وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن للراحة والهدوء والرياضة بعيدا عن الضوضاء الحضري والتلوث البيئي.

5-إعادة النظر في العلاقة بين المدن والأرياف: مهما يكن من أمر فإن حل إشكالية التحضر في بلدان العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا مرتبط بالعلاقة بين المدن والأرياف باعتبارهما يمثلان طرفي المعادلة. وأن الأولوية كانت ولا تزال تستحوذ عليها المدن خاصة المدن الكبيرة، وذلك لعدة أسباب:

أ- يقيم أصحاب القرار والنفوذ الذين يقومون بعميلة الموازنة وتوزيع الاعتمادات ورصد مصادر المالية المخصصة لتوفير الخدمات والمرافق العامة والتنمية في العاصمة والمدن الكبرى وبالتالي فهم محتكين

1بشير التيجاني، مرجع سابق ص 3-4.

بالمشاكل التي تعاني منهلا هذه المدن بينما تعتبر الأرياف بمشاكلها بعيدة عنهم مما يجعلهم يعطون أهمية كبيرة للمستوطنات الحضرية مقارنة مع المستوطنات الريفية.

ب- يقيم رجال الأعمال (أصحاب رؤوس الأموال)عادة في المدن الكبرى مما يجعلهم يفكرون عادة في الاستثمارات بالقرب من سكانهم.

ج- تواجد أحسن المهارات الفنية ومعظم القوى البشرية المتدربة ومعاهد التكوين والتدريب ومراكز التمهين والجامعات في المدن، وانعدامها في الأقاليم الريفية.

د- يفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار في المدن الكبرى أو بالقرب منها حيث تتوفر التجهيزات الأساسية الضرورية للنشاطات الاقتصادية من خدمات ومرافق عامة متوفرة بشكل مركز، وغير من المميزات والخصائص الحضرية المتفوقة في مجال المقارنة بين الأرياف والمدن.

هـ- ظهور نظريات اقتصادية تدعو غلى تركيز الاستثمارات في المدن الكبرى (قطب النمو) بحجة أن ذلك سيؤدي حتما إلى انتشار إشعاع أو فوائد النمو من المدن الكبرى نحو المدن المتوسطة والصغرى، في المناطق الريفية، وذلك عن طريق التبادل التجاري والاقتصادي، كالقطاعات الرائدة الاقتصادية والمتوفرة في المدن الكبيرة التي تتعامل مع الأقاليم الريفية من حيث تزويدها بالمعدات والمصنوعات وتشتري منها المنتوج الزراعي والريفي، مما يؤدي إلى تفاعل إنمائي وإيجابي مستمر بين كل القطاعات والمواقع، البشرية المختلفة الحجم في الإقليم. وقد بينت بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال فحوى هذه النظرية من خلال قياس نسب التبادل بين مختلف المستوطنات البشرية في الإقليم الواحد بواسطة نموذج المدخلات والمخرجات.

- ومن خلال تفحص الدراسات العديدة التي أجريت حول العلاقات الحضرية الريفية تبين أن هناك مشكلات ريفية لها جذورها في الريف ويرجع ذلك إلى تغلب العناصر السلبية في العلاقات بين الريف والحضر، إذ كلما زاد التفاعل بين الحضر والريف ازدادت هذه العناصر السلبية حدة وانعكست آثارها في مزيد من المشكلات الحضرية الريفية[1].

1بشير التيجاني، مرجع سابق ص 6

– والسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذه المقدمة هو: كيف يمكن معالجة هذه العلاقات الريفية الحضرية وتوجيهها من أجل بناء شبكة استيطان متوازنة، متكاملة ومتسلسلة عبر مختلف جهات التراب الوطني؟ علما بأن عزل الريف عن الحضر وحل مشكلات الريف لوحدها يكاد يكون أمرا مستحيلا لأن الاستيطان البشري في أي جزء من الدولة كل تترابط أجزاءه وبينها تفاعل دائم ومستمر، يضاف إلى ذلك أن حل مشكلات الريف لوحدها ومشكلات الحضر لوحدها أمر ليس مرغوب فيه لأنه سيؤدي إلى تعقيد هذه المشكلات لا حلها.

– إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إعادة النظر في تنمية الشبكة الاستيطانية البشرية الكلية، وفي مراجعة العلاقات بين المستوطنات البشرية المختلفة في الدولة. ومن خلال إعادة النظر في هذه العلاقات اتضح أن التطور السلبي الذي يلاحظ في العلاقات الحضرية الريفية يرجع إلى عدم التوازن في الشبكة الاستيطانية[1].

وأن عدم التوازن هذا يتمثل في عدم تناسق الشبكة الاستيطانية من حيث الحجم وتسلسله في تكوين أصغر حلقاته مرتبطة بالمستوطنات الريفية في انسجام يمكن من وجود علاقة سليمة ومتفاعلة تفاعلا مثمرا بين الحضر والريف ليشمل المستوطنات جميعها. على أن وجود شبكة حضرية متوازنة ومتسلسلة لا يكفي وحده، إذ أنه من الجزائر أن تكون مثل هذه الشبكة مركزة في بعض الأقاليم من الدولة فقط، لذا يجب عند قيام شبكة حضرية متوازنة أن تؤخذ بعين الاعتبار مسألة توزيع المراكز الحضرية عبر التراب الوطني كله.

1بشير التيجاني، مرجع سابق ص 7

5-5-2: النزوح الريفي والاستقطاب الحضري:

- لا شك أن التركيب الحضري هو تركيب وظيفي ومنظم وهو تركيب إنساني لأنه من صنع بشر، والتركيب الحضري بالإضافة إلى ذلك، هو تركيب اقتصادي يقوم على الإنتاج والتوزيع والتسويق والحركة. فالمدينة هي بؤرة اقتصادية أو عدسة الأمة لأفراد كل إقليم، وهي نواته الحضرية، ولذلك يستقطب المجال الحضري للمدينة كبؤرة أو عدسة للإقليم الأعداد الهائلة من أبناء القرى والنجوع والواحات وسائر المجتمعات التقليدية المحيطة بالمدن.

- ولقد نجم عن هذه العملية الاستقطاب الحضري التي لا تشبع أو تسمن من جوع. وطلبا لأعمال وأنشطة أخرى أكثر رزقا وأوفر راحة وأطيب عيشا، في مجال حضري تتجمد فيه العلاقات [1]. ونقل الاحتكاكات، حتى سادت حياة العزلة الفردية والمحلية وكانت ظاهرة النزوح إلى المدن لا تزال من أبرز سمات السلوك البري وقد لعبت العوامل المناخية الجغرافية في الماضي الدور الأساسي في تشكيل التجمعات البشرية ورسم التوزيع الجغرافي للسكان على كوكب الأرض.

- وفي العصر الحديث كانت حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي الصفة المميزة لحركة السكان داخل حدود الدولة. وفقا لتقديرات وتقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن الأمم المتحدة لم يتجاوز سكان الحضر على مستوى العالم 38 ٪ من إجمالي سكان العالم عام 1975 ليصل إلى حوالي 47 ٪ عام 1998[2].

وبلغت هذه النسبة على مستوى الدول العربية 42 ٪ وارتفعت إلى 56 ٪ عام 1998 ووفقا لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة سكان العالم 2007 فإنه بحلول عام 2008 ولأول مرة سيعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية.

- والجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت هذه الديناميكية السكانية منذ الاستقلال إذ ساهم النزوح الريفي في إحداث تحول ديموغرافي رهيب حطم كل رقم في الفترة الممتدة من 1962 إلى

1قبادي محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 398-399.

2 نزهة طكوك، الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة السنة 2010، ص 21.

1987 إذ انتقل عدد السكان من 10.2 ملايين غداة الاستقلال إلى 16.9 مليون نسمة سنة 1987 بمعدل نمو وطني وصل إلى 3.48 ٪ فإلى أكثر من 29 مليون نسمة سنة 1988 و 34.8 مليون نسمة سنة 2008 وإن هذا النمو القياسي الذي غرفته البلاد سببه أساسا النزوح الريفي للسكان من الأرياف والمناطق المتضررة والنائية[1].

– وقد عرفت بعض المناطق الريفية عمليات تهميش قوية يمكن أن تكون أوضاع اللاأمن قد أدت إلى تفاقمها في بعض المناطق التي عانت منها، ولكن التهميش مرتبط عموما بالعزلة وتشتت العمران وصعوبة تغطية هذه المناطق بالخدمات الأساسية. وقد كان من شأن سياسات الاستثمار في هذا المجال، والقرارات الاقتصادية الكلية والسياسية العامة التي اتخذت حتى الآن، أن أدى إلى تقويت الاستقطاب وتمركز الأعمال والدعم في مناطق محظوظة. نذكر في هذا المجال أمثلة عن الولايات التي سجلت وضعيات استقطاب حضرية قوية. وقد تم بذل جهود مهمة لصالح المناطق الهشة (الكهرباء، الغاز، الماء)، ولكنها تظل دائما تعتبر مناطق معزولة طبيعيا رغم أن يمكن أن تمتلك من مؤهلات قابلة للتحول إلى سند الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار تنمية محلية يتم تصميمها وتنفيذها على مستوى هذه المناطق نفسها[2].

– إن الحركة الواسعة للسكان ما هو إلا انعكاس عن التدخلات التي قامت بها الدولة وذلك بالاهتمام بالقطاعات الحساسة كالصناعة والإلكترونيك وتطويرها في المراكز الحضرية أين الظروف المشجعة للتطور الصناعي حيث الهياكل القاعدية (طرق المواصلات، الموانئ.....) والتجهيزات الجماعية والإدارية والتي امتصت نسبة من اليد العاملة، من جهة وعرفت توسع عمراني ضخم ونمو حضري كبير من جهة أخرى لا يتوافق مع نوع وطبيعة توسع المدن في الدول المتقدمة. وقد لوحظ في الفترة ما بين 1977 و 1987 توقف وتكدس للحركات الديموغرافية ما بين الجنوب والشمال وظهور نزوح جغرافي محدود مما يفسر بأن الجبال التلية والهضاب العليا ثبتت نصيبها النسبي من

1 نزهة طكوك، مرجع سابق، ص 21.

2 رشيد بن عيسى، وزير منتدب مكلف بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية2004، ص 36.

السكان وخلال هذه العشرية نفسها أكدت تحليلات ذات دقة أكبر بأن السكان قد توزعوا بشكل أفضل على مختلف المدن[1].

– وكان سكان الجزائر في معظمهم ريفي سنة 1962 وهذه الميزة بقيت كذلك سنة 1966 رغم النزوح الريفي الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال. إن معدل التحضر الوطني الذي قدر بـــ 25 ٪ سنة 1954 و لم يبلغ 31.4 ٪ إلا سنة 1966 و لم تصنف ضمن البلديات الحضرية سوى 95 بلدية، ثم انتقل التحضر إلى 40 ٪ سنة 1977، ثم 50 ٪ سنة 1987 أما سنة 1990 فقد بلغ 58.30 ٪، وفي نفس الفترة تضاعف عدد التجمعات السكانية من 95 وحدة سنة 1966 ليصل إلى 579 تجمع سنة 1998 في حين أن عدد السكان سنة 1998 الذين يقطنون التجمعات الحضرية الرئيسية بلغ 66 ٪، و 15٪ في التجمعات الثانوية بينما 19 ٪ يسكن بالمنطقة المبعثرة وبلغت هذه النسبة 70 ٪، 16 ٪، 14 ٪ على التوالي في سنة 2008. وكما تمت الإشارة فإن هذا التطور السكاني والعمراني الذي عرفته المراكز الحضرية للبلاد ما هو إلا انعكاس لتدفقات النازحين المستمرة إلى المدن الكبرى منها على وجه الخصوص حيث تظهر لنا النتائج الإحصائية المتوفرة عن تطور صافي الهجرة عبر ولايات الوطن منذ 1987 إلى 1998 أن هناك ما يقارب 938463 نازح غادروا أماكن إقامتهم واتجهوا إلى مختلف المدن بالوطن وأساسا المدن الكبرى[2].

– وتبقى المدن الكبرى تعاني من قيود وعراقيل تهدد الطاقات والموارد التي تزخر بها ومستقبلها الاقتصادي بسبب التضخم المستمر لعدد السكان وفوضى عمليات التعمير العشوائي والبناء الغير مشروع المنتشر وبالتالي التعديات الواسعة والمتزايدة للأراضي الزراعية مما يهدد تراجع وتقهقر أجود أنواع الترب في السهول التلية كما الساحلية لتتفشى بصورة خطيرة ظواهر تعقيم الأرياف وتدهور المنظومات البيئية ذات الحساسية العالمية[3].

---

1 وزارة تهيئة الإقليم، الجزائر غدا، ص 25.

2وزارة تهيئة الإقليم، الجزائر غدا، ص 25.

3 المرجع نفسه، ص 28.

- ويبقى الإفراط في التمركز داخل المدن في ظل إفرازات النمو الحضري، يولد حالات الصراع والتصادم داخل فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة وتتفاقم الحاجة إلى الشغل والسكن ويشتد الصراع على مجال الحياة مما يساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن والعقار والتجهيزات العمومية، ناهيك عن ظهور التهميش بين الأحياء وحتى بين الأفراد وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية والنشاطات الغير شرعية. ومنطقيا يجب أن تكون المدن أقطاب نشطة وداعة للتنمية ولكن معظمها بالجزائر تظهر وكأنها مراكز تجمع عشوائية للريفيين النازحين من أراضيهم دون تنظيم محكم لتعميرها.

فالمدينة أساسا تبقى مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها وتسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي وانسجام الظروف الحياتية التي يجب أن توفرها لسكانها ولا يأتي ذلك إلا بالاهتمام بالريف والقضاء على الكساد الذي عرفه لجعله موطن استقرار لإفراز وخلق مجال للتبادل بينه وبين المدينة حتى لا تحدث القطيعة وإنما تحفيز التواصل بينهما.

الفصـــل الســـادس

الدراسة الميدانية: إجراءاتها ونتائجها

مدخـــــل

6- 1- مجالات الدراسة

6- 2 – تساؤلات الدراسة وفرضياتها

6- 3- المناهج المعتمدة في البحث

6- 4- أدوات البحث

6- 5- العينة وطريقة استخراجها

مدخـــل:

يتضمن الفصل الحالي الدراسة الميدانية، إذ يُعرض للإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها، من خلال تحديد موضوع الدراسة وأهميته، وأهداف الدراسة ومتغيراتها وفروضها، والمنهجية التي اتبعتها الدراسة للوصول إلى بياناتها وتحقيق أهدافها، من خلال عرض أهداف الدراسة، ومتغيراتها، وفرضياتها، ونوع الدراسة ومنهجيتها وأدواتها وإعداد مقياسها لقياس مستوى النمو الحضري وإجراءات الصدق والثبات التي طبقت من أجله، وتحديد مجتمع البحث وحدوده، وأسلوب المعاينة وتوصيف الخصائص المميزة لعينة الدراسة، وإستراتيجية تحليل البيانات والاختبارات الإحصائية التي وظفت لهذه الغاية، فضلا عن مفاهيم الدراسة، وإطارها التحليلي.

ومن ثم تتناول الدراسة عرض النتائج التي كشفت عنها التحليلات الإحصائية التي استخدمت من أجل اختبار صحة فروض الدراسة، إذ تتضمن التوصيف الإحصائي لعينة الدراسة في مجال مقياس النمو الحضري ومشكلاته، وتحليل التبيان الأحادي لدرجات استجابات أفراد العينة الكلية حسب متغيرات الدراسة ومجالات المقياس.

وتتوقف أهمية كل بحث ودرجته العلمية على طرق وكيفيات إنجازه، وعلى الإجراءات والخطوات التي اتبعها الباحث ومدى توافقها مع خطوات البحث العلمي. ومن ثم فسوف نحاول تبيان تلك الخطوات تماشيا مع تساؤلات البحث وفرضياته.

6- 1- مجالات الدراسة:

للدراسة مجالاتها الثلاثة المتعارف عليها بين الباحثين: المجال الجغرافي، والمجال البشري، والمجال الزمني أي مجالات البحث الميداني، ويقصد بها ذلك الإطار الذي يسير بداخله الباحث، أو مجموعة المتغيرات التي سوف يتم معالجتها خلال البحث، بهدف التحديد الدقيق لمجال الدراسة أكثر مما يحتويه العنوان ذاته[1]. في هذا البحث نقصد بها تلك الحدود الخاصة بالمتغيرات الخاضعة للدراسة من الزاوية الزمانية والمكانية والبشرية، وفي ضوئه تحدد كالآتي:

6- 1- 1- المجال المكانـــي:

تمثل المجال المكاني في دائرة ششار ولاية خنشلة.

- التسمية:

تنقسم كلمة **ششار** إلى قسمين: "**شَشْ**" بمعنى "مَرَّ" و "**آر**" بمعنى "الأسد"، وتعود هذه التسمية إلى كون منطقة الأوراس التي تنتمي إليها ششار كانت مكان يعيش فيه الأسد البربري ومنه جاءت التسمية.

- السكان والموقع الجغرافي:

تقع **ششار** في الجنوب الشرقي لولاية خنشلة على الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين ولايتي خنشلة وبسكرة وبالتحديد في منطقة الأوراس الأمازيغية يحدها من الشمال والشرق بلدية بابار ومن الشمال الغربي بلدية خيران ومن الغرب بلدية جلال ومن الجنوب صحراء نمامشة، وهي تبعد عن مدينة خنشلة بـــ 50 كلم وعن مدينة الجزائر العاصمة بـــ 550 كلم، وتشتهر بلدية **ششار** بتراثها الشاوي العريق الغني كما أن غالبية السكان هم أمازيغ، واللغة المتعامل بها في البلدية هي الأمازيغية بلهجة الشاوية[2].

(**1**) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص (85).

(**2**) ولاية خنشلة: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https:/ar.wikipedia.org

وتقع بلدية **ششار** على علو 1243 متر عن سطح البحر، وتعتبر من أقدم دوائر خنشلة (التقسيم الإداري سنة 1974) ومن أهم بلدياتها: **ششار** – خيران – الوجلة – جلال.

وأما من الناحية الديمغرافية فهي مزيج من الأعراش أهمهم: لعشاش، آيت تيفورغ، بني معافي، بني عمران، بني بربار، الخنافسة، بني مسيحل، ولكرابدى...ويبلغ تعدادهم حوالي 47000 نسمة (إحصاء 2008).

– المناخ:

مناخ مدينة **ششار** شبه رطب ورطب في المرتفعات، تتراوح درجات الحرارة بين 0 و 4 درجات مئوية في جانفي نهارا، و في المناطق الجبلية تتراوح بين -5 و 0 و 3 و 4 درجات مئوية نهارا، و 29 درجة في جويلية نهارا، وفي المناطق الجبلية كعادي الناس تتراوح بين 25 و 30 درجة نهارا أو في بعض الأحيان تتراوح بين 13 و 20 درجة نهارا، خلال الشتاء تنزل الحرارة إلى أقل من الصفر ليلا مع تكوّن الجليد تصل إلى –6، وفي المناطق الجبلية تتراوح بين –10 و –15 درجة ليلا وهي أبرد المناطق، متوسط سقوط المطر فيبلغ حوالي 800 مم في السنة، وفي المناطق الجبلية تتعدى 1000 مم، أما الثلج فيسقط خلال أيام الشتاء من أوسط أكتوبر أو أواخره إلى أواخر شهر أفريل ويمتد إلى شهر ماي في بعض الأحيان، وأهم الأودية التي تمر على **ششار**: واد العرب – واد بني بربار – واد تبردقة – واد الرخوش.

– السياحـــة:

تزخر دائرة **ششار** بمناطق سياحية وأثرية منها: تبردقة وآثارها التاريخية، جبال تيزقرارين (العاسرة)، مغارة الرومان (تاجموت)، البيوت المعلقة (تاغيت، الزاوية، العامرة)، قمة "هيزي فامن" من علو 2320 م (جبال علي الناس)، الينابيع الباردة المعدنية مفيدة لأمراض الكلى (الوندورة، شبلة) إلى جانب ذلك تزخر البلدية بواحاتها الخلابة في كل من قرية سيار، شبلة، الوجلة، تبويحمت، كذلك منطقة البراكين الخامدة (تاحموت، تيغموثين).

– الغطاء النباتـــي:

نجد أهم الأشجار هي أشجار البلوط المحلية وأشجار الصنوبر الجبلي وأشجار ثمرة (التفاح، الخوخ، التين، الزيتون، لوز، التمر، التوت)، أما الحيوانات منها: الثدييات: الضبع، الثعالب، الغزال، الوشق، الأسد، كذلك الطيور: اللقلق، البوم، النسور وغيرها.

وتشتهر دائرة **ششار** بالفلاحة وتربية المواشي والرعي فهي منطقة جبلية سهبية، وتشتهر بأجود أنواع العسل وزيت الزيتون الموجود بمنطقة الواد والغرس الذهبي ودقلة الحمام "دقلة لقتاتلة" المتواجدة ببوابة الصحراء (قرية سيار التاريخية)، المتميزة بواحات النخيل الكثيفة[1].

6- 1- 2- المجال الزماني:

المقصود بالمجال الزمني هو الفترة التي استغرقها الشق الميداني للبحث بكل مراحله وخطواته، إذ بعد أن تمكن الباحث من تحديد وضبط إشكالية البحث من خلال جمع البيانات من المصادر الوثائقية، واعتمد عليها الباحث في صياغة استنارة بحث أولية، ثم قام بتطبيقها على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة، وامتدت الدراسة في جانبيها النظري والميداني خمس سنوات تقريبا للفترة الممتدة من 05 أكتوبر 2011 م إلى غاية 25 ماي 2016 م، كما قام الباحث بمناقشة مضمون الاستمارة مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين بقسم علم الاجتماع بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة، وجامعة عباس لغرور خنشلة بقسم علم الاجتماع المتواجد على مستوى المكتبة الجامعية، وجامعة محمد خيضر ببسكرة (قسم علم الاجتماع)، كذلك أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، وكذلك أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، وذلك في الفترة الممتدة من 15 نوفمبر 2014 إلى 20 ماي 2015، وبعدها ناقش مضمون أسئلتها مع الأستاذ المشرف، أما تطبيق الاستمارة النهائية فكان خلال شهر ماي 2015.

(**1**– Wilaya de Khenchela: répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectives, selon la commune de résidence et la dispersion. Donnée du recensement général de la population et de l'habitat de 2008 sur le site de l'ONS

6- 1- 3- المجال البشري:

يتكون من النازحين لوافدين إلى دائرة **ششار** من جميع القرى والبلديات التابعة لدائرة **ششار** (بلدية الوجلة، بلدية حيران، بلدية جلال، بلدية **ششار**).

6- 1- 4- المجال الموضوعي:

تناول الباحث موضوع مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي لما له من أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، هذه الأهمية تكون نابعة بالأساس من رغبة الباحث نفسه وحبه الدائم للكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض فيه انطلاقا من أن النمو الحضري ومشكلاته من المواضيع الهامة التي تعكس أهميتها أبعادا مختلفة على المجتمع وانتشارها بشكل فوضوي وغير متحكم فيه في ضوء إفرازات النزوح الريفي إلى المدن مما ينعكس سلبا على طابع المدينة في شتى الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية.

6- 2- الإجراءات المنهجية للبحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي، لذلك يستخدم الباحث الدراسة الوصفية التفسيرية لأنها ملائمة لهذا الموضوع.

6- 2- 1- منهج البحث:

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية والتي تسعى إلى اكتشاف الواقع ووصف الظواهر وصفا دقيقا، وتحديد خصائصها كما وكيفا، وهذا انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه [1]، ولقد حقق البحث الوصفي درجة كبرى من التطور والنمو لأنه يلاءم طبيعة الواقع الاجتماعي، لأن الأمر لا يقتصر على مجرد تشبيه علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية لكي يرقى إلى مصاف العلوم، وإنما المسألة في أن تبحث عن الطريقة التي يمكن من خلالها أن نحقق فهما أفضل للظواهر التي ندرسها، والمنهج

(**1**) مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص40.

الوصفي من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع[1].

ولأن هذا النوع من البحوث يرتبط بالعديد من المناهج، والتي من أهمها منهج المسح الاجتماعي الذي يعرفه **ويتني** "Wnitney" على أنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتعميمها للاستفادة منها معرفيا وعلميا[2]، وهو المنهج الذي اعتمده الباحث كمنهج أساسي في البحث لتوافقه وتماشيه مع أهدافه.

ولكون هذا المنهج يدرس الواقع أو الظاهرة محل البحث ويعبر عنها كما وكيفا، فالتعبير الكيفي يكون بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها كما توجد في الواقع [3]، وحتى يتم تحقيق ذلك فقد انتهج الباحث أسلوبين أساسيين في ذلك هما:

* **الأسلوب الوثائقي**: إذا اعتمدت على جمع المعلومات والبيانات ميدانيا من العينة الممثلة لمجتمع البحث ووصف الظاهرة كميا.

* **الأسلوب التطبيقي**: إذ اعتمد على جمع المعلومات والبيانات ميدانيا من العينة الممثلة لمجتمع البحث ووصف الظاهرة كميا.

ولذلك اعتمد منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لتناسبه مع المنهج المتبع، وتماشيا مع مستلزمات المنهج المعتمد، فالباحث لم يتوقف عند حد وصف موضوع البحث نظريا، بل قام بتحليل النتائج وتفسيرها وبذلك أعطى البعد الكمي، ومن ساعدته على الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة بصورة منهجية، وقد استخدم مجموعة من الأدوات لذلك.

(**1**) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 181.

(**2**) علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتاكوبي، قسنطينة، 2005، ص 81.

(**3**) عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 223.

6- 2- 2- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

إن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة، ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي يحصل عليها عن طريق الأدوات [1]، وهنا يبرز تساؤل يتعلق بمدى صدق الأداة التي يستخدمها الباحث، أو بمعنى آخر مبلغ تطابق ما نحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية، أي أنه علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التي نستخدمها في القياس تقيس فعلا الظاهرة المراد دراستها ولا تقيس شيئا آخر غيرها[2].

6- 2- 2- 1 الملاحظة:

يمكن القول أن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات، بل إن البعض إلى حد اعتبارها منهجا مستقلا من مناهج البحث العلمي، وهي تخدم الكثير من أهداف البحوث، فيمكن استخدامها في استكشاف بعض الظواهر، أو للاستبصار بسلوك معين، كما أنها تلقي الضوء على البيانات الكمية، وتمثل في هذه الحالة محكا خارجيا يمكن الاحتكام إليه في التثبت من مدى صدق هذه البيانات[3]، والملاحظة في البحوث الاجتماعية شأنها شأن المقابلة والاستمارة، وتعتبر الملاحظة من الوسائل التي عرفها الإنسان واستخدمها في جميع معلوماته وبياناته عن المجتمع من القدم.

وتعرف الملاحظة بأنها "عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية ومتابعة سيرها واتجاهاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد

---

(1) زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1974، ص 452.

(2) محمد الجوهري وعبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص 72.

(3) محمد علي وزملاؤه: قراءات معاصرة في علم الاجتماع، ط2، القاهرة، دار الكتاب والتوزيع، 1979، ص (330- 332).

التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسانية وتلبية احتياجاته"[1].

ولما كانت الملاحظة أنواع وترتبط بأسلوب الباحث ودوره، فإن الباحث اعتمد على أسلوب الملاحظة البسيطة، والتي يقصد بها ملاحظة الظاهرة كما تحدث في ظروفها الطبيعية، دون إخضاعها للضبط العلمي، ومن دون استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها. حيث كان الباحث يتابع باهتمام انعكاسات النمو الحضري ومشكلاته في المدن من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والأمنية، والعوامل المؤدية لظاهرة التروح الريفي وتدفق القرويين بأعداد كبيرة من الأرياف إلى المدن، وما أفرزته هذه الظاهرة "التروح الريفي" من سلبيات، وبهذا يكون الباحث قد انتهج طريقة الملاحظة بالمشاركة وإن صح التعبير بالمعايشة، وقد سجل الباحث الملاحظات التالية من كلا الجانبين: (القرى والأرياف النازحين منها والمدينة).

- زيادة النمو السكاني الذي أثر على طاقة المرافق والخدمات وفي استيعابها للحاجات الأساسية للسكان.
- ظهور أزمة السكن وتفاقمها نتيجة لانتشار ظاهرة الهجرة الريفية.
- انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة والبطالة.
- اللاتجانس السكاني الناجم عن الاختلاف في الأصول الاجتماعية والجغرافية.
- انتشار الخلفيات العروشية التي ساهمت في توزيع متميز للسكان وأشكال العمران بالمدينة.
- نمو المناطق الحضرية الرئيسية "المدن الكبرى".
- أدت الزيادة في الكثافة ونسبة التزاحم المرتفعة إلى الطلب على المساكن لشراء الأراضي أو المنازل أو الإيجار أو السكن غير القانوني "العشوائي".
- تحكم علاقات القرابة في اختيار مواقع الإقامة.

---

(1) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص 79.

- نتج عن الزيادة السكانية الضغط على البنى التحتية والخدمات التي لم تكن معدة لاستقبال الكم الهائل من النازحين من القرى والأرياف مما أدى إلى تدهورها.
- تعدد أنماط وأشكال المباني.
- تدهور حالة المحيط من حيث الطرق، الإنارة، الخدمات.
- زيادة الطلب على المساكن مصحوبا بصعوبة الحصول عليها إلى السكن على أطراف المدينة أو العمارات غير المكتملة، وهذا ما ينعكس على البيئة وخلق بيئة غير صحية.
- أدت معالجات السكن العشوائي إلى اختلال وعدم اتزان في النسيج الحضري للمدينة وتشوه في استخدام الأرض.
- أصبحت المدينة تحتوي على أجزاء أشبه بالقرية من المدينة تعبر عنه المظاهر الحضرية مما يعرف بترييف المدينة.
- اتساع رقعة السكن الجماعي المناقض مع خصائص السكان.
- تحكم وانتشار ظاهرة البناء الفردي الفوضوي والتقليدي.
- تحكم التقاليد الريفية في استعمال مجال المدينة والسكن.

أما الملاحظات المسجلة من جانب القرى تمثلت في:

- الأوضاع المزرية التي تعيشها عائلات هذه القرى منذ أكثر من ربع قرن في ظل الوعود الوهمية التي تتقدم بها السلطات والهيئات المحلية على مستوى الدائرة في كل مرة من دون أي تجسيد ميداني رغم شرعية المطالب وعدم خروجها على الأمور الضرورية، كمياه الشرب وتحسين الظروف الصحية.
- غياب حوافز الاستقرار وتفشي البطالة في أوساط الشباب وانعدام ظروف العيش.
- الغياب الكلي للمرافق الضرورية للشباب كالملاعب الجوارية والتهيئة الحضرية الداخلية للأحياء.

- مشكلة العزلة والتهميش الذي يعاني منه سكان هذه القرى حيث تنعدم وسائل النقل الجماعية والفردية.
- الغياب الكلي للتغطية الصحية في هذه القرى.

6- 2- 2- 2 المقابلـــة:

تعرف المقابلة بأنها عبارة عن "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة وموقف معين، يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة"[1].

- كما تعرف أيضا بأنها: "ذلك الاتصال الشخصي المنظم والتفاعل اللفظي المباشر الذي يقوم به الفرد مع فرد آخر أو مع أفراد آخرين هدفه الحصول على أنواع معينة من المعلومات والبيانات لاستغلالها في بحث علمي[2]، ومهمة هذه الأداة هي الكشف عن أهم مشكلات النازحين الريفيين (من الأرياف والقرى إلى المدن) التي يعانون منها أو يواجهونها في المدن، التي يمكن أن تركز عليها الدراسة الميدانية"، وقد أجرى الباحث العديد من المقابلات مع أفراد العينة (عينة البحث) بغية تحقيق الأهداف التالية:

- التأكد من مدى فهم المبحوثين للغة الاستمارة ومضمونها.

- التأكد من صحة وصدق المعلومات والبحث عن تفسير البعض الآخر.

- مكنت الباحث من تكوين اتجاهات عن المجيبين، وسمحت بتبادل الأفكار بينه وبين المبحوثين.

6- 2- 2- 3 الاستمـــارة:

تعد الاستمارة من أكثر الأدوات استخداما في جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب والتي تتطلع على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد، ومن أهم

---

(1) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص 55.

(2) مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، 2000، ص 172.

ما تتميز به الاستمارة هو توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث [1]، ويقصد بها مجموعة من الأسئلة المصممة لجمع البيانات اللازمة عن مشكلة البحث أو الدراسة[2].

وقد اجتهد الباحث في الالتزام بالقواعد المنهجية عند صياغة الأسئلة، فقد تمت الصياغة النهائية بعد أن استوفي الباحث المراحل التالية[3]:

– بعد ضبط الإشكالية وتحديد تساؤلاتها ومجال الدراسة، وتغطية النظري بجمعه البيانات بيبليوغرافيا، وعندها تمكن الباحث من صياغة استمارة أولية.

– تجريب الاستمارة الأولية على عدد من أفراد مجتمع الدراسة، كما قام بمناقشتها مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين، وعرضها على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها.

– بعد هذه المرحلة وانطلاقا مما جمعه الباحث من استفسارات حول اللبس والغموض، وتوجيهات، فقد تم تعديل الاستمارة بحذف بعض الأسئلة واستبدالها، وتحوير وتعديل بعضها الآخر، وإضافة أسئلة أخرى بما يتماشى مع أهداف البحث.

– وبعد هذه الخطوات تمكن الباحث من بناء استمارة البحث في شكلها النهائي وتميزت بالخصائص التالية[4]:

– حرص الباحث أن يكون شكل الاستمارة جذابا يجذب المبحوث للإجابة على الأسئلة.

– قسمت الاستمارة إلى ثلاث أجزاء رئيسية وهي:

(**1**) محمد عبيدات وآخرون: مرجع سابق، 1999، ص 52.

(**2**) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، مرجع سابق، ص 115.

(**3**) عبد الغاني قتالي: عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، 2009، ص 118.

(**4**) عبد الغاني قتالي: عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مرجع سابق، ص (119– 120).

* **المقدمة والتعريف بالموضوع** : حيث تم فيه التعريف بموضوع البحث، وضمنه تحفيزا للمبحوثين للإجابة عن الأسئلة، من خلال تطمينهم بأن نتائج البحث ستبقى سرية ولن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي.

* **إرشادات لملأ الاستبيان:** وتضمن هذا الجزء توجيهات وتعليمات لكيفية ملأ الاستمارة، من خلال لفت انتباههم إلى متى يتم وضع علامة (×) ومتى تكتب جملة.

* **متن الاستمارة:** واحتوت على (56) سؤالا رئيسيا، وقد تنوعت الأسئلة بين أسئلة مغلقة وأخرى مغلقة مفتوحة وأسئلة مفتوحة.

- حاول الباحث التقيد بشروط صياغة الأسئلة إلى أكبر حد.
- تمت صياغة الأسئلة بأسلوب سهل ولغة واضحة وهذا بعد العملية التجريبية.
- الابتعاد عن الأسئلة الطويلة، مع تضمين كل سؤال فكرة واحدة.
- بناء أسئلة في مضمون تساؤلات الدراسة.
- حاول الباحث الابتعاد عن الأسئلة المحرجة[1].
- تم تقسيم الاستمارة إلى خمس محاور وهي:

* **المحور الأول:** حول البيانات العامة وضم 09 أسئلة من 01 إلى 09.

* **المحور الثاني:** حول محور السكن واستعمالاته، **وضم** 11 سؤال من رقم 10 إلى السؤال رقم20.

* **المحور الثالث:** حول آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي، وضم 12 سؤالا من السؤال رقم 21 إلى السؤال رقم 32.

* **المحور الرابع:** الحالة الاقتصادية، وضم 06 أسئلة من السؤال رقم 33 إلى السؤال رقم38.

(**1**) فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 144.

* **المحور الخامس:** حول محور خصائص الوسط البيئي، وضم 18 سؤالا من السؤال رقم 39 إلى السؤال رقم 56.

بلغ عدد الاستمارات الموزعة 120 استمارة تم استرجاع 116 أي أن معدل الاسترجاع بلغ نسبة 99,66 %، وهناك مجموعة من الاستمارات تم استبعادها لعدم استيفائها للشروط العلمية وعددها 03 استمارات، أي بنسبة 2,5 % وذلك للأسباب التالية:

- استمارات غير مكتملة الإجابة وعددها (02).
- تناقض واضح في الإجابة الضابطة وعددها (01).
- وبذلك حصل الباحث على 113 استمارة صالحة للتعامل أي بنسبة 94,16 %.

6- 2- 2- 4 العينة:

العينة في أبسط تعريف "هي الجزء الذي يتم اختياره من الكل بهدف دراسته وتعميم ما نحصل عليه من نتائج على الكل".

وتعرف العينة بأنها "جزء من المجتمع الأضلي يحتوي على خصائص العناصر التي يتم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي"[1].

ولأن طريقة اختيار العينة تتأثر بجملة من المعطيات والمتغيرات، فإننا اخترنا العينة القصدية لأن مجتمع الدراسة معروف عند الباحث أي أن أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث يعرفها الباحث تمام المعرفة وله كافة المعلومات عليهم، وسُبِق أن طبق عليهم استمارة شبيهة بهذا الموضوع حول عوامل وانعكاسات النزوح الريفي.

(1) عبد الفتاح حافظ الصيرفي: مرجع سابق، ص 185.

وبلغ أفراد العينة 120 فردا وهو ما يمثل نسبة (12 %) من مجموع أفراد مجتمع البحث، غير أنه بعد استبعاد الاستمارات غير المستوفية للشروط العلمية المطلوبة تعاملنا 113 استمارة فقط أي نسبة العينة أصبحت (11,2 %).

أما فيما يخص طريقة اختيار العينة فكان من خلال اعتماد طريقة العينة العشوائية المنتظمة من خلال حساب المدى لكل فئة.

الفصـــل السابـــع

عرض النتائج وتفسيرها

تمهيد

7– 1– بيانات أولية

7- 2 – عرض وتحليل نتائج الأسئلة المتعلقة بالسكن واستعمالاته

7– 3 عرض وتحليل نتائج آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي

7– 4 عرض وتحليل انعكاسات النمو الحضري على الجانب الاقتصادي

7– 5 عرض وتحليل آثار النمو الحضري على الجانب العمراني والبيئي

7– 6 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء متغيرات الدراسة.

الخلاصة

تمهيد:

بعد جدولة البيانات وتصنيفها تم تحليلها تحليلا إحصائيا لإعطاء صورة وصفية لمضمون الجداول وما شملته من نتائج، مع تدعيم تلك النتائج ببيانات كيفية استقاها الباحث من الوثائق والإحصائيات الرسمية، والهيئات الرسمية، ومن خلال ملاحظات الباحث ومعايشته لمجتمع البحث.

وبعد تطبيق الاستمارة المعدة بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة وجمعها، وبعد المراقبة التقنية لها من خلال التأكد مما تم استرجاعه منها، ومراقبة مدى احترام المبحوثين للتعليمات، قام الباحث باستبعاد الاستمارات التي لم تتوفر فيها الشروط العلمية والموضوعية ثم شرع في تفريغ الاستمارات المعتمدة آليا عن طريق جهاز الإعلام الآلي، مستعينا بنظام " Excel"، وإثر ذلك تجمعت لدى الباحث بيانات تم تبويبها في جداول، بعضها بسيطا والآخر مركب، بغية قراءتها وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن تساؤلات الدراسة على النحو الآتي.

ملاحظة:

خلال مرحلتي التحليل والتفسير اعتمد الباحث طريقة التحليل بالاستناد والاعتماد على الجداول كبيانات كمية مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، والبيانات الكيفية التي استقاها الباحث من ملاحظة ومعايشة المبحوثين وهذا ما تم ذكره في طريقة اختيار العينة.

7– 1 بيانات أولية:

7– 1– 1: النوع:

جدول رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع

الفئات	التكرارات	%
ذكور	110	97,3
إناث	03	2,65
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (01): يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع

يتبين لنا من الجدول والشكل ما يلي:

أن 97,34 % من مجموع أفراد العينة من الذكور، بينما كان عنصر الإناث في حدود 2,65 %، ولقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن النسبة المشار إليها لفئة الإناث في الجدول والممثلة لنسبة (2,65 %) تشير إلى حالات انفصال الزوجين والترمل مما يستلزم على المرأة إعالة أسرتها في حالات معينة مشكلة فئة نازحة معبرة للدراسة.

7- 1- 2: السن:

جدول رقم (02): يبين خصائص أفراد العينة حسب العمر "السن"

فئات العمر	التكرارات	النسبة المئوية
20 سنة وما دون	05	4,42
21- 30 سنة	15	13,27
31- 40 سنة	51	45,13
41- 50 سنة	31	27,43
51 سنة وما فوق	11	9,73
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (02): يبين خصائص أفراد العينة حسب العمر "السن"

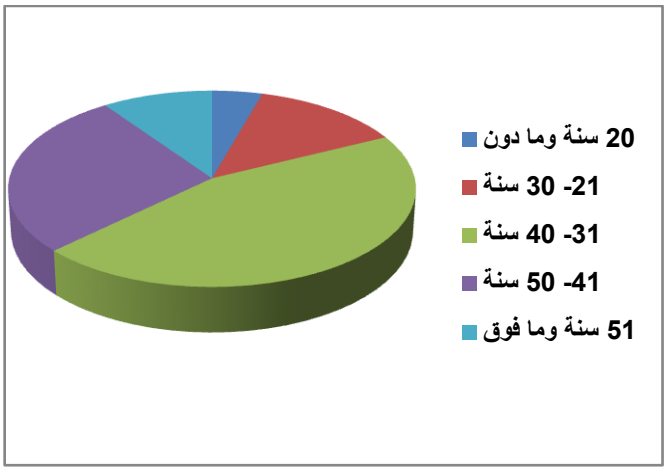

يتضح من الجدول رقم (02) أن الفئة العمرية (31- 40 سنة) كانت الفئة الأكثر حضورا بين عينة الدراسة إذ مثلوا حوالي حجم العينة بنسبة (45,13 %)، أما الفئة العمرية (41- 50 سنة) فهي جاءت في الرتبة الثانية بنسبة (27,43 %) ومن ثم الفئة العمرية (21- 30 سنة) بنسبة (27,43 %) من حجم العينة وتأتي الفئة العمرية (51 سنة وما فوق) رابعا بنسبة (9,73 %)، وأخيرا الفئة العمرية 20 سنة وما دون بنسبة (4,42 %) وهي النسبة الأقل، باعتبار أن متغير السن من أهم المقاييس التي يتم

من خلالها تقدير نضج الفرد ومعرفة مدى استيعابه لعناصر الثقافية في المجتمع كما يعتبر معيارا يحدد من خلاله مدى رشد الفرد من خلال تصرفاته وتعاملاته مع الآخرين وهذا ما يوضحه الجدول لفئة (31- 40 سنة) والتي تمثل الفئة الكبيرة النازحة إلى المدينة من أفراد العينة وتأتي في المرتبة الثانية الفئة (41- 50 سنة) بنسبة أقل وذلك لشعورها بالمسؤولية في إعانة العائلة والبحث على حياة أفضل في المدينة من حيث توفر المرافق العامة والعمل والسكن كأولوية ملحة لهذه الفئة.

7- 1- 3: الحالة الزواجية:

جدول رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	04	3,53
متزوج	103	91,15
مطلق	00	00
أرمل	06	5,30
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (03): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية

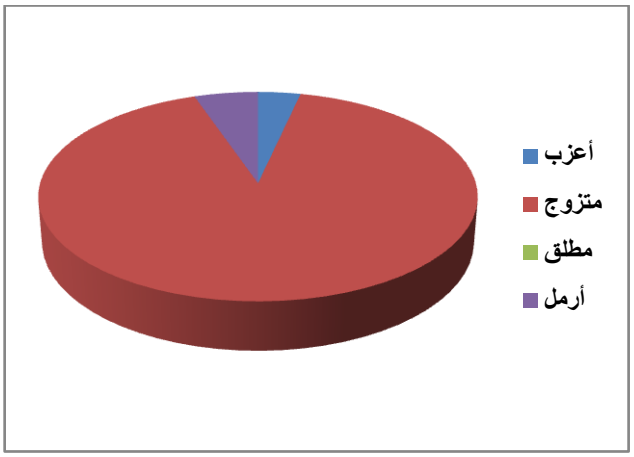

يتضح من الجدول رقم (03) أن أغلب أفراد العينة متزوجون بنسبة (91,15 %) من العينة وتأتي فئة العزاب بنسبة (3,53 %) من العينة أما مجموعة الأرامل فقد بلغت (5,30 %) من العينة "حالة الترمل".

7 – 1 – 4: المستوى التعليمي:

جدول رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أمي	05	4,42
قراءة وكتابة	43	38,05
م. ابتدائي	29	25,66
م. متوسط	19	16,81
م. ثانوي	13	11,50
م. جامعي	04	3,53
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (04): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

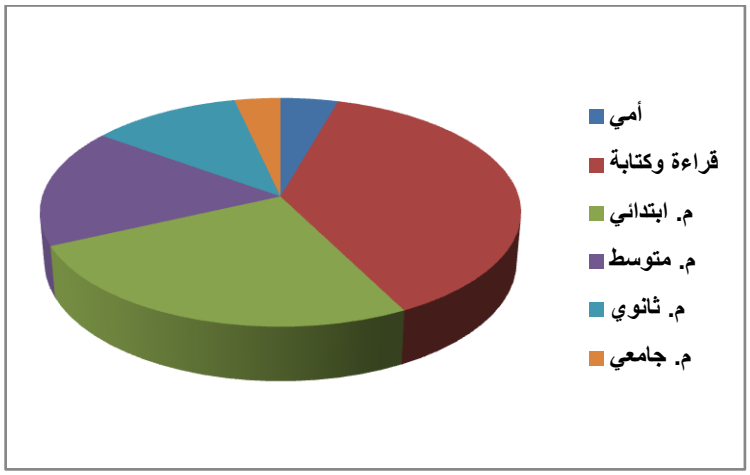

يتضح من الجدول رقم (04) الذي يبين الحالة التعليمية لأفراد مجتمع البحث، نجد معظم المبحوثين يتراوح مستواهم التعليمي أو يتحدد بين القراءة والكتابة والتعليم الثانوي إذ يمثلون الجزء الأكبر من أفراد العينة، أما فئة الجامعيين والحاملين لمؤهلات علمية ودراسات عليا نجدها ضئيلة بنسبة (3,53 %) مقارنة للفئة الأولى وبنسبة تراوحت ما بين (11,50 %) إلى (38,05 %) وفي الأخير تأتي فئة الأميين بأقل النسب (4,42 %)، ويتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من ذوي المستوى الدراسي الابتدائي والمتوسط رغم أن فئة القراءة والكتابة تمثل أكبر نسبة بـــ (38,05 %)، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة والنظرية منها تبين أن أفراد العينة يشكلون الفئة النازحة من الأرياف، فجلهم تقريبا لم يزاولوا دراستهم أو لم يكملوها وهذا ما يعانيه الريف من تخلف وانعدام للمرافق والخدمات وأهمها المدارس التعليمية وهذا ما تشير إليه الإحصائيات المبينة لفئة الجامعيين بنسبة (3,53 %) في الجدول.

7- 1- 5: المستوى التعليمي:

جدول رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
4 -1	05	4,42
7 -4	60	53,09
10 -7	40	35,39
13 -10	08	7,07
16 -13	00	00
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (05): يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

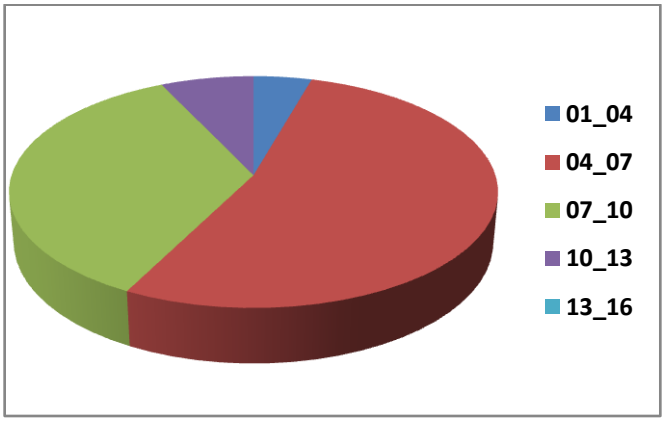

يوضح الجدول رقم (05) عدد الأسر لعينة الدراسة أن النسبة الأكبر لهؤلاء جاءت مصاحبة لفئة (4- 7) للأبناء والممثلة لنسبة (53,09 %) من العينة، وتأتي بعدها فئة الأبناء المشكلة (7- 10) وبنسبة (35,39 %) من العينة، ثم الفئة المشكلة (10- 13) للأبناء وبنسبة (7,07 %) ويلاحظ أن هذه الفئات المذكورة تشكل النسبة الأكبر من مجموع أفراد العينة وتأتي في ذيل الترتيب الفئة (1- 4) لعدد الأبناء والممثلة لنسبة (4,42 %) لتأتي بعدها باقي النسب، وبالرجوع إلى خصائص الريف من حيث تكون الأسرة نجده يتميز بالأسرة الممتدة عكس المدينة التي تميزه الأسرة النووية والإحصائيات المبينة في الجدول الدالة على ذلك لفئة الأسر المشكلة من (4- 7)، (7- 10) أبناء وبنسب (53,09

%) و(35,39 %)، والذي بدوره ينعكس سلبا على ثقافة المدينة من جانب تكدس الأفراد في الغرفة الواحدة والمشاكل التي تظهر بعد ذلك.

7- 1- 6: الحالة المهنية للمبحوثين:

جدول رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
عامل	74	65,48
عاطل	29	25,66
متقاعد	10	08,84
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (06): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

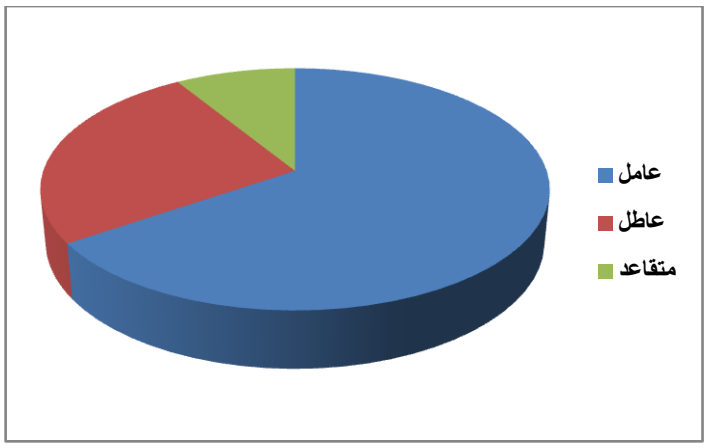

يعرض الجدول رقم (06) لمهن عينة الدراسة في الحي القاطنين به، إذ يتبين أن (65,48 %) منهم يزاولون عملهم في المدينة، وتأتي مجموعة العاطلين عن العمل في الحي المبينة لنسبة (25,66 %)، أما المجموعة الثالثة المشكلة لفئة المتقاعدين تأتي في الرتبة الأخيرة وبنسبة (08,84 %).

وباعتبار أن العمل من أهم المؤشرات التي تساعدنا في تقييم وضعية الأفراد والجماعات سواء من ناحية مستواهم الاقتصادي أو من حيث نوعية معيشتهم أو مكانتهم الاجتماعية، يتبين لنا من

الإحصائيات المبينة في الجدول لفئة العمال أن المدينة في حالة نشاط وحركية دائمة وكبيرة على اختلاف أنواعها وفي شتى المجالات سواء كانت وظيف عمومي أو اقتصادي أو تجاري حرفي، وبإسقاط هذه الإحصائيات المبينة في الجدول على الجانب النظري والدراسات السابقة في موضوعنا مشكلات النمو الحضري في ضوء إفرازات ظاهرة النزوح الريفي والعلاقة بينهما يتضح أن النسبة النازحة من الريف إلى المدينة المشكلة لفئة العمال وبنسبة (65,48 %) ثم تأتي بعدها فئة العاطلين عن العمل وبنسبة (25,66 %) للبحث عن العمل في المدينة باعتبارها النواة ونقطة تفرع عينة الدراسة.

7– 1– 7: طبيعة العمل وقطاعه:

جدول رقم (07):يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم أو نوع العمل قبل الانتقال إلى المدينة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
فلاحة	49	43,36
صناعة وحرف	06	05,30
تجارة	21	18,58
بناء وأشغال عمومية	05	04,42
إدارة	09	07,96
تعليم	08	07,07
أعمال حرة	15	13,27
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (07): يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم أو نوع العمل قبل الانتقال إلى المدينة

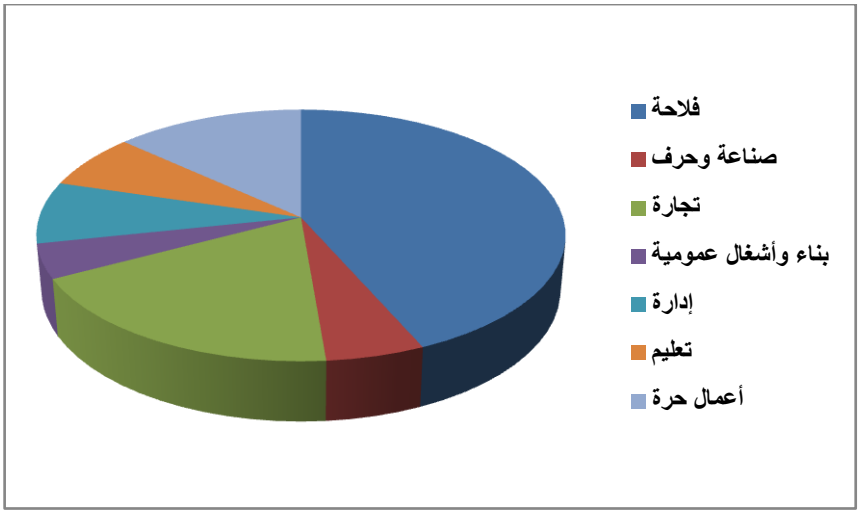

بينت الدراسة الإحصائية المبينة في الجدول رقم (07) إلى أن العاملين بلغت نسبتهم (80 %) من مجموع أفراد العينة الذين هم في حالة حراك أو تحول مهني، حيث تركز نصفهم في القطاع الزراعي بينما توزعت البقية على مختلف القطاعات (بناء وأشغال عمومية، إدارة، تعليم، صناعة وحرف) وهكذا بدت هيمنة القطاع الفلاحي وبنسبة (43,36 %)، وليظهر تأثير ظاهرة التروح الريفي إلى المدن واضح وتأثيره على الجانب الفلاحي بشكل عام، أما الأعمال الحرة فجاءت في حدود (13,27 %) ممثلة لتوزيع أفراد العينة، ومن خلال معطيات الجدول يتضح أن التجارة تأتي في المرتبة الثانية وبنسبة (18,58 %) بعد الفلاحة مباشرة باعتبار هاتين الفئتين (فلاحة، تجارة) ميزه خاصة بالريف، فظاهرة التروح الريفي أو انتقال الريفيين إلى المدينة انعكس سلبا على الجانب الفلاحي بصورة كبيرة وإفقاره من طاقاته، والدراسة النظرية في جوانبها بينت ذلك إلى جانب العوامل الأخرى التي سنتطرق إليها.

7– 2 بيانات حول محور السكن واستعمالاته:

7– 2– 1: جدول رقم (08): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

الفئات	التكرارات	%
ريف	103	91,15
مدينة	10	8,84
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (08): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

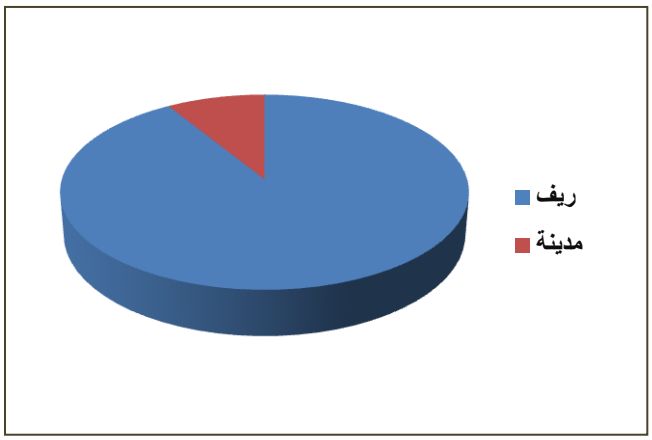

من خلال تكميم استجابات أفراد العينة حول محل السكن، تبين أن غالبية أفراد العينة كان محل سكناهم الريف وذلك بنسبة (91,15 %) بينما بلغت نسبة الذين من كان محل سكناهم المدينة بـــ (8,84 %)، وبناء على التحليلات الإحصائية المبينة في الجدول يتضح أن غالبية أفراد العينة (91,15 %) يقطنون في الريف ثم نزحوا إلى المدينة لظروف وأسباب عديدة تم ذكرها في الدراسات السابقة انطلاقا من أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية العالية والحجم الكبير واللاتجانس الاجتماعي، وبالتالي تتحدد أبعاد التغير الاجتماعي والديمغرافي والثقافي والشخصي، وما يرتبط بهذا التغير من تكيف مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتغيرة في البيئة الحضرية، وما تجره تلك التغيرات من مشكلات النمو الحضري التي تتعلق بالفرد والحي الذي يعيش فيه، أما أفراد العينة المشكلة لنسبة

(8,84 %) لساكني المدينة فهي تعبر عن فئة قليلة جدا، رغم أنهم من أصول ريفية، ونستطيع القول أن معظم ساكني المدينة هم نازحين إلى المدينة.

7- 2- 2: مدة السكن

جدول رقم (09): يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن

الفئات	التكرارات	%
05 سنوات	09	7,96
10 سنوات	40	35,39
15 سنة فما فوق	64	56,63
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (09): يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن

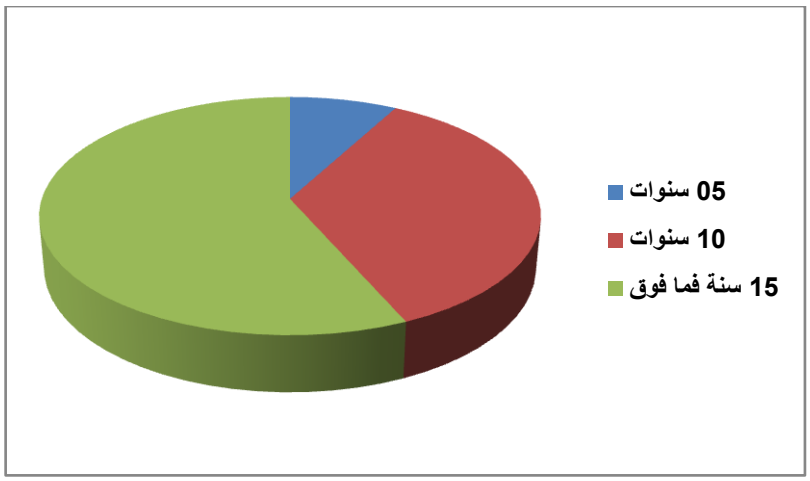

من مراجعة الجدول رقم (09) ومن خلال استجابات أفراد العينة حول مدة السكن بالمدينة يتضح أن النسبة الكبيرة لساكنيها تجاوزت مدة إقامتهم 15 سنة فما فوق وبنسبة (56,63 %) رغم أنهم في الأصل أتوا من أرياف وقرى هذه المدينة، ويتضح كذلك أن أفراد العينة الذين أقاموا بالحي لمدة 05 سنوات تمثل نسبة (7,96 %) بينما بلغت الفئة التي تراوحت مدة إقامتها 10 سنوات بـــ

(35,39 %) في حين قدرت نسبة الفئة التي تتراوح مدة إقامتها 15 سنة فما فوق بنسبة (56,63 %) والتي سجلت أكبر نسبة لأفراد العينة.

وبناءا على المقابلات الميدانية لمجتمع البحث أن عملية النزوح الريفي أو الانتقال إلى المدينة ليست بالحديثة مواكبة لظروف استثنائية بل هو قديم مستمر لظروف تاريخية "الثورة الجزائرية" وما بعد الثورة لتدهور الريف وانعدام المرافق فيه كل هذه الأسباب عجلت بانتقال الأفراد ونزوحهم واحتكاكهم بالمجتمع الحضري في جانب السلوك والبناء الاجتماعي الحضري.

7– 2– 3: الاستفادة من السكن

جدول رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من السكن في المدينة

الفئات	التكرارات	%
نعم	69	61,06
لا	44	38,93
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (10): يبين توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من السكن في المدينة

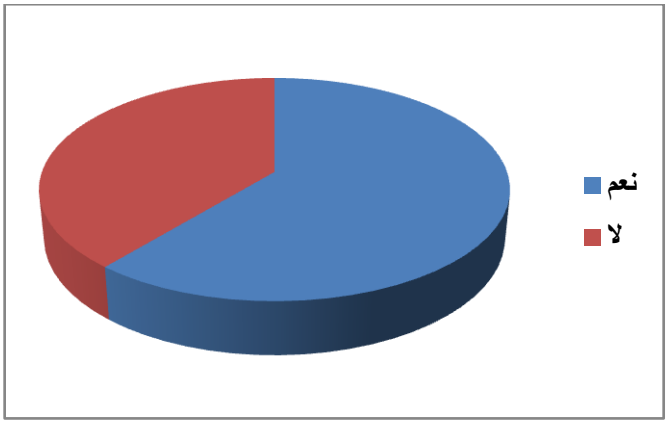

من مراجعة الجدول رقم (10) يتضح لنا أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة استفادوا من السكن في المدينة بنسبة (61,06 %) ثم تليها المجموعة الثانية التي لم تستفد من السكن والمعبرة عنها بنسبة

(38,93 %) باعتبارها مستفيدة من قطعة أرض في المدينة أو تجمع ريفي سكني أو سكن ريفي في الريف وهذا حسب إجابات المبحوثين والقليل منهم مازالت ملفات قيد الدراسة، أو اعتمدوا على إمكانياتهم المادية في بناء مساكنهم، أو أقاموا سكنات عشوائية في المدينة تأويهم إلى غاية استفادتهم من السكن.

7- 2- 4: نوع السكن

جدول رقم (11): يوضح نوع السكن بالمدينة حسب توزيع أفراد العينة

الفئات	التكرار	%
خاص	21	18,58
قصديري	04	3,53
كراء	17	15,04
شقة في عمارة	71	62,83
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (11): يوضح نوع السكن بالمدينة حسب توزيع أفراد العينة

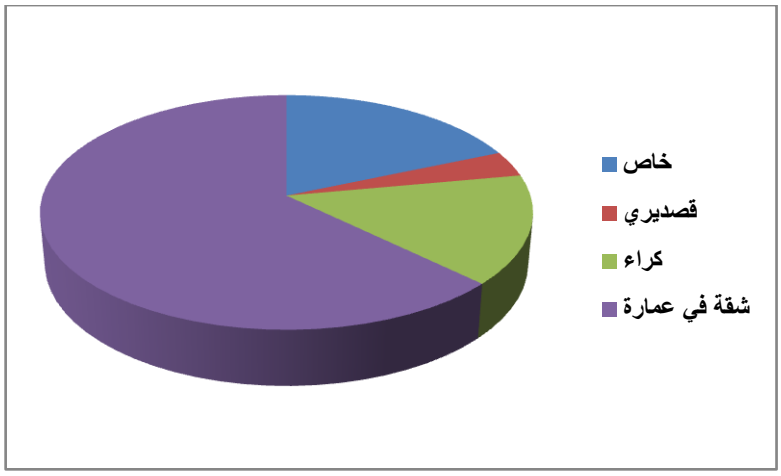

باستقراء البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (11) يتضح لنا أن نسبة الساكنين في شقق بالعمارات من عدد أفراد العينة بلغت نسبة (62,83 %)، بينما بلغت نسبة الساكنين في السكنات

الخاصة بهم بـــ (18,58 %) أما العينة الممثلة لفئة الكراء أو الاستئجار في المدينة فشكلت نسبة (15,04 %)، أما ساكني الأحياء القصديرية أو السكنات العشوائية (البناء الفوضوي) دون ترخيص من قبل البلدية من قبل أفراد العينة فتأتي في المرتبة الأخيرة وبنسبة ضئيلة جدا معبرة عن نسبة (3,53%).

إن النسبة المعبرة بـــ (62,83 %) لأفراد العينة القاطنين في شقق في العمارة تعبر بوضوح عن مدى انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي على المدن وما ينجر عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وأمنية في الحي كجزء من المعادلة والمدينة ككل، من قلة الخدمات والمرافق الضرورية وعدم القدرة على تحملها إلى جانب ذلك التكدس في الغرفة الواحدة وما ينجر عن ذلك من مشاكل بين أبناء الحي والجيران.

7– 2– 5:

جدول رقم (12): يمثل عدد الغرف.

الفئات	التكرار	%
غرفة	00	00
غرفتان	20	17,69
ثلاث غرف	59	52,21
أكثر	34	30,08
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (12): يمثل عدد الغرف

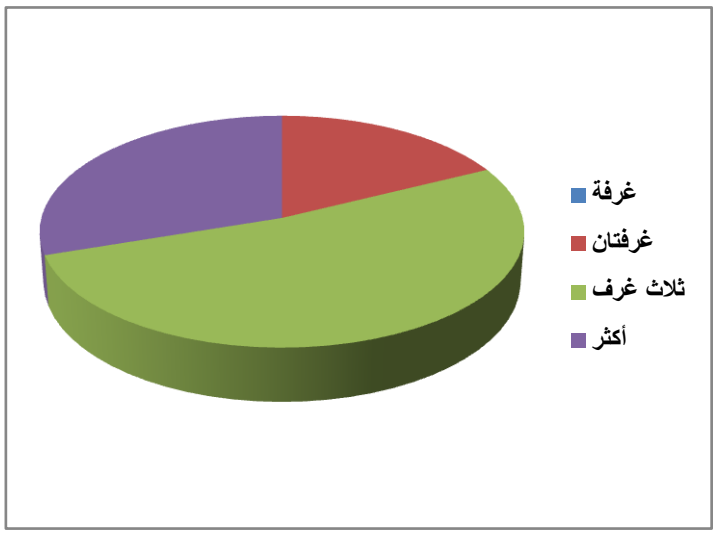

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم (12) والمتعلقة بنوعية المسكن من جانب عدد الغرف أن نوعية المساكن ذات الثلاث غرف هي الأكثر تواجد في المجمع السكني والتي تعبر عنه نسبة (52,21 %)، ويليها السكن الذي أكثر من ثلاث غرف والحاوي على السكن الخاص والشقق ذات أربع غرف أو أكثر وهذا بينته إحصائيات الجدول رقم (11) وبنسبة معبرة بـــ (30,08 %)، ويليها السكن ذو الغرفتين وبنسبة ضئيلة جدا مقدرة بـــ (17,69 %)، وأخيرا السكنات ذات الغرفة الواحدة نجدها غير موجودة عند أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث وبسبة معبرة (00 %).

توجه الدولة الجزائرية الملحوظ وما شاهدنا في الواقع في إنشاء المشاريع الخاصة بالسكنات والتي تحوي جلها تقريبا على السكنات ذات ثلاث غرف أو أكثر في بعض الأحيان، باعتبارها سكنات مناسبة نوعا ما لحجم الأسرة الجزائرية، عكس السكنات ذات الغرفتين أو الغرفة الواحدة، والتي تم رفضها وعدم قبولها من قبل المواطنين أثناء توزيع حصة من السكنات، وهذا لعدم قدرتها على استيعاب حجم الأسرة النووية التي تمثل المدن الحضرية، أما السكنات أكثر من ثلاث غرف فنجد معظمها سكنات خاصة تم بنائها من قبل أفراد العينة بإمكانياتهم الخاصة، أو تم توزيعها على شكل سكنات تساهمية أو سكنات في شكل صيغة الترقوي المدعم أو سكنات عدل التي تم إعادة إنشاءها مؤخرا.

7 – 2 – 6:

جدول رقم (13): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة بمساكنهم.

الفئات	التكرار	%
كهرباء	38	33,62
غاز	41	36,28
قنوات الصرف	21	18,58
مياه صالحة للشرب	13	11,50
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (13): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة بمساكنهم

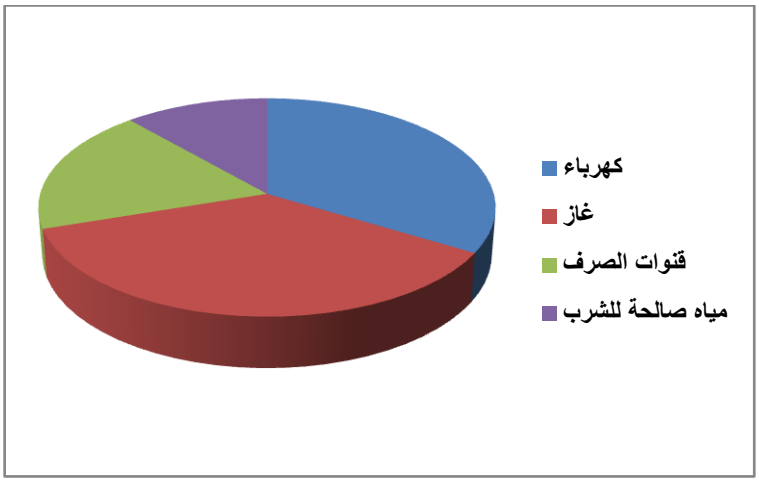

تعتبر مدينة **ششار** مدينة فتية حديثة النشأة تم إنشاءها مؤخرا في بداية الثمانينات فلذلك الخدمات المتوفرة بها ما زالت جيدة من حيث توفر قنوات الصرف والغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب، إلا أن الاحتكام إلى إجابات المبحوثين ربما يبين عكس ذلك، ولغرض حصر العينة بأقل عدد ممكن من المفردات بهدف المعالجة الإحصائية يتبين ذلك من الجدول رقم (13) ما يلي:

أن الخدمات المتوفرة في الحي السكني بالمدينة من حيث توفر الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب إضافة إلى توفر قنوات صرف المياه، فنجد إجابات أفراد العينة كانت متقاربة جدا من حيث توفر هذه الخدمات معبرة على النسبة المبينة في الجدول أعلاه فكان توفر الكهرباء بنسبة (33,62 %) في المرتبة الثانية ثم يليه توفر الغاز في المرتبة الأولى وبنسبة (36,28 %)، وبنسبة متقاربة لإجابات أفراد العينة لكل من توفر قنوات الصرف والمياه الصالحة للشرب وبنسب (18,58 %)، (11,50 %).

انطلاقا من المقابلات الميدانية للمبحوثين حول نقص الخدمات في بعض الأحيان راجع إلى بناء السكنات كان حديثا (حي سكني حديث النشأة)، أو سكنات عشوائية رغم أنها ضئيلة، نجد أفراد العينة لهذه الأحياء مستاءة ورافضة لهذا الواقع لعدم توفر الخدمات المذكورة في الجدول في مساكنهم.

7- 2- 7:

جدول رقم (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة في مساكنهم.

الفئات	التكرار	%
انترنيت	19	16,81
هاتف	15	13,27
تلفاز	18	15,92
مكيف	16	14,15
مقعر هوائي	14	12,38
ثلاجة	13	11,50
غسالة	07	06,19
آلة الطبخ	11	9,73
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (14): يمثل توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة في مساكنهم

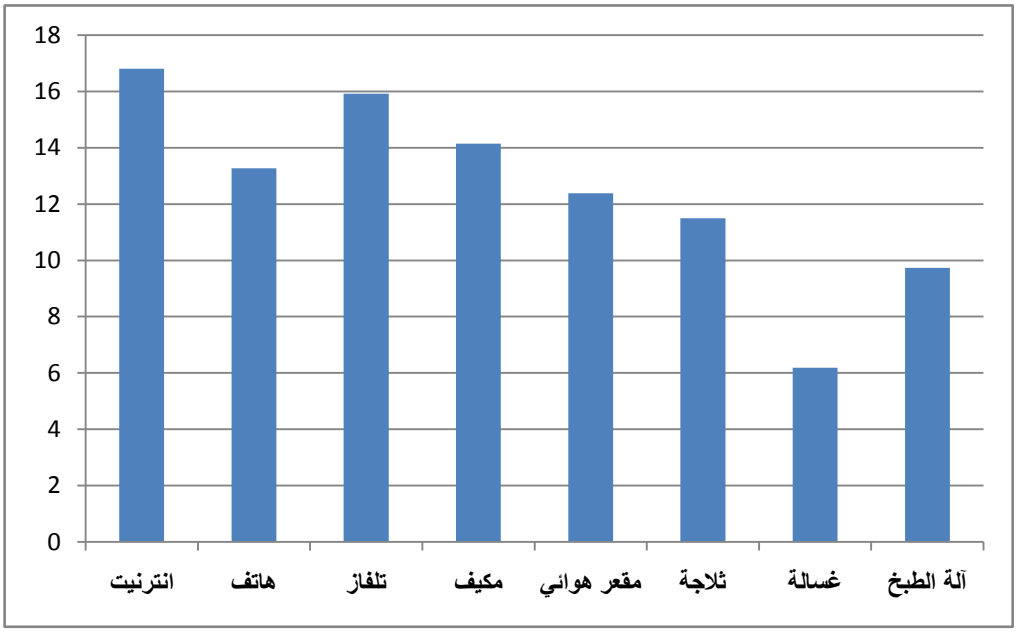

إن تقارب النسب الموضحة لتوزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة في مساكنهم يشكل أحيانا عاملا مؤثر في تحديد وظائف المسكن واستعمالاته إلى جانب ما يعبر عنه كذلك من تحديد المستوى المعيشي للأسرة وتطلع أفرادها لتحسين ظروفهم، ومن التحليل الإحصائي للجدول رقم (14) والنسب المعبرة عنه، انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه والذي يبين نوع التجهيزات التي تتوفر عليها مساكن المبحوثين، ومنها التجهيزات ذات الاستعمال والتي أصبحت من البديهيات التي يجب أن تتوفر في المترل كالانترنيت، الهاتف، تلفاز، مكيف، ثلاجة، غسالة، آلة طبخ، مقعر هوائي إلا أن إجابات المبحوثين كانت متقاربة إلى حد بعيدا وهذا ما تعبر عنه النسب المبينة في الجدول، فنجد مثلا امتلاك التلفاز بنسبة (15,92 %)، الهاتف بنسبة (13,27 %)، الانترنيت (16,81 %)، إضافة إلى التجهيزات الأخرى وذلك نتيجة الاستعمال الواسع لهذه الأجهزة، وتماشيا مع متطلبات العصر الحالي، كذلك نجد نسبة تكاد تكون دون المتوسط من حيث اكتساب آلة الغسيل وآلة الطبخ وهذا ما تعبر عنه النسب على التوالي (06,19 %) و (9,73 %) وهذا التفاوت في تملك الأشياء في المترل ومن حيث توفرها وانعدامها يعود إلى ظروف كل عائلة من حيث الدخل الفردي لها (عينة البحث).

7– 2– 8: جدول رقم (15): يبين توزيع أفراد العينة حسب البعد الجغرافي للريف عن المدينة.

الفئات	التكرارات	%
أقل من 10 كلم	17	15,04
من 10 إلى 20 كلم	41	36,28
أكبر من 20 كلم	55	48,67
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (15): يمثل توزيع أفراد العينة حسب البعد الجغرافي للريف عن المدينة

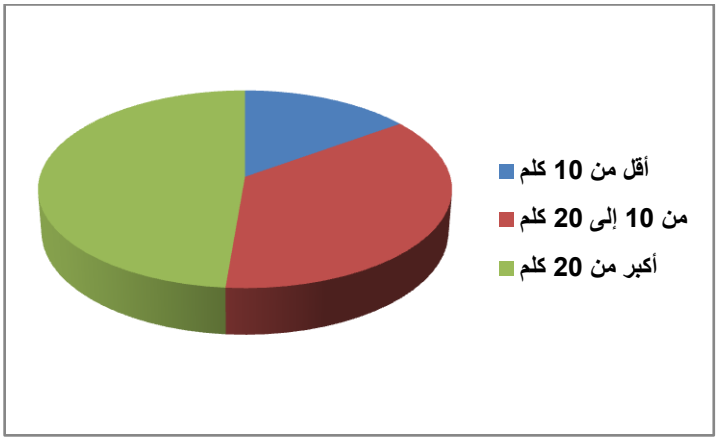

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب البعد الجغرافي للريف عن المدينة نجد أن النسب المعبرة لأفراد العينة من الساكنين أن فاصل المسافة بين الريف والمدينة وبنسبة قليلة أقل من 10 كلم وبنسبة (15,04 %)، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يشير فاصل المسافة بين الريف والمدينة من 10 إلى 20 كلم يشكلون حيز كبير من أفراد العينة وبنسبة (36,28 %) أما في المسافة الممثلة لأكبر من 20 كلم لبعد الريف عن المدينة وبنسبة (48,67 %) فتأتي في المرتبة الأولى لتوزيع أفراد العينة، وخلاصة القول أنه كلما ابتعد أفراد العينة النازحين إلى المدينة بفاصل كبير للمسافة (أكبر من 20 كلم) كلما زاد ظاهرة النزوح من القرى والأرياف إلى المدن والانعكاسات

والتأثيرات التي تطرأ على المدينة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فالنازح إلى المدينة يرى فيها قرب للمرافق وتوفر الخدمات والبحث عن العمل وقاكن المدينة يرى العكس من حيث المشاكل الحضرية والتكدس العمراني وغياب ثقافة المدينة بصفة عامة وهذا حسب رأي المبحوثين أثناء المقابلة الميدانية.

7 – 2 – 9:

جدول رقم (16): يبين حالة نزوح أفراد العينة من الريف عن المدينة.

الإجابات	التكرار	%
مع أفراد الأسرة	104	92,03
مع بعض الأفراد	09	07,96
فرديا	00	00
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (16): يمثل حالة نزوح أفراد العينة من الريف عن المدينة.

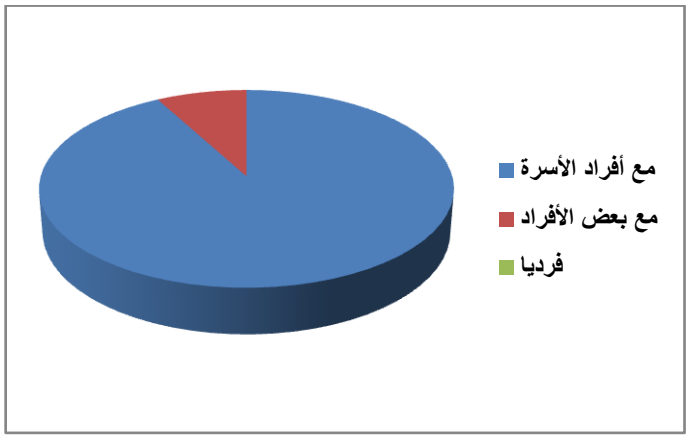

يشكل أفراد العينة المصحوبين لأفراد أسرهم تقريبا (90) من أفراد العينة وبنسبة (92,03 %)، ويأتي أفراد العينة المصحوبين لبعض أفراد الأسرة في المرتبة الثانية وبنسبة ضئيلة والمعبر عنها بـــ (07,96 %)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي أفراد العينة النازحة من الريف إلى المدينة وبمفردهم دون اصطحاب الأسرة بنسبة معبرة بـــ (00 %)، وبناءا على ذلك أن ظاهرة النزوح الريفي كانت مؤثرة

جدا على قرى وأرياف المدينة التابعة لها إذ نجد أن أفراد مجتمع البحث نزحوا كلهم بأفراد أسرهم (92,03 %) إلى المدينة، والقليل اصطحب بعض الأفراد من الأسرة لسبب يكمن في بعض الأعمال الفلاحية التي يعمل فيها بعض أفراد الأسرة (أشجار مثمرة – تربية النحل – الرعي – السقي) وبنسبة (07,96 %)، أما نسبة أفراد العينة النازحين إلى المدينة بمفردهم (00 %) فهي غير موجودة حسب رأي المبحوثين.

7– 2– 10:

جدول رقم (17): يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم.

الإجابات	التكرار	%
دوار	02	1,76
قرية	111	98,23
مدينة	00	00
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (17): يمثل توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم

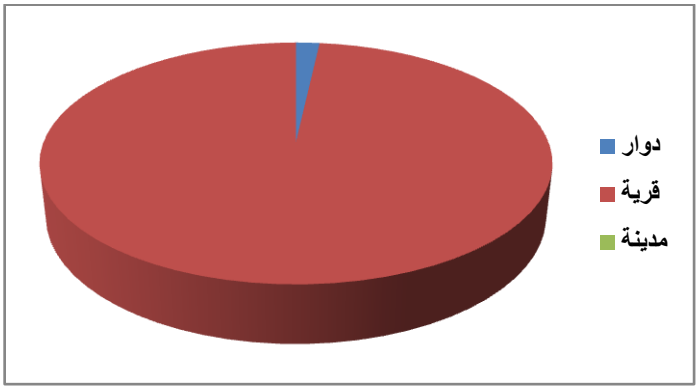

يبين لنا الجدول رقم (17) أن توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم أن جل أفراد العينة تقريبا ينحدرون من القرى وبنسبة كبيرة جدا تعبر عن (98,23 %)، أما أفراد العينة الذين مكان

ميلادهم دوار فهم نسبة ضعيفة جدا (1,76 %)، أما توزيع أفراد العينة الذين كان ميلادهم المدينة فكانت النسبة المعبرة عنهم (00 %).

وبالرجوع إلى المجال المكاني للمدينة يتبين أن مدينة **ششار** فتية من حيث النشأة في بداية الثمانينات فهي حديثة مقارنة للمدن الأخرى لذلك نجد أن معظم الساكنين فيها من أصول ريفية (مكان ميلادهم)، وهذا ما عبّر عنه في الجدول الإحصائي أعلاه.

7– 2– 11:

جدول رقم (18): يبين توزيع أفراد العينة حسب تاريخ نزوحهم أو انتقالهم إلى المدينة.

الإجابات	التكرارات	%
1960 -1965	00	00
1966 -1970	00	00
1971 -1980	06	5,30
1981 -1990	13	11,50
1991 -2000	23	20,35
2001 -2005	29	25,66
2006 -2010	42	37,16
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (18): يمثل توزيع أفراد العينة حسب تاريخ نزوحهم أو انتقالهم إلى المدينة.

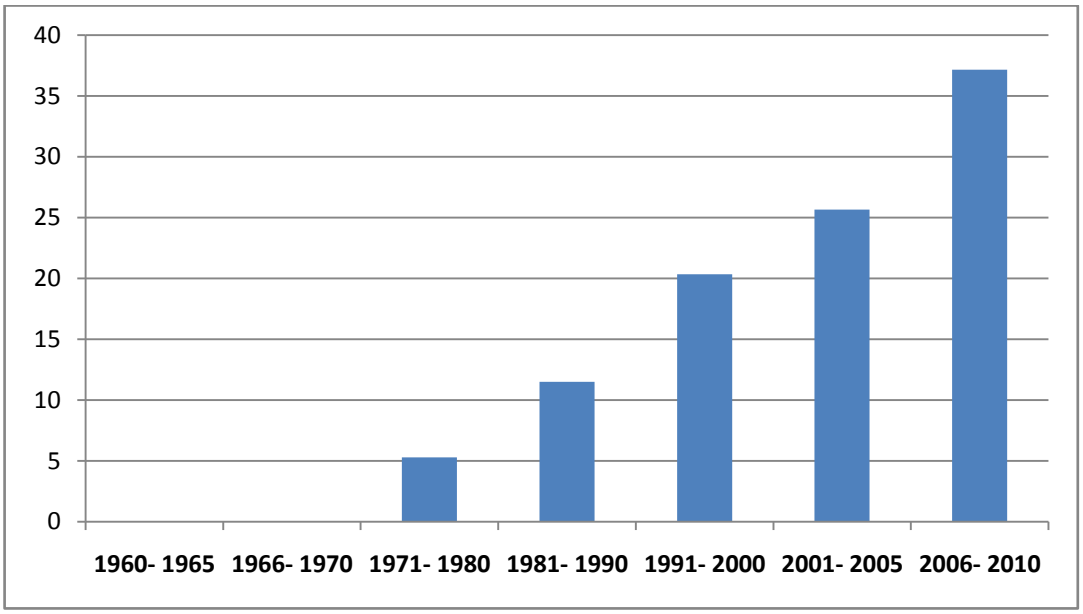

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أن نسبة (37,16 %) من أفراد العينة قدموا أو نزحوا إلى المدينة خلال السنوات (2006– 2010)، ومع المقابلة الميدانية لعينة البحث تبين أن هناك من انتقلوا إلى المدينة منذ فترة وجيزة فقط وهذا ما يدل على الضغط الملاحظ على المدن من حيث تفاقم أزمة السكن بالأحياء الحضرية وضيق المساكن وما ينجر عنه انتشار الأحياء القصديرية والأحياء الفوضوية، وتأتي المجموعة الثانية خلال السنوات (2001– 2005) وبنسبة (25,66 %) وهؤلاء نزحوا إلى المدينة لنفس الأسباب ولتحقيق نفس الغرض، وكذلك بالنسبة للمجموعة الثالثة الممثلة لسنوات (1991– 2000) وبنسبة (20,35 %) وكان الظرف الأمني من أهم العوامل والأسباب الرئيسية التي أدت بهذه الفئة إلى النزوح والانتقال إلى المدينة بحثا عن الأمن والأمان، أما المجموعة المتبقية المشكلة لسنوات (1971– 1980)، (1981– 1990) وبسبة متقاربة نوعا ما (5,30 %) و (11,50 %) فهي تعبر توزيع أفراد العينة النازحين خلال هذه السنوات والفئة الكبيرة منهم من القرى والأرياف التابعة للمدينة.

7– 2– 12:

جدول رقم (19): يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب نزوحها أو انتقالها إلى المدينة.

الإجابات	التكرار	%
بحث عن العمل	41	36,28
انعدام المرافق في الريف	52	46,01
ضيق المسكن	02	01,76
إكمال الدراسة	11	07,93
وجود الأهل والأقارب	04	03,53
قدم المسكن	00	00
ظروف أمنية	03	02,65
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (19): يمثل توزيع أفراد العينة حسب سبب نزوحها أو انتقالها إلى المدينة

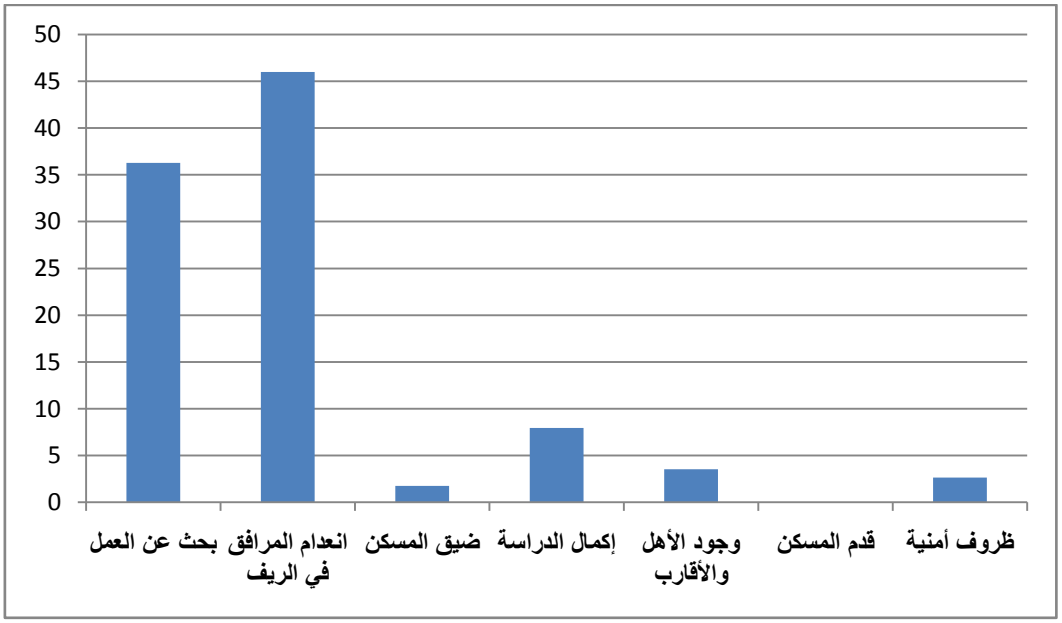

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن أهم دوافع وسبب نزوح وانتقال أفراد العينة إلى المدينة كانت بدرجة أولى انعدام المرافق والخدمات الضرورية في الريف وبنسبة (46,01 %) وبدرجة أقل غير بعيدة عن السبب الأول هو البحث عن العمل بسبة (36,28 %)، أما بالنسبة لأفراد العينة الممثلة في إكمال الدراسة في المدينة تأتي في المرتبة الثالثة وبنسبة (07,93 %).

إن التداخل الواضح بين إجابات العينة المبحوثة حول سبب نزوحها إلى المدينة في ثلاث محاور أساسية وهي انعدام المرافق الضرورية والخدمات والبحث عن العمل وإكمال الدراسة، وبسبة متقاربة جدا وهذا ما مثل في الجدول الإحصائي أعلاه، أما بقية المحاور التي أجاب عليها أفراد العينة من حيث الظروف الأمنية وقدم المسكن ووجود الأهل والأقارب وضيق المسكن، فكانت النسبة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة وهي معبرة على النسبة التالية (01,76 %) ، (02,65 %)، (03,53 %)، إن السبب الحقيقي لانتقال أفراد العينة من الريف إلى المدينة يعود إلى إفقار الريف من ضرورياته هذا ما عجل بالهروب والتروح إلى المدن بأعداد كبيرة والجداول الإحصائية السابقة الذكر عبرت عن ذلك بوضوح.

7– 3: آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي

7– 3– 1: جدول رقم (20) يوضح تفاقم أزمة السكن في المدينة جراء تدفق ونزوح الريفيين إليها.

الإجابات	التكرار	%
نعم	100	88,4
لا	03	02,6
ربما	10	08,8
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (20): يمثل تفاقم أزمة السكن في المدينة جراء تدفق ونزوح الريفيين إليها.

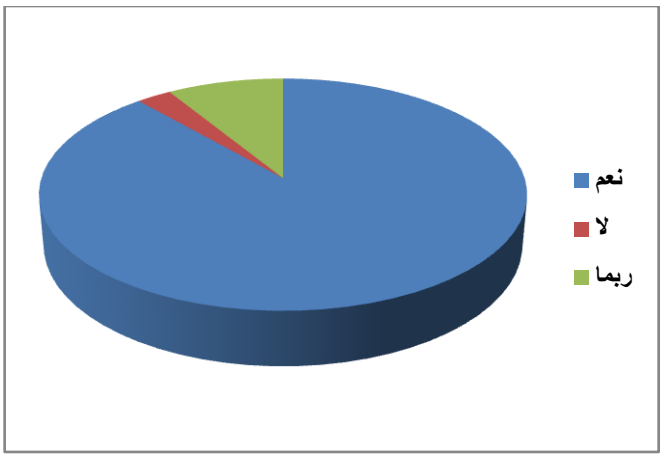

فيما يتعلق بآثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي من حيث تفاقم أزمة السكن في المدينة جراء تدفق ونزوح الريفيين إليها من القرى والأرياف المجاورة والتابعة للمدينة وهذا ما عبرت عليه الفرضية في هذا المجال، حيث أن النسب الكبيرة من أفراد مجتمع البحث كانت إجاباته معبرة وقوية جدا على أزمة السكن التي يعانون منها في المدينة وكانت نسبتهم (88,49 %) وبالإجابة "بنعم"، وتليها المجموعة الثانية من أفراد العينة المعبرة "بربما" وبنسبة (08,84 %) حول تفاقم أزمة السكن في المدينة بسبب نزوح الريفيين وانتقالهم إلى المدينة، أما المجموعة الثالثة الممثلة لأفراد العينة التي أجابت بـــ

"لا" وبنسبة (02,65 %) وتمثل نسبة ضئيلة جدا فهي ترى أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تفاقم أزمة السكن، كنقص الوعاء العقاري في البلدية واختلال السياسات العمرانية والحضرية في المدينة، وعدم استغلال الفضاءات الأخرى كبناء السكنات أو منح رخصة البناء للمواطنين للاعتماد على أنفسهم في البناء للتقليل من أزمة السكن، وهذا حسب رأي مجتمع البحث أثناء المقابلة الميدانية معهم.

7- 3- 2: جدول رقم (21) يبين توزيع أفراد العينة حسب آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي.

الإجابات	نعم		لا		نوعا ما	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ارتفاع النمو الحضري والتوسع العمراني	97	85,84	11	9,73	15	13,27
اكتظاظ المدن وتشعبها	89	78,76	09	7,96	17	15,04
ظهور أزمة السكن وتفاقمها	78	69,02	13	11,50	21	18,58
تدهور المرافق والخدمات الاجتماعية	61	53,98	12	10,61	31	27,43
انتشار الأحياء المتخلفة والبيوت القصديرية والسكنات العشوائية	85	75,22	07	6,19	11	9,73
ترييف المدينة وتدهور الإطار المعيشي للسكان	40	35,39	15	13,27	08	7,07
انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة	35	30,97	06	5,30	14	12,38
ارتفاع نسبة التزاحم في الغرفة الواحدة في المناطق السكنية	23	20,35	21	18,58	23	20,35
التوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية	47	41,59	14	12,38	07	6,19
المجموع	555 ع (113)		108 ع (113)		147 ع (113)	

الشكل رقم (21): يمثل توزيع أفراد العينة حسب آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي.

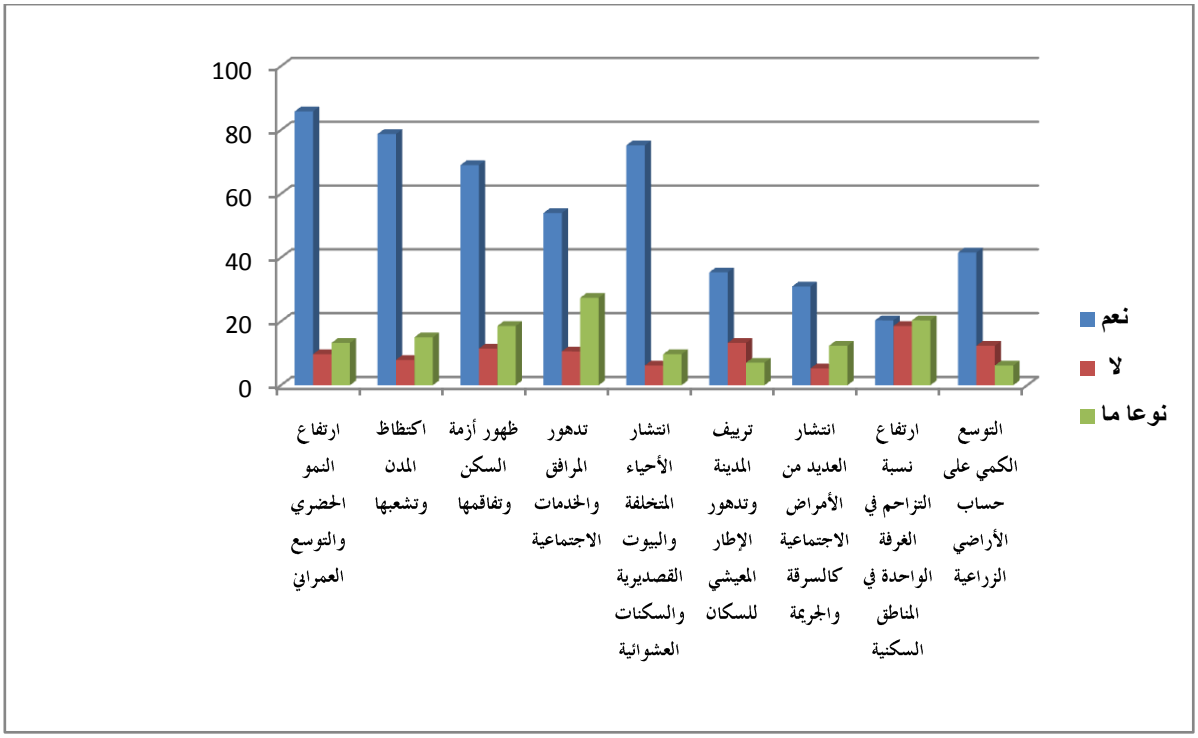

تبينت آثار وانعكاسات النمو الحضري ومشكلاته على المستويين الريفي والحضري حسب الجدول رقم (21) فيما يلي:

1- على صعيد الوسط الحضري:

يبدو أن تأثير النزوح الريفي على الوسط الحضري المستقبل لهؤلاء الوافدين واضح وتجسد هذا التأثير في الظواهر التالية[1]:

1- 1 النمو الحضري والتوسع العمراني:

ساهمت ظاهرة النزوح الريفي في المدن بصورة كبيرة في نزوح الريفيين جعلت من سكان المدن يزدادون بكثرة وبدرجة كبيرة.

(1) رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، (1988- 2008)، مرجع سابق، ص 288.

ففي مدينة **ششار** –كإطار مكاني للدراسة– تكون قد جذبت أفواجا من النازحين الذين تدفقوا إليها من أنحاء مختلفة (قرى، أرياف) من البلديات التابعة لها (جلال، خيران، ششار) ولأسباب اجتماعية اقتصادية وجغرافية.

كما كان لظاهرة النزوح الريفي إلى المدن نتائج على العمران فقد ساعدت على التوسع العمراني عن طريق تشيد مساكن وإقامة أحياء حديثة مقارنة على ما كانت عليه في بداية الثمانينات ونهاية التسعينات، وفي سياق هذا التوسع العمراني والذي كان للنزوح الريفي دور كبير أدى إلى زيادة الطلب على الأراضي، فانتعش سوق العقار وزحف على الأراضي الزراعية، فاغتنم الحضريون مالكو تلك الأراضي الفرصة لترتفع أسعارها، ولتتحول الأراضي الخصبة المخصصة لزراعة القمح وأشجار التفاح والعنب والتين التي كانت وإلى عهد قريب تغطي مساحات واسعة إلى أراضي قاحلة وليحل محلها الاسمنت المسلح[1].

ومن الجدول رقم (21) يتضح أن التحول أو التغير في حجم الحيازة ومن خلال إجابة المبحوثين قد سارت تلك الإجابات في نفس الاتجاه فقد عبر أكثر من (88,84 %) من أن التأثير كان كبيرا إزاء النمو الحضري والتوسع العمراني، كما كانت إجابات المبحوثين لتشير إلى أن الأحياء المتخلفة وانتشار البيوت القصديرية هي من عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن والمعبر عنها بنسبة (75,22 %) في الجدول أعلاه.

1- 2 اكتظاظ المدن والأزمة السكنية:

إذا كان النمو الحضري والتوسع العمراني هو سبيل التحضر، لكن حين يكون بوتائر سريعة متسما بالطابع الفوضوي، فاستمرار تدفق النازحين الريفيين أدى إلى اختلال التوازن بين حاجات هؤلاء الوافدين وإمكانيات وطاقة المدينة [2]، مما خلق أزمة إسكانية خانقة، على مستوى الكثافة السكانية، وارتفاع نسبة التزاحم في الغرفة الواحدة، حيث وصل عدد الأفراد في المسكن الواحد من

---

(1) نفس المرجع، ص 289.

(2) رشيد زوزو، مرجع سابق، ص 290.

(08- 09) أفراد مما يعبر عن اختناق سكني، والنسب الواردة في الجدول كانت معبرة عن ذلك على التوالي (75,24 %) ، (20,35 %).

1- 3 تدهور وتدني المرافق والخدمات الاجتماعية:

ساهمت إلى حد كبير ظاهرة النزوح الريفي في خلق مشكلات حضرية تمثلت في تدهور الخدمات الاجتماعية من تعليمية وصحية وغيرهما، وذلك أن هؤلاء النازحين كثير منهم كان دافعهم للنزوح تعليم أبنائهم وحاجة ماسة إلى رعاية اجتماعية وصحية وخدمية طالما افتقروا إليها، وبالرجوع إلى الواقع والمقابلة التي أجريناها مع مجتمع البحث نجد بداية التدهور في قطاع التعليم من حيث تواجد المؤسسات التربوية في المدينة (مدارس ابتدائية، إكماليات، ثانويات) حيث نجد أربع ثانويات وخمس إكماليات في المدينة التي لا تلبي الطلب المتزايد عليها (عدد السكان 47000 نسمة)، وفي الخدمات الصحية نجد مستشفى واحد وقاعة العلاج متعدد الخدمات لـــ 47000 نسمة، وعبرت أفراد العينة حول تدهور المرافق والخدمات بنسبة (53,98 %).

1- 4 ترييف المدينة وتدهور الإطار المعيشي للسكان:

يقصد بترييف المدينة تلك الأنماط والسلوك الريفية والتي تنتشر في المدينة جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك الحضرية مما يحدث آثار في السلوك والوظائف الاجتماعية، وتعتبر ظاهرة النزوح الريفي من أهم العوامل في بروز انتشار هذه الظاهرة، وإذا كان هؤلاء النازحين يرتكزون دائما في أطراف المدينة وفي أحيائها المختلفة خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة، وكانت النسب المعبرة عن هذه الظاهرة من إجابات أفراد العينة بـــ (35,39 %).

1- 5 انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة والبطالة والتسول، إن انتشار البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية أدى إلى انخراط تلك الفئة خصوصا الشبابية منها في عصابات سرعان ما تكونت كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي والاحتقار والشعور بالنقص والغربة في المدينة مما

شجع تلك العصابات على الجنوح والانحراف والتشرد فتكون من بينها عصابات تخصصت في المخدرات والسرقات كمصدر رئيسي للعيش والإثراء، أو عصابات الجريمة والانحرافات والاعتداءات المسلحة التي أصبحت قبلة وهواية النازحين الجدد إلى المدينة كوسيلة للدفاع عن النفس وأداة لتحقيق الذات، كما تشكلت عصابات التسول وظاهرة التشرد التي كنا نلاحظ في المدن الكبرى سرعان ما انتقلت إلى المدن المتوسطة والصغيرة، وأصبح هذا الوضع عبئا على المواطنين الذين يسكنون بالقرب من هذه الأحياء خصوصا من الناحية الأمنية، والنسب التي عبر عليها أفراد العينة بإجاباتهم حسب نتائج التحليل الإحصائي تشير إلى (30,97 %).

أما ايجابيات أفراد العينة بـــ "لا" أو "نوعا ما" حول آثار النمو الحضري ومشكلاته على الجانب الاجتماعي وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي، فكانت ضئيلة جدا وبنسب متقاربة لإجابات أفراد العينة، وعبرت عنه النسب المبينة في الجدول كما يلي:

* (9,37 % - 13,27 %) من حيث ارتفاع النمو الحضري والتوسع العمراني.

* (7,96 % - 15,04 %) في اكتظاظ المدن وتشعبها.

* (11,50 % - 18,58 %) ظهور أزمة السكن.

* (10,61 % - 27,43 %) تدهور المرافق والخدمات، وتليها بقية الآثار الواردة في الجدول رقم (20) بنفس الأهمية والرتبة، ولقد ساهم تغير نمط تكوين للأسرة..

ولقد ساهم تغير نمط تكوين الأسرة من أسرة ممتدة تضم الجدين والأخوال والأعمام تحمل كثيرا من القيم والأخلاق إلى أسرة نووية مكونة من فردين فقط، مما ساهم في اندثار القيم فالعنف اللفظي داخل الأسرة من أسوء حالات العنف فهو يتطور إلى أن يصبح انحراف وجريمة، فظاهرة النزوح الريفي أو الهجرة الريفية من الأرياف نحو المدن الذي انعكس على المدينة وساهم في الاكتظاظ وظهور الجريمة.

فعدم توجه الدولة إلى الريف وإهماله تماما عجل من ظهور هذه الآفات، فلو وفرت الدولة التنمية للريف من مدارس وسكنات لائقة تناسب طبيعة القرويين، ودور السينما ومساحات خضراء وملاعب لبقى السكان في قراهم وساهموا في تنمية واعمار الريف والمحافظة على قيمه.

إن هيئة الأحياء الجديدة بمرافق مثل المساجد ومساحات مسلية، وسوق مغطاة يساعدهم على تجنب الفوضى ثم الشجارات والعنف، وتخصيص مكان، سواء مساحة خضراء أو مرفق عمومي يلتقي فيه الجيران حتى يتقربوا من بعضهم.

7– 4: الحالة الاقتصادية

7– 4– 1: جدول رقم (22) يبين توزيع العينة حسب تقييمهم لمستواهم المعيشي.

الإجابات	التكرار	%
مرتفع	04	3,53
متوسط	97	85,8
منخفض	12	10,6
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (22): يمثل توزيع العينة حسب تقييمهم لمستواهم المعيشي.

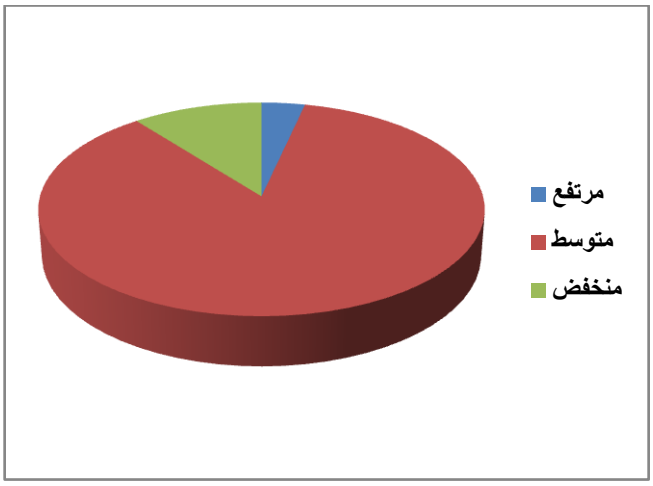

من الجدول رقم (22) يتضح أن التحول أو التغير في المكانة الاجتماعية (الحراك الاجتماعي) قد تم لنحو 97 مبحوث يمثلون حوالي (90 %) من جملة عينة الدراسة.

ومن خلال الجدول رقم (22) يتبين أن معظم المبحوثين يبدو أن مستواهم المعيشي متوسط وهذا ما عبرت عليه النسبة بـــ (85,84 %)، أما أفراد العينة المبحوثين الذين يرون مستواهم المعيشي مرتفع كانت نسبتهم (3,53 %) فهي نسبة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة، أما المجموعة الثالثة التي ترى أن مستواها المعيشي منخفض فهي تمثل نسبة (10,61 %).

وانطلاقا من المعاينة الميدانية والمقابلة الشخصية للمبحوثين تبين أنهم ينحدرون من أسر ميسورة الحال إلى جانب ذلك جزء منهم يشغل وظائف إدارية أي أصحاب الدخل المحدود، أما الجانب التجاري عند المبحوثين تمثل في محلات المواد الغذائية، وبيع الخضر والفواكه على الطاولات الموجودة في الرصيف.

7– 4– 2: جدول رقم (23) يبين توزيع أفراد العينة حسب العمل ومجاله.

الإجابات	التكرار	%
نعم	24	21,23
لا	89	78,76
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (23): يمثل توزيع أفراد العينة حسب العمل ومجاله

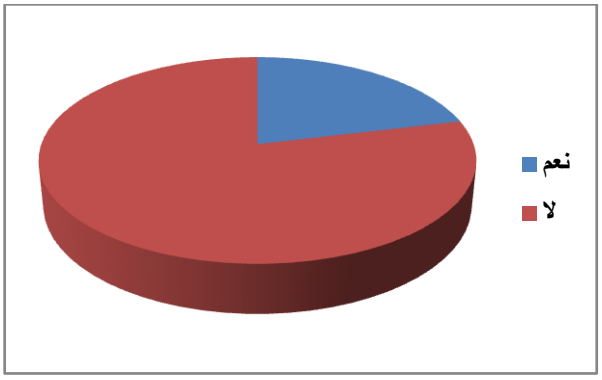

الجدول رقم (23) يبين توزيع أفراد العينة حسب عمل الأبناء ومجاله، إذ نجد أن نسبة كبيرة جدا من أفراد العينة ليس لديهم أبناء يعملون وهذا ما عبرت عليه النسبة (78,76 %)، أما أفراد العينة الذين لديهم أبناء يعملون فكانت نسبتهم (21,23 %)، وحسب المعاينة الميدانية والدردشة مع المبحوثين للمجموعة الثانية الذين لديهم أبناء يعملون تبين أن الجزء الكبير منهم التحق بصفوف الجيش الوطني الشعبي والشرطة والدرك والحماية المدنية والجزء القليل منهم جدا يحوز على وظائف إدارية في الدائرة ومفتشية الضرائب وقطاع العدالة وخزينة البلدية، وبعض الأفراد يعملون في الولاية.

أما المجموعة الأولى لأفراد العينة والتي توضح أن الأبناء في حالة بطالة دائمة وتشكل نسبة (78,76 %) (89) مبحوثا، وحسب المقابلة الميدانية تبين أن أبنائهم معظمهم متحصلين على شهادات جامعية ويعملون في إطار الإدماج المهني وعقود ما قبل التشغيل، والشبكة الاجتماعية لعديمي المستوى، ومنهم من تحصل على قرض في إطار " Onsej"، ورغم أن الأبناء في حالة عمل إلا أن نظرة الآباء

بالنسبة لأبنائهم أنهم في حالة بطالة ما لم يتحصلوا على شغل أو وظيفة دائمة، ورغم استفادة أبنائهم من القروض إلا أن العمل في الميدان غير موجود – طلبات العمل– أما مجال التجارة فمنعدم تماما حيث يحتاج إلى رأس مال وهذا حسب رأي المبحوثين، أما جانب الأعمال الحرة فالعمل متذبذب في جانب الاستمرارية.

7– 4– 3: جدول رقم (24) يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد الأسرة يساعدون في الإنفاق.

الإجابات	التكرارات	%
نعم	09	7,96
لا	104	92,0
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (24): يمثل توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد الأسرة يساعدون في الإنفاق.

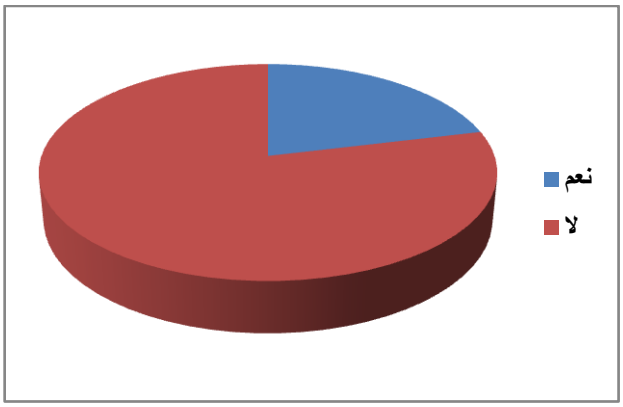

بالرجوع إلى الجدول رقم (23) وإجابات المبحوثين من حيث عمل أبنائهم إذ بينت الجداول الإحصائية أن تقريبا (80 %) من أبنائهم لا يعملون في حالة بطالة، وبناءا على هذا التحليل فقد يكون هناك من المبحوثين ممن لا يجدون معاونا في مجال الإنفاق مثل ما هو الحال بالنسبة (92,03 %) من أفراد العينة، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين لديهم من يساعدهم في الإنفاق من أفراد الأسرة ودلت

عليه الجداول الإحصائية بنسبة (7,96 %) فيمكن أن يرجع ذلك إلى الجد أو الجدة من المشاركين في الثورة الجزائرية أم من الذين لديهم تقاعد في فرنسا وهذا ما انتقيناه من إجابات المبحوثين في الميدان، أما البقية من أفراد العينة فما زال الآباء يتحملون مسؤولية أبنائهم في المصاريف اليومية وتنقلاتهم ومنهم من لديه أبناء متزوجون ما زالوا ينفقون عليهم، وهذا بحكم تزويجهم من آبائهم باعتباره الابن الأكبر في البيت – العادات والتقاليد التي أتوا بها من الريف إلى المدينة.

7– 4– 4: جدول رقم (25) يبين توزيع أفراد العينة حسب جوانب الإنفاق الأكثر استعمالا للمدخول.

الإجابات	التكرارات	%
الكهرباء	17	15,04
الغاز	08	7,07
التغذية	21	18,58
التعليم	25	22,12
الصحة	31	27,43
السياحة	05	04,42
تهيئة المنزل وتأثيثه	04	3,53
اللباس	07	06,19
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (25): يمثل توزيع أفراد العينة حسب جوانب الإنفاق الأكثر استعمالا للمدخول.

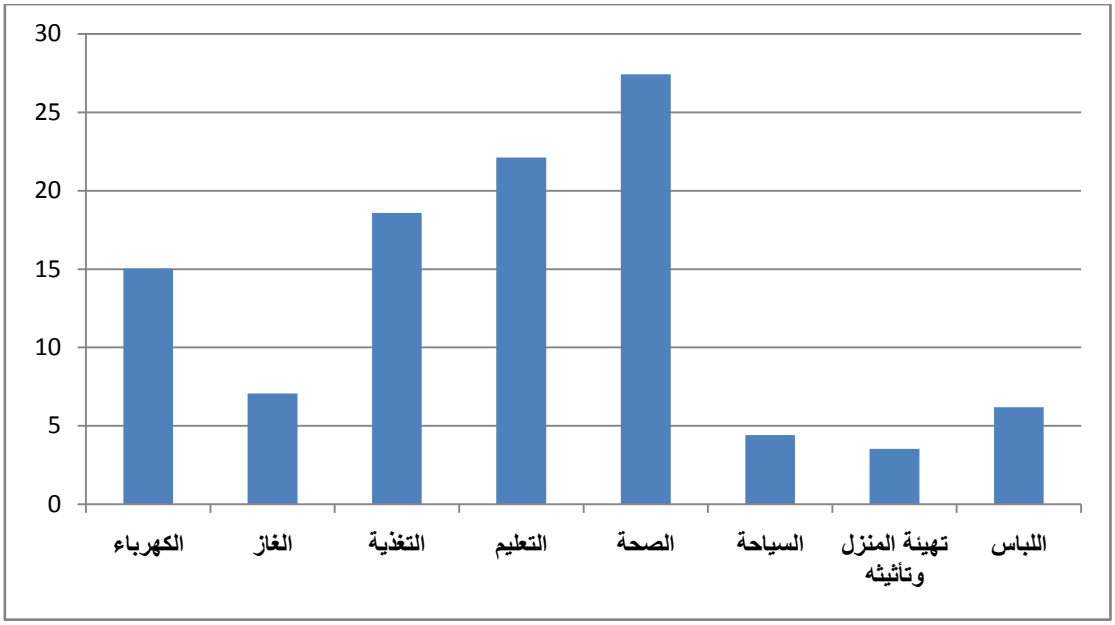

يشكل المبحوثين الذين يوجهون معظم مدخولهم إلى الصحة لغرض العلاج وشراء الأدوية النسبة الكبيرة لأفراد العينة من حيث جوانب الإنفاق وبنسبة (27,43 %) ويعود ذلك إلى الوضع الاجتماعي لأفراد هذه العينة من حيث الظروف المعيشية باعتبار معظم أفراد العينة ميسوري الحال حسب الجداول الإحصائية السابقة، كذلك الظروف البيئية من حيث التلوث البيئي والتكدس السكني لافتقار هذه الفئة لقنوات صرف المياه والخدمات والمرافق الضرورية، وهذا ما عجل في تفشي الأمراض وتوجيه الجزء الكبير من الإنفاق إلى العلاج، وتأتي بعدها فئة أفراد العينة التي توجه إنفاقها في المرتبة الثانية بعد الصحة وهي التعليم وبنسبة (22,12 %) حسب إجابات المبحوثين، وبالرجوع إلى الدراسات النظرية السابقة والجداول الإحصائية التي تم دراستها يتضح جليا أن من أسباب نزوح وتدفق أفراد العينة إلى المدن هو تعليم الأبناء لما تحويه المدينة من مرافق تعليمية، وبدرجة أولى والنسبة الموضحة في الجدول تعبر عن ذلك، ونجد في المرتبة الثالثة الإنفاق على الكهرباء وبنسبة (15,04 %) لأن معظم التجهيزات الموجودة في البيت (ثلاجة، تلفاز، غسالة، هاتف، آلة الطبخ...) تستهلك

الكهرباء بكثرة، أما باقي الإنفاق وبنسبة ضئيلة نجدها في (الغاز، السياحة، اللباس، تهيئة المترل) بنسبة تتراوح ما بين (3,53 %، 4,42 %، 6,19 %)

7- 4- 5: جدول رقم (26) يبين مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة حسب توزيع أفراد العينة.

الإجابات	التكرارات	%
نعم	16	14,15
لا	97	85,84
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (26): يمثل مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة حسب توزيع أفراد العينة.

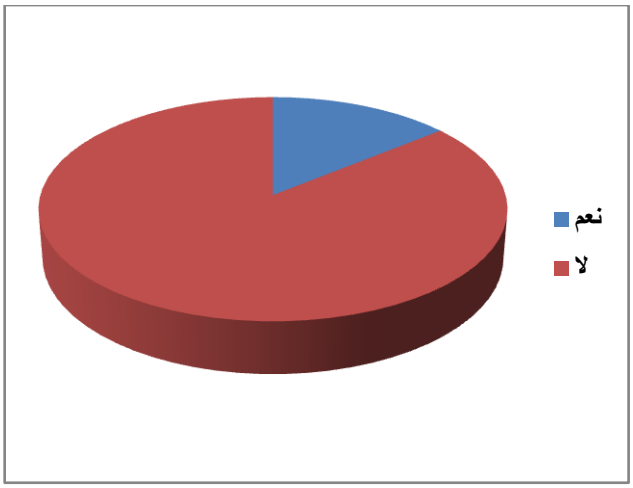

من الجدول رقم (26) يتضح أن التحول أو التغير في درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة في المدينة قليل جدا وبنسبة ضئيلة عبر عنها بنسبة (14,15 %) مقارنة بفئة توزيع أفراد العينة غير المحققين الاكتفاء الذاتي والمعبرة لنسبة (85,84 %) والتي تشكل حوالي (85 %) من أفراد العينة المبحوثة، وأثناء المقابلة الميدانية لمجتمع البحث، تبين أنه من أسباب عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المدينة يعود إلى التحول المهني وما ارتبط به من ترك العمل الفلاحي وهجرته في الريف في سبيل مدخول مرتفع في المدينة، وكذلك تغير إنفاق الأسرة من حيث نمط استهلاكها -محاكاة الأسرة – وارتفاع مستوى

معيشة الأسرة النازحة في المدينة وتنوع نمط المعيشة من حيث (التغذية – اللباس – الصحة – التعليم – نمط الاستهلاك...) لذلك يسعى معظم أفراد العينة إلى تحسين ظروف معيشتهم وهذا دليل على تقلبهم وسعيهم للتغيير من أجل مواكبة التغيرات الجارية في مختلف المجالات، مما جعل أفراد العينة يلجئون إلى مداخيل إضافية سواء تعلق الأمر بأعمال حرة أو تجارة تكون مكملة لإنفاقاتهم اليومية.

7– 4– 6: جدول رقم (27) يبين توزيع أفراد العينة حسب قرب عملهم من المترل.

الإجابات	التكرارات	%
نعم	107	94,6
لا	06	05,3
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (27): يمثل توزيع أفراد العينة حسب قرب عملهم من المترل.

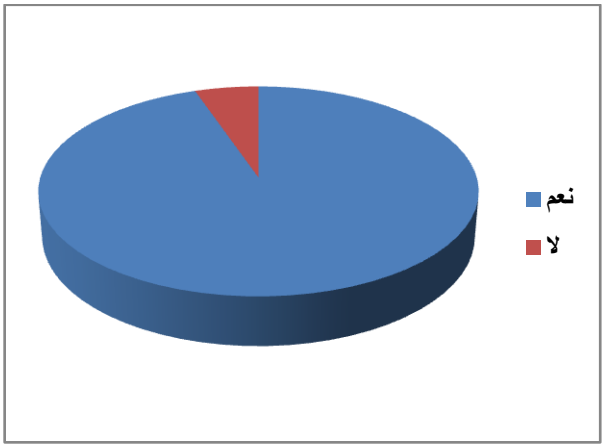

نستنتج من البحث الميداني الذي يوضحه الجدول رقم (27) حسب إجابات أفراد العينة حسب قرب عملهم من المترل أن الجزء الكبير من أفراد العينة يزاولون نشاطهم أو مكان عملهم قرب المترل وبنسبة (94,69 %) أما أفراد العينة الذين يعملون بعيدين عن المترل فهو نسبة قليلة جدا وبنسبة (5,30 %)، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية السابقة التي تم دراستها من حيث نوع نشاط أفراد العينة نجده تقريبا منحصر في المجال التجاري والأعمال الحرة وفئة ضئيلة جدا في المجال الإداري وهذا

بعد الانتقال إلى المدينة أما قبل الانتقال إلى المدينة فكان النشاط المزاول يغلب عليه الطابع الفلاحي وبنسبة كبيرة والجدول رقم (07) المبين لنوع النشاط الممارس دليل على ذلك، وخلاصة القول أن معظم أفراد العينة وبنسبة (95 %) تقريبا يزاولون نشاطهم قرب البيت وهذا حسب إجابات المبحوثين أو مجتمع البحث أثناء المعاينة الميدانية.

7– 5: آثار النمو الحضري على الجانب البيئي

7– 5– 1: جدول رقم (28) يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء نزوحهم أو تنقلهم للعيش في المدينة.

الإجابات	التكرار	%
نعم	69	61,06
لا	44	38,93
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (28): يمثل توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء نزوحهم أو تنقلهم للعيش في المدينة.

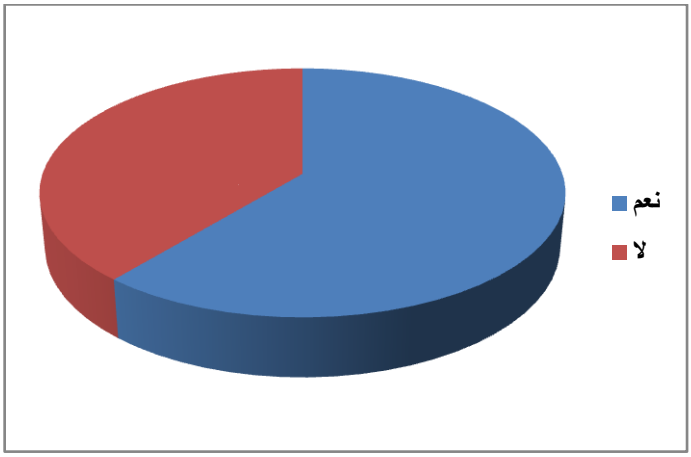

يوضح الجدول رقم (28) حجم الأسر لعينة الدراسة حسب شعورهم بالراحة أثناء تنقلهم والعيش في المدينة، حيث أن النسبة الأكبر يشعرون بالراحة في المدينة وبنسبة (61,06 %)، أما فئة

أفراد العينة الذي لا يشعرون بالراحة أثناء تنقلهم إلى المدينة فعبر عنهم بنسبة (38,93 %)، وأثناء مقابلة المبحوثين في الميدان كان معظمهم يرى أن هناك فروقات كبيرة بين موطنهم الأصلي والمدينة التي تدفقوا إليها مبرزين ذلك في توفر الخدمات والمرافق الصحية والتعليمية إضافة إلى ذلك تواجد فرص العمل (أعمال حرة، تجارة...) مقارنة بموطنهم الأصلي فهي منعدمة تماما، كل هذه العوامل جعلتهم يشعرون بالراحة، أما أفراد العينة الذين هم لا يشعرون بالراحة في المدينة ربما لسبب تغير الظروف عليهم خاصة الجانب المادي وارتفاع النفقات في المدينة لما تحوزه من مرافق وخدمات تستلزم على أفراد العينة وهم غير مؤهلين لذلك كل هذه الأسباب جعلت أفراد العينة لا يشعرون بالراحة.

7- 5- 2: جدول رقم (29) يبين توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم العيش في المدينة أو الريف

الإجابات	التكرار	%
نعم	101	89,38
لا	12	10,61
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (29): يمثل توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم العيش في المدينة أو الريف

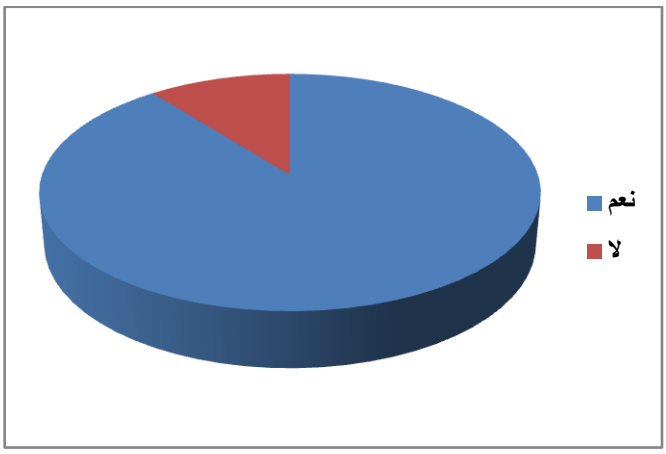

بخصوص تفضيل أفراد العينة العيش في المدينة أو الريف نجد أن معظم أفراد العينة يختارون العيش في المدينة ويفضلونها عن الريف وكانت نسبتهم (89,38 %) من أفراد العينة والتي تشكل الجزء

الأكبر (90 %)، لتأتي رغبة أفراد العينة العيش في الريف وتفضيل الريف عن المدينة في المرتبة الثانية وبنسب ضعيفة معبرة على ذلك بنسبة (10,61 %)، وحسب المقابلة الميدانية لأفراد العينة وانطلاقا من إجاباتهم المعبرة على ذلك، وجدنا أن كل أفراد العينة تقريبا راضون في العيش بالمدينة لما تتوفر عليه من امتيازات خدمية من حيث التعليم، الصحة، السكن، الخدمات، النقل وهذا ما عبر عليه الجداول الإحصائية السابقة الذكر والجانب النظري، أما أفراد العينة التي تفضل العيش في الريف ربما راجع ذلك إلى ترسخ العادات والتقاليد في حياتهم ونشاطهم اليومي التي لم يجدوها في المدينة.

7– 5– 3: جدول رقم (30) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المشاكل التي يعاني منها قاطني الحي

الإجابات	التكرار	%
نقص الماء الصالح للشرب	37	32,74
التلوث	10	08,84
انعدام النظافة	07	06,19
قلة الإنارة	11	09,73
الطرق غير معبدة	21	18,58
قلة المرافق الضرورية	15	13,27
تقطع الكهرباء وغيابه	12	10,61
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (30): يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع المشاكل التي يعاني منها قاطني الحي

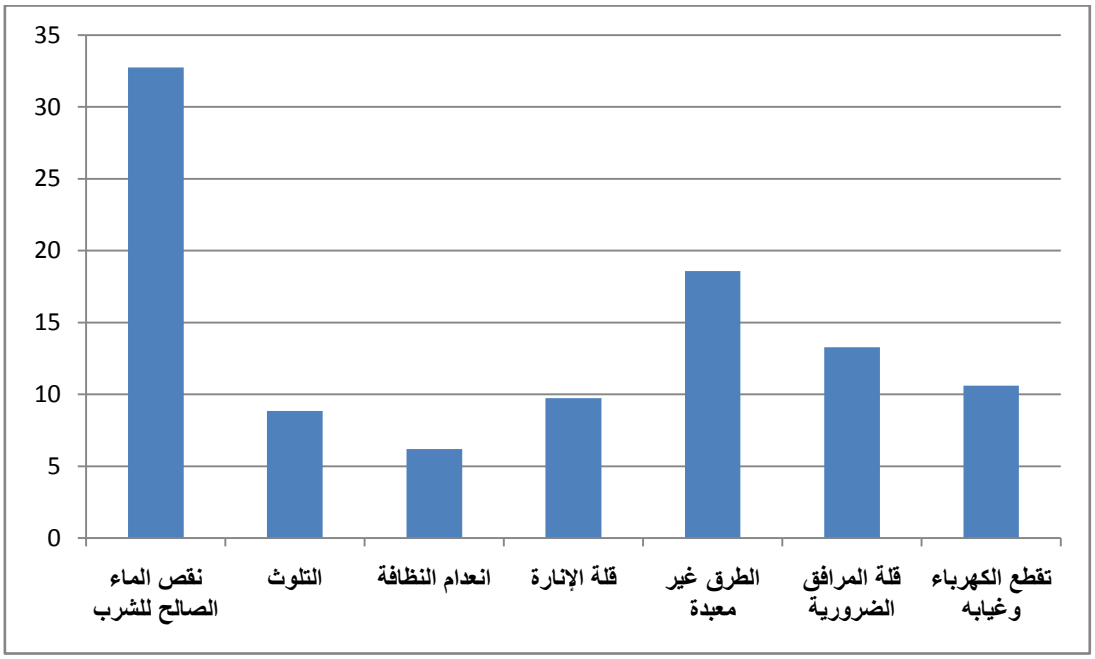

لكل منطقة مشاكل تعاني منها – المناطق الحضرية- وهذا ناتج عن عمليات التغير الحاصل، ومن خلال الجدول التي عبرت عليه النتائج الإحصائية الذي يبين نوع المشاكل التي يعاني منها أفراد العينة في الحي أو المدينة ككل التي يقيم فيها المبحوثين، فنجد أن أكبر نسبة من أفراد العينة ترى أن مشاكل المدينة أو الحي تتمثل في نقص الماء الصالح للشرب أو انعدامه لأسابيع متتالية في بعض الأحيان وبنسبة (32,74 %)، ثم الطرق غير المعبدة في المرتبة الثانية وبنسبة (18,58 %)، ليأتي انعدام المرافق والخدمات في المرتبة الثالثة ونسبة (13,27 %)، وتأتي لاحقا مشكلة تقطع الكهرباء وغيابه في بعض الأحيان بنسبة (10,61 %)، أما باقي المشاكل الأخرى كالتلوث وقلة الإنارة في الأحياء والشوارع الرئيسية وانعدام النظافة من قبل مصالح البلدية فهي نسب متقاربة حسب إجابات المبحوثين انحصرت في (6,91 %، 8,84 %، 9,73 % لقلة الإنارة)، إن النمو الحضري والزيادة السكانية المرتفعة جراء الانتقال والتدفق إلى المدينة أثر سلبا على توزيع الماء الصالح للشرب للسكان وأصبحت الكمية غير كافية، إضافة على الهائل على المدينة من حيث توفر المرافق والخدمات فأصبحت عاجزة تماما عن نشاطها وهذا ما عبر عليه أعضاء البلدية أثناء مقابلتهم والتطرق إلى هذا الموضوع وإجابات المبحوثين في الميدان.

7- 5- 4: جدول رقم (31) يبين مدى مشاركة سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل وإبداء رأيهم

الإجابات	التكرار	%
نعم	71	62,83
لا	13	11,50
أحيانا	29	25,66
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (31): يمثل مدى مشاركة سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل وإبداء رأيهم

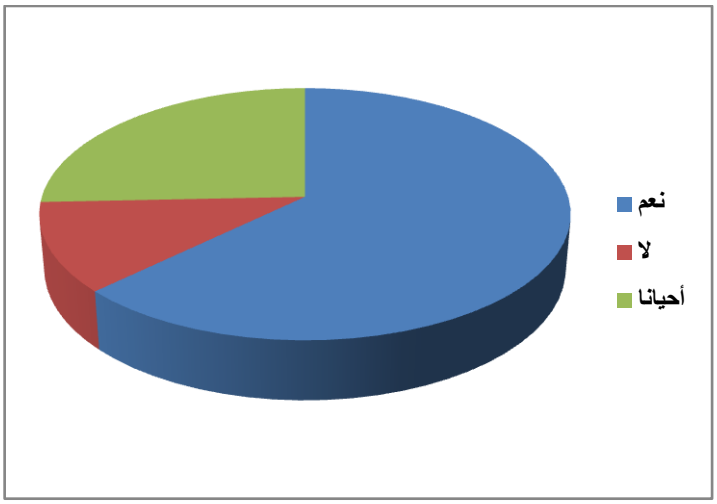

من خلال هذا الجدول يوضح مدى مشاركة سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل وإبداء رأيهم في المواضيع المقترحة، فنجد أن نسبة (62,83 %) من أفراد العينة أو المبحوثين يشاركون في مناقشة مشاكل الحي المقيمين فيه كجزء من المدينة وبنسبة كبيرة مقارنة للعينات الأخرى أي حوالي (70 %) ونجد الفئة الثانية التي تشارك في مناقشة مشاكل وفق تصورات عديدة في بعض الأحيان (25,66 %) وهي نسبة معتبرة نوعا ما، أما الفئة الثالثة التي لا تشارك في مناقشة وطرح مشاكل الحي فهي تأتي في ذيل الترتيب وبنسبة (11,50 %) المشاركة أو عدم المشاركة يعني أن لكل فئة من المبحوثين ظروف خاصة ربما يعود إلى انشغالهم بأشغال أخرى خارج الحي أو لعدم إعطاء أهمية لهذه

المواضيع لكثرة تكرارها وعدم تلبية هذه المطالب من قبل المسؤولين على هذه المشاكل وهذا حسب رأي المبحوثين الذين عبروا بـــ "لا" أو "أحيانا" في إجاباتهم، كذلك يعتبر نشاط الجمعيات ورؤساء الأحياء والمجتمع المدني حافزا كبير لسكان الحي يشاركون بقوة في مناقشة مشاكلهم والجدول الإحصائي أعلاه الموضح لنسبة المشاركة كان دليل على ذلك.

7- 5- 5: جدول رقم (32) يوضح نوعية الخدمات المتوفرة في الحي حسب رأي توزيع أفراد العينة.

الإجابات	التكرار	%
جيدة	14	12,8
متوسطة	63	55,7
دون الوسط	51	45,1
منعدمة	41	36,2
المجموع	**169** **ع/113**	**100**

الشكل رقم (32): يمثل نوعية الخدمات المتوفرة في الحي حسب رأي توزيع أفراد العينة.

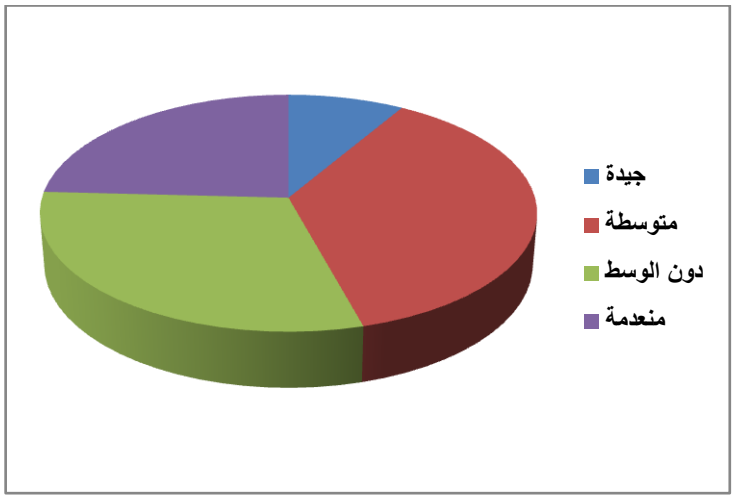

إن النظر في نوعية الخدمات المتوفرة في الحي حسب إجابات المبحوثين، نجد أن نسبة (55,75 %) من أفراد العينة يرون أن الخدمات المتوفرة في الحي متوسطة، ثم يليها فئة أفراد العينة التي ترى أن الخدمات الموجودة في الحي دون الوسط وبنسبة (45,13 %)، وتأتي في المرتبة الثالثة فئة المبحوثين التي ترى أن الخدمات المتوفرة في الحي حسب نوعيتها منعدمة تماما وبنسبة (36,28 %)، أما إجابات المبحوثين حول نوعية الخدمات المتوفرة بالحي بأنها جيدة فكانت بنسبة ضئيلة وفي المراتب الأخيرة معبرة عن (12,83 %) إن نمو المناطق الحضرية وارتفاع الكثافة السكانية ونسبة التزاحم المرتفعة على السكن، انعكست سلبا على البنى التحتية والخدمات للمدينة التي لم تكن معدة لاستقبال الكم الهائل من النازحين الجدد، مما أدى إلى تدهورها، في حين أنها كانت مهيئة لعدد قليل من سكان المدينة، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تلبية وتوفير احتياجاتهم.

7– 5– 6: جدول رقم (33) يوضح مدى توفر الحي على الإنارة العمومية في الحي

الإجابات	التكرار	%
شغالة	37	32,74
غير شغالة	57	50,44
غير موجودة	19	16,81
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (33): يمثل مدى توفر الحي على الإنارة العمومية.

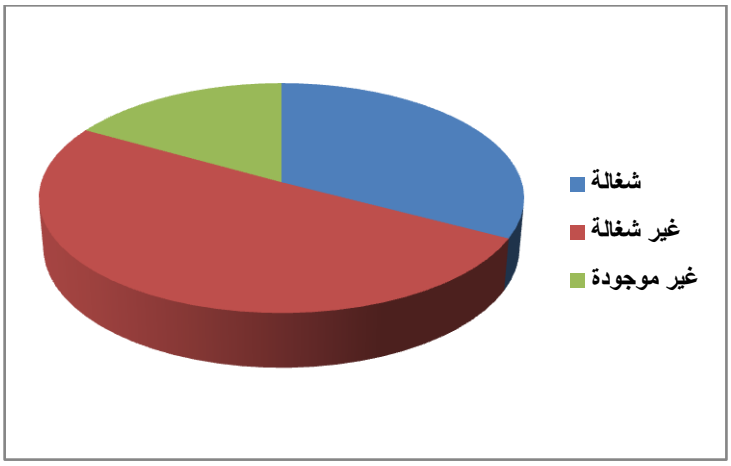

يلاحظ من الجدول رقم (32) أن نسبة (50,44 %) من أفراد العينة ترى أن الحي توجد فيه الإنارة لكنها غير شغالة لعدم إصلاحها من قبل مصالح البلدية أو لنوعية المصابيح المستعملة في الإنارة أو بسبب العوامل الطبيعية كالرياح والأمطار الموسمية وهذا حسب رأي إجابات المبحوثين أثناء ملأ الاستمارة والمقابلة الميدانية، أما أفراد العينة من مجتمع البحث التي ترى أن الحي المقيمين فيه توجد به إنارة شغالة بنسبة (32,74 %)، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لتنوع الأحياء من حيث القدم والحداثة وحسب تنظيم كل حي من قبل ساكنيه وتعاونهم –لجنة الحي– أما فئة المبحوثين من أفراد العينة التي ترى أن الإنارة غير موجودة تماما، وبنسبة (16,81 %) وهي نسبة قليلة يمكن يعون إلى عدم وجود أعمدة كهربائية خاصة بالإنارة أو يكون الحي حديث النشأة والإنارة قيد الإنجاز أو في نهاية الأشغال وهذا حسب إجابات المبحوثين، أو أن أفراد العينة قاطنين في أحياء عشوائية تدرج في المخطط العمراني

للمدينة وهذا حسب رأي مدير مديرية مسح الأراضي المتواجد مقرها بالبلدية وبناءا على الوثائق المطلع عليها.

7– 5– 7: جدول رقم (34) يبين مدى توفر الحي على حاويات النفايات.

الإجابات	التكرار	%
نعم	109	96,4
لا	04	03,5
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (34): يمثل مدى توفر الحي على حاويات النفايات

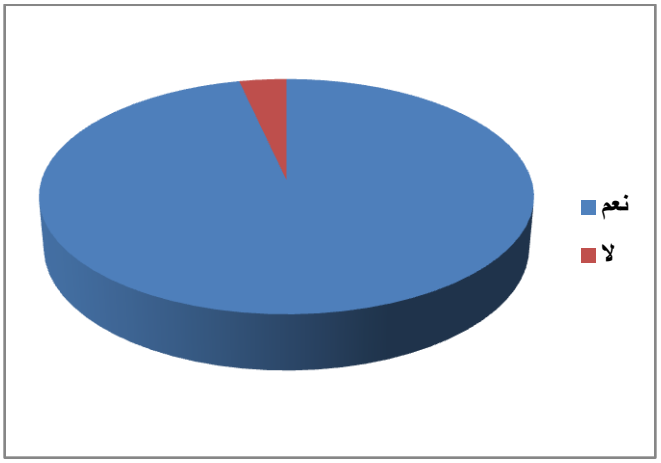

من مجمل أفراد العينة نرى أن النسبة الكبيرة (96,46 %) أقرت بوجود وتوفر الحي على حاويات النفايات التي توفرها مصالح البلدية لرمي وتجميع النفايات على مستوى كل حي ونقلها إلى منطقة التجميع والردم، أما الجزء القليل من عينة البحث وبنسبة تكاد تكون منعدمة (03,53 %) ترى أن الحي لا يحوي على حاويات النفايات وحسب رأيهم تعود إلى إتلافها أو تحطيمها من قبل أبناء الحي أو مقيمين في أحياء عشوائية على أطراف المدينة ثم التطرق إليهم في الدراسات السابقة، وبصفة عامة أن مصالح البلدية اهتمت بهذا الجانب في توفير حاويات النفايات في كل حي تقريبا وهذا حسب معاينتي الميدانية لأحياء المدينة كلها تقريبا.

7- 5- 8: جدول رقم (35) يبين مدى تواجد حملات دورية من قبل السكان لتنظيف الحي.

الإجابات	التكرار	%
نعم	14	12,3
لا	99	87,6
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (35): يمثل مدى تواجد حملات دورية من قبل السكان لتنظيف الحي.

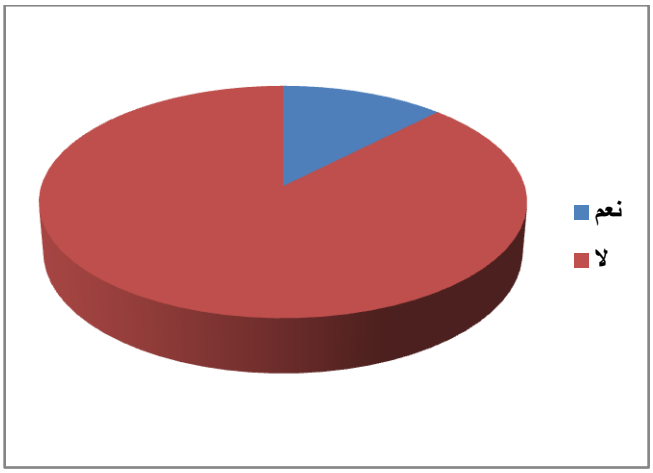

(87,61 %) من أفراد العينة كانت إجاباتهم على مدى تواجد حملات دورية من قبل السكان لتنظيف الحي بـــ "لا" لأسباب يمكن أن نرجعها إلى انعدام الحملات التحسيسية المقدمة من قبل البلدية أو مساجد البلدية أو أيام دراسية تقدمها المدارس المتواجدة في المدينة للتلاميذ حول أهمية الحملات الدورية للسكان في تنظيف الحي والحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث ونشر ثقافة الوعي البيئي لدى السكان المقيمين في الحي باعتبارها جزء من ثقافة المدينة، أما نسبة (12,38 %) فهي ترى أنه توجد حملات دورية من قبل السكان لتنظيف الحي عن طريق التعاون ومساعدة لجان الحي وعدم التوكل على مصالح البلدية وعمالها في تنظيف الحي، باعتبارهم نظافة الحي والحفاظ على البيئة مرآة عاكسة لهم.

7– 5– 9: جدول رقم (36) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في هذه الحملات

الإجابات	التكرار	%
نعم	11	09,7
لا	102	90,2
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (36): يمثل توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في هذه الحملات

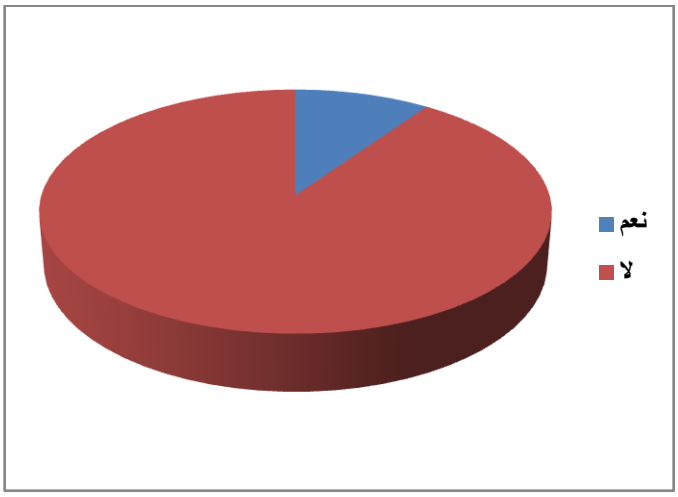

نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة تفضل المشاركة في هذه الحملات وبنسبة (09,73 %)، أما جل أفراد العينة من المبحوثين تقريبا لا يشاركون في حملات توعوية وتحسيسية في تنظيف حيهم أو مدينتهم وبنسبة (90,26 %) لسبب يعود إلى انعدام ثقافة التوعية والتحسيس في هذا الجانب "الوعي البيئي" والمخاطر التي تنجر عن ذلك من حيث انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة والمتنقلة، أو لاهتمامهم بنشاطهم اليومي دون إدراكهم بمخاطر التلوث على صحة أبنائهم، وإحصائيات الجدول رقم (35) بين عدم تواجد حملات دورية من قبل السكان في تنظيف حيهم وعدم الاهتمام بها وعبرت عنهم نسبة (87,61 %) من المبحوثين.

7– 5– 10: جدول رقم (37) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدم المشاركة في الحملات الخاصة بالحي

الإجابات	التكرار	%
عدم الاهتمام بها	19	16,81
عدم وجود برمجة لهذه الحملات	67	59,29
غياب الجدية في هذه الحملات	41	36,28
الإعلام الواسع مغيب لهذه الحملات	31	27,43
المجموع	**158**	**100**

الشكل رقم (37): يمثل توزيع أفراد العينة حسب عدم المشاركة في الحملات الخاصة بالحي

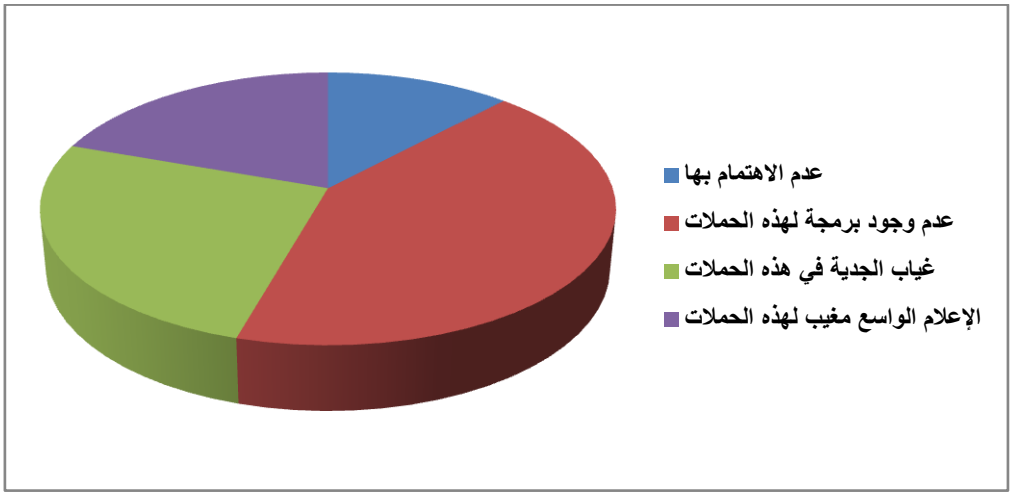

انصبت معظم إجابات أفراد العينة حسب عدم مشاركتهم في الحملات الخاصة بالحي لعدم وجود برمجة لهذه الحملات وبنسبة (59,29 %) لكن هناك فئة أخرى من المبحوثين ترى أن غياب الجدية في هذه الحملات أفقدت مصداقيتها وأهميتها عند المقيمين بأحياء المدينة وذلك ما عبرت عليه النسبة بـــ (36,28 %)، إلا أن هناك فئة أخرى من المبحوثين ترى أن غياب الإعلام الواسع عن طريق مصالح البلدية أو الدائرة أو المساجد وكذلك المدارس التعليمية، والجمعيات وذلك من حيث تخصيص

ندوات وملتقيات حول فائدة وأهمية المشاركة في حملات التنظيف بالحي والحفاظ على المحيط، وذلك ما عبرت عليه نسبة (27,43 %)، لكن هناك فئة أخرى من المبحوثين تمثل نسبة (16,81 %) من أفراد العينة تبدي عدم الاهتمام والمشاركة في الحملات الخاصة بالحي وهي تشكل نسبة ضئيلة لانشغالها بأمور ونشاطات تم رصدها في الجداول الإحصائية السابقة الذكر، أو ترى أن هناك من يقوم بتنظيف الحي وهي مصالح البلدية والعمال الموزعين في تنظيف الأحياء.

7– 5– 11: جدول رقم (38) يوضح مكان قضاء ساكني الحي أوقات فراغهم

الإجابات	التكرار	%
الانترنيت	19	16,81
التظاهرات الثقافية	07	06,19
زيارات الأقارب	21	18,58
الراحة في المنزل	18	15,92
المطالعة	12	10,61
ممارسة نشاط رياضي معين	23	20,35
التردد على المقاهي	17	15,04
برمجة جولات سياحية	11	09,73
المجموع	**158**	**100**

الشكل رقم (38): يمثل مكان قضاء ساكني الحي أوقات فراغهم.

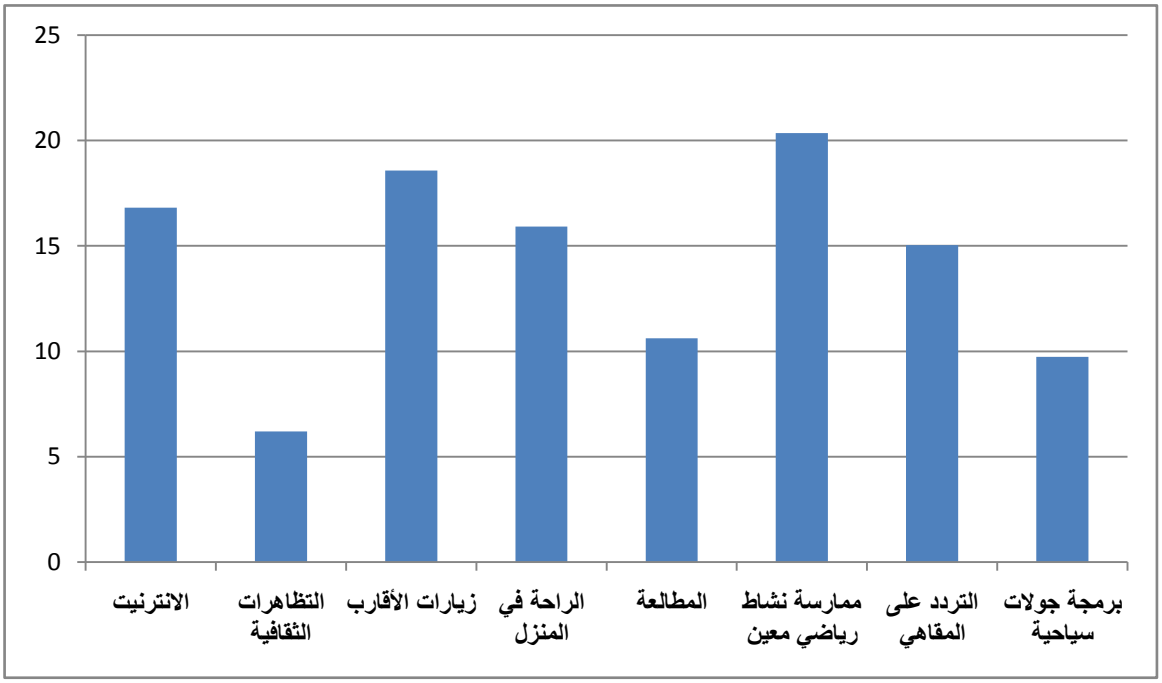

يوضح لنا الجدول رقم (37) مكان قضاء ساكني الحي أوقات فراغهم فكانت النسب متقاربة نوعا ما حسب أراء أفراد العينة وكان الفارق بينهما غير بعيد حيث أن أفراد العينة الذي يقضون أوقات فراغهم في الانترنيت نسبتهم (16,81 %)، ونفس الشيء لفئة أفراد العينة الذين يقومون بزيارة الأقارب بنسبة (18,58 %)،كذلك نجد جزء من أفراد العينة يلجئون إلى ممارسة الرياضة وكانت نسبتهم (20,35 %)، وتليهم نسبة (15,04 %) من أفراد العينة تقضي أوقاتها في المقاهي وهذا بعد الانتهاء من العمل، ونجد كذلك فئة أخرى من المبحوثين تفضل المكوث في البت ومشاهدة التلفاز أو اللعب مع الأبناء أو القيام بأشغال مختلفة بالمترل وعبرت النسبة عليهم بـــ (15,92 %)، أما الجزء ما قبل الأخير من فئة المبحوثين نجدهم يقضون وقت فراغهم في الجولات السياحية كالذهاب مثلا إلى حمام الصالحين بعاصمة الولاية، أو الانتقال بأفراد العائلة إلى الأرياف التي أتوا منها في عطلة الأسبوع قصد الزيارة والاستجمام، وكانت نسبتهم (09,73 %)، أما فئة المبحوثين التي تختار قاء وقت فراغها في التظاهرات الثقافية فتأتي في ذيل الترتيب وبنسبة ضعيفة جدا تمثلت في (06,19 %).

7- 5- 12: جدول رقم (39) يبين توزيع أفراد العينة حسب تواجد أماكن الترفيه في إقامتهم.

الإجابات	التكرار	%
نعم	15	13,27
لا	98	86,72
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (39): يمثل توزيع أفراد العينة حسب تواجد أماكن الترفيه في إقامتهم.

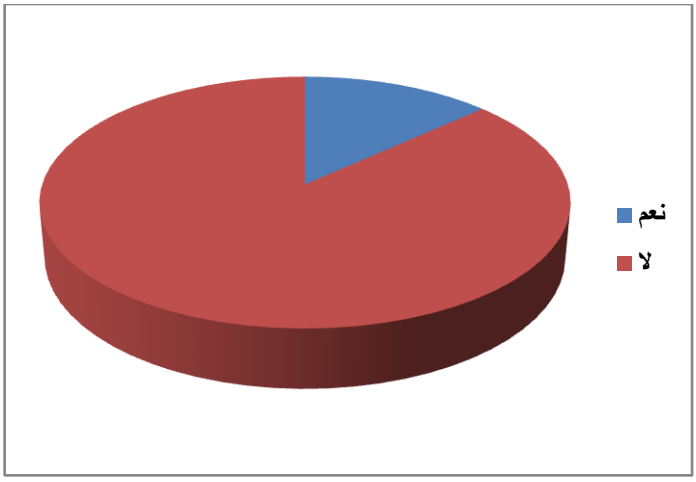

من خلاصة الجدول رقم (38) الموضح لتوزيع أفراد العينة حسب قضاء وقت فراغهم في الحي الذي كان موزعا بين فضاء الانترنيت والبقاء في المترل والتردد على المقاهي وبنسبة تكاد تكون كبيرة تمثلت في ممارسة نشاط رياضي انطلاقا من هذه المعطيات وتحليل الجدول رقم (39) المبين لتوزيع أفراد العينة حسب تواجد أماكن الترفيه في إقامتهم نجد أن نسبة (86,72 %) من المبحوثين يرون أن أماكن الترفيه منعدمة في المدينة أو الحي المقيمين فيه مقارنة لعاصمة الولاية وما تحويه من مرافق أو مدن في ولايات مجاورة وهذا حسب رأي المبحوثين أثناء المقابلة، لأن وسائل الترفيه وقضاء وقت الفراغ المذكورة في الجدول رقم (38) غير كافية ومملة فهي تعتبر بالنسبة إليهم شيء روتيني يلجئون إليه، أما نسبة (13,27 %) من أفراد العينة فهي ترى أن حيهم أو مدينتهم يوجد فيها أماكن الترفيه وتنوعها

هذا حسب ميول كل شخص (انترنيت، رياضة، مقاهي، دار الثقافة) سياحة في قرى وأرياف المدينة أو عاصمة الولاية، حيث يرى المبحوثين أن أماكن الترفيه تنتقل من الحسن إلى الجيد مع مرور الوقت.

7- 5- 13: جدول رقم (40) يبين توزيع أفراد العينة حسب تكوين أصدقاء جدد في الحي

الإجابات	التكرار	%
نعم	110	97,34
لا	03	2,65
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (40): يمثل توزيع أفراد العينة حسب تكوين أصدقاء جدد في الحي.

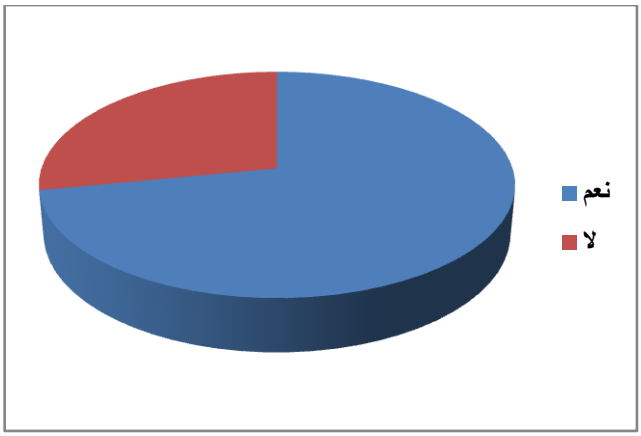

من الجدول رقم (40) يبدو أن أفراد العينة المبحوثين اجتماعيين بطبعهم ومحافظين على خصالهم الريفية من حيث السلوك والأخلاق والتربية، لذلك نجد نسبة كبيرة جدا إن لم نقل كلها كونت أصدقاء جدد في الحي وبنسبة (97,34 %)، إلا أن هناك فئة من المبحوثين وهي قليلة جدا لم تكون أصدقاء بعد في الحي وربما يعود إلى أن هذه الفئة حديثة الانتقال إلى الحي أو مع مرور الوقت يكونون أصدقاء في الحي، وعبرت عليهم النسبة بـــ (2,65 %).

7- 5- 14: جدول رقم (41) يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء تواجدهم بالحي

الإجابات	التكرار	%
نعم	51	45,13
لا	62	54,86
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (41): يمثل توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء تواجدهم بالحي.

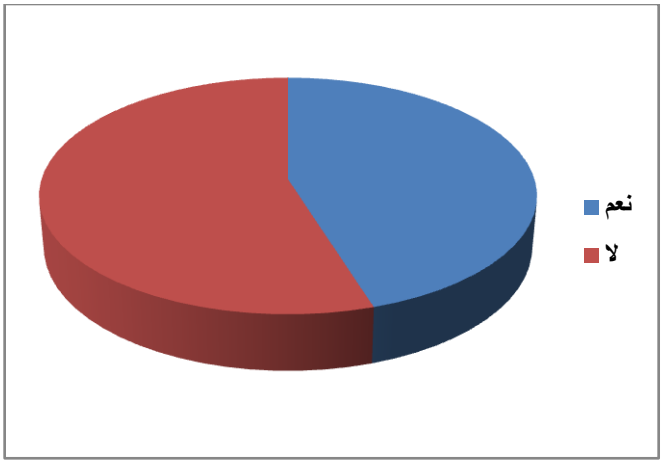

من معطيات الجدول رقم (41) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء تواجدهم بالحي، يتضح أن (50 %) من عينة المبحوثين تقريبا يشعرون بالراحة أثناء تواجدهم في الحي وبنسبة (45,13 %)، والفئة الأخرى من المبحوثين غير راضية تماما بواقع الحي الذين هم مقيمين فيه ولا يشعرون بالراحة فيه وكانت نسبتهم (54,86 %) تكاد تكون متكافئة مع الفئة الأولى كل فرد من أفراد العينة لكلا الفئتين له ميزات وظروف خاصة فمن كانت ظروفه مواتية من حيث فرص العمل والنشاط في الحي وتنظيم وقته فهو يشعر بالراحة في الحي، والعكس صحيح نجده في الفئة الثانية من حيث عدم توفر فرص العمل أو التجارة ومع التفاهم مع الجيران ومعاملاته اليومية فهو لا يشعر بالراحة في الحي وهذا حسب رأي المبحوثين أثناء المقابلة المباشرة معهم في الحي أو التجوال في المدينة.

7- 5- 15: جدول رقم (42) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلتهم لا يشعرون بالراحة في حيهم.

الإجابات	التكرارات	%
المشاكل مع الجيران	14	12,38
السرقة والمخدرات	09	07,96
قلة المرافق الضرورية	18	15,92
غياب دور البلدية	21	18,58
انعدام الأمن	31	27,43
حوادث المرور	14	12,38
الضجيج	21	18,58
ورشات البناء	17	15,04
المجموع	**145** **ع/113**	**100**

الشكل رقم (42): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الأسباب التي جعلتهم لا يشعرون بالراحة في حيهم.

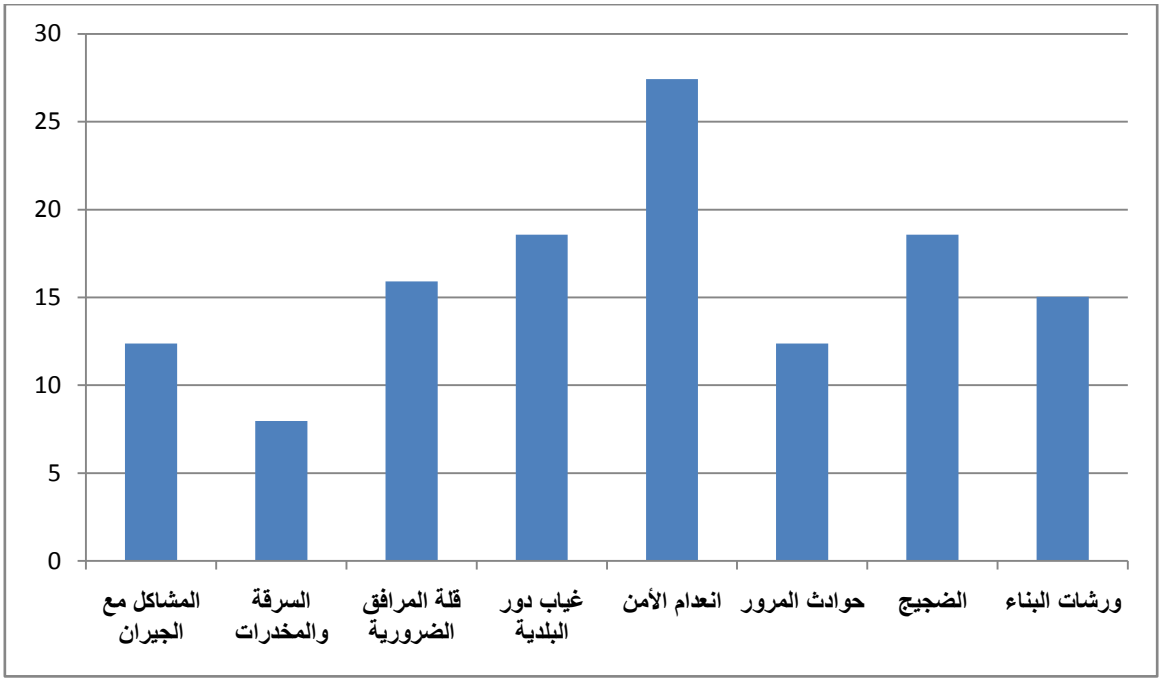

تنوعت أسباب الإزعاج التي تخل براحة الأفراد المقيمين بالحي والتي بدورها تؤدي إلى إحداث القلق والتذمر، والأسباب متعددة ومتنوعة موضحة في الجدول رقم (42) التي أصبحت عاملا من عوامل جعل أفراد العينة المبحوثين لا يشعرون بالراحة، ومن خلال الجدول تبرز هذه الأسباب وبنسب متفاوتة تأتي في مقدمتها غياب الأمن وبنسبة (27,43 %) لأن تواجد مقر واحد لأمن المكون لـــ 40 عنصر غير كافي لمدينة تحوي على 47000 نسمة، ثم تليها نسبة غياب دور البلدية في تهيئة المرافق وتنظيمها، وارتفاع الأصوات وإحداث الضجيج بنسبة (18,58 %)، كذلك قلة المرافق الضرورية بنسبة (15,92 %)، وورشات البناء الخاصة في بناء السكنات والإدارات العمومية التي هي في قيد الإنجاز وبنسبة (15,04 %) إضافة إلى ذلك المشاكل مع الجيران الذي يسببه الأبناء بصفة خاصة إضافة إلى بعض المناوشات والصراعات الأخرى وبنسبة (12,38 %)، إضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في انحراف الشباب وتهورهم في ساعات متأخرة في الليل ...كل هذه العوامل جعلت أفراد العينة لا يشعرون بالراحة في حيهم.

7– 5– 16: جدول رقم (43) يوضح العقبات التي تواجه أفراد العينة في المدينة

الإجابات	التكرارات	%
الشغل	39	34,5
السكن	47	41,5
المرافق	29	25,6
التهيئة	21	18,5
وسائل النقل	18	15,9
المجموع	**154**	**100**

الشكل رقم (43): يمثل العقبات التي تواجه أفراد العينة في المدينة

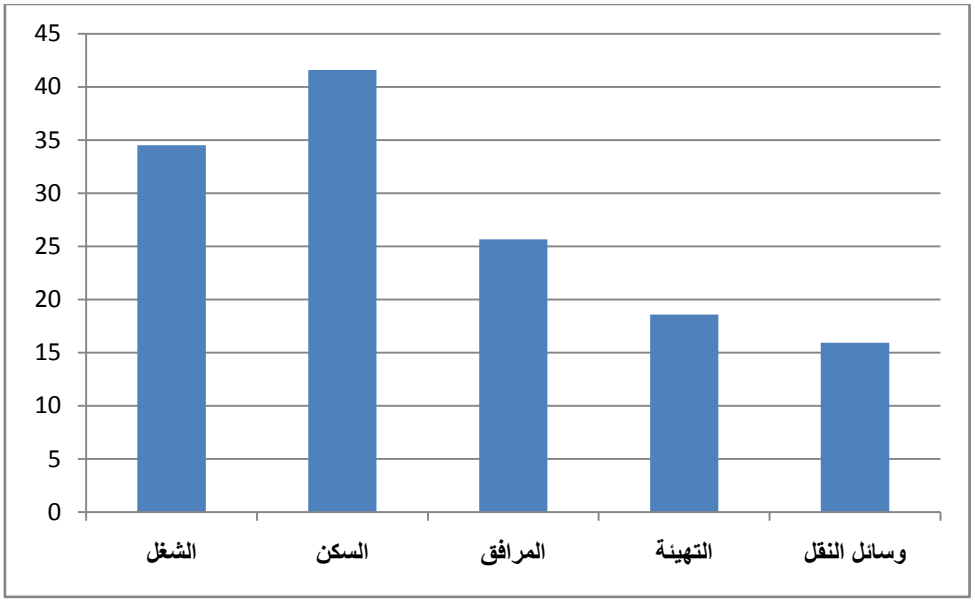

إن أزمة السكن الحادة التي تعاني منها المدينة منذ سنوات بالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل جهات عدة ومن قبل الدولة ومشروعاتها المتعددة لبناء وإنجاز سكنات اجتماعية أو صيغ أخرى (السكن التساهمي، الترقوي المدعم، سكنات عدل) وهذا لمواجهة الطلب المتزايد، إلا أنها تشكل إحدى العقبات التي تقف أمام أفراد العينة وعبرت النسبة عن ذلك بـــ (41,59 %)، وتليه فئة المبحوثين الطالبين للشغل وبنسبة (34,51 %)، فتزوح موجات بشرية كبيرة إلى المدينة بحثا عن العمل

في شتى القطاعات شكل ضغط على المدينة في تلبية وتوفير العمل لهؤلاء فأصبح عائق آخر وعقبة أمام ساكني المدينة بعد السكن، أما الفئة الثالثة من أفراد العينة التي ترى أن انعدام المرافق والخدمات الضرورية في المدينة يشكل عائق كبير أمامهم من جانب توفر المرافق العمومية والصحية والتعليمية، والإدارية تشكل هي كذلك إحدى العقبات في نشاطهم وبنسبة (25,66 %)، إلى جانب ذلك نرى أن انعدام التهيئة العمرانية في المدينة باعتباره إحدى ركائز وجود المدينة من حيث التواجد السكاني والهيئات والإدارات والمرافق العامة وتنظيم وتوزيع الخدمات على سكان المدينة (ماء، كهرباء، غاز) شكلت عائقا آخر أمامهم وبنسبة (18,58 %)، أما نسبة (15,92 %) من المبحوثين ترى أن من أسياسيات المدينة هو توفر وسائل النقل وخلق نشاط وديناميكية من داخل وخارج المدينة، فعدم توفر وسائل النقل يعيق نشاط السكان اليومي من جانب العمل وتمدرس أبناءهم وممارسة نشاطهم (أعمال حرة، تجارة....).

7– 5– 17: جدول رقم (44) يوضح الحلول المناسبة للتقليل من مشكلات المدينة

الإجابات	التكرارات	%
تعاون السكان مع البلدية	19	16,81
القيام بأعمال تطوعية في المدينة أو الحي	31	27,43
القضاء على البناءات الفوضوية والسكن الهش	25	22,12
توفير المرافق والخدمات ووسائل الترفيه	51	45,13
توفير الأمن وفرض احترام القانون	11	09,73
الاهتمام بالريف	41	36,28
التهيئة العمرانية والتخطيط	13	11,50
الحفاظ على البيئة	09	07,96
المجموع	**200**	**100**

الشكل رقم (44): يمثل الحلول المناسبة للتقليل من مشكلات المدينة

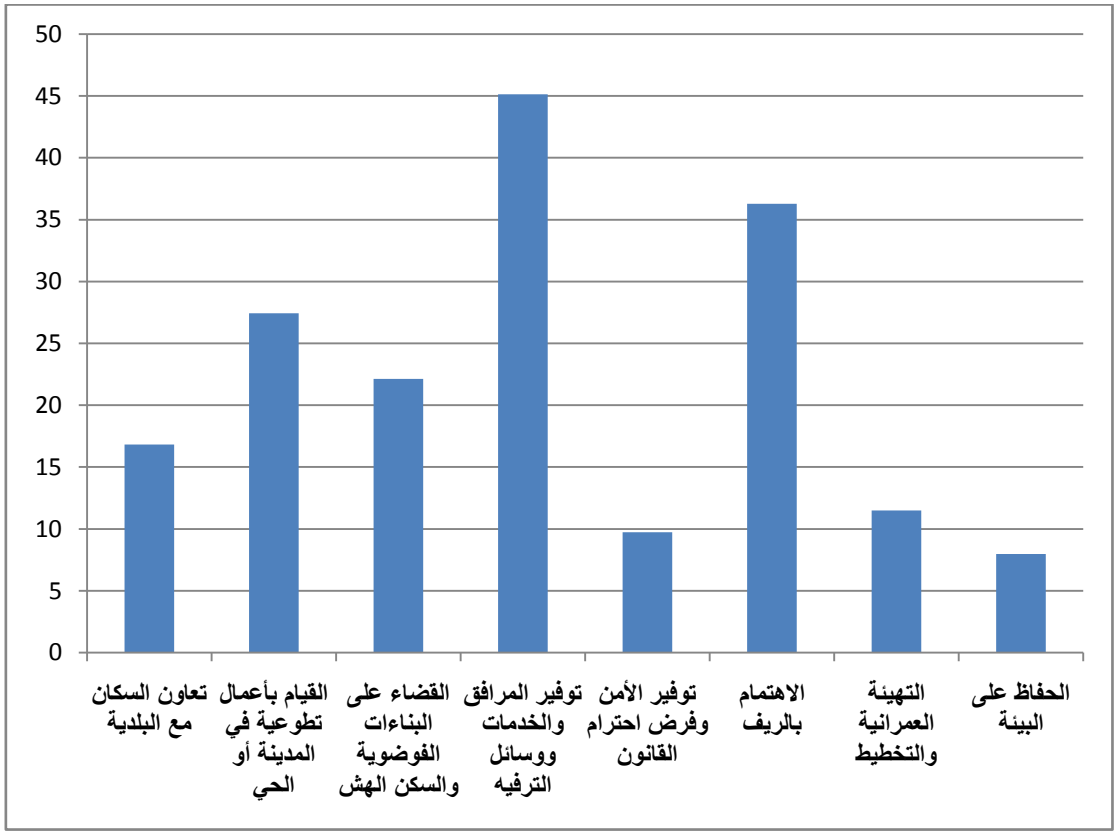

إن التقليل من مشكلات المدينة مع زيادة وتيرة التحضر وزيادة النزوح والهجرة الريفية إلى المدن أصبح تلبية رغبات ومشاكل السكان من حيث توفير السكن والشغل وتهيئة المرافق والخدمات...مسألة صعبة وتؤكد هذه المؤشرات الحاجة الملحة إلى علاج قضايا الاستدامة والسلامة في أي تجمع حضري، وسوف يتمثل التحدي في دعم سكان الأماكن الحضرية وتوسيع اقتصادياتها، بل ويتمثل في الوقت ذاته في توفير مكان نظيف وآمن ومستديم من الناحية البيئية والإقامة والترفيه في المدينة، ومن خلال ملاحظتنا للميدان والمقابلة المباشرة لمجتمع البحث في المدينة وحسب تقييم سكان الحي لوضعهم تبين أن سكان الأحياء في المدينة يعانون من مشكلات عدة ولإيجاد حلول مناسبة للتقليل من مشكلات المدينة يجب تعاون السكان مع مصالح البلدية وهذا حسب رأيهم في بداية التحليل وبنسبة (16,81 %)، لأن سياسة الاتكال على البلدية في جميع المجالات الخدمية غير مجدية ومصالح البلدية وحدها غير كافية في تلبية جميع طلبات سكان الأحياء المقيمين في المدينة، أما نسبة (27,43 %) من عينة المبحوثين التي تبدي رأيها في القيام بأعمال تطوعية في أحياء المدينة وذلك من

أجل الحد من مشكلات المدينة وحسب رأي المبحوثين أن هناك أمور لا تستلزم تدخل البلدية أو الهيئات التابعة لها، بل تلزم سكان الأحياء، إضافة إلى ذلك هناك نسبة (45,13 %) من أفراد العينة ترى في الواقع أن التقليل من مشاكل المدينة هو توفير المرافق الضرورية للساكنين من خدمات تعليمية وخدمات صحية إضافة إلى ذلك الحفاظ على توزيع الماء الصالح للشرب وتوفير الكهرباء والغاز على السكان وتجديد قنوات الصرف الصحي للأحياء القديمة والناشئة حديثا في المدينة، كما أن هناك من المبحوثين لهم نظرة في القضاء على السكنات الهشة والبناءات الفوضوية وذلك عن طريق عزم مصالح البلدية والدائرة بفرض القانون وتطبيق العقوبات على ساكني الأحياء في استغلال أراضي الدولة دون توفر لديهم رخصة البناء ونهب العقار وعبرت عليهم نسبة (22,12 %)، كذلك نجد هناك فئة كبيرة من عينة البحث ترى أن التقليل من مشكلات المدينة لا بد أن يكون مرتبط بالريف، لأن الاهتمام بالريف من قبل السلطات وجعله منطقة جذب للسكان والقيام بوضع مشاريع تنموية وتوفير المرافق الضرورية والخدمية لساكني الريف من جانب الصحة والتعلم ووسائل النقل وخلق منشآت صناعية لتوفير مناصب الشغل والدعم المباشر للفلاحين في خدمة الأرض يحفز الساكنين إلى الرجوع إلى موطنهم الأصلي أو الاستقرار في الريف ما دامت الظروف مواتية للسكن والاستقرار وكانت نسبتهم (36,28 %)، أما نسبة (11,50 %) من أفراد العينة ترى أن التركيز على التهيئة العمرانية والتخطيط تحد من المشاريع والسكنات الفوضوية وكذلك إحداث وإنشاء المرافق الخدمية إذا كانت هناك دراسات استشرافية لسنوات عديدة التي بدورها تنعكس إيجابا في التقليل من مشكلات المدينة، إلى جانب ذلك هناك من المبحوثين من يرى أن الحفاظ على البيئة وزرع الثقافة البيئية بين أوساط مواطني المدينة وساكني الأحياء وبنسبة (07,96 %) يعجل في التقليل والحد من مشكلات ساكني المدينة، أما فئة المبحوثين الأخيرة فترى أن توفر الأمن والسهر على تطبيق القانون واحترامه يحد من ظاهرة الإجرام والانحراف بين أوساط الشباب والقضاء على المخدرات والسرقة والحفاظ على راحة ساكني الأحياء، هذه العوامل تقلل من مشكلات المدينة.

7- 5- 18: جدول رقم (45) يبين توزيع أفراد العينة حسب تجسيد هذه الحلول في الواقع وملامستها

الإجابات	التكرار	%
نعم	33	29,20
لا	71	62,83
نوعا ما	19	16,81
المجموع	**113**	**100**

الشكل رقم (45): يمثل توزيع أفراد العينة حسب تجسيد هذه الحلول في الواقع وملامستها.

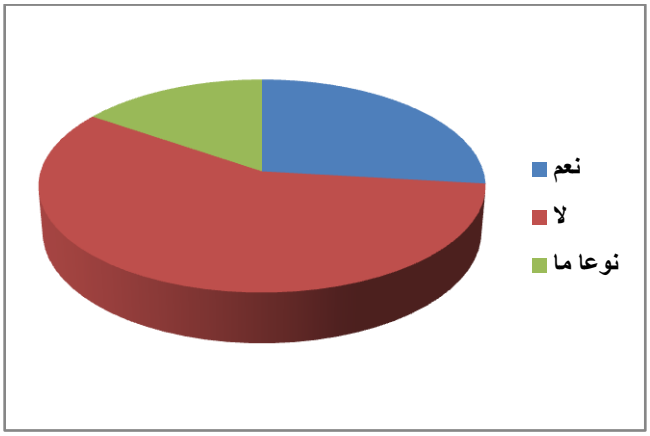

(29,20 %) من أفراد العينة الموضحة في الجدول رقم (45) ترى أن هناك مجهودات وظفتها الدولة بصفة عامة ومصالح البلدية والدائرة والهيئات الرسمية في المدينة من أجل عصرنة والارتقاء بها وهذت في توفير الإمكانيات والمرافق والخدمات الضرورية للسكان، أما نسبة (62,83 %) من المبحوثين وهي فئة كبيرة من العينة ترى أن الحلول المقدمة من قبل البلدية والمصالح التابعة لها ظرفية ومؤقتة، فالأحياء السكنية ما زالت تعاني من أزمة توزيع الماء وانقطاع الكهرباء واهتراء الطرقات في المدينة نتيجة الأشغال التي تقوم بها البلدية والسكان إضافة إلى انعدام وسائل النقل وأماكن الترفيه والنقص الواضح في المرافق الخدمية كقطاع التعليم والصحة والسكن إلى جانب ذلك انتشار الأحياء الفوضوية وعدم توقيفها من قبل المصالح المخولة لذلك، كذلك انتشار الأوساخ في الأحياء وعدم

رميها في الأماكن المخصصة لها، إلى جانب ذلك تفاقم ظاهرة المخدرات والمشروبات الكحولية والسرقة ليلا لعدم قيام مصالح الأمن بدوريات على هذه الأحياء لنقص تعدادهم كما أشرنا إلى هذه المعطيات في الجداول السابقة، لذلك ترى معظم أفراد عينة البحث أن هذه الحلول لم تجسد في الواقع، أما الفئة الأخيرة من المبحوثين فهي ترى أن هناك نوعا ما من تجسيد هذه الحلول في الواقع وملامستها في الميدان من حيث توفر المرافق والخدمات وأماكن الترفيه والحفاظ على سلامة الساكنين إلا أن هذه الحلول متوسطة من حيث تواجدها في الميدان، وعبرت عنه النسبة بـــ (16,81 %).

7- 2 عرض نتائج الدراسة:

إن عرض النتائج هو بالضرورة التحقق من صدق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وتكون الصورة قد اتضحت فيما يخص الإجابة عن تساؤلات الدراسة، والتي في حقيقتها زبدة تحليل الأرقام المستقاة من الواقع ومدى موافقتها لمنطلقات الدراسة النظرية، فقد توصلنا إلى بناء (45) جدولا، انطلاقا من إجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستمارة، وقد تم تحليل النتائج وربطها ببعض الدراسات السابقة وبمضمون الجانب النظري للبحث بخلق جانب من التناسق والتكامل بين الشق النظري والميداني للبحث كما هو معروف أن الشق الميداني هو إجابة عن أسئلة الشق النظري، وبعد التحليل سنضع الإجابة في الفصل الموالي.

7- 2- 1 مناقشة النتائج العامة للبحث:

تمهيد:

لأن عملية الإجابة عن أسئلة البحث تقتضي الاستغلال الحسن، والاستثمار المنهجي لنتائج البحث الميداني، فالباحث وضع لذلك التصور التالي، وهو حوصلة نتائج الجانب النظري، ثم الإجابة عن الأسئلة الفرعية ليصل في الأخير إلى الإجابة عن السؤال المركزي للبحث، وبعد تفريغ البيانات وتبويبها والتعليق عليها وتحليلها، تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج الآتية والمرتبطة بأهداف البحث، بداية من الفرض الرئيسي العام الذي بنص على أن نزوح الريفيين بأعداد كبيرة نحو المدن عمق من مشكلات النمو الحضري في المدن مما كان له آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والتي انبثقت منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- ارتفاع معدلات النمو الحضري الناتجة عن الزيادة السكانية والنزوح الريفي.

2- النمو الحضري السريع في المدن انعكس سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

3- أدى النزوح الريفي إلى ظهور مشكلات عمرانية وبيئية متعلقة بالنمو الحضري.

1/ ينص الفرض الفرعي الأول على " **ارتفاع معدلات النمو الحضري في الجزائر الناتجة عن الزيادة السكانية والنزوح الريفي**" ولقد تحققت صحة هذا الفرض في حدود النتائج التالية:

باعتبار أن النمو الحضري هو محصلة للزيادة السكانية من جهة ولزيادة معدلات النزوح الريفي من جهة أخرى باعتبارهما عاملان رئيسيان يزيدان من مشكلات النمو الحضري في المدن وهذا ما تبين من خلال الجداول الإحصائية الدالة على ذلك في الشق الميداني.

حيث يبين لنا الجدول رقم (16) أن توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم أن معظمهم تقريبا ينحدرون من القرى والأرياف وعبرت عليهم النسبة بـــ (98,23 %).

إن نمو المناطق الحضرية في الجزائر وظهور ما يعرف بالمدن المهيمنة أو المدن الكبرى وكذلك ارتفاع الكثافة ونسبة السكان المتزايدة خلال السنوات الأخيرة كان لها أثر كبير في ارتفاع معدلات النمو الحضري في الجزائر وقد بينت الجداول الدالة إحصائيا على ذلك موضحة في الجدول رقم (17)

لتوزيع أفراد العينة حسب تاريخ انتقالهم إلى المدينة وعبرت عليهم النسبة (37,16 %) خلال سنوات الانتقال ()، حيث أصبح الضغط على المدينة في أوجه نتيجة الزيادة السكانية المرتفعة والجدول رقم (17) بين سنوات الانتقال بداية 1990 إلى غاية 2010 وبنسبة كثافة مرتفعة باستمرار من (20,35 %) انتقلت إلى (25,66 %) ثم وصلت إلى (37,16 %). كل هذه العوامل عجلت في ارتفاع معدلات النمو الحضري في الجزائر.

الضرورة الملحة من حيث البحث عن العمل وبنسبة (36,28 %) من أفراد مجتمع البحث وتليه نسبة (46,01 %) من أفراد العينة نزحت إلى المدينة بسبب انعدام المرافق في الريف، والاستقرار في المدينة بصورة نهائية أدى إلى ارتفاع النمو الحضري التي انعكست سلبا على البنى التحتية والخدمات التي لم تكن معدة لاستقبال الكم الهائل من النازحين الجدد مما أدى إلى تدهورها، وهذا ما بينه الجدول رقم (18) لأفراد مجتمع البحث حسب نزوحهم وانتقالهم إلى المدينة.

ينص الفرض الثاني على " **أن النمو الحضري السريع في المدن انعكس سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي**".

(88,49 %) من مجموع أفراد العينة المشكلة لمجتمع البحث تعترضهم أزمة السكن الحادة نتيجة تدفق المهاجرين الريفيين وارتفاع الكثافة السكانية في المدينة التي أدت بدورها إلى زيادة الطلب على المساكن مصحوبا بصعوبة الحصول عليها إلى السكن على أطراف المدينة أو العمارات غير المكتملة، هذا التزاحم الكثيف على طلب السكن عجل في التفكير في بناء سكنات غير قانونية (عشوائي، أو طلب الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن)، والنسبة الإحصائية للجدول رقم (19) الموضح لتفاقم أزمة السكن في المدينة دالة على ذلك.

(13,27 %) من أفراد عينة المبحوثين حسب الجدول رقم (20) إذ يرى المبحوثين من أهم آثار النمو الحضري ومشكلاته التوسع العمراني وزيادة المدن وتكدسها، وهذا بالرجوع إلى الجانب النظري وعشية الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه بدون مساكن خصوصا في القرى والأرياف المتناثرة، ووجد الفلاحون والعمال والطبقات الدنيا التي كانت هي عمود الثورة والمقاومة في حالة مزرية جدا

إذ دفعت الثمن باهضا من أرواحها وممتلكاتها، فما كان لها إن نزحت إلى المدن وقد شكل هذا النزوح موجات بشرية كبيرة زحفت إلى المدينة بحثا عن السكن وعن العمل.

(78,76 %) من أفراد العينة ترى أنه من انعكاسات النمو الحضري هو اكتظاظ المدن وتشعبها والتوسع العمراني، فاستمرار نزوح الريفيين إلى المدن بوتائر سريعة متسما بالطابع الفوضوي أدى إلى اختلال التوازن بين حاجات هؤلاء الوافدين وإمكانيات وطاقة المدينة مما خلق أزمة إسكانية خانقة على مستوى الكثافة السكانية، وارتفاع نسبة التزاحم في الغرفة الواحدة.

أزمة السكن الحادة التي تعاني منها الجزائر من سنوات بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل جهات عدة ومن قبل الدولة ومشروعاتها المتعددة لبناء وإنجاز مساكن اجتماعية مختلفة الصيغ وهذا لمواجهة الطلب المتزايد، وكانت النسب المعبرة على ذلك بـــ (69,02 %) من الأفراد المبحوثين المبينة في الجدول رقم (20).

تدني وتدهور المرافق والخدمات، حيث ساهمت ظاهرة النزوح الريفي والنمو الديمغرافي في عدد السكان إلى حد كبير في خلق مشكلات حضرية تمثلت في الضغط على البنى التحتية والخدمات التي لم تكن معدة للاستقبال من حيث (التعليم، الصحة، السكن، النقل، تنمية...) إلى جانب ذلك التحضر المتسارع، الأمر الذي جعل المدينة غير قادرة على توفير وتلبية احتياجاتهم، وكانت نسبة إجابة المبحوثين من أفراد العينة بـــ (53,98 %).

ترييف المدينة وتدهور الإطار المعيشي للسكان التي تعاني منه معظم مدن الجزائر عامة إذ يسودها أنماط وسلوك وعادات تنتشر في المدينة جنبا إلى جنب مع السلوك الحضري، وبالعودة إلى الجانب النظري نجد أن من أسباب ظهور هذه السلوكات في المدينة هي نزوح الريفيين وهجرتهم إلى المدينة ومن أهم العوامل في بروز انتشار هذه الظاهرة، وأصبحت المدينة تحتوي على أجزاء أشبه بالقـــرية من المديـــنة تعبر عنه المظاهر الحضرية مما يعـــرف بترييف المدينـــة، وعبرت عنه النسبة بـــ (35,39 %) من المبحوثين.

(30,97 %) من أفراد العينة ترى أن مشكلات النمو الحضري وانعكاساته أدى إلى انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة والبطالة والتسول وسوء الأحوال الاجتماعية أدى إلى انخراط الفئة الشبابية في العصابات المشكلة لواجهة الانحراف والجريمة كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي والاحتقار مما شجع على ظهور هذه العصابات على الجنوح والانحراف والتشرد، حيث تخصصت في السرقة والمخدرات والاعتداءات اليومية التي تشهدها المدينة، وهذا حسب الجدول رقم (20).

(75,22 %) من أفراد عينة البحث ترى أنه من آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي هو ظهور وانتشار الأحياء المتخلفة والسكنات العشوائية غير القانونية والبيوت القصديرية، هذه الأحياء ساهمت في تغير نمط تكوين الأسرة من أسرة ممتدة تحمل كثير من القيم والأخلاق إلى أسرة نووية مكونة من فردين فقط، مما ساهم في اندثار القيم وبروز سلوكات غريبة على ساكني هذه الأحياء، تتطور بسرعة إلى أن تصبح انحراف وجريمة وجنوح الأحداث تسايره ظاهرة التشرد والتسول والاعتداءات.

أما تأثيرات النمو الحضري على الجانب الاقتصادي كما هو موضح في الجدول رقم (20) والتي عبرت عليه نسبة (41,59 %) من مجتمع البحث، حيث تباينت آثار النمو الحضري في إحداث اختلالات في توازن المجتمع الحضري وساكني المدينة بصورة عامة في تخلف وركود النمو الاقتصادي والبنى التحتية عن مسايرة التحضر المتسارع، والتوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية في إرساء قاعدة صناعية والمنشآت التابعة لها إلى جانب الإدارات التابعة للدولة والمرافق العامة والخدمية، الأمر الذي جعلها غير قادرة على توفير وتلبية احتياجاتهم، ومن خلال الجدول رقم (21) المعبر للحالة الاقتصادية لأفراد العينة إذ نجد المستوى المعيشي متوسط إلى منخفض وبدرجة كبيرة وعبرت عليهم النسبة بـــ (85,84 %)، باعتبار أن ساكني المدينة هم من نازحي الأرياف والقرى أو من أصول ريفية ميسوري الحال نزحوا إليها بحثا عن فرص العمل والسكن، إلى جانب ذلك هناك فئة من محدودي الدخل في قطاع التعليم والإدارة والصحة.

إلى جانب ذلك نجد أن نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث ليس لديها إعانة أخرى أو مدخول إضافي آخر يعين به العائلة أو الرفع من مستواها المعيشي الذي حدد في الجداول السابقة بالمتوسط إلى الضعيف وعبرت عنهم النسبة من الجدول رقم (23)، بـــ (92,03 %)، إلى جانب ذلك يغلب على عينة البحث الثقافة التقليدية المميزة للريف وغياب نظام الادخار لديهم عند أغلب أفراد العينة لكثرة جوانب الإنفاق لديهم من تبعات الكهرباء والغاز إلى جانب ذلك التغذية والصحة باعتبارها الهاجس الأكبر عندهم إلى جانب إنفاقهم في تعليم أبنائهم، والجزء الآخر من المصاريف يحول إلى شراء اللباس وتهيئة المترل والجانب السياحي عند القليل منهم، إن تميز أفراد العينة بمحدودية الدخل في مجال العمل والذي يغلب عليه الطابع الإداري (صحة، تعليم، إدارة) وعدم وجود المبحوثين في المؤسسات الاقتصادية ذات الدخل المرتفع أو تجار كبار، إذ شكلوا نسبة كبيرة من العينة وبنسبة (78,76 %) إلى جانب ذلك عدم وجود مصادر إضافية أخرى لإعانتهم ومساعدتهم في رفع من المستوى المعيشي الذي وضح في الجداول السابقة بالمستوى الضعيف إلى المتوسط، سواء كان ذلك من جانب مساعدة الأبناء لآبائهم أو نشاط تجاري أو أعمال حرة، كذلك غياب ثقافة الادخار عند أفراد عينة البحث بسبب غلاء المعيشة في المدينة، كل هذه العوامل سبق وأشرنا إليها في الجداول الإحصائية الدالة على ذلك التي بينت مدى تدني المستوى المعيشي لدى المبحوثين وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لديهم، ومعظمهم يتلقى إعانات من البلدية (قفة رمضان، منحة المعوزين أثناء الدخول المدرسي) وعبرت عليهم النسبة بـــ (85,84 %) حسب الجدول رقم (25)، وهذا ما يبين بوضوح أن معظم أفراد العينة تعاني من تدني مستواها الاقتصادي وهذا ما ذهبت إليه الفرضية الثانية من جانب المؤشرات والأهداف.

3- ينص الفرض الفرعي الثالث على " **أدى نزوح ساكني الأرياف إلى ظهور مشكلات عمرانية وبيئية متعلقة بالنمو الحضري**".

أدت ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن والعيش فيها إلى تحسن معيشة النازح وأسرته نوعا ما وشعورهم بالراحة أثناء تنقلهم إلى المدينة وعبرت عنهم النسبة (61,06 %) وهي تشكل الجزء الأكبر من المبحوثين.

معظم أفراد عينة البحث يختارون العيش في المدينة لما تتوفر من مرافق وأنشطة خدمية ومساحات خضراء، وفضاءات متعددة النشاطات، وانعدامها تماما في الريف، هذا الواقع عبر عنه (89,38 %) والمعايشة الميدانية للمبحوثين مكنتني من ملاحظته.

كذلك الرضا النسبي على الوضع المعيشي المميز لمجتمع البحث والرغبة الدائمة في الوصول إلى مستوى أفضل.

إلى جانب ذلك هناك مشكلات أخرى تعاني من أفراد العينة من حيث انعدام النظافة في الأحياء خاصة والمدينة عامة، كذلك نقص الماء الصالح للشرب وسوء التوزيع في بعض الأحيان على الأحياء السكنية، كذلك انقطاع الكهرباء لساعات وانعدامه في أحياء أخرى، وكانت النسب معبرة على ذلك في جانب نقص الماء بـــ (32,74 %) من إجابات المبحوثين، كذلك التلوث وانعدام النظافة وبنسبة (08,84 %- 06,19 %) كذلك انقطاع التيار الكهربائي وغيابه وعبر عنه بنسبة (10,61 %) إلى جانب المشاكل الأخرى الموضحة في الجدول رقم (29) وبنسب متفاوتة.

ورغم المشاكل التي يعاني منها معظم قاطني وساكني أحياء المدينة إلا أن نسبة كبيرة منهم يشاركون سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل وتبادل الآراء فيما بينهم وبنسبة جد معتبرة بـــ (62,83 %) من مجتمع البحث.

بالنظر إلى نوعية الخدمات المتوفرة في الحي نجد أن نسبة (55,75 %) من المبحوثين المشكلين لمجتمع البحث يأملون في تحسن الخدمات الموجودة في الحي أو المدينة وارتقائها من الحسن إلى الأحسن وكانت النسب المعبرة عن ذلك مثلت بوضوح في الجداول الإحصائية الدالة عن ذلك.

حسب رأي المبحوثين فإن المدينة بأحيائها الممتدة تتوفر على الإنارة إلا أنها في بعض الأحيان تكون غير شغالة نتيجة لعطب تقني أو الظروف الجوية أو نتيجة لتقادم الأعمدة الكهربائية وعدم صيانتها وعبرت عليهم النسبة بـــ (57 %) إلا أنه توجد في معظم أحياء المدينة إنارة شغالة وبنسبة جد معتبرة وهذا حسب رأي المبحوثين والوقوف الميداني في مشاهدة هذه الإنارة وكانت نسبتهم في الإجابة بـــ (23,74 %) أما انعدام الإنارة أصلا في بعض الأحياء يعود إلى أن أفراد العينة قاطني

الأحياء العشوائية غير مدرجة في المخطط العمراني فهي غير خاضعة للتهيئة العمرانية من قبل مصالح البلدية.

رغم توفر أحياء المدينة على الحاويات الخاصة بالنفايات وبنسبة (96,46 %) إلا أن الوقوف في الميدان يعكس ذلك، فالرمي العشوائي للأوساخ في الشوارع والطرقات والأماكن العامة وأمام السكنات دون الذهاب إلى الأماكن المخصصة لرمي هذه الأوساخ رغم وجودها، إن غياب الحملات الدورية بين الأحياء السكنية والمدينة عامة وبنسبة (87,61 %) من قبل لجان الأحياء والجمعيات ومصالح البلدية إلى جانب ذلك غياب الحملات التحسيسية والتوعية وغياب الإعلام الواسع حول الثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي والمحافظة على المحيط ومخاطر التلوث على محيط المدينة والتي هي في الأساس تقوم بها مصالح البلدية والجمعيات ورؤساء الأحياء السكنية رغم المجهود المتواضع من قبل مصالح البلدية.

كل هذه العوامل عجلت في بروز حدة المشكلات البيئية في المدينة من حيث تلوث المحيط، وانتشار النفايات وكثرة الأمراض المتنقلة عبر المياه وانتشار النفايات وكثرة الأمراض المتنقلة عبر المياه وانتشار النفايات ورمي القمامات في شوارع وأحياء المدينة.

توفر المدينة على أماكن متواضعة وفضاءات محدودة لقضاء قاطني الأحياء وقت فراغهم هذا من جانب ومن جانب آخر عدم توفر المساحات الخضراء والملاعب وقاعات السينما، والمكتبات وقاعات الانترنيت، ومعالم سياحية، إلا القليل في تواجد الملاعب الجوارية وبعض من قاعات الانترنيت، إذ يفضل المبحوثين التردد على المقاهي وبنسبة (15,04 %) والبقاء في المترل (15,92 %)، وزيارة الأهل بنسبة (18,84 %) وهذا حسب الجدول الإحصائي رقم (37)، إلا أن الهاجس الكبير عند الآباء هو الخوف على أبنائهم من حيث سبب البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية مما يؤدي بهم إلى الانحراف والانخراط في العصابات الإجرامية المنظمة وانتشار المخدرات في أوساطهم والاعتداءات على ساكني الأحياء والتي عبرت عليهم النسبة بـــ (07,96 %) بناءا على الجدول رقم (41)، وفي ظل غياب التغطية الأمنية ونقص الأفراد فيها حسب العمل في الميدان وعبر عنهم بنسبة (27,43 %) حسب

إجابات المبحوثين من الجدول رقم (43) وهذا ما يعطي الضوء الأخضر لأفراد العصابات في التحرك ونشر الخوف والرعب بين أوساط الساكنين، إلى جانب ذلك حوادث المرور المتكررة وخوف الآباء على أبنائهم الصغار أو المتمدرسين بسبب السياقة المتهورة من قبل الشباب المراهق، وعدم وجود ممهلات في الطريق العام أو الطرق المؤدية إلى الأحياء السكنية، إلى جانب غياب دوريات الشرطة زاد من تهور الشباب وارتكابهم الحوادث مؤدية إلى الوفاة في بعض الأحيان وهذا حسب شهادة المبحوثين أثناء مقابلتهم في الميدان تحدثوا عن حوادث مرور وقعت في الحي، وعبرت عنهم النسبة بـــ (12,38 %).

وبذلك تكون مؤشرات الفرضية قد تحققت إلى حد ما مع بقاء عامل النسبية وبذلك نكون قد توصلنا إلى التحقق من صدق الفرضية والتي تنص على ما يلي: " **أدى نزوح ساكني الأرياف إلى ظهور مشكلات عمرانية وبيئية متعلقة بالنمو الحضري**".

2- الإجابة عن تساؤلات البحث:

تمهيد:

لاشك أن النمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا، إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها، ومن الريف إلى المدن، وإن كانت الجزائر كبلد نام استقل حديثا بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية، لم يكن بإمكانه خلال العشرية الأولى أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين الريفي والحضري، بل وعلى المستوى الحضري نفسه، إذ بقيت ضواحي مدن كثيرة تعاني من نقص الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية وفي مقدمتها السكن والعمل، وبناء على ما سبق يتجلى السؤال الرئيسي في: "هل يمكن أن نعتبر أن إفرازات ظاهرة التزوح الريفي من أهم العوامل التي عمقت من مشكلات النمو الحضري في المدن مما كان له آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي والبيئي ؟".

نستطيع القول من التحاليل والنتائج السابقة بناءا على الدراسة الميدانية والدراسة النظرية، أن أهم العوامل التي عمقت من مشكلات النمو الحضري في الجزائر باتت حصيلة التزوح الريفي أو

الهجرة الريفية أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي للسكان وهي أسرع بكثير من ظاهرة المساكن وتوفير التجهيزات الجماعية الضرورية لأهل المدن.

فمن الناحية الديمغرافية والاجتماعية يمكن تفسير هذا النمو الحضري المتزايد في ضوء العوامل التالية:

* النمو الحضري السريع: إذ بقي النمو الحضري في تزايد مستمر بعد الاستقلال إذ نزحت موجات بشرية كبيرة إلى المدينة بحثا عن السكن وعن العمل ولا يزال إلى اليوم.

* تعقد ظاهرة النزوح الريفي أو الهجرة الريفية الداخلية من الريف إلى المدن والتي تقف وراءها عدة عوامل أهمها العوامل الاقتصادية الناتجة عن الوضع الاقتصادي العام في الريف الجزائري والمتمثل في عدم التوازن بين الموارد والسكان.

* عوامل سوسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية إلى جانب آثار حرب التحرير النفسية والاجتماعية، إذ وجد الشعب الجزائري عشية الاستقلال نفسه بدون مساكن ولا مأوى خصوصا في القرى والأرياف التي دمرتها الحرب تدميرا كاملا حيث لم يبقى تلك القرى المباشرة ما يشير إن كانت هناك حياة في يوم من الأيام.

* عدم تكافؤ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين خصوصا الشباب منهم للخروج من المجتمع التقليدي المغلق.

2- 1 هل يمكن اعتبار أن مشكلات النمو الحضري في الجزائر مرتبطة أساسا بالنزوح الريفي للسكان تجاه المدن ؟

بناءا على النتائج التي تم عرضها وتحليلها ثم مناقشتها نستطيع أن نبرز أن مشكلات النمو الحضري في الجزائر مرتبطة أساسا بظاهرة النزوح الريفي وتمثلت في:

- لقد كان تأثير النزوح الريفي واضحا وعلى أكثر من صعيد، فعلى مستوى الوسط الحضري مكان الوصول والاستقبال ظهر التأثير في ذلك النمو الحضري والتوسع العمراني الذي شهدته المدينة حيث زاد الطلب على الأراضي وانتعش سوق العقار، لكنها كانت على حساب الأراضي الزراعية.

– من جانب آخر فقد خلق هذا النمو تكدسا بشريا وأزمة سكن حادة وتدهور في مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة.

– ظاهرة ترييف المدينة التي عرفتها من خلال انتقال الأنماط السلوكية الريفية إليها.

– أصبحت المدن غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة من النازحين وارتفع مستوى الضغط على الحاجات عموما وعلى السكن بصفة خاصة.

– انتشار الأحياء القصديرية أو الأحياء المتخلفة مما زادت هذه العملية من تعقيد وتشابك مشكلة السكن والإسكان، فبحث النازحين الريفيين عن حياة أفضل والانتقال لسكان الريف نحو المدن أدى إلى إنشاء أحياء ومناطق عمرانية متخلفة مكتظة بالسكان تختلف عن الأحياء الأخرى.

– النزوح الريفي الكثيف والنمو الحضري السريع نحو المراكز الحضرية الكبرى أفرزت ظاهرة ترييف المدينة وميعت الناحية الإيكولوجية ونجم عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالات اقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية.

– تأثير الريفيين النازحين إلى المدن على المظاهر الحضارية والاجتماعية التي يتميز بها أهل المدن على أهل الريف.

– ظهور أزمة سكن حادة في الجزائر بسبب ارتفاع معدل النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية المرتفعة من سكان المدن من جهة، واستمرار ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن من جهة الأمر الذي جعل الحظيرة السكانية غير قادرة على توفير السكن اللائق لجميع سكان المدن.

– التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان التجمعات الحضرية.

– اختناق المدن الكبرى والمتوسطة بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات مقابل التباطؤ في تطوير شبكة الطرق.

– التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية فقد أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال الجزائري في وسط فلاحي محاط بأراضي زراعية خصبة،

وقد استغلت هذه الأراضي الزراعية في تشيد المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز المساكن، والمناطق الصناعية والبناءات العشوائية.

2- 2 السؤال الفرعي الثاني: هل أن تركيز التنمية في المدن وجعلها مجالا لاستقطاب السكان عجل في ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وبيئية وأمنية، متعلقة بالنمو الحضري الذي تشهده المدينة ؟

إن تركيز التنمية في المدن الكبيرة أو المهيمنة والمدن المتوسطة وجعلها مجالا لاستقطاب السكان وانتقالهم أو نزوحهم من القرى والأرياف والمدن الصغيرة، عجل في ظهور اختلالات في توازن المجتمع الحضري وأفرزت مشكلات عديدة مست مجالات الحياة في المدينة وتجلت في:

2- 2- 1 المؤشرات الاجتماعية والثقافية والبيئية:

- نتج عن الزيادة السكانية الضغط على البنى التحتية والمرافق والخدمات وأثر على طاقتها التي لم تكن معدة لاستقبال الكم الهائل من النازحين الجدد، مما أدى إلى تدهورها، وهي المعدة سابقا لعدد أقل من النازحين، وهذا ما يقابله تخلف النمو الاقتصادي والبنى التحتية عن مسايرة التحضر المتسارع، الأمر الذي جعلها غير قادرة على توفير وتلبية احتياجاتهم.

- أدت الزيادة المتسارعة في عدد السكان إلى ارتفاع نسبة التزاحم في الغرفة الواحدة في المناطق السكنية، وبالتالي ازدادت الكثافة السكانية على مستوى الأحياء والمجاورات السكانية.

- ظهور أزمة السكن وتفاقمهما نتيجة لانتشار ظاهرة النزوح الريفي وانتقالهم إلى المدن، حيث أصبحت المدينة تحوي على أجزاء أشبه بالقرية من المدينة تعبر عن المظاهر الحضرية مما يعرف بترييف المدينة.

- اللاتجانس السكاني الناجم عن الاختلاف في الأصول الاجتماعية والجغرافية.

- ظهور الازدحام في الطرق ووسائل النقل بالمدينة، خاصة عند مداخلها وعند تقاطعات الشوارع الرئيسية، وهذا فضلا عن المنطقة المركزية في المدينة.

- إحداث اختلالات في توازن المجتمع الحضري.

– أدت زيادة الطلب على المساكن مصحوبا بصعوبة الحصول عليها، إلى السكن على أطراف المدينة أو العمارات غير المكتملة أو أكواخ الصفيحة أو البناء الهش (الفوضوي)، مما يخلق بيئة غير صحية نتيجة تفشي الأمراض وانتقالها نتيجة تراكم القمامات، وانعدام قنوات الصرف الصحي إلى جانب ذلك تراكم النفايات وتلوث المحيط.

– أدت الزيادة في الكثافة ونسبة التزاحم المرتفعة إلى الطلب على المساكن لشراء الأراضي او المنازل أو الإيجار أو المسكن غير القانوني (العشوائي) وانتشار الأحياء القصديرية والأحياء الفوضوية غير المخططة، محدثا توسعا سكنيا على حساب الأراضي الزراعية.

– أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن وزيادتها (عدد السكان) بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة وبالخصوص في المناطق والأقطاب الصناعية الواقعة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، صاحبت هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود التي أصبحت تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات المتزايدة في المدن والصناعة وقد انعكست هذه الوضعية على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي.

– الضوضاء والإزعاج بسبب الكثافة العالية للسكن وحركة المرور وارتفاع معدلات التلوث بسبب كثافة السيارات، وقصور خدمات النظافة وجمع النفايات.

– ظهور وتركز ورشات العمل في مركز المدينة وتدهور شبكة مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وتحول من النسيج العمراني التقليدي إلى أنماط معمارية مختلطة ضمن نسيج عمراني يجمع بين ملامح المدينة التقليدية ومنشآت متعددة يغلب عليها استعمالات تجارية واقتصادية.

– غياب معايير بيئة سليمة وواقعية تقييم الأثر البيئي لحماية البيئة العمرانية من حيث تخفيض تلوث الهواء والضجيج وبرنامج التشجير وحماية المياه والتربة، وتصريف النفايات واستعمال الطاقة البديلة.

2- 2- 2 المؤشرات العمرانية والأمنية:

عدم وجود نظام عمراني ملائم لاستعمالات الأراضي وتغطي هذه الفئة النواحي التخطيطية في الحي مثل القرارات الصادرة من مصالح البلدية أو الهيئات الرسمية بشأن التغيير في أنظمة البناء واستخدامات الأراضي والشوارع الضيقة والمنعرجة وانعدام المناطق المفتوحة في الحي، كما تغطي الجوانب المعمارية في المسكن مثل قصور الأداء الوظيفي ونقص المساحاتـــ وتهالك المباني وعدم وجود مستودعات خاصة بالسيارات وصعوبة في التوسع الرأسي والأفقي على امتداد المدينة.

- غياب مخطط توجيهي وتنظيمي عام للمدينة من حيث الصيانة المستمرة للمساكن وحماية الطابع العمراني.

- غياب توازن مستقر بين عمليات التجديد والتغيير التي تنظمها استراتيجيات تنموية وعمرانية وبيئية واقتصادية.

- تعدد أنماط وأشكال المباني.

- تغير في مورفولوجية العمران في المدينة.

- اتساع رقعة السكن الجماعي المتناقض مع خصائص السكان.

- تدهور حالة المحيط من حيث توفر الإنارة وتعبيد الطرق الرئيسية والفرعية (الشوارع) إضافة إلى الخدمات والمرافق العامة.

- تحكم وانتشار البناء الفردي والفوضوي والتقليدي.

- تحكم التقاليد الريفية في استعمال مجال المدينة والسكن.

- مشكلة المرور أو حركة المرور في المدينة التي صاحبتها مشكلات مختلفة هي المحصلة النهائية للنمو السكاني المتزايد والتوسع العمراني الصناعي والزراعي والتجاري وزيادة النشاطات الصناعية وكذلك سوء التوزيع الجغرافي للسكان وتباين كثافتهم في المناطق المختلفة مع ارتفاع معدلات التزوح والهجرة الريفية إلى المدن مع أعباء المدينة، فضلا عن سوء التخطيط العمراني للمدن وضعف بعض

شبكات النقل والمواصلات وسوء حالة عديدة من المرافق العامة مع زيادة أعداد المركبات الناجمة عن ارتفاع المستويات الاقتصادية.

– انتشار البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات وتشكل معوقا للتنمية وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية.

– فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط وغير المخطط نتيجة تدفق النازحين من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقض فرص الشغل وعدم تطوير وتهيئة الأرياف.

– عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة وانعدامها في بعض الأحيان.

– انتشار البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية أدى إلى انخراط الفئة الشبابية خصوصا في العصابات سرعان ما تكونت كرد فعل على الإقصاء الاجتماعي والاحتقار والشعور بالنقص في المدينة أو الأحياء المتخلفة أو الفوضوية المشكلة حديثا نتيجة النزوح إليها، مما شجع تلك العصابات على الجنوح والانحراف، وتجارة المخدرات والسرقات والاعتداءات اليومية على المواطنين، والاعتداءات المسلحة، كما تشكلت عصابات التسول وظاهرة التشرد التي نلاحظها في المدن الكبرى باعتبارها كمصدر رئيسي للعيش والإثراء، مصاحبة للسرقة.

2- 3 السؤال الفرعي الثالث: "هل يمكن القول أن النزوح الريفي للسكان نحو المدن والمراكز الحضرية ناتج عن التنمية غير المتوازنة وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية وتحسين المرافق والخدمات فيها" ؟

– إن التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدينة، والإهمال وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية، عجل من نزوح وتدفق وانتقال سكان الريف والقرى إلى المدن والمراكز الحضرية، وخلق اختلالات ومشاكل في الوسط الحضري متعلقة بالنمو الحضري، وكانت نتيجة لي:

– تناقص فرص الشغل وعدم تطوير وتهيئة الأرياف.

– اختلال التركيب السكاني في الريف، وهذا نتيجة نزوح الريفيين منه وهذا ما أدى إلى إفقار الريف ديمغرافيا.

– إفقار الريف من طاقاته الإنتاجية وعناصره المتعلمة.

– تقهقر الإنتاج الزراعي، وارتفاع ثمن المنتجات الزراعية، وزيادة أجر العامل الزراعي نتيجة للنقص الواضح في اليد العاملة في الريف.

– عدم تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف وذلك عن طريق تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية المجاورة من جهة أخرى، بحيث يصبح رحلة العمل اليومية أو قضاء الحاجة غير متعبة وليست طويلة زمنيا.

– عدم وضع إستراتيجية محكمة لمقارنة المساوئ والانحرافات الاجتماعية والحد من انتشارها في الأرياف، وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن للراحة والهدوء والرياضة، بعيدا عن الضوضاء والتلوث البيئي.

– ينبغي أن تصاحب التهيئة العمرانية في المراكز الحضرية تهيئة ريفية متوازنة بنفس المستوى أو أكثر نسبيا وفي إعادة النظر في العلاقة بين المدن والأرياف.

– توقف الخدمات وإغلاق المؤسسات في الأرياف نتيجة النزوح الجماعي لساكني الأرياف إلى المراكز الحضرية.

– ترك النازحين الريفيين لمنازلهم في الريف وما ينجم عنه من تلف وانهيار، نظرا لطبيعة البناء في الريف.

– الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض وضعف قدرتها الإنتاجية كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض في معدلات الإنتاج وهبوط مستوى المعيشة.

– ضعف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وانعدامها في بعض الأحيان مقارنة بالمدينة من حيث الرقابة والمتابعة الخاصة والسهر على توفرها، كل هذه العوامل السالفة الذكر عجلت من تفاقم المشكلات في الريف أدى إلى بروز ظاهرة التروح الريفي في الأفق وتفاقمها، شكلت موجات بشرية كبيرة نزحت إلى المدينة بحثا عن السكن والعمل نتيجة التنمية غير المتوازنة بين الأرياف والمدن من حيث توفر فرص العمل وتوفير الخدمات وتوفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية، والإهمال التام للريف وعدم الاهتمام به.

– لقد عمقت الهجرة الريفية والتروح السكاني إلى المدن من مشكلة الإسكان التي تعاني منها المدن أصلا، وظهور الأحياء العشوائية والفوضوية مما رفع في حدة قسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية حيث انتشرت الأوبئة وتفشت الجريمة بأنواعها وانعدام السيطرة الأمنية والتحلل من القيم الاجتماعية والدينية، إضافة إلى التوسع السريع للمدن والتطور الذي شهده المجتمع الجزائري.

الخـــــــاتمـــــــة

الخاتمـــة:

يعد النمو الحضري ظاهرة لافتة للنظر في المجتمعات بعامة، وفي الجزائر بخاصة، وقد نشأت وتكونت هذه الظاهرة استنادا إلى العديد من العوامل كان أبرزها هذا النمو السكاني المتزايد بالمناطق الحضرية نتيجة لنمو سكاني إجمالا من ناحية، ولنزوحهم من المناطق الريفية إلى المدن من ناحية أخرى، نتيجة ما شهدته المدن من اتساع في أنشطتها الأمر الذي خلق مزيدا من فرص العمل، ومستوى معيشي مرتفع، فضلا عن تركيز مجالات الخدمة ووحدات الإدارة ووسائل الثقافة والترفيه بالمراكز الحضرية، وما يتتبع ذلك من تحسين نوعية الحياة الذي يدفع الأفراد بطبيعة الحال إلى محاولة استيطان هذه المراكز الحضرية أو المدن، وبالمقابل أصبح الريف يعاني من نقص اليد العاملة المنتجة، نتيجة النزوح أو الهجرة الريفية نحو المدن بشكل مفاجئ وكثيف مما أربك الحياة في المدينة لأنها لم تكن نتيجة لمنشآت صناعية حقيقية كما وقع في دول أخرى، بل نتيجة التركيز على المدينة الكبرى وتركيز بعض الصناعات في مدن بعينها، كل هذا خلق حالة من الاضطراب الفوضى ف كل مناحي الحياة للمدينة وللإنسان والعائلة والقيم الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وانتشار ظاهرة الاقتصاد الطفيلي، وهي ولا شك آثار سلبية على مستوى التحضر والأساليب الحضرية الأخرى، فالنمو الحضري عمل على رفع في زيادة نسبة الطلب على الحاجة من السلع المختلفة والخدمات وهو ما انعكس على الميزانيات الحكومية التي باتت تعاني من ارتفاع النفقات لتغطية هذه الطلبات مما انعكس سلبا على المشاريع التنموية، وقد ترتب على ذلك ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية وحتى السياسية من نوع جديد على مستوى التشغيل والاستثمارات وتردي الأجور، وظهور الأحياء الفقيرة المحيطة بالمدن والأحياء العشوائية مما شوه النسيج العمراني الحضري للمدينة مما زاد في اتساع هوة عد التوازن في المدينة الواحدة.

فالظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة التي تم التعرض إليها في أماكن كثيرة من هذه الرسالة، فجعلنا نتصور أن المستقبل هو للمجتمع الحضري الذي سيبسط نفوذه على جميع أنماط المعيشة الأخرى وسيتأثر بالنسبة العظمى من السكان كما هو حادث فعلا في كثير من المجتمعات

المعاصرة، ومن ثم فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه المجتمعات يتمثل في التحكم في التحضر وفي تفسير المراكز والأقاليم الحضرية نتيجة النمو العمراني التي ترتبط به كما تعرضنا إليه بالشرح والتحليل والمناقشة في هذه الرسالة والتي تمثلت في مشكلات النمو الحضري من جانب الزيادة المتسارعة في عدد السكان وارتفاع الكثافة السكانية والضغط على البنى التحتية والخدمات واختلال في النسيج الحضري والتوسع على حساب الأراضي الزراعية إلى جانب التحضر التلقائي، وغيرها من الظواهر الاجتماعية الحضرية الكثيرة، التي تترك آثارها السلبية ليس على التنمية الحضرية فحسب وإنما على التنمية الشاملة للمجتمع، وإذا كان لا مجال في المجتمع المعاصر لحياة ريفية معزولة على النمط القديم، لما في ذلك من هدر للموارد الاقتصادية والبشرية، وحرمان نسبة هامة من السكان من نعمة الحضارة الحديثة ببقائهم على هامش العصر، فإنه في ذات الوقت لا مجال لحياة اجتماعية حضرية غير صحيحة مليئة بالاضطرابات والأمراض الاجتماعية والنفسية، نتيجة لعدم التحكم في النمو الحضري والحد من مشكلاته وآثاره وانعكاساته وتوجيهه بما يخدم الأهداف التنموية للمجتمع، وذلك لأن المدينة بطبيعتها قد تؤدي دورين خطيرين ومتناقضين، فقد ساهم من جهة في نهضة المجتمع وازدهاره إذ أصبحت تمثل بيئة للإشعاع الحضاري والثقافي، وذلك عندما يسيطر فيها التنظيم على الفوضى والتخطيط على العشوائية، كما قد ساهم من جهة أخرى في تدهور المجتمع وتخلفه، إذ أصبحت تمثل بيئة للتلوث والأمراض وعدم الاستقرار الاجتماعي، وذلك عندما تسيطر فيها الفوضى على العشوائيات على التخطيط.

ومن هنا يأتي التخطيط الحضري في قمة اهتمامات المجتمعات المعاصرة، والذي يأخذ أبعاد متعددة أهمها: التخطيط الفيزيقي الإيكولوجي، التخطيط الاجتماعي أي التخطيط للعلاقات الاجتماعية، تنمية الأنظمة الاجتماعية الحضرية الحديثة تعويضا للأنظمة الاجتماعية الأولية التي يأخذ دورها في التقلص والضعف في المدينة، التخطيط للحركة الجغرافية للسكان، تحديد الحجم المرغوب للمدن، التخطيط للتنمية الريفية ذات الصلة بنمو المدن وتشعبها.

كما تأتي أهمية النظريات والأعمال العلمية والدراسات المتعددة التخصصات والخبرة الإنسانية في هذا الميدان، من أجل تحقيق أهداف التنمية والتخطيط الحضري بأبعاده السابقة، ومن أجل التغلب على المشكلات الاجتماعية الحضرية خاصة وأن النظريات الحضرية بحقولها المعرفية المتعددة قد عرفت نضوجا وتطور هاما، كما أن الأعمال والدراسات الأمبريقية الحضرية كذلك عرفت تراكما كبيرا، وأن الخيرة الإنسانية الحضرية أصبحت في وقتنا الحاضر ثرية وغنية جدا، تحتاج فقط للاستكشاف والاستثمار.

لقد حاولت هذه الرسالة عرض ومناقشة القضايا والعمليات والاتجاهات النظرية والمنهجية الحضرية، والظواهر الحضرية الحديثة وعلاقتها بأساليب التنمية الاقتصادية، حيث تم عرض وتوضيح العلاقة بين الصناعة والعمران وأثر التكنولوجيا على التحضر والنمو الحضري وتأثيراته، وذلك من خلال التعرض إلى التراث والخبرات الحاصلة في هذا الميدان، كما تم التعرض للتحضير الحديث للمجتمع الجزائري تمهيدا لدراسة وفهم " **أنماط النمو الحضري الذي تعرفه المدن الجزائرية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والبيئية الناتجة عنها** "، من خلال دراسة حالة التحضر وظاهرة النمو الحضري في الجزائر.

أما الدراسة الأمبريقية، فقد كشفت عن المسار الذي النمو الحضري في الضواحي والأطراف، وسرعنه وأنماطه، وعوامله، ومصادره السكانية، وغيرها من النتائج الكثيرة التي يمكن أن نسجل أهمها فيما يلي:

1- إن العمران غير المخطط أو العشوائي الذي تشهده المدن الجزائرية وأطرافها هو ظاهرة صناعية – تنموية، كما هو ظاهرة حضرية ناتجة عن انفجار الوضع الاجتماعي الحضري، ونظرا لأهميته وحجمه وخصائصه الاجتماعية والإيكولوجية، كما كشفت عن ذلك الدراسة الميدانية التي ترشح تأزم المدن الجزائرية اجتماعيا في العشرينات القادمة إن لم يوجد حلا جذريا لذلك، مما يحتم على الدولة مواجهة المشكلات الاجتماعية المتعددة الأبعاد التي ستفرزها بيئات المناطق العمرانية غير المخططة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة من أجل إصلاحها.

2- إحداث اختلالات في توازن المجتمع الحضري، من جانب تخلف النمو الاقتصادي والبنى التحتية عن مسايرة النمو الحضري المتسارع، الأمر الذي جعلها غير قادرة على توفير وتلبية احتياجاتهم.

3- يعتبر التمسك بأنماط العلاقات وبأشكال التضامن الاجتماعي الأولي، واستمرار المؤسسات الاجتماعية الأولية في ضبط السلوك الفردي والجماعي في الوسط الحضري، من أقوى العوامل الاجتماعية الضامنة للوئام الاجتماعي والاندماج الحضري، لأن الفرد الحضري النازح يستمر في العيش بأنماط موجهات السلوك والفعل السابقة، ويعتبر كل ذلك من عوامل مسكنات ومهدئات الأوضاع الاجتماعية المتميزة بالتدهور في الأوساط الحضرية، فلولا ذلك وفي ظل العجز الذي تعاني منه الأنظمة الحضرية الحديثة المختلفة، خاصة في ظل تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب.

أدت معالجات السكن العشوائي إلى اختلال وعدم اتزان في النسيج الحضري للمدينة وتشوه في استخدام الأرض والتوسع على حسابها، بالإضافة إلى التداخل وعدم التناسق في المناطق الوظيفية في المنطقة الواحدة في المدينة بالإضافة إلى ذلك أدت زيادة الطلب على المساكن مصحوبا الحصول عليها إلى السكن على أطراف المدينة، حيث أصبحت المدينة تحوي على أجزاء أشبه بالقرية تعبر عنه المظاهر الحضرية مما يعرف بترييف المدينة، وهذا ما يخلق بيئة غير صحية. فالنمو الحضري السريع في المدن الجزائرية لا يعتبر نموا طبيعيا إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها —نزوح داخلي- ومن الريف إلى المدن، وإن كانت الجزائر كبلد نامي استقل حديثا بعد تخريب لاقتصاده وأجهزته القاعدية لم يكن بإمكانه خلال العشرية الأولى، أن يوفر السكن الملائم وتقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين الريفي والحضري، بل وعلى المستوى الحضري نفسه، إذ بقيت ضواحي مدن كثيرة تعاني من نقص الخدمات والمرافق الأساسية الضرورية وفي مقدمتها توفر السكن المناسب، وخلاصة القول يمكن القول أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي في الصحيح عملية اقتصادية واجتماعية وعمرانية وبيئية، لها علاقة بالنزوح الريفي إلى المدن والمراكز الحضرية.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النتائج الهامة، التي حاولنا من خلال العرض البحث عن مشكلات النمو الحضري في الجزائر في ضوء إفرازات ظاهرة التروح الريفي والعلاقة بينهما والتعرف ببعض جوانبها في ضوء المتصل الريفي الحضري والمشاكل الناتجة عنها.

فظاهرة النمو الحضري التي أصبحت منتشرة في العديد من المراكز العمرانية أصبحت تواجه العديد من المشاكل العمرانية باعتبارها سمة العصر الحالي تدعوا للتساؤل كثيرا عن خلفيات هذا النمو وانعكاساته وآثاره الجانبية.

فهذا المجال يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحلي لكن نرجو قد ألممنا ولو بشيء يسير بجوانب هذا الموضوع أو على الأقل أن نكون قدمنا ولو لمحة خاطفة عما يصاحب النمو الحضري في الجزائر من مشاكل التي يبقى حلها يحتاج إلى دراسات مستفيضة استشرافية بعيدة الأمد، لذا ينبغي التفكير جديا في محاولة جعل النمو الحضري في المدن والمراكز الحضرية مسألة إيجابية يرافقها التطور والرقي في كافة الميادين وليس العكس.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 - الأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، حالة سكان العالم 2001 عن جدول المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

2 - جمال حمدان، المدينة العربية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية 1964.

3 - علي فاعور، بيروت 1975-1990 التحولات الديمغرافية والاجتماعية.

4 - سعد الدين إبراهيم، حاضر المدن العربية ومستقبلها المؤتمر الإقليمي الثاني للسكان، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1979.

5 - محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية-التحضر-شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2002، بن عكنون-الجزائر-

6 - دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1997.

7 - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 02-2000، بن عكنون، الجزائر.

8 - علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتاكوبي، قسنطينة 2005.

9 - عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.

10 -حسن السعاني، علم الاجتماع الصناعي، بيروت، دار النهضة العربية الطبعة الثانية، 1980.

11 -فوزي رضوان غربي، أنماط التجمعات في الوطن العربي في كتاب: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة. ط1985.

12 -علي مانع جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر العاصمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

13 -إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

14 -حيدر فاروق عباس، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف الإسكندرية ط1994.

15 -السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

16 -عبد المنعم نور، الحضارة والتحضر، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، الطبعة الأولى.

17 -أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة البناء، الطبعة الأولى.

18 -عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر، سنة 1989.

19 -عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع والمدن المصرية، دار القاهرة، 1974.

20 -عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبيرة في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة.

21 -معجم العلوم الاجتماعية: تأليف نخبة من الأساتذة الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993.

22 -أحمد أبوزيد: الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد 2 يونيو، سبتمبر 1986.

23 -محمد شفيق: البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، 1985.

24 -محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

25 -خميس عاصم أحمد إبراهيم، خصائص التحضر وعلاقتها بالبيئة الحضرية المبنية حالة دراسية "مدينة طولكرم" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2003.

26 -نادية حليم سليمان: تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبرى، لويس كامل مليكة (محور) قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

27 -محمد سليمان عبد الله الوحيد: أثر سياسات الهجرة على النمو الحضر يفي السعودية ومصر، دراسة مقارنة. قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة الملك سعود.

28 -إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2000.

29 -محمد بومخلوف التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، "التحضر". شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ماي 2001.

30 -دليمي الحليم، دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الطبعة 2007.

31 -إسماعيل قبرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة 2004.

32 -عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية وكالة المطبوعات الكويت، 1979.

33 -محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة دار المعارف، مصر 1980.

34 -عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات الكويت، 1985.

35 -أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافيا المدن، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس.

36 -محمود الكردي، التحضر، دراسة اجتماعية الكتاب الأول، القضايا والمناهج.

37 -عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأول، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

38 -فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب 1997.

39 -محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، السنة 2008.

40 -محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية-التحضر-دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. ماي 2011.

41 -لويس ممفرد، ترجمة الدكتور إبراهيم نصحي، المدينة على مر العصور، أصلها وتطورها ومستقبلها، الجزء الأول مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1964.

42 -عبد الفتاح محمد وهيبة في جغرافيا العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

43 -محمد عبد الله أبو علين الصناعة والمجتمع، دار المعارف الطبعة الثانية، القاهرة، 1974.

44 -بدر الدين الخولي، المؤشرات المناخية والعمارة العربية.

45 -محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية، 1975.

46 -أحمد التكلاوي، القاهرة، دراسة في علم الاجتماع الحضري.

47 -حسن السعاتي التصنيع والعمران، بحث ميداني للإسكندرية ومجالها.

48 -السيد عبد العاطي السيد عبد الله، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، مذكرة دار المعرفة الجامعية 1978.

49 -حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة كتب علم الاجتماع الكتاب رقم 88، الطبعة السابعة السنة 2013.

50 -محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، طبعة 2008.

51 -السيد محمد الحسني وآخرون، ميادين علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، 1972، الطبعة الثانية.

52 -فيليب هاوز، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد حسين، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب والتوزيع الطبعة الثانية 1979.

53 -جيرالد بيريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية ترجمة محمد الجوهري، دار نهضة مصر، القاهرة، 1962.

54 -عبد الهادي الجوهري، عاطف وصفي، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف بمصر القاهرة، عام 1965.

55 -على فاعور، آفاق التحضر العربي، نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما يعد القاهرة وكوبنهافن وإسطنبول، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

56 -مستقبل الدولة العربية بحث قدم في الندوة الجغرافية الأولى في جامعة دمشق، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، تشرين الثاني 1995، ونشر ضمن أعمال المؤتمر في كتاب عام 1997.

57 -جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة، الإسكندرية، 1989.

58 -محمد الكردي: التحضر، الكتاب الثاني، دار المعارف القاهرة، 1986.

59 -عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث ي ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

60 -أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري منشورات جامعة باتنة.

61 -محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التجهيز والتغير والتنمية، منشأ المعارف الإسكندرية السنة 1980.

62 -أبرمز تشارلز، المدينة ومشاكل الإسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة المترجمين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.

63 -عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه بالقاهرة، 1961.

64 -عمر فروخ، كلمة في ابن خلدون ومقدمته، بيروت، مكتبة منيمنة، 1951.

65 -أرشيف الدراسة والمناهج التعليمية، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، بدون تاريخ.

66 -على الحوت، التخطيط الحضري، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا 1998.

67 -رياض النقيب، علم التخطيط وإعداد المخططين، مطبعة مقهوي، الكويت، 1985.

68 -على فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

69 -محمد االسويدي، دراسة في المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون تاريخ.

70 -محمد عبد الفتاح حافظ الصبر في: البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط1، 2002.

71 -مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

72 -محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

73 -علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتاكوني، قسنطينة، 2005.

74 -عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

75 -زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، سنة 1974.

76 -محمد الجوهري وعبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بالقاهرة، 1983.

77 -محمد علي وزملاؤه، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، ط 2، القاهرة، دار الكتاب والتوزيع، 1979.

78 -فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2002.

79 -شتافنها جنرودولفو، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل، بيروت دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط، دون تاريخ.

80 -عبد الله جندي أيوب، الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1919)، رسالة دكتوراه في الأدب، قسم التاريخ، القاهرة، كلية الأدب، 1969.

81 -محمد صفي الدين، بعض مشاكل السكان في الجزائر، مجموعة المحاضرات التي ألقيت بمعهد الدراسات الإسلامية، في الموسم الثقافي الثالث، (1963-1964)، القاهرة 1964.

82 -فيليب رفلة، جمهورية رفلة، جمهورية الجزائر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1966.

83 -كلود هنري وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عيتابي، بيروت، دار المعارف، دون تاريخ.

84 -عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، الجزائر، مركز الأبحاث للاقتصاد التطبيقي، دون تاريخ.

85 -محمد صبحي الحكيم ومحمد السيد غلاب السكان ديموغرافيا وجغرافيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998.

86 -السيد البشير محمد وعبد العظيم عثمان أحمد الإمام، التحضر في الدول النامية، معهد الدراسات الحضرية، جامعة الخرطوم، دون تاريخ.

87 -استقصاءات وأعمال وردت في بحوث بعض الطلبة.

88 -محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، أسس نظرية ونماذج تطبيقيةن المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، الطبعة 2002.

89 -رشيد بن عيسى، وزير منتدب مكلف بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مشروع جويلية 2004.

90 -بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة.

91 -الديوان الوطني للإحصائيات (1992)، إحصائيات المركز الجهوي وهران.

92 -شريف رحماني، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة.

93 -الديوان الوطني للإحصائيات (1988)، الشبكة الحضرية في الجزائر سنة 1987، العدد 04 من مجلة الإحصائيات.

94 -وثائق كتابة الدولة للتخطيط 1999.

95 -برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تحديات التحول الحضري، حالة المدن العربية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2012.

96 -الديوان الوطني للإحصائيات 1992 الفرع الجهوي بوهران، النتائج الأولية المؤقتة لتعداد 1987 حول السكان والسكن، وهران.

97 -حزب جبهة التحرير الوطني (1988) التخطيط والتنمية وتقييم مخططات التنمية، الباب الرابع حول الإسكان، الجزائر.

98 -عبد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية وممارسة التهيئة، حوليات حول وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1997.

99 – بشير التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم والتوطين الصناعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987.

100 الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الفصل: السكن، جدول: أ5.

101 بشير التيجاني، توطن الصناعة، دراسة لبعض النماذج في غرب الجزائر، مجلة المدينة العربية، العدد 37، السنة 1989، منظمة المدن العربيةن الكويت.

102 ملفات الدراسات الميدانية التي نظمها معهد الجغرافيا والتهيئة الإقليمية، بجامعة وهران في السنوات التالية: 1983 – 1985 – 1986، الملفات موجودة في مكتبة المعهد.

103 تقارير الطلاب (1996) حول البناءات الفوضوية في ولاية وهران، موجودة بمكتبة معهد الجغرافيا، جامعة وهران.

104 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، السنة 2005.

105 علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، السنة 2004.

106 جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

107 برنامج المؤل، نشرة التخطيط العمراني في ليبيا، العدد 01، 20 أكتوبر 2010.

108 بشير التيجاني، إشكالية تموين مدينة وهران بالمياه الصالحة لشرب، مجلة المدينة العربية، العدد 4، ص 1990، منظمة المدن العربية الكويت.

109 الوكالة الوطنية للموارد المائية، عراقيل الموارد الطبيعية في الجزائر، تقرير غير منشور، 1994، المدينة المركزية، مدينة الجزائر.

110 المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المياه الإدارية المستدامة المورد شحيج، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010، مجلس الاستخبارات الوطني، شمال إفريقيا، أثر تغير المناخ، الانعكاسات الجيوسياسية، واشنطن، العاصمة، 2009.

111 -التز جزنثان، مبادرة زيادة توليد الطاقة الشمسية المركزة في منطقة الميناء، عرض رقمي تم طرحه خلال مؤتمر الخطة الشمسية المتوسطية في فلنسيا، إسبانيا، يوم 11-12 ماي 2010.

112 -الديوان الوطني للإحصائيات (1994) المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، المجلد رقم 16، الجدول رقم: 18، عنوانة النقل.

الرسائل الجامعية:

1 - مليحي نجاة، مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة "حي قواجلية نموذجا"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، سنة 2006/2005.

2 - وناسي سهام، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري السنة 2009/2008.

3 - عبد الغاني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة التروح الريفي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، سنة 2009.

4 - رشيد زرزور، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، (1988-2008) دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، السنة 2008.

5 - محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر، 1995.

6 - جميلة العلوي، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف، حي طنجة نموذجا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة 2006-2007، رسالة ماجستير، تخصص حضري.

7 - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات-سطيف-السنة الجامعية 2009-2010.

8 - نزهة طكوك الهجرة الداخلية والاستقطاب الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، السنة 2010.

9 - بن السعدي إسماعيل: الثقافة والعمران، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، السنة 2001-2002.

المواقع الإلكترونية أو مراجع بالإنترنيت:

1 - ولاية خنشلة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org

2- https://unhabitat.net/pmss/electronic-alt.pdf-418/periodicals

المجلات والدوريات:

1 - عبد الحميد بوقصاص، تداعيات الهجرة الريفية الحضرية والنمو الحضري في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، ط 2010، جامعة باجي مختار-عنابة.

2 - إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، ممارسات مغاربية للمدينة، عدد 22، أكتوبر، ديسمبر، مجلة 04، السنة 2003.

3 - الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسيولوجية، تصدر عن قسم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 1، السنة 2000.

4 - أحمد أبو زيد، الحياة في عالم مزدحم بالسكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن، العدد الرابع، جانفي، فيفري، مارس، 1978، وزارة الإعلام، الكويت.

5 - قاسم الريداوي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول 2011.

6 - بشير التيجاني، 1996، التحضر في الجزائر: عوامله مراحله وانعكاساته مقال في 18 صفحة في طريق النشر في مجلة المدينة العربية، الكويت.

المراجع الأجنبية

1- United Nation. The state of world population, 1996. United nation population fund.

2- L'école de Chicago : naissance de l'écologie urbaine textes traduits et présentés par : Grafmyer Yeves et Joseph Isaac. Auibier-Montaighe. Paris, 1984.

3- Ledrut Raymond : sociologie urbaine. Presses universitaires de France. Paris. 1973.

4- Chombart de Lauwe P.H.op.cit.

5- Yves Grafmeyer, sociologie urbaine, Nathan, Paris, 1994.

6- Benatia (F) : Alger. Agégatoucite, Lntégration citadine, de 1919, S.N.E.D, Ragnaia, 1980.

7- Burgesse. W. The growth of the city : anitroduction to aresearrch project publication of the American sociological society N° 18/923.

8- Hyot H. The structure and growth of residential heighbor hoods in American cities. Washington US. Government printiug office. 1939.

9- Albert hirschman, Inter reoinald international transission of economic Growth, in fried manj. And Alohsow. Rogional development and planning the M.I.T press, U.S. 1964.

10- R.N. Morris, urban sociology, Frederick A. praeger publishers, New York, 1968.

11- Harry Richardson, economies: Location theory, urban structure and regional. Change, Weiden Feld and Nocolson, London, 1969.

12- George Zipf. Human Behavior and principale of Least effort: reading. Mass, Addison. Wesley, 1994.

13- Harold, William, urban interpretation in sharpe Grant W.C.F.D.J interpreting the environment.

14- Paul R. Enrich, and Anne, Enrlieh, Population resources environment issues in Human Encolgy.

15- Lrene B. Houser (ed) the population dilemma Prentice hall Engle wood cliffs N. Y. 1969.
16- The world population situation in 1970. United Nation New York, 1970.
17- P. obrans and EA. Wrigley (eds). Towns in sociology combridge university 1978.
18- Kingsly Davis, burgeoning cities inrural countries scientific amerp can's cities their origin grozth and human imact free man San Francisco, 1973.
19- Bette, S. Denich. Migration and net work Monipolation in Yougoslavia, art from. Spencer: Migration anthropology. Unis. Of Washington Press. 1970.
20- Alexander, L. citycentre redevelopment, vol, 3 No: Sydney, Australia. 1974.
21- Urbanization development policies and planning. Op.cit.
22- Marchall B. clinard, slums and community development. Op.cit.
23- Urbanization, its social problems and consequences, report of the seminar on social problems ans consequence of urbanization, Nairobi 26 the Nov. istdec. 1967, Nairobi: afro press, 1970.
24- Wilaya de Khenchela: répartition de la population résidente des ménages ordinaires et collectives, selon la commune de résidence et la dispersion. Donnée du recensement general de la population et de l'habitat de 2008 sur le site de L'ons.
25- Launey Michel, poy sons algériens, lavighe, et les shommes, paris édition du seuil, 1963.
26- Buger Pierr : la vie quotidienne à Alger à la ville de l'intervention freoncaine, Paris, hachette, 1963.
27- L'achref Mostafa : l'Algérie Nation et society, Paris, François Maspiro. 1965.

28- Bourdieu Pierr. Sociologie de l'Algérie, Paris. P.U.F. 1970.

29- Agron. Ch. Robert. Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris. P.U.F. 1964.

30- Prenant, A. Essai d'analyse de croissance urbain en Algérie de 1966 à 1974. Mars, 1976.

31- Djeflat, A, 1985 the soci-econimie impact of rural electrification in Algeria, working Papersof the world enployment program research, international la bour office, Geneva.

32- Lacoste. A. etautres. L'Algérie et present. Paris. Editions sociales. 1960.

33- Ann ware statistique de l'Algérie (1963-1964).

34- Tableau de l'économie algérienne. 1960.

35- Secrétariat social d'Alger. Monde rural et monde urbain. Alger. S.N.E.O. 1969.

36- Boute Fnouch et Mostafa. «L'urbanisation en Algérie». Inrevue sciances soiences. Social Alger, O.N.R.S. n° 2 décembre 1979.

37- Alain Medan (oued ouchayah) Bahlieue d'Algérien revue espace et societé. Oetober 1973. N° 1011.

38- Tinthoin, R. (1954) le peuplement musulman d'Oran in bultin trimistriel de la société de géographie et d'archéologie d'Oran, ho, 234,77.

39- Coté, M (1993) l'urbanisation en Algérie : idées reçues et réalités, in travaux de l'institut de géographie de remis, ho. 85/86. France.

الملاحـــــــــق

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــــي
جامعـــــة باتنـــة –1–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أداة بحث:

مشكلات النمو الحضري في الجز وعلاقته بظاهرة التروح الريفي

دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة
للحصول على درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي

إعداد الطالب
عبد الغاني قتالـــي

إشراف الأستاذ الدكتور:
مصطفى عوفي

السنة الجامعية: 2015-2016م.1436-1437هـ

أولا: بيانات عامة:

1/ النوع: ذكر ( ) ، أنثى ( )

2/ السن: ..... سنة

3/ الحالة الزواجية: أعزب ( )، متزوج ( )، مطلق ( )، أرمل ( )

4/ المستوى التعليمي: أمي ( )، قراءة وكتابة ( )، م. ابتدائي ( )،

م. متوسط ( )، م. ثانوي ( )، م. جامعي ( ).

5/ عدد أفراد الأسرة: ( ) شخص.

6/ هل كنت: عاملا ( )، عاطل ( )، متقاعد ( ).

7/ ما هي طبيعة العمل وقطاعه قبل الانتقال إلى المدينة: فلاحة ()، صناعة وحرف ( )،

تجارة ( )، بناء وأشغال عمومية ( )، إدارة ( )، تعليم ( )،

أعمال أخرى تذكر: .....

ثانيا: بيانات حول محور السكن واستعمالاته:

8/ السكن: الريف ( )، المدينة ( ).

9/ للساكن بالمدينة: مدة السكن بالمدينة: ..... سنة.

10/ هل مستفيد من السكن: نعم ( )، لا ( )

نوع المسكن بالمدينة: ملك خاص ( )، بيت قصديري ( )، كراء ( )، شقة في عمارة ( ).

11/ كم غرفة يحتوي عليها المسكن الذي تقيم فيه: ..... غرفة.

12/ هل يحتوي مسكنك على الخدمات التالية: كهرباء ( )، غاز ( )، قنوات الصرف ( )

أخرى تذكر: .....

13/ هل يحتوي مسكنك على المرافق التالية: ثلاجة ( )، مكيف هوائي ( )، انترنيت ( )

أخرى تذكر: .....

14/ بعد الموقع الجغرافي للريف عن المدينة:

أقل من 10 كلم ( )، من 10 إلى 20 كلم ( )، أكبر من 20 كلم ( ).

15/ هل نزوحك إلى المدينة:

مع أفراد الأسرة ( )، مع بعض الأفراد ( )، فرديا لوحدك ( ).

16/ أين كنت تقيم قبل انتقالك إلى المدينة: دوار ( )، قرية، ( )، مدينة ( )

17/ ما هو تاريخ انتقالك إلى المدينة: ..... سنة.

18/ ما هو سبب انتقالك إلى المدينة: بحث عن العمل ( )، انعدام المرافق في الريف ( )، إكمال الدراسة ( )، عدم الاهتمام بالريف عكس المدينة ( )، لوجود الأهل والأقارب ( ).

أخرى تذكر: .....

ثالثا: بيانات حول آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي

19/ هل أن تدفق الريفيين إلى المدينة خلق أزمة سكنية حادة: نعم ( )، لا ( )، ربما ( ).

20/ ارتفاع النمو الحضري والتوسع العمراني: نعم ( )، لا ( ).

21/ اكتظاظ المدن وتشعبها: نعم ( )، لا ( )، ربما ( ).

22/ ظهور أزمة السكن وتفاقمها: بدرجة كبيرة ( )، قليلا ( )، لا أثر ( ).

23/ ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادتهم أثر سلبا على طاقة المرافق والخدمات:

نعم ( )، لا ( )، ربما ( ).

24/ انتشار الأحياء المتخلفة والبيوت القصديرية والسكنات العشوائية: نعم ( )، لا ( ).

25/ ترييف المدينة وتدهور الإطار المعيشي للسكان: نعم ( )، لا ( )، ربما ( ).

26/ إفقار الريف من طاقاته: نعم ( )، لا ( )، ربما ().

27/ انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية كالسرقة والجريمة:

بدرجة كبيرة ( )، قليلا ( )، لا أثر ( ).

28/ أدت الزيادة المتسارعة في عدد السكان إلى ارتفاع نسبة التزاحم بالغرفة الواحدة في المناطق السكنية: بدرجة كبيرة ( )، قليلا ( )، لا حدث ( ).

29/ أدى النمو الحضري الكثيف في المدن إلى التوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية:

بدرجة كبيرة ( )، قليلا ( )، لا أثر ( ).

30/ استغلال الأراضي الزراعية في بناء المنشآت القاعدية كالمؤسسات والإدارات والمصانع:

نعم ( )، لا ( )، ربما ( )

رابعا: الحالة الاقتصادية

31/ هل ترى بأن مستواك المعيشي: مرتفع ( )، متوسط ( )، منخفض ( ).

32/ هل لديك أبناء يعملون: نعم ( )، لا ( ).

إذا كان نعم في أي مجال: .....

إذا كان لا أين يقضي وقته: .....

33/ هل يساعدك بعض أفراد أسرتك على الإنفاق: نعم ( )، لا ( ).

34/ ما هي جوانب الإنفاق الأكثر استهلاكا لمدخولك:

التغذية ( )، تعليم الأبناء ( )، السياحة ( )، المترل وتأثيثه ( ).

35/ هل تحقق الاكتفاء الذاتي للأسرة: نعم ( )، لا ( ).

36/ هل تعمل قريب من المترل: نعم ( )، لا ( ).

خامسا: بيانات حول محور خصائص الوسط البيئي:

37/ هل تشعر بالراحة عندما انتقلت للعيش في المدينة: نعم ( )، لا ( ).

38/ في رأيك أيهما أفضل العيش في: المدينة ( )، الريف ( ).

39/ ما هي المشاكل التي يعاني منها الحي الذي تقطنه: .....

40/ هل تشارك سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل: نعم ( )، لا ( )، أحيانا ( ).

41/ ما رأيك في نوعية الخدمات العمومية في حيك: .....

42/ هل هناك أضواء عمومية في الحي: شغالة ( )، غير شغالة ( )، غير موجودة ( ).

43/ هل هناك حاويات للنفايات: نعم ( )، لا ( ).

44/ هل هناك حملات دورية لتنظيف الحي: نعم ( )، لا ( ).

45/ هل تشارك في هذه الحملات: نعم ( )، لا ( ).

في حالة الإجابة بلا أذكر أسباب عدم مشاركتك: .....

46/ أين تقضي وقت فراغك:

الانترنيت ( )، الرياضة ( )، مشاهدة التلفاز ( )، مع سكان الحي ( )، أخرى:.....

47/ هل هناك أماكن ترفيهية في مدينة إقامتك: نعم ( )، لا ( ).

48/ هل لديك أصدقاء جدد في الحي: نعم ( )، لا ( ).

إذا كانت الإجابة لا لماذا: .....

49/ هل تشعر بالراحة أثناء تواجدك في الحي: نعم ( )، لا ( ).

في حالة الإجابة ب لا لماذا: .....

50/ ما هي العقبات التي تواجهك في المدينة: .....

51/ حسب رأيك ما هي الحلول المناسبة للتقليل من مشكلات المدينة: .....

.....

52/ هل تلتمس هذه الحلول في الواقع: نعم ( )، لا ( )، نوعا ما ( ).

.....

الفهـــــــارس

أولا: فـــهرس الجـــداول

الرقم	محتوى الجدول	الصفحة
01	يوضح عدد ونسبة سكان المناطق الحضارية المتخلفة	86
02	مراحل النمو الحضري في الجزائر خلال 130 سنة	99-98
03	نمو السكان في الجزائر 1830-1987	103
04	تطور المؤشرات الديمغرافية الوطنية	104
05	نسبة الولادات في الجزائر العاصمة 1987	105
06	النمو الحضري على المستوى الوطني	111
07	تطور ملكية الأوربيين في الجزائر 1850-1951	141
08	تطور الهجرة الريفية	143
09	النزوح الريفي نحو المدن لأسباب أمنية	156
10	توزيع أفراد العينة حسب النوع	193
11	خصائص أفراد العينة حسب العمر	194
12	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية	195
13	المستوى التعليمي	196
14	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء	198
15	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	199
16	طبيعة العمل وقطاعه	200
17	توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن	202
18	توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن	203
19	الاستفادة من السكن في المدينة	204
20	نوع السكن بالمدينة	205
21	عدد الغرف	206
22	الخدمات المتوفرة بمساكنهم	208

23	التجهيزات المتوفرة في السكن	210
24	البعد الجغرافي للريف عن المدينة	211
25	حالة نزوح أفراد العينة من الريف عن المدينة	212
26	توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم	213
27	تاريخ نزوح أفراد العينة إلى المدينة	214
28	توزيع أفراد العينة حسب نزوحها وانتقالها إلى المدينة	216
29	تفاقم أزمة السكن في المدينة	218
30	آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي	219
31	توزيع العينة حسب تقييمهم لمستواهم المعيشي	224
32	توزيع أفراد العينة حسب العمل ومجاله	225
33	توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد الأسرة المساعدين في الإنفاق	226
34	جوانب الإنفاق الأكثر استعمالا للمدخول	228
35	تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة	230
36	قرب العمل من المترل	231
37	توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء تنقلهم إلى المدينة	232
38	توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم العيش في المدينة أو الريف	234
39	المشاكل التي يعاني منها قاطني الحي	235
40	مشاركة سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل	237
41	نوعية الخدمات المتوفرة في الحي	238
42	مدى توفر الحي على الإنارة ا لعمومية	240
43	مدى توفر الحي على حاويات النفايات	241
44	مدى تواجد حملات دورية من قبل السكان للتنظيف	242

45	مشاركة العينة في هذه الحملات	243
46	عدم مشاركة أفراد العينة في هذه الحملات	244
47	مكان قضاء ساكني الحي أوقات فراغهم	245
48	تواجد أماكن الترفيه في إقامة أفراد العينة	247
49	توزيع أفراد العينة حسب تكوين أصدقاء جدد في الحي	248
50	الشعور بالراحة أثناء تواجد العينة بالحي	249
51	الأسباب التي جعلت أفراد العينة لا يشعرون بالراحة في حيهم	250
52	العقبات التي تواجه أفراد العينة في المدينة	252
53	الحلول المناسبة للتقليل من مشكلات المدينة	253
54	تجسيد هذه الحلول في الواقع	256

ثانيا: فـــهرس الأشكال

الرقم	محتوى الأشكال	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب النوع	193
02	خصائص أفراد العينة حسب العمر	194
03	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية	196
04	المستوى التعليمي	197
05	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء	198
06	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	199
07	طبيعة العمل وقطاعه	201
08	توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن	202
09	توزيع أفراد العينة حسب مدة السكن	203
10	الاستفادة من السكن في المدينة	204
11	نوع السكن بالمدينة	205
12	عدد الغرف	207
13	الخدمات المتوفرة بمساكنهم	208
14	التجهيزات المتوفرة في السكن	210
15	البعد الجغرافي للريف عن المدينة	211
16	حالة نزوح أفراد العينة من الريف عن المدينة	212
17	توزيع أفراد العينة حسب مكان ميلادهم	213
18	تاريخ نزوح أفراد العينة إلى المدينة	215
19	توزيع أفراد العينة حسب نزوحها وانتقالها إلى المدينة	216
20	تفاقم أزمة السكن في المدينة	218
21	آثار النمو الحضري على الجانب الاجتماعي	220
22	توزيع العينة حسب تقييمهم لمستواهم المعيشي	225

23	توزيع أفراد العينة حسب العمل ومجاله	226
24	توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد الأسرة المساعدين في الإنفاق	227
25	جوانب الإنفاق الأكثر استعمالا للمدخول	229
26	تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة	230
27	قرب العمل من المترل	231
28	توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بالراحة أثناء تنقلهم إلى المدينة	233
29	توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم العيش في المدينة أو الريف	234
30	المشاكل التي يعاني منها قاطني الحي	236
31	مشاركة سكان الحي في مناقشة هذه المشاكل	237
32	نوعية الخدمات المتوفرة في الحي	239
33	مدى توفر الحي على الإنارة ا لعمومية	240
34	مدى توفر الحي على حاويات النفايات	241
35	مدى تواجد حملات دورية من قبل السكان للتنظيف	242
36	مشاركة العينة في هذه الحملات	243
37	عدم مشاركة أفراد العينة في هذه الحملات	244
38	مكان قضاء ساكني الحي أوقات فراغهم	246
39	تواجد أماكن الترفيه في إقامة أفراد العينة	247
40	توزيع أفراد العينة حسب تكوين أصدقاء جدد في الحي	248
41	الشعور بالراحة أثناء تواجد العينة بالحي	249
42	الأسباب التي جعلت أفراد العينة لا يشعرون بالراحة في حيهم	251
43	العقبات التي تواجه أفراد العينة في المدينة	252
44	الحلول المناسبة للتقليل من مشكلات المدينة	254
45	تجسيد هذه الحلول في الواقع	256

ثالثا: فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: طرح الإشكالية وتحديد مفاهيم الدراسة 01

تحديد وصياغة إشكالية البحث 02

أهمية الموضوع وأسباب اختياره 06

الهدف من الدراسة 07

فرضيات الدراسة 07

مفاهيم الدراسة 08

البحوث والدراسات السابقة 18

الفصل الثانـــي: تحليل نظري ومنهجي للنمو الحضري 32

مقدمة 33

2-1: النمو الحضري ونظرياته 33

2-1-1: نظرية الحلق المركزي 33

2-1-2: نظرية القطاع 35

2-1-3: نظرية النوايات المتعددة 36

2-1-4: نظرية أقطاب النمو 37

2-1-5: اتجاه الإيكولوجية البشرية 38

2-1-6: نظرية وسائل الاتصال 40

2-1-7: قاعدة جفرسون وزيف 41

2-2: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري مدخل 44

2-2-1: المدخل الاقتصادي 44

2-2-2: مدخل التنمية الاجتماعية أو التغير الاجتماعي 45

2-2-3: المدخل الأساسي أو الإداري 47

2-2-4: المدخل الديمغرافي 48

2-2-5: المدخل المتعدد العوامل 48

2-2-6: مدخل المتصل الريفي الحضري. 49
الفصل الثالث: النمو الحضري في العالم 52
3-1: نشأة المدينة والنمو الحضري. 54
3-2: عوامل نمو المدن. 56
3-2-1: العوامل الجغرافية. 56
3-2-2: العوامل السكانية. 57
3-2-3: العوامل الاقتصادية. 58
3-2-4: العوامل السياسية والحربية. 60
3-2-5: العوامل الثقافية. 61
3-3: التصنيع وانمو الحضري. 61
3-4: النمو الحضري في المجتمعات النامية. 65
3-5: النمو الحضري في الدول العربية. 67.
3-6-1: المنطقة العربية سائرة بسرعة نحو التمدين. 68
3-6-2: نشوء المدن العربية ونموها. 69
3-6-3: التحول الحضري ومعدلات التحضر. 70
3-6-4: التحضر وترييف المدن. 70
3-7: التحضر والتضخم الحضري. 72
3-7-1: أسباب التضخم الحضري 74
3-8: النزوح الريفي والنمو الحضري. 77
3-8-1: النزوح أو الهجرة الريفية بين قطبي الدفع أو الجذب. 79
3-8-2: الهجرة والاكتساب والتحضر. 80
3-8-3: التحضير والتهميش. 80
3-9: النزوح الريفي إلى المدن في العالم الثالث. 81
3-10: مشكلات النمو الحضري في العالم والعالم الثالث. 83
3-10-1: النمو الغير مخطط لمدن العالم الثالث. 83

3-10-2: انتشار المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث. 85
3-10-3: ظهور العشوائيات حول أطراف المدن والإسكان العشوائي. 88
3-10-4: مشكلات السكن. 89-90
3-10-5: التوسع الحضري وتآكل الأراضي الزراعية. 91
3-10-6: بيئة المدينة ومشاكل التلوث. 91
3-10-7: المشاكل الاجتماعية. 92
3-10-8: مشاكل استخدام التكنولوجيا. 92
3-10-9: مشاكل تنظيمية. 93
3-11: المشاكل المتصلة بالنمو الحضري في ضوء إفرازات النزوح الريفي نحو المدن. 94
الفصل الرابع: النمو الحضري في الجزائر 95
4-1: لمحة سوسيو تاريخية للنمو الحضري في الجزائر. 96
4-1-1: النمو الحضري في الجزائر خلال 120 سنة. 97
4-2: عوامل النمو الحضري. 101
4-2-1: التطور الديمغرافي. 102
4-2-2: النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية للسكان. 106
4-2-3: التصنيع وأثره على النمو الحضري. 108
4-3: مشكلات النمو الحضري في الجزائر. 112
4-3-1: ظهور أزمة سكن حادة. 112
4-3-2: التوسع العمراني السريع والغير منظم على حساب الأراضي الزراعية. 115
4-3-3: انتشار الأبنية الفوضوية أو الأحياء القصديرية. 118
4-3-4: انتشار وتفاقم المناطق المتخلفة. 122
4-3-5: تضخم المنطقة الحضرية. 125
4-3-6: ظاهرة ترييف المدن. 128
4-3-7: التحديات البيئية الناشئة في المناطق الحضرية. 130
4-3-7-1: ندرة المياه. 130

4-3-7-2: الطاقة وتلوث الهواء. 131
4-3-8: تدهور خطير في التشغيل-البطالة-. 132
4-3-9: التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات. 134
الفصل الخامس: النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر 136
5-1: النزوح الريفي في الجزائر. 137
5-1-1: الأرض والاستيطان في الريف الجزائري قبل سنة 1830. 138
5-1-2: الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في النزوح الريفي في الجزائر. 139
5-1-3: بعض المعطيات الإحصائية عن النزوح الريفي أو الهجرة الريفية. 142
5-1-4: النزوح الريفي وأثره على بناء الأسرة الجزائرية. 144
بين الهجرة والنزوح. 144
الأسرة النازحة في الوسط الحضري. 145
مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري. 147
بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية في الوسط الحضري. 149
5-2: النزوح الريفي وظاهرة النمو الحضري في الجزائر. 150
5-2-1: النزوح الريفي ومدى تأثيره على التحضر. 154
5-3: النزوح الريفي والتوسع الحضري. 156
5-4: التحضر والتضخم الحضري. 159
5-5: النمو الحضري في الجزائر وإشكالاته. 164
5-5-1: إشكالية التحضر. 165
5-5-2: النزوح الريفي والاستقطاب الحضري. 172
الفصل السادس: الدراسة الميدانية: إجراءاتها ونتائجها. 176
مدخل. 177
6-1: مجالات الدراسة. 178
6-2: أدوات البحث. 183
6-3: العينة وطريقة استخراجها. 189

الفصل السابع: عرض النتائج وتفسيرها. 191

تمهيد. 192

7-1: بيانات أولية. 193

7-2: عرض نتائج الدراسة. 256

7-3: مناقشة النتائج العامة..... 258

خاتمة..... 276

قائمة المصادر والمراجع..... 282

الملاحق..... 298

الفهـــارس..... 303

فهرس الجداول..... 304

فهرس الأشكال..... 307

الفهرس 309

الملخصات

التوصيات والمقترحات:

تناولت هذه الرسالة مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي، وقد خرجت بمجموعة من الحقائق تبين أوجه القصور والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري أو المراكز الحضرية المشكلة للمدن ليتسنى وضع الحلول المناسبة، وفي هذا الإطار يمكن إجمال أهم هذه الملامح فيما يلي:

- ❖ تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.
- ❖ إحداث سياسات اجتماعية في المناطق الريفية التي تسعى إلى توفير المزيد من الأمان للسكان والتي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف الميل إلى النزوح وتحسين الخدمات في المناطق الريفية والتركيز على السياسات الاجتماعية الهادفة، مشكلة ريف جديد يعمل على التقليل من حدة النزوح الريفي إلى المدن.
- ❖ التحكم في ظاهرة النزوح أو الهجرة الريفية من خلال تطبيق سياسات إدارة التنمية المكانية أي السياسات التي تربط بين اللامركزية الإدارية والاقتصادية والبنية التحتية الريفية وتنمية المدن الصغيرة.
- ❖ زيادة حجم التنمية الريفية وتخطيط القرى ورفع مستواها وتوفير المرافق والخدمات العامة فيها حتى يمكن تضييق الفجوة بين الريف والمدينة ومن ثم الحد من الهجرة.
- ❖ خفض الكثافات المرتفعة بالمناطق المكتظة بالسكان عن طريق التوسيع في برامج الإسكان.
- ❖ توفير الاحتياجات اللازمة من الخدمات والمرافق للكتلة العمرانية الحالية والامتدادات المستقبلية.
- ❖ توطين الأنشطة الإدارية والصناعية والتجارية ومراكز الخدمات الإقليمية وتقوية ارتباطها بباقي المدن.
- ❖ متابعة عمليات التجديد والإصلاح للمباني المتوسطة والاهتمام بالمباني الجيدة والممتازة أثناء عملية التحسن العمراني وذلك بصيانتها الدورية.

❖ تعظيم المشاركة الشعبية في عملية التنمية العمرانية، وضرورة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لتأمين المحافظة على الثروة العقارية من خلال تحديد مستويات الصيانة، لأن إهمال الصيانة يؤكد الإهدار للثروة العقارية وتدهور المباني، وبالتالي يؤدي إلى التدهور العمراني.

❖ تشجيع إنشاء المشاريع الإنتاجية الجاذبة لليد العاملة بعيدا عن المدينة في إطار الإقليم (الأقاليم الصناعية).

❖ تجديد شبكة مياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب ذلك وضع دراسة شاملة لتحديد كفاءتها ومعرفة الأجزاء التي تحتاج إلى تدعيم والأجزاء التي استنفذت عمرها الافتراضي حتى تتناسب مع الحجم السكاني الحالي والمستقبلي.

❖ تعميم شبكات الصرف الصحي في الأحياء التي هي حديثة الإنشاء أو المناطق العشوائية التي تقع على أطراف المدينة.

❖ الرفع من كميات الكهرباء الموزعة على الأحياء، لكي تغطي كافة مناطق التوسعات العمرانية في أطراف المدينة.

❖ ضرورة تزويد المناطق الشبه حضرية بالخدمات الأساسية (الغاز، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب وتعبيد الطرق...).

❖ ضرورة الاهتمام بمناطق المحيط والعمل على تحويلها إلى مناطق جذب لسكان المدينة وذلك بالتركيز على برامج التنمية الحضرية في تلك المناطق، وإنشاء مساحات خضراء مهيأة للعب الأطفال.

❖ إنشاء المرافق التثقيفية والترفيهية للشباب داخل الأحياء وتوفير الهياكل الضرورية لها.

❖ مراعاة التكامل بين الريف والمدينة في التخطيط السكاني وذلك عن طريق إعطاء الريف حقهم في التنمية وإعطائهم محفزات للحد من ظاهرة النزوح الريفي، وإجراء إصلاحات ريفية تتضمن برنامج توطين المشاريع التنموية باستغلال الموارد المتاحة وتوفير الخدمات العامة الضرورية على مستوى جيد.

❖ الاهتمام بمشاريع البنية التحتية عن طريق إعادة الاعتبار للطرق والمسالك وتوسعها وتهيئتها والتأكد من جودتها.

❖ يجب حظر إلقاء القمامات والنفايات من قبل السكان بصورة عشوائية وهو ما يتنافى مع الصحة العامة.

❖ نقل محطات البترين والمصانع والمخابز و ورشات البناء التي تختلط بالسكان حيث يؤدي اختلاطها إلى حدوث الضوضاء والتلوث والتعرض لأخطار الحرائق، ووضع شبكات عمل لمراقبة مصادر التلوث وإنشاء مصفاة للمياه القذرة وتوزيعها.

❖ نقل مواقف محطات الحافلات والسيارات والتي تشغل أماكن غير مناسبة في قلب المدينة أو المراكز الحضرية إلى الأطراف، وذلك لما تسببه من ازدحام في الطرق والشوارع وحركة الراجلين أو المشاة.

❖ توسيع أرصفة الشوارع المؤدية إلى مركز المدينة وفرعها.

❖ العمل على زيادة الدراسات التي تهتم بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي مع التطرق لنقاط الضعف التي تعانيها المدينة، والعمل على تطوير وإقامة مشاريع سكنية جديدة، لاستيعاب عملية النمو الحضري والسكاني في المدينة.

❖ تطوير الوضع الاقتصادي في المدينة والعمل على إيجاد فرص عمل للنازحين أو المهاجرين الريفيين إلى جانب ذلك التعاون مع الجهات المعنية في تحديد برامج وسياسات تنموية وإتباع أسس التخطيط الحضري العلمي الحديث في تنظيم المدينة، وخاصة تلك التي تراعي الامتداد الطبيعي للمدينة، والاهتمام بالبنية التحتية لها.

❖ المتابعة الميدانية والمراقبة التقنية من قبل مصالح البلدية أو الهيئات الرسمية لمدى توفر الخدمات أو نقصها، التي باتت غير قادرة على تغطية احتياجات السكان نظرا للتدفق الدائم للنازحين إضافة إلى التوسع السريع للمدن والتطور الذي شهده المجتمع الجزائري في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والديمغرافية.

❖ تقويم الريف وتثمينه والحفاظ على الطابع الريفي، وهذا بإعطاء القيمة من جديد للأنشطة وتطور الشغل وتوسيعه، كذلك فك العزلة وتيسير الحصول على الخدمات العمومية، وتحسين ظروف السكن وتيسير الحصول عليه إلى جانب ذلك تيسير الفضاء الريفي وصيانة التراب الريفي والحفاظ عليه.

الـــملخصـــات

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة الوصفية التي تعتمد على استخدام طريقة المسح الاجتماعي إلى مقاربة موضوع مشكلات النمو الحضري سوسيولوجيا، للإسهام في إثراء وتنمية التراث النظري لتخصص علم الاجتماع الريفي وبالتالي سد النقص المسجل في هذا الجانب.

حيث تناولت الدراسة في إطارها النظري معالجات سوسيولوجية ومقاربات سوسيو ديمغرافية وسوسيو اقتصادية لمتغيرات موضوع الدراسة. (المشكلات الحضرية – النمو الحضري – النزوح الريفي)، من خلال الربط المنهجي والمعرفي لهذه المتغيرات للكشف عن الصلة العلائقية والتفاعلية بينهما وبالأخص تأثير وإفرازات ظاهرة النزوح الريفي على المدن الحضرية المتمثلة في ظهور أزمة سكن حادة، ترييف المدن، التوسع العمراني السريع والغير المخطط، العامل الأمني والتدهور البيئي.

أما الدراسة الميدانية لهذا البحث فقد أجريت في بلدية ششار ولاية خنشلة واستخدمت المنهج الوصفي لما له ارتباط بالموضوع في قدرته على كشف وإظهار الحقائق المطلوبة، وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلا دقيقا وموضوعيا وتحديد خصائصها كما وكيفا.

كما اعتمدت في جميع البيانات على أربع أدوات منهجية: الملاحظة بنوعيها البسيطة والمنظمة، المقابلة، استمارة الأسئلة، ثم الوثائق والسجلات.

واستخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي في دراسته الميدانية لتوافقه وتماشيه مع أهدافه حيث شملت الدراسة على 120 فرد من عينة الدراسة أو مجتمع البحث.

وفي الأخير توصلت الدراسة من التحاليل والنتائج السابقة بناء على الدراسات الميدانية والدراسة النظرية أن أهم العوامل التي عمقت في مشكلات النمو الحضري في الجزائر باتت حصيلة النزوح الريفي أو الهجرة الريفية أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي للسكان.

عوامل سوسيولوجية المتمثلة في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقات الحيوية الريفية.

تعقد الهجرة الريفية الداخلية من الريف إلى المدن والتي تقف وراءها العوامل الاقتصادية-عدم التوازن بين الموارد والسكان-

عدم تكافئ الفرص في الميدان الاجتماعي والثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن.

تركز التنمية في المدن الحضرية وجعلها مجالا للاستقطاب وجذب السكان عجل في ظهور اختلال في توازن المجتمع الحضري وأفرز مشكلات عديدة في المدن الحضرية مست مجال الحياة (الاجتماعية، الثقافية، الديمغرافية، البيئية، الأمنية).

Résume de recherche :

Le but de cette étude descriptive ; que se base sur la méthode de l'enquête sociale ; est de faire une approche sociologique sur le thème : le problème de la croissance urbaine, afin d'enrichir et de développer le patrimoine théorique dans le domaine de la sociologie surale, ainsi, combler le manque inscrit dans cet spécialité.

Rectification sociologique et des approche : socio-démocratique et socio-économique, aux variables du thème d'étude. (les problèmes urbaines, la croissance urbaine, l'exode rural), à travers le lien méthodique et cognitif de ces variables pour détecter la liaison annulaire et interactive entre elle, surtout l'influence et les effets du phénomène de l'exode rural vers les villes et zones urbaines, qui se manifeste : dans l'apparition de problème de l'habitat (crise du logement), ruralisation des villes, l'expansion urbaine rapide e mon planifiée, la facteurde sécurité, et la dégradation de l'environnement.

Et pour l'étude pratique, elle s'était déroulée dans à la commune de Chechar, Wilaya de khenchela, en adoptant la méthode descriptive, vu qu'elle a une liason avec le thème, dans sa capacité. De détecter et de montrer les faits demandés, et de classer les données, et de les analyser profondément et objectivement, et qualitativement.

Je me suis basé dans la collecte donnée sur quatre outils méthodiques : l'observation simple ou organisée, l'interview, un questionnaire, des documents et des dossiers.

Le chercheur a utilisé la méthode de l'enquête sociale dans son étude pratique, un qu'elle est compatible et marche avec ses objectifs, elle a inclus 120 individus de l'échantillon ou de la société de recherche.

Et finalement, d'après les analyses et les résultats antérieurs, mon étude pratique et théorique a abouti que le facteur le plus important qui a approfondi les problèmes de la croissance urbaine en Algérie, c'est l'exode rural ou l'immigration rurale, qui plus que le résultat de la croissance naturel des habitants.

Les facteurs sociologiques : qui se manifestent dans le manque de l'organisation des rurales algériens, qui résulte de l'attraction des énergies vitales des rurales par les villes.

La complexité de l'immigration rurale, de rurales vers les villes, à cause des facteurs économiques, le déséquilibre entre les ressources et les habitants.

L'inégalité des chances dans les domaines : sociale et culturel entre les campagnards et les citadins.

Le développement se concentre dans les villes, il les transforme à des pâles d'attraction, cela a conduit à un déséquilibre entre les membres de la société urbaine, il a causé nombreux problèmes, dans les zones urbaines, qui ont touché les différents domaines de la vie (social, culturel, démocratique, environnement, et de la sécurité).